

النور المبين

على

المرشد المعين

للعامة المحقق والفاضل المدقق ذى التحقيق الشافي

(الشيخ محمد بن يوسف المعروف بالكافي)

وهو شرح لطيف على المتن المسمى بالمرشد المعين

للعامة ابن عاشر في العقائد وعبادات مالك

ونبذة وافية من طريقة الجنييد

طبعة أولى *

سنة ١٣٤١ - ١٩٢٢ م

على نفقة المؤلف

طبع بمطبعة الخيال الإسلامية بمصر

بجوار سيدنا الحسين . أصحابها :

عيسى الباني تحبلى مشركاه

النور المبين

على
المرشد المعين

للعامة المحقق والفاضل المدقق ذى التحقيق الشافى

﴿ الشيخ محمد بن يوسف المعروف بالكافى ﴾

وهو شرح لطيف على المتن المسمى بالمرشد المعين

للعامة ابن عاشور فى العقائد وعبادات فقه مالك

ونبذة وافية من طريقة الجنيد

﴿ طبعة أولى ﴾

سنة ١٣٤١ هـ - ١٩٢٢ م

على نفقة المؤلف

طبع بطلب من دار الكتب العلمية

بجوار سيدنا الحسين . أصحابها :

عبد الباقى الحسينى شريكه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله المنفرد بالكمال * المنزه عن أن يشابهه غيره في الذات والصفات والأفعال * المبدع
للخلق من غير سبق مثال * المتصف بصفات الجلال والجمال * والصلاة والسلام على سيد
الأنبياء والمرسلين * القائل من برد الله به خيرا يفقهه في الدين * المنقذ من اتبعه من كل شد وتعبة
المخبر بأن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة * الذي جاء بخيري الدنيا والآخرة * وعلى
آله وأصحابه وذوي المناقب الفاخرة * الذين شيدوا منار الدين وأحكموا طريقه ونبتوا الزائف
من القول والفعل وبنوا أمرهم على الحقيقة * وعلى من تبعهم باحسان إلى يوم الدين * مادام
ذكر رب العالمين * أما بعد * فيقول المفتقر لرحمة الكافي * محمد بن يوسف الأشعري
المالكي الخوافي الأزهرى المعروف بالكافي * ان أفضل ما تنافس فيه الرجال * وأجل
ما تتوجه إليه الهمم وتنفق فيه الأموال * تحصيل العلوم على اختلاف أنواعها * لاسيما العلوم
الشرعية ووسائلها * وقد سلك الطريق إلى ذلك أولو الهمم العالية * واستسهلوا الصعب منها
وتركوا لانهم كفى الدار الفانية * فخلصوا على المرغوب وألقوا المطولات والمختصرة * لنفع
العباد ورجاء مشوبة الآخرة * وكان من المؤلفات المختصرة المرشد المعين الذي احتوى على
العقائد ونبتة من فقه مالكا * وبعض من كلام السالكين * مؤلفه العلامة ذى المقامر *
سيدى ومولاي عبد الواحد بن عاشر * وقد اعتنى الناس بقرائه وقرأته في البوادي والامصار

واتنفع الناس به وألقوا عليه الشروح الطويلة والموسومة بالاختصار * وأتى زرت بعض أحيابنا بالوردانين * ورجعت الى صفاقس لأهني نفسي للرجوع الى بلد النبي الامين * فبا شعير بعد أيام تذكر * الاوجواب من حضرته متضمن لخبر وهو هذا مع حذف وتغيير نطلب من حضرتك أن تشرح لنا مثنى الشيخ ابن عاشر شرحا لطيفا يليق بالمبتدى مشة الا على بيان معنى المتن بعبارة سهلة فاننا نرى ان شرحه التي بأيدينا لا تليق بالمبتدى في هذا الزمان الى آخر كلامه فنظرت في مقاله * وأجلت الفكر فيما يفهم من حاله * فوجدت نفسي أصغر مما يريد * لان المتن مشروح بشروح كلها تفيد * ولكن حيث حسن ظنه بي وتوهم أن لي قدرة على ذلك * أحبته معتمدا في تسهيل ذلك على القادر المالك * ومحسنا ظني بربي * القائل انا عندن عبدي بي * (وسميته النور المبين * على المرشد المعين) تاركا الكلام على ما اشتهر وذاع * مثل حلية المؤلف والبدلة * والجدلة والصلاح على من نطق له الذراع * مقتصرافي شرحي على ما قوى من الأقوال ولا أذكر المقابل الا لضرورة حال * ولا أعزو في الغاب الاقوال لأربابها * بل لناظر اذا أراد أن يثبت البحث في مظانها * ولا يخفى على ذوى الألباب * ان زوج الشرح بالمتن قد يحصل معه تغيير الاعراب * واطلب من الله تعالى التوفيق لعين الصواب * لانه على ذلك قادر بلا شك ولا ريب * وعن له اطلاع أن يغض الطرف على المساوي ويصلح الفساد * بعد التأمل من غير تبديل لكامة عن موضعه ولا عناد * ويا له من العذر لأخيه المسلم * لان ذلك مطلوب من كل مسلم * ثم أطلب من الله تعالى أيضا أن يجعله خالصا لوجهه الكريم * وأن يجعله لي عنده ذخرا أزف به واخواني لجنة النعيم * انه على ذلك قادر * وبالاجابة جدير * وقد حان وقت الشروع في المقصود * بحول ربي الملك المعبود * ولما جرت عادة المؤلفين بذكر أسمائهم قبل الشروع في المقصود ترغيبا للطلاب في مؤلفاتهم لان المعالوم يقتدى به والمجهول يترك كلامه والنص على عدم جواز الفتوى من الكتب المجبول أصحابها ما لم يتحقق صحة ما فيها ابتداء الشيخ رحمه الله تعالى بذكر اسمه لذلك فقال (يقول عبد الواحد) بن أحمد بن علي (بن عاشر) انظر ترجمته في ميارة ان شئت ولما كان الابتداء في الأمور ذوات البال بذكر اسم الله مطاوعا قال (مبتدئا) حال مقدرة أو ماضية وفي كلهما نزاع أو مبتدئا خطأ والداعي لهذا التقدير هو استحالة اجتماع التسمية والجدلة لان المورد واحد (باسم) بجميع أسماء (الاله) هو المعبود بحق (القادر) على كل ممكن إيجادا وإعدا ما فلا يجهز شيء يتعلق قدرته بتبارك وتعالى وحيث كان الجد على النعم

مرغبافيه شرعاً وطلو باقى افتتاح الامور وذوات البال وكان هذا التأليف منها ابتداءً بذلك ابتداء
 عرفيا فقال (الجد) بأنواعه الأربعة مختص بالـ (الله) ووصف الله بما فى صلته بيان النعمة التى جرد
 لاجلها بقوله (الذى علمنا) لان الموصول مع صلته فى حكم المشتق فيؤذن بعلمية مامنه الاشتقاق
 كاهو مقرر وقدم البيان وهو (من العاوم) على المبين وهو (ما به كافنا) وما مفعول ثان
 لعلم وأصل التركيب الحمد لله الذى علمنا ما كافنا بتعلمه من العاوم والعاوم التى كافنا الله تعالى بتعلمها
 تنقسم الى قسمين أحدهما واجب على الافراد لا يقوم به أحد من أحد ولا يسقط الطلب عن
 توجه اليه الا بأداء ما طلب منه وذلك كالإيمان بالله تعالى وبرسله ومعرفة أحكام المياه وأحكام
 الوضوء والغسل والصلاة والزكاة والحج والصيام وأحكام البيع والشراء والجارة والنسك ان
 احتاج المكلف الى البيع وما بعده وثانيهما واجب وجوب الكفاية بحيث لو قام به بعض من
 خوطب به لسقط الطلب عن الباقيين وذلك كتعلم ما يصير به الشخص قاضيا أو مقنيا والناظم
 رحمه الله تعالى عالم بالعالمين ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى فى إيصال كل
 خير لنادينا وأخرى فهو مسد لنا أحسن معروف ومن حديثه عليه الصلاة والسلام من أسدى
 اليكم معروفا فكافئوه فان لم تقدر واقدعوا له أو كفا قال عليه الصلاة والسلام ومن المعالوم ضرورة
 عجزنا عن مكافئته عليه الصلاة والسلام فلم يبق فى استطاعتنا الا الدعاء له بالصلاة والسلام عليه
 فلذلك اقال المؤلف رحمه الله تعالى (صلى) الله (وسلم على محمد) أى اللهم صل وسلم على محمد فلفظ
 صلى وسلم الخبر واسكن المراد طلب ذلك من الله تعالى ولما كان بين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
 وبين آل والصحاب والمقتدى ارتباط تام ومواصل ثابتة صلى عليهم بالتبعية له صلى الله عليه وسلم
 بقوله (وآله) كل من آمن به ولو عاصيا (وصحبه) عطف خاص على عام (والمقتدى) المتبع
 للنبي فى أقواله وأفعاله فهو تعميم بعد تخصيص (وبعد) ما تقدم من التسمية وما بعده (ف) أقول
 انى أطلب (العون) الاعانة بتسهيل الاسباب وصرف الموانع (من الله) وحده فالجملية لفظها
 خبر ومعمائها الانشاء ووصف الله بقوله (المجيد) أى المتناهى فى الشرف والكمال أو المجيد
 بمعنى المجيد أى الذى يزيد عبادته من خيره وهو المناسب لل مقام اذ المصنف محتاج فى هذا المقام
 لذلك وذكر ما طلب فيه الاستعانة بقوله (فى) على (نظم أبيات) جمع بيت وأبيات جمع قلة
 وضع موضع جمع الكثرة لجواز نيابة أحدهما عن الآخر (للامى) مفعول تنفيد واللام للتقوية
 ووصف أبيات بقوله (تنفيد) نسبة الافادة اليها من حيث انها سبب ذلك والمراد بالامى هنا من لم
 يحط بما فى هذا النظم علما ووصف أبيات أيضا بقوله (فى عقد) أى وتبين العقائد التى نفعها

ورداً شبه الواردة عليها الإمام أبو الحسن (الاشعري وفقه) أي وتشغل هذه الآيات على بيان بعض الأحكام الشرعية التي جنح إليها أبو عبد الله (مالك) بن أنس أي (و) موضوعة أيضاً (في) بيان مقام الاحسان المعبر عنه بـ (طريقة الجنيد) شيخ الصوفية على الإطلاق ووصفه بقوله (السالك) وهو الذي يقتفي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحدد شرعه قيد شبهر ولما أنهى الكلام على الخطبة شرع في بيان المقصود من النظم مقدماً ما يصلح أن يكون مقدمة علم ومقدمة كتاب يعلم ذلك من تأمل فقال (مقدمة لكتاب الاعتقاد معينة لقاريها على المراد) هذا أثر وليس بنظم وذكر في مدلول مقدمة الحكم العقلي واقسامه وأول واجب وما بعده ذكر استطراداً أي هذه مقدمة بكسر الدال وفتحها موصوفة بكونها معينة من فهم ما فيها من الحقائق على فهم المراد وهو علم التوحيد وتابعه بالنظر لمعرفة شروط التكليف كما يأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى ومدلول مقدمة قوله (وحكمنا) معاشر المناطق الخ (العقلي) نسبة للعقل لكونه آلة في الإدراك هو ادراك ثبوت محمول (قضية) لموضوعها أو ادراك نفيه عنه (بلا توقف) توقف (على) غير العقل نحو (عادة) فالتوقف على العادة يسمى الحكم العادي (أو وضع) شرعي فالتوقف على وضع الشارع يسمى الحكم الشرعي فالأحكام ثلاثة عقلية وعادية وشرعية والمراد بيانه هنا هو الأول و (جلا) بمعنى ظهر وصف ووضع ولوله ما أدركه العقل فالحكم المسند للعقل في حال الإثبات في نحو العالم حادث ثبوت الحادث للعالم فالعقل يدركه بدون توقف على تجربة ولا وضع واضح والحكم المسند للعقل في حال النفي في نحو العالم ليس بقديم في القدم عن العالم يدركه العقل بلا توقف على عادة ولا وضع وإن توقف على شيء آخر كالاستدلال على ذلك اثباتاً ونقياً والحكم العادي ما توقف ثبوته أو نفيه على تجربة أو أخبار كقولنا العسل حلو فثبت الخلاوة للعسل ناشئ من التجربة وقولنا الخبز الفطير ليس بسر يغ الانهضام فثبت سرعة الانهضام عن الخبز الفطير معلوم من أخبار الحكماء والحكم الشرعي هو ما توقف ثبوته أو نفيه عن الشارع ولوله ما علم كوجوب صلاة الظهر عند الزوال وعدم وجوبها قبله مثلاً وحيث كان المراد للصنف هو القسم الأول شرع المصنف في تقسيمه فقال (أقسام مقتضاه) متعلقة أي ما يتعلق به الحكم العقلي (بالخصر) متعلق بما بعده وهو (تماز) أي تتبين وتظهر (وهي الوجوب) و (الاستحالة) و (الجواز) وذكر تعريف كل من الثلاثة في ضمن تعريف ما اشتق منها إلا أن المشتق أخص من المشتق منه وتعريف الخاص يستلزم تعريف العام وبذلك يتبين الخصر وبدأ بتعريف الواجب لأنه أشرف من أخويه فقال (فواجب)

حقيقته (لا يقبل) لذاته (النفى بحال) أى فى أى تقدير كان (وما أبى) امتنع من (الثبوت) لذاته (عقلا) فى العقل هو (الحال) أى المسمى بذلك كان ذاتا أو غيرها (وجائزا) أى الشئ الذى (قبل) لذاته (الأمرين) الثبوت والانتفاء على سبيل التعاقب لافى وقت واحد لانه مستحيل (سم) أى عرف جائزا بما قبل الأمرين على السواء ثم أشار الى تقسيم كل من الواجب وأخويه بقوله (للضورى) هو بمعنى الضرورى وهو ما لا يحتاج فى اثباته أو نفيه الى نظر واستدلال (والنظرى) وهو ما احتيج فى اثباته أو نفيه الى نظر واستدلال ومتعلق للضرورى والنظرى قوله (كل قسم) مثال الواجب الضرورى التحيز للجرم مادام الجرم موجودا وهو أخذه قدر ذاته من الفراغ الموهوم فإن ثبوت هذا للجرم لا يحتاج فى اثباته الى استدلال وكذا كون الكل أعظم من جزئه ومثال الواجب النظرى وجوب البقاء لله تعالى مثلا فإن ثبوته لله تعالى يحتاج لنظر واستدلال كما يأتى ان شاء الله تعالى وكذا كون الواحد نصف ثمن الستة عشر فلا يثبت ذلك الا بعدم معرفة ثمنها وذلك يحتاج الى تأمل ومثال المستحيل الضرورى عدم احتياج الجرم الى حيز وكذا كون الجزء أعظم من كله ومثال المستحيل النظرى وجود شريك لله تعالى عن ذلك علوا كبيرا وكون الواحد ربع الاربعين فإن العقل لا يدرك استحالة الشريك الا بعد أن يدرك ما يترتب على وجوده من الفساد وعدم وجود العالم من أصله ولا يدرك استحالة كون الواحد ربع الاربعين الا بعدم معرفة ربعها ومثال الجائر الضرورى ثبوت خصوص الحركة للجرم فإن ثبوتها له بالخصوص لا يترتب عليه فساد ومثال الجائر النظرى العفو عن ارتكاب الكبائر لان العفو عنها لا يترتب عليه نقص وان ورد فيها الوعيد شرعا لان عدم ابرام الوعيد يعد كرها ولما كان الخلاف بين العلماء منتشرا فى أول ما يجب على المكلف أشار الشيخ الى الراجح منها وهو المعرفة بقوله (اول) شئ (واجب) شرعا (على من) شخص (كلها) أى أى الزمة الشارع ما فيه كلفة بشرط كونه (ممكنا) ممكنا (من) نظر) هو ترتيب أمور معاومة بشرائط مخصوصة ليتوصل بها الى مجهول ضرورى أو تصديق هذا هو النظر المراد بالصنف وقوله (أن يعرفا) يؤول بمصدر وهو المعرفة خبر عن أول والمعرفة هى الجزم المطابق الواقع عن دليل نخرج بالجزم الظن والشك والوهم بالمطابق للواقع الجزم العارى عن المطابقة للواقع كجزم النصارى بالتثليث فن اتصف بالظن أو الشك أو الوهم فى شئ من العقائد فليس بناج عند الله ومن اعتقد التثليث كذلك وخرج بقوله عن دليل الجزم المطابق للواقع عن تقليد وفى ايمان صاحبه خلاف شهير والراجح انه مؤمن وإن ترك النظر مع القدرة عليه

بأنهم والا فلاهم ومتعلق المعرفة قوله (الله) بالصفات لا بالكنه لاستحالة ذلك بالنسبة للمخالفين
 ولا يعرف ذات الله إلا الله تعالى ولذا قيل المجز عن الإدراك ادراك والخوض في الذات اشراك
 (و) أن يعرف (الرسول) بالصفات والرسول جمع رسول يأتي نعر يفه ان شاء الله تعالى ومعرفة
 الله الواجبة وكذا معرفة رسوله حاصلة (ب) سبب معرفة (الصفات) الواجبة لله تعالى والصفات
 الواجبة للرسول لان العلم بالصفة علم بالوصف والجهل بها جهل به ولما كانت الصفات الواجبة
 لله تعالى لا تنتهي والصفات الواجبة للرسول لا تعلمها كلها ووصف الصفات التي يجب على المكاف
 معرفتها بقوله (مما عليها) أي من الصفات التي (نصب) الله عليها (الآيات) أي الدلائل
 والبراهين فالصفات التي لم يقم عليها دليل لم يجب علينا معرفتها بعينها وانما يجب علينا أن نعتقد أن
 كل كمال يأتي بالله ثابت له وأن كل نقص يستحيل عليه تعالى ومن لم يتمكن من النظر بان فاجأه
 الموت بعد تكليفه لم يجب عليه المعرفة والصفات التي كافنا بمعرفتها أي باعتقاد ثبوتها لله تعالى
 في الواجبات وانتفاؤها في المستحيلات وجواز الثبوت والنفي في الجائزات تأتي في كلام الناظم
 ان شاء الله تعالى وأما معرفة كنه الصفات فلا سبيل اليه كالكلمات ولما ذكر المكاف بقوله كفا
 والمكاف من قام به التكليف وهو الزام ما فيه كلفة أو طلب ما فيه كلفة والاول هو المراد هنا شرع
 في بيان شروط التكليف بقوله (وكل تكليف) من الشارع لا يكون ولا يتحقق الا (بشروط)
 شروط منها (العقل) وحقيقة الشرط هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا
 عدم لذاته فن فقد العقل فقد التكليف والعقل نور روحاني تدرك به النفس العلوم الضرورية
 والنظرية فهو آلة الإدراك فإذا انصب اليه الإدراك يكون من نسبة الشيء الى آله وأشار الى
 الشرط الثاني بقوله (مع البلوغ) وهو قوة تحدث في الشخص تنقله من حالة الطفولية الى غيرها
 وهي معنى من المعاني لا تتحقق لنا بذاتها وانما تتحقق لنا به الامارات نصبا الشارع عليها أشار اليها
 بقوله (ب) سبب (دم) حيض أي يتحقق البلوغ لنا في الخارج بأحد أمور منها الحيض وهو
 الدم الخارج بنفسه من قبل من تحمل عادة (أو حمل) أي ومنها ظاهر الحمل بالانثى اذا لم تنسج
 بالحيض والا فالمرأة لا تحمل الا بعد حيض (أو ب) بروز (مني) خارجا في الذكر أو انفصاله
 عن مقده في الانثى (أو بانبات الشعر) من ذكر أو أنثى في الوسط الشعر الغليظ لا الزغب ولا
 ما ينبت في الاطراف أو على الذقن لتأخرهما عن البلوغ واذا لم يتحقق شيء من هذه العلامات فقد
 حدد الشارع للبلوغ زمنا أشار اليه بقوله (أو ب) بلوغ سنه (ثمان عشرة حولا) سنة (ظهر)
 البلوغ وتحقق شرعا بشئ مما تقدم ومن فقد البلوغ سقطت التكليف عنه وبقي من شروط الوجوب

بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم وانتفاء الالجام والغفلة والملحأ والغافل عن الشيء لا يجب عليها شيء ولم يفرغ من الكلام على المقدمة شرع فيها هو بصدد بيانه بقوله (كتاب) أي هذا كتاب مباحث (أم) بقية (القواعد) ولما كانت الأم شرطاً في وجود الولد عادة وكانت كلمة التوحيد شرطاً شرعياً في صحة ماعداها من القواعد ناسب التعبير عنها بالام (و) مباحث (ما انطوت) اشتملت (عليه) وبيان ما قوله (من العقائد) جمع عقيدة بمعنى معتقده ذكر رجه الله تعالى في هذه الترجمة القاعدة الاولى من قواعد الاسلام الخس المشار اليها في الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس الحديث وذكر ما اشتملت عليه من العقائد مع ذكر براهينها وذكر أيضاً ان جميعها مندرج في كلمة الشهادة ويأتي بيان ذلك مفصلاً ان شاء الله تعالى ولما أخبر المصنف رحمه الله تعالى في مقدمة كتاب الاعتقاد ان معرفة الله بالصفات التي نصب عليها الآيات والدلائل واجبة شرع رجه الله تعالى في بيان ما قام عليه الدلائل من الصفات وقسمها الى ثلاثة أقسام واجب ومستحيل وجائز فأشار الى القسم الواجب بقوله (يجب لله) ويختص به ولا يصح لغيره (الوجود) وهو صفة ذاتية لكل موجود كالتحيز للجرم لا تتحقق الذات بدون غيره أن وجود غير الله حادث وتسمى صفة نفسية لا تقتضي شيئاً غير تعلقها بالذات كما يأتي ان شاء الله تعالى وقد هما المصنف في الذكر لانهما بالنسبة لباقي الصفات كالاصل فغن اتفق عنه الوجود لا ينصف بشيء مما بعدها (و) يجب له تعالى أيضاً (القدم) وهو عبارة عن عدم افتتاح الوجود فهو ثابت له تعالى الوجود الواجب ووجوده لم يكن مسبوقاً بعدم وهو لازم للوجود الواجب فهو من ذكر اللازم بعد الملزوم (كذا البقاء) يجب وجوباً كوجوب الوجود والقدم وهو ما لا يتصور في العقل انتفاؤه والبقاء عبارة عن عدم اختتام الوجود وهو لازم لما قبله لقوله من ثبت قدمه استحال عدمه ومن استحال عدمه وجب بقاؤه (و) يجب له تعالى أيضاً (الغنى) يفسر الغنى في حقه تعالى بكونه قائماً بنفسه والقيام بالنفس يفسر بسلب أمرين مستحيلين عليه تعالى أحدهما عدم افتقاره الى ذات يقوم بها والثاني عدم احتياجه الى مخصص لانه لو احتاج الى ذات يقوم بها لكان صفة والصفة لا تنصف بصفات المعاني الآتي بيانها ومولانا جل وعلا انصف بها فهو ذات لا صفة خلافاً للضالين ولانه لو احتاج الى مخصص لكان حادثاً وينقل الكلام الى محدثه فيسازم الدور أو التسلسل وكلاهما باطل كما يأتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى ووصف الغنى بقوله (المطلق) والغنى المطلق هو الذي لا يفتقر صاحبه الى غيره و يفتقر غيره اليه وهذا الغنى بوصفه خاص بالله تعالى لا يشركه أحد فيه قال عز من قائل يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله والله هو

الغنى الحميد وقوله (عم) فعل ماضٍ خفف ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وجلتبه حال من الغنى بتقدير قد أى عم الغنى جميع الاشياء فهى محتاجة اليه بدأ وانتهاء (و) يجب له تعالى أيضا (خلفه) مخالفته (خلفه بلامثال) فلا يماثله أحد منهم فهو سبحانه وتعالى مخالف للخلوقات فى الذات والصفات والافعال ولا يماثله أحد منهم فى شىء من ذلك قال الله تعالى ليس كمثله شىء وهو السميع البصير (و) يجب له تعالى أيضا (وحدة الذات) وهى تنفى التركيب من الاجزاء وتنفى التعدد فى الخارج بان تكون هناك ذات كذات الله تعالى والاول يعبر عنه بالكم المتصل والثانى بالكم المنفصل (و) يجب له وحدة (وصف) صفة والوصف والصفة بمعنى وحدة الصفة تنفى التعدد فيها من نوع واحد كالعلمين وقدرتين وأما التعدد من غير نوع واحد فهو ثابت وتنفى التعدد فى الخارج بان يكون لغبر مولانا صفة كصفته مثلا علم مولانا متعلق بجميع اقسام الحكم العقلى وعلم غيره لا يشمل جميع أفراد ذلك (و) يجب له تعالى وحدة (الفاعل) أى الافعال ووحدة الفعل تقصر بنفى المشارك له فى الفعل وبنفى وجود فعل لغيره كفعله سبحانه وتعالى ونسبة الافعال الى العباد ثابتة وانما نسبت لهم من طريق الكسب الذى به التكليف والافعال خلقى هو الله وحده قال الله تعالى والله خلقكم وما تعملون والقدم وما بعده من الصفات تسمى بالصفات السلبية لانها سلبت ونفت أمر الالىق بالله تعالى لانها مساوية ومنفية عن الله تعالى بل معناها ثابت لله تعالى فالقدم سلب افتتاح الوجود والبقاء نفي اختتام الوجود والغنى المفسر بالقيام بالنفس سلب الاحتياج الى ذات يقوم بها الى المخصص والمخالفة للحوادث نفي المماثلة للحوادث والوحدانية فى الذات والصفات والافعال نفت التركيب فى الذات والصفات والافعال والتعدد فى الذات والصفات والافعال فى الخارج ثم بعد ذلك كره الصفة النفسية والجسم السلبية شرع فى ذكر سبع صفات تسمى صفات المعانى وصفات الذات والصفات الوجودية فقال (و) يجب له تعالى (قدرة) واحدة وهى صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بجميع الممكنات إيجادا واعداما وطا تعلقات ويجب له تعالى أيضا (ارادة) واحدة وهى صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى تتعلق بسائر الممكنات تتعلق بتخصيص باحد الامور المتغابلة بان تخصص وجوده بدلا ببقائه على العدم والطول بدل القصر والبياض بدل سائر الالوان وكونه فى المشرق بدل بقية الجهات وكونه فى بغداد بدل بقية الاماكن الشرقية وكونه فى زمن الهجرة بدل بقية الازمنة فوظيفةها التخصيص على وفق العلم ويعد التخصيص تأثيرا عندهم فهى والقدرة صفتان تأثير ولا يخفى ان نسبة التأثير لمما يجاز من نسبة

الشيء الى سببه والمؤثر حقيقة هو الذات بالقدرة والارادة و يجب له تعالى أيضا (علم) واحد وهو صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالواجبات والجزائرات والمستحيلات لتعلق انكشاف لم يسبقه خفاء ولا يعتد به خفاء فلا يجوز عليه الغفلة والسهو والنوم والسنة فيعلم ذاته وصفاته التي منها العلم بالعلم ويعلم سبحانه وتعالى عدم الشريك له تعالى وعدم الجمع بين النقيضين والصدقين ويعلم جواز إيجاد الممكنات واعدادها و يجب له تعالى أيضا (حياة) واحدة وهي صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى لا تتعلق بشيء سوى قيامها بالذات الاقدس والحياة ولو حادثة صحيح ان قامت به أن تنصف بصفات الادراك كالعلم والسمع والبصر و يجب له تعالى أيضا (سمع) واحد و يجب له تعالى أيضا (كلام) واحد وهو صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالواجبات والمستحيلات والجزائرات تعلق دلالة ليست بصوت ولا حرف منزهة عن كلام الحوادث وما يلزمه من التقدم والتأخر والالحق والاعراب وغير ذلك و يجب له تعالى أيضا (بصر) واحد وهو صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى تتعلق بسائر الموجودات قديما كان الموجود أو حادثا تعلق ايضاح من غير سبق خفاء وتعرف السمع هو تعريف البصر بعينه فعمل ما تقدم ان صفاته تعالى لا تعدد فيها من نوع واحد وانما بعضها متعلق وبعضها غير متعلق وهو الحياة والتعلق في اصطلاحهم هو اقتضاء الصفة أمران اذ على قيامها بالذات فالقدرة تقتضي مقدوراز يادة على قيامها بالذات والارادة تقتضي مرادا وهكذا والقدرة والارادة يتفقان في المتعلق ويختلفان في كيفية التعلق فتعلق القدرة بالممكن تعلق إيجاد أو اعدام على وفق الارادة وتعلق الارادة تعلق تخصيص على وفق العلم والعلم والكلام يتفقان في التعلق بجميع أقسام الحكم العقلي ويختلفان في كيفية التعلق فتعلق العلم بذلك تعلق انكشاف وتعلق الكلام تعلق دلالة والسمع والبصر يتعلقان بكل موجود تعلق ايضاح واقتصر الناظم رجه الله تعالى على عدل ثلاث عشرة صفة وترك ذكر الصفات المعنوية اللازمة للعاني وهو كونه تعالى قادر او مر بذا وعالم او حيا وسميع او بصير او متكلم مع الاعتراف بشيئونه الله تعالى جري على طريقة من يقول انها احوال والحال على الله محال وأنكر المعترلة وجود صفات المعاني المتقدم ذكرها فرار من تعدد القدماء وقالوا الله تعالى قادر بذاته لا بقدرة زائدة على الذات ومر بذي ذاته لا بآداة زائدة على الذات وهكذا ورد عليهم بان التعدد المضمر انما هو تعدد النوات لا تعدد الصفات لذات واحدة وقوله (ذو واجبات) جملة مؤكدة لان معناها مستفاد مما تقدم ولما أنهى الكلام على القسم الواجب لله تعالى وقدمه لشرفه أشار لضده

لان الضد اقرب خطورا بالبال بقوله (ويستحيل) بمنع امتناعا لا يقبل الثبوت (ضد) منافي
 (هذه الصفات) المتقدم ذكرها فضاء الوجود الواجب (العدم) السابق عن الوجود واللاحق
 للوجود وضد القدم (الحدوث) وهو الوجود بعد عدمه وقوله (ذالاحداثات) راجع لما قبله
 باعتبار المذكور أى انما تصف بهذين الوصفين أعني العدم والحدوث الحوادث (كذا)
 يستحيل عليه مثل الاستحالة السابقة (القضاء) وهو العدم اللاحق للوجود (والافتقار)
 ضد الغنى (عدمه) من المستحيلات فبستحيل افتقاره الى محل أو الى شخص أو الى شيء ما
 كلاسباب وما جعل فيه وسائط كوجود الشيع بواسطة الاكل فباختياره فله أن يوجد الشيع في
 الشخص بدون أكل (و) ضد المخالفة للحوادث (أن يماثل) أحد من الخلوقات في صفاتها
 وذواتها وأفعالها (و) ضد الوحدة في الذات والصفات والأفعال (نفي الوحدة) بان يكون
 مركبا من جزأين فأكثر أو تكون ذات تشبه ذاته وضد القدرة (عجز) عن ممكن ما ولا
 يلحقه سبحانه وتعالى نصب ولا لغوب في إيجاد المصنوعات وضد الإرادة (كرهة) أى إيجاد
 الشيء مع عدم إرادته وأما إيجاد الشيء مع كراهته بمعنى النهي عنه فجائز وواقع ككفر
 أبى جهل لعنه الله نهائمه وأوجده فيه لا يستل عما يفعل وهم يستلون (و) ضد العلم (جهل)
 وما في معناه فبستحيل عليه الجهل وما في معناه كالظن والشك والسهو والغفلة وتكون عاكسه
 ضروريا أو نظريا لان كل واحد مما ذكرى ينافي عموم تعلق العلم (و) ضد الحياة (مات) أى
 الموت (و) ضد السمع (صمم) بسبب آفة تمنع من ذلك أو بسبب خفاء موجودا عن
 سميعة تعالى (و) ضد الكلام (بكم) بان تعرض له آفة تمنعه من الكلام أو يعرض له
 سكوت بل هو سبحانه متكلم دائما وأبدا وانما يتوهم لو كان كلامه تعالى باصوات وحروف وما
 يلزمهما وليس كذلك انما كلامه سبحانه وتعالى صفة قديمة دالة على ذاته وكالانه ومخلوقاته
 وحيث كان المدلول دائما وهو ذات الله وكالانه قاله ال كذا لك وضد البصر (عمى) أى العمى
 وقوله (صمات) هو بمعنى البكم كل به البيت فيعتقد المكاف وجوب ثبوت الصفات الواجبة
 لله تعالى ويعتقد استحالة أضدادها عليه تعالى ويعتقد ثبوت جواز الجائز في حقه تعالى وهو
 القسم الثالث المشار اليه بقوله (يجوز في حقه) لذاته (فعل) إيجاد (الممكنات بأسرها)
 بعدمها أو إعدامها بعدم وجودها ومن الجائز إبطال الثواب لمن أطاع والعقاب لمن خالف
 وأرسال الرسل والصلاح والاصلاح (أو تركها) أى الممكنات (في العاديات) جمع عدمه على
 غير قياس أى يتركها في العدم بان لا يوجد شيئا من ذلك أو يعدمها ويبقيها على عدمها

بان لا يعشها غدا هذا بالنظر للعقل والافعال حكمة الالهية اقتضت الوجود بعد العدم السابق
 والبعث بعد العدم اللاحق ولما ذكر العقائد عارية عن الادلة أراد أن يستدل عليها وكان يكفيه
 ذكر البراهين القرآنية لان فيها ما يدل على حدوث العالم وعلى وجود صنائه وعلى قدمه وبقائه
 وغنائه ومخالفته للحوادث ووحدا نيته وقدرته وارادته وعلمه وحياته وسمعه وبصره وكلامه
 وفيه الرد ايضا على من نسب له الشريك والزوجة والولد والوالد وغير ذلك خذيان ذلك على
 الترتيب ان شاء الله تعالى فما يدل على حدوث العالم وجود الله تعالى الذى صنعه قوله تعالى
 الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد فى
 الخلق ما يشاء هو الاول كل شىء هالك الا وجهه يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله والله هو الغنى
 الحليم ليس يكتله شىء وهو السميع البصير قل انما أنا نبى مثلكم يوحى الى أنما الحكم الله
 واحد والحكم الله واحد والله على كل شىء قدير ولو شاء ربك ما فعلوه والله بكل شىء عليم لانه
 بكل شىء محيط هو الحى وهو السميع البصير وكلم الله موسى تكليما قل هو الله أحد الله الصمد
 لم يلد ولم يولد وأنه تعالى جدر بنا اتخذ صاحبة أى زوجة وفى القرآن ايضا ما يدل على ابداع
 صنعه وانه المنقر بذلك وفيه ايضا ما يدل على ارسال الرسل وعلى صدقهم وأمانتهم وتبليغهم
 عن ربهم جل شأنه وعلى الخشرو والنفس والحساب والميزان والجنة والنار والشفاعة وغير ذلك
 مما لا يحصى كثرة فمن الآيات الدالة على اتقان صنعه قوله تعالى فى سورة السجدة الله الذى خلق
 السموات والارض وما بينهما فى ستة أيام ثم استوى على العرش مالك من دونه من ولى ولا
 شفيع أفلات تذكرن يدبر الامر من السماء الى الارض ثم يعرج اليه فى يوم كان مقداره اثنا عشرة
 مائة مليون ذلك عالم الغيب والشهادة العزيز الرحيم الذى أحسن كل شىء خلقه وبدأ خلق
 الانسان من طين ثم جعل نسله من سلاله من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه وجعل لكم
 السمع والابصار والافئدة قليلا ما تشكرون ولقد أرسلنا رسلا من قبلك يا أيها الرسول بلغ
 ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته وبوم نسير الجبال وترى الارض بارزة
 وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا وعرضوا على ربك صفا لقد جئتمونا كما خلقناكم أول مرة
 وكئي بنا حاسبين ونضع الموازين القسط وسبق الذين كفروا الى جهنم زمرا وسبق الذين
 اتقوا ربهم الى الجنة زمرا من ذا الذى يشفع عنده الى باذنه ومن المعلوم ان المؤمنين مصدقون
 بان القرآن من عند الله تعالى أنزله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم معجزة مستمرة لا يأتيه
 الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فهم مصدقون بجميع ما فيه من دلائل

وأحكام وغيرهما فالاداعي للمصنف ومن سلك مسلكه في العدول عن الأدلة القرآنية الى ما ذكره من سوق الأدلة على طريقة المناطقة الداعي والله أعلم انه يوجد من المناظرين من لا يقنع بأدلة القرآن لعدم تصديقه به وانما يقنع بالحجج العقلية بالنسبة للصفات التي يتوقف عليها ثبوت المجزأة فلهذا سلك المصنف ومن مآله هذه الطريقة ولا بد من اتفاقها لمن أراد فهم ذلك على الوجه الحق فليرجع الى الكتب المؤلفة في ذلك يستفيد ولذا ذكر عن قريب ان شاء الله تعالى ما يتوصل به الى فهم الأدلة التي ذكرها الشيخ اجالا ولما أنهى الكلام عن بيان الواجبات لله تعالى والمسحيات عليه والجزاءات في حقه تعالى شرع في ذكر الأدلة على ذلك ومن المقرر ان دليل اثبات الوجود هو بعينه دليل استحالة ضده لانه اذا وجبت صفة استحالة ما فيها فلا يحتاج المصنف الى ذكر أدلة على استحالة أضداد الواجبات لما عرفت قال رحمه الله تعالى (وجوده دليل) برهان (قاطع) لشغب المشاغب ولمعارضه المعارض في وجود الله تعالى والادليل عندهم أعم من البرهان فالبرهان ما تركب من مقدمتين يقينيتين أو آياتين الى اليقين وهو اما اقتراني واما استثنائي والاقتراني ما اقترنت حدوده نحو العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث والاستثنائي ما دخل حرف الاستثناء وهو لكن عندهم نحو لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ولكل من القياسين شرط لصحة الانتاج فالأقتراني له أشكال أربعة أسهلها في بيان الانتاج الشكل الاول وهو ما تقدم ذكره والثلاثة الباقية ترجع اليه وهو ما تركب من مقدمتين صغرى وكبرى فالصغرى كقولنا العالم حادث يشترط فيها أن تكون موجبة أي لم يكن فيها ما يدل على النفي وكبرى وهي قولنا وكل حادث لا بد له من محدث ويشترط فيها أن تكون كائنة ويشترط فيه صدق القضيتين في الواقع أو يسلمهما الخصم فإذا سلمهما الخصم لزمه تسليم قول ثالث وهو نتيجة القياس والنتيجة تحصل بحذف اللفظ المكرر في القياس المسمى عندهم بالحد الوسط في المثال السابق تحذف لفظ حادث تكون النتيجة العالم لا بد له من محدث ويشترط في القياس الاستثنائي شروط منها أن يكون التلازم بين المقدم والمآلي لزوميا لا اتفاقيا نحو لو كان الانسان ناطقا لكان الحمار ناطقا فلا لزوم بين ناطقية الانسان وناطقية الحمار وانما اتفق في الخارج ان الانسان ناطق والحمار ناطق والقياس الاستثنائي متركب من مقدمتين أيضا كبرى وهي قولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا وصغرى وهي الاستثنائية وهي قولنا لكنه انسان فهو عكس الاقتراني في مقدمتيه والكبرى منه متركبة من مقدم وهي قولنا لو كان هذا انسانا وتال وهو قولنا لكان حيوانا

والصغرى هي استثناء أحدهما أو استثناء تقيض أحدهما وعندهم استثناء عين المقدم ينتج
 عين التالى واستثناء تقيض التالى ينتج نقيض المقدم اذا كان بينهما عموم وخصوص مطلق
 كالثال السابق واستثناء عين التالى لا ينتج واستثناء تقيض المقدم لا ينتج أيضا لان الانتاج
 الاعتبار عندهم ما اطرد ولا يطردهما ذ كرت وأما اذا كان المقدم مساويا للتالى فى المعنى اطرد
 الانتاج فيه مطلقا وأما اذا كان بينهما العموم والخصوص الوجهى نحو لو كان هذا انسانا
 لكان أبيض فلا يطردهم مطلقا هذه الامثلة مرتبة وأمعن فيها النظر حتى تفهمها وتقيس عليها
 غيرها لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج انه حيوان لان الأعم يوجد فى ضمن
 الاخص لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وذلك
 لان نفي الأعم وهو حيوان يستلزم نفي الاخص وهو انسان لو كان هذا انسانا لكان
 حيوانا لكنه حيوان فلا ينتج انه انسان لان وجود الأعم لا يستلزم وجود الاخص
 لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بانسان فلا ينتج انه ليس بحيوان لان
 نفي الاخص لا يستلزم نفي الأعم هذا اذا كان التالى أعم من المقدم واذا عكس
 عكس الانتاج تأمل أمثلة ما اتفقا فى المعنى نحو لو كان هذا انسانا لكان بشرا لكنه
 انسان فهو بشر لو كان هذا انسانا لكان بشرا لكنه ليس ببشر فهو ليس بانسان لو كان هذا
 انسانا لكان بشرا لكنه بشر فهو انسان لو كان هذا انسانا لكان بشرا لكنه ليس بانسان
 فهو ليس ببشر فهو منتج مطلقا ولا يحتاج لبيان لظهوره أمثلة ما بينهما العموم والخصوص
 الوجهى لو كان هذا انسانا لكان أبيض لكنه انسان فلا ينتج انه أبيض لتحقق الانسان
 فى الاسود فلا ملازمة بين الانسان والابيض وشرط الانتاج الملازمة كما تقدم لو كان هذا
 انسانا لكان أبيض لكنه ليس بأبيض فلا ينتج انه ليس بانسان لتحقق الانسان فى الاسود
 كما تقدم أنف لو كان هذا انسانا لكان أبيض لكنه أبيض فلا ينتج انه انسان لتحقق البياض فى
 الثلج مثلا لو كان هذا انسانا لكان أبيض لكنه ليس بانسان فلا ينتج انه ليس بأبيض لما علمت
 ومن الجائز عندهم حذف مقدمتى القياس أو احدهما لتحليل يدل على المحذوف وقد حذف
 المصنف من دليل الوجود المقدمة الصغرى القائلة العالم حادث ودليلها يأتى وهو قوله وحديث
 العالم وذ كرمضمون الكبرى بقوله (حاجة كل محدث) بفتح الدال بمعنى حادث (للاصناف)
 ونظم الدليل هكذا العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث ينتج العالم لابد له من محدث وغاية
 ما يفيد الدليل وجود محدث للعالم وأما اسمه فلا يستفاد منه نعم أخبر الرسل عليهم الصلاة

والسلام بذلك أى بان خالق الخلق اسمه الله ولما ذكر حدوث العالم ولم يرهن على حدوثه ونسب حدوثه للصانع توهم دعوى حدوث العالم بنفسه لا يصنع صانع كما يقول به بعض الفرق الضالة منغ ذلك بقوله (لو حدثت لنفسها) بنفسها من غير مرجع لوجودها على عدمها مع تساويهما في الامكان أو أوجعته على الوجود لسبقه (الاكوان) هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وليست مرادة بل المراد العالم كله اجراما واعراضا وهذا مقدم كبرى القياس ونالها قوله (لاجتمع التساوى) أى بين الوجود والعدم (والرجحان) أى رجحان الوجود على العدم ومجموعهما كبرى قياس ولزوم التالي للمقدم ظاهر ولقد اقال مشير الاستثنائية (وذا) أى اجتماع التساوى والرجحان (محال) لانه يلزم عليه تساوى لا تساوى ورجحان لا رجحان وهو متاهت وتركيب القياس هكذا الوحدت لنفسها الاكوان لاجتمع التساوى والرجحان لكن اجتماع التساوى والرجحان محال ينتج حدوث الاكوان لنفسها محال واذا ارتفع المقدم ثبت نقيضه وهو احتياجها للصانع وهو المطلوب وطبق هذا القياس على التمهيد السابق نتجده محييا وتستفد بذلك ولما استدل على وجود الصانع بحدوث العالم وسأله تسليبا جديدا ذكر دليل حدوثه بقوله (وحدث العالم) أى الاجرام مستفاد (من حدث الاعراض مع تلازم) أى ومستفاد أيضا من تلازم الاعراض الحادثة للاجرام وحذف المصنف دليل حدوث الاعراض لظهوره ونظم الادلة على الترتيب هكذا العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث ينتج العالم لا بد له من محدث وهذا دليل وجوده تعالى كما تقدم العالم بمعنى الاجرام ملازم للاعراض الحادثة وكل ملازم الحادث حادث ينتج العالم حادث الاعراض مثل الحركة والسكون شوهد تغيرها من وجود الى عدم ومن عدم الى وجود وكل ما كان كذلك حادث ينتج الاعراض حادثه ونم المطلوب واثبات حدوث العالم هو المعول عليه في جميع الاحكام الاصلية والفرعية وقال الجاعمة يتوقف ثبوت حدوث العالم على سبعة مطالب اثبات زائد على الاجرام وهو العرض واثبات حدوث ذلك الزائد واثبات كون ذلك الزائد لا ينفك عن الاجرام واثبات استحالة حوادث لأولها وابطال قيام ذلك الزائد بنفسه وابطال انتقاله من جرم الى آخر وابطال كونه عند ظهور ضده وابطال كون القديم يتعدم فاما اثبات الزائد على الاجرام فأمر ضرورى لكل أحد ما من أحد الاو يحسن من نفسه أمور تعرض عليه كالفرح والحزن والقبض والانبساط وغير ذلك فمما حل به عرض الاو يخلفه بعد أن ضده وأما حدوث ذلك الزائد فأمر ضرورى أيضا لان التغير علامة للحدوث وأما عدم انفكاك الاعراض عن الاجرام فأمر بديهى لكل عاقل

لانه لا يعقل جرم ليس بمتحرك ولا ساكن واما استحالة حوادث لأول لها فهو قريب من
الضروري لان عنوان كونها حوادث ينافي كونها لأول لها وعلى ابطال ذلك أدلة تطلب من
المطولات واذا اعترف الخصم بوجود زائد على الاجرام ومحدوثه وبكونه لا ينفك عن الجرم
وبعدم حوادث لأول لها بما يدعى أن الحركة مثلا تقوم بنفسها عند وجود ضدها وهو السكون
فنبطل دعواه بان حقيقة العرض هو ما قام بالغير فيسلم عدم القيام بالنفس ويدعى انتقالها من
جرم الى آخر عند وجود ضدها فيقول له يلزم قيامها بنفسها حالة الانتقال وقد ساءت بطلانه
فيسلم عدم الانتقال ويدعى كونها في الجرم عند وجود السكون وظهورها عند كون السكون
وهكذا فنقول له يلزم على قولك هذا اجتماع المتنافيين وهما حركة لاسركة وسكون لاسكون
وكون الجرم في أن متحركا ساكنا وهو لا يعقل فيقول ساءت لكم جميع ما تقدم الاحداث
ذلك الزائد فاني نكست في نسليته بل هو قديم وينعدم فنبطل له ذلك بالقاعدة المتفق عليها
وهي من ثبت قدمه استحالة عدمه فتنقطع حجته ويسلم الا اذا عايد وكا برورجع الى السفسطة
فيلغى ولا يخاطب به بذلك وهذه المطالب السبعة قيل من أحصاها دخل الجنة وقد أشار اليها
العلامة ابن القصار على ترتيب غير الذي سلكته أنا والكل موصل بقوله
زيد مقام ما انتقل ما كننا * ما انفك لا عدم قديم لاحنا

بحذف ألفها من مقام وسكون لام ما انتقل للوزن لاحنا منحوته من حوادث لأول لها ثم ان
المصنف رحمه الله تعالى أثبت الصانع بما تقدم الا انه لم يعلم منه وجوب الوجود نعم يؤخذ من
برهان القدم الآتي لما نقرر من ان من ثبت قدمه استحالة عدمه ومن استحالة عدمه وجب
وجوده وقد استدل الناظم على القدم بقياس استثنائي وكذا ما بعده فقال رحمه الله تعالى (لو
لم يك القدم) وهو عدم أولية الوجود (وصفه لم) على تقدير نفي ذلك (حدثه) لانه لا واسطة
بينهما الا شيء اما قديم واما حادث ومهما ثبت أحدهما اتفق الآخر قطعا وان لم يحدوثه على
الفرض الباطل توصلا لاجتماع الخصم احتاج الى محدث لما تقدم وينقل الكلام الى محدثه
لان تعداد المائة بينهما فيحتاج الى محدث أيضا فان رجع الامر الى الاول بان أحدثه الاول لم
الدور وهو توقف أحد المحدثين على من أحدثه وهو ضروري البطلان لانه يلزم عليه أن يكون
الشيء سابقا على نفسه باعتبار كونه خالقا متأخرا عنها باعتبار كونه مخلوقا وان يكون خالقا
مخلوقا واذ لم يرجع الامر الى الاول بل ما من أحد الا وأجده وهو قبله الى المالا نهاية في الماضي
لزم التسلسل وهو باطل أيضا لانه محدث بعض السلسلة يثبت الحدوث للكل لانه لا وجود

للكل الا في ضمن اجزائه ولا وجود للكل أيضا الا في ضمن جزئياته فلذا تربعه الله تعالى
 وجود الدور والتسلسل على فرض حدوثه بقوله (دور) أو (تسلسل حتم) على فرض
 حدوثه لما علمت من انه لا واسطة بين الحدوث والقدم والقياس القوي أشار اليه الشيخ متضمن
 لثلاثة اقيسة ونظمها هكذا لو لم يكن التسلسل بطلان فما أدى اليهما وهو احتياجه الى محدث
 حادثا لا احتياج الى محدث لكن احتياجه الى محدث باطل لانه لو احتاج الى محدث ومحدثه الى محدث
 لزم الدور والتسلسل لكن الدور والتسلسل باطلان فما أدى اليهما وهو احتياجه الى محدث
 باطل فما أدى اليه وهو عدم وصفه بالقدم باطل واذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو وصفه بالقدم
 وذلك المطلوب والمصنف رحمه الله تعالى يستدل في جميع أدلته بابطال النقيض على اثبات
 المطلوب وهو استدلال عجيب في بابه ثم شرع في الاستدلال على ثبوت البقاء له تعالى بابطال
 نقيضه كما سمعت فقال (لو أمكن) جاز (القضاء) وهو اختتام الوجود على الله تعالى عن
 ذلك علوا كبيرا (لا تنفي القدم) عنه تعالى لكون وجوده على تقدير إمكان القضاء جائزا
 لا وجبا اذ تصدق عليه حقيقة الجائز وهو ما قبل الوجود والعدم لذاته على السواء فيحتاج
 الى محدث يلزم على ذلك الدور والتسلسل وتقدم به لانهما وهذا قياس استثنائي ذكر كبراه
 وحذف صفراء ونظمه هكذا لو أمكن القضاء لا تنفي القدم لكن انتفاء القدم باطل واذا بطل التالي
 وهو انتفاء القدم بطل القدم وهو إمكان حقوق القضاء واذا بطل التقدم ثبت نقيضه وهو عدم
 إمكان حقوق القضاء على الله تعالى وهذا النقيض مساو للمطلوب وهو البقاء ثم شرع في
 الاستدلال على المخالفة للحوادث فقال (لو مائل) سبحانه وتعالى (الخلق) في شيء متجر ما
 كان أو عرضا انتم (حدوثه) لانهقاد المائلة على الفرض المذكور وقوله (انتم) مفسر
 باعتبار ما فسرناه وليس يلزم التقدير وهذا القياس حذف صفراء كالتدبير قبله ونظمه هكذا
 لو مائل الخلق انتم حدوثه لكن حدوثه باطل لما يلزم عليه من الدور والتسلسل فما أدى اليهما
 وهو حدوثه باطل فما أدى اليه وهو مماثلته للخلق باطل واذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو عدم
 المائلة وهو مساو للمخالفة المبرهن عليها ثم شرع في الاستدلال على قيامه بنفسه المعبر عنه
 بالغنى فقال (لو لم يحب وصف الغنى له) عن ذات يقوم بها وعن مخصص (افتقر) لذلك أي
 الى ذات يقوم بها ان كان صفة كما تقوله النصارى أو الى مخصص ان كان جرما ويكون حادثا
 ويجوز عليه تعالى ما يجوز على الحوادث وذلك باطل وما ذكره المصنف كبرى قياس وحذف صفراء
 ونظمه هكذا لو لم يحب وصف الغنى له افتقر لذات أو مخصص لكن افتقاره لذلك باطل لما تقدم
 فما أدى اليه وهو عدم وجوب وصف الغنى له باطل مثله واذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو وجوب

وصف الغنى له تعالى وذلك المطلوب ثم ذكر برهان الوحدةانية بقوله (لولم يكن) سبحانه وتعالى (بواحد) في لقائات والصفات والأفعال بان تعددت الآلة أو تعددت صفات التأثير كقدرتين وارادتين أو كان لغيره صفات كصفات الله تعالى أو كان لغيره فعل كفعله أو تركب ذاته تعالى من جزأين فأكثر (لما قدر) على إيجاد شئ مما للزوم الجزم على فرض التعدد وبيان ذلك على فرض وجود الهين فنقول لا يتخلو الحال من أمرين هما إما أن يتفق على وجود شئ معين كزبد مثلاً وإما أن يختلفا بان يريد أحدهما الوجود والآخر يريد البقاء على عدمه فإن اتفقا على الوجود فلا يتخلو إيمان بوجوده في آن واحد فيلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو غير معقول وإن أوجده على الترتيب فيلزم على إيجاد الثاني تحصيل الحاصل وهو غير معقول أيضاً وتفويض الإيجاد لأحدهما عجز للفوضى لأن شأن قدرة الإله عموم تعلقها بكل ممكن فإن تخلفت تغلها ولو بفرد واحد اتقى عموم التماقي الواجب لقدرة الإله فالاتفاق غير ممكن قال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من الإله إذا ذهب كل الإله بما خلق وإعلاء بعضهم على بعض وإن اختلفوا فلا يتخلو إيمان بنفـه أمرادهما معا بان نفوذ امرادهما بالإنجاد فاجد من قال بالبقاء على عدم نفوذ امراده فابقاه على عدمه فيلزم على نفوذ امرادهما معاً جمع التقيضين وهو كون زيد موجوداً غير موجود وهو مستحيل فنفوذ امرادهما كذلك وإن نفوذ امرادهما دون الآخر بان نفوذ امرادهما بالإنجاد فاجد لزم عليه عجز من لم ينفذ امراده ويكره على من نفوذ امراده فرضاً بالجزأ أيضاً لا تعقاد المماثلة بينهما وما جرى على أحد المتأخرين يجري على الآخر وأما إذا لم يكونا متماثلين فننفذ امراده هو الإله وهذا القول يعزى لابن رشد فتبين بما تقدم ان تعدد الإله موجب للجزأ نظر الكلام على بقية الأقسام في حاشيتنا على هذا الشرح وما ذكر الشيخ كبرى قياس حذف صفراء ونظمه هكذا لولم يكن بواحد لما قدر على إيجاد شئ لكن عدم اقتداره على إيجاد شئ باطل بالعيان فما أدى إليه وهو عدم كونه واحداً باطل مثله وإذا بطل عدم كونه واحداً ثبت نقيضه وهو كونه واحداً وذلك المطلوب ولما كان الترتيب على نفي صفة من الصفات الآتية هو المترتب على نفي جميعها وهو عدم وجود شئ من العالم استدلل عليها بدليل واحد وهو قوله (لولم يكن) سبحانه وتعالى (حياً) بحياة قائمة بذاته تعالى و(مريداً) بإرادة قائمة بذاته تعالى و(عالماً) بعلم قائم بذاته تعالى و(قادراً) بقدرة قائمة بذاته تعالى بان يكون تعالى عن ذلك ميتاً أو غير مريد أو جاهلاً أو عاجزاً (لما رأيت عالماً) بفتح اللام والملازمة بين المقدم والتالي ظاهرة لأن وجود هذا العالم مترتب على وجود هذه الصفات ومهما اتفت أو

اتتقى بعضها لما يتأتى إجماد شئ وهو واضح غاية الوضوح وهذا الذى ذكره الشيخ كبرى
قياس وحذف صفراء ونظمه هكذا لو لم يكن حيا مريدا علما وقادر المارأيت عالما لكن عدم
رؤية العالم باطل بالمشاهدة فما رأى اليه وهو عدم كونه حيا الخ باطل مثله وإذا بطل هذا ثبت
نقيضه وهو كونه حيا الخ وذلك المطلوب ثم إن المصنف رحمه الله تعالى لم يبين الصحيح من الفساد
فيما تقدم من الاقضية أراد أن ينفك على ذلك فقال (والثاني في الست القضايا) وهو فى الأولى
لزوم الحدوث وفى الثانية لا تتقى القدم وفى الثالثة انحصار حدوثه وفى الرابعة افتقر وفى الخامسة
لما قدر وفى السادسة لما رأيت عالما (باطل) لما تقدم بيانه والثانى حيث وقع جوابا للو فهو حينئذ
لازم ومسبب على المقدم ومن المقرر ان اتقاء اللازم والسبب يلزم عليه اتقاء اللازم والسبب
لأنه يستحيل وجود سبب بلا مسبب ومازوم بلا لازم فلذا حكم الشيخ بقطعية اتقاء المقدم
لا تقاء الدالى بقوله (قطعا مقدم اذا) أى اذا اتقى الثانى (عمائل) لالتالى فى البطلان وقد بينت
عند كل قضية كيفية التوصل الى المطالب فأرجع اليه وتأمله تستقد ان شاء الله تعالى ولما ذكر
المصنف الأدلة العقلية على الصفات التى يتوقف ثبوت المجزأة على وجودها ولا يفهم الخصم الا
بها ذكر ان أدلة الصفات التى لا يتوقف ثبوت المجزأة عليها لا تتوقف على الدليل العقلى بل
العمدة فيها الدليل النقلى وان الدليل العقلى عليها انما يفيد التقوية فقل (والسمع والبصر
والكلام) يستدل على ثبوتها لله تعالى (بالنقل) المنقول قال الله تعالى وهو السميع البصير
اننى معكم أسمع وأرى وكلم الله موسى تكليما وفى صحيح البخارى أر بعوا على أنفسكم فانكم
لا تدعون أصم ولا غابوا انما تدعون سميعا بصيرا وقال صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد
الا سيكلمه الله يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان والاجماع على أنه منصف بهذه الصفات
وقوله (مع كانه) أى كمال الله تعالى اشارة الى الدليل العقلى وهو ان فى هذه الصفات يدل على
انصافه باضدادها وهى نقائص والنقص عليه محال لاحتياجه الى من يدفع عنه النقص ويكمله
ولما يلزم على نقيضها أيضا ان بعض الخلقون أكمل من خالقه لانصاف كثير منهم بذلك وكون
الخلق أكمل من خالقه محال (ترام) تقصد فى الاستدلال عليها بالنقل المسمى بالدليل السمعى
أى المسموع من قرآن أو حديث كما تقدم ولما فرغ من الاستدلال على الصفات الواجبة له تعالى
وفى ضمن ذلك الاستدلال على استحالة أضدادها شرع فى الاستدلال على جواز فعل
الامكانيات وتركتها بالنظر لله تعالى فقال (لو استحال ممكن) بحيث صار لا يقبل الثبوت (أو
وجبا) بحيث صار لا يقبل الاتقاء محال وذلك غير معقول لان الممكن صفته النفسية أن يقبل

الوجود والعدم على سبيل التعاقب كما تقدم وما بالذات لا يتخلف وفي فرض استحالة الممكن
أوجوبه بقلب حقيقة من أقسام الحكم العقلي وذلك عندهم غير جائز ولذلك قال رحمه الله تعالى
(قلب الحقائق لزوماً أو جباً) أي استحالة الممكن أو وجوبه وما ذكر الشيخ كبرى قياس
وحذف صفراء ونظمه هكذا الاستحالة ممكن أو وجوب قلب الحقائق لزوماً أو جباً لكن انقلاب
الممكن مستحيل أو واجباً باطل فما أدى إليه وهو استحالة ممكن أو وجوبه باطل مثله وإذا بطل
هنا ثبت نقيضه وهو عدم استحالة الممكن وعدم وجوبه وهو المطلوب وذلك أن الله تعالى خالق
جميع الكائنات فلا كانت واجبة أو مستحيلة لما أوجد منها شيئاً لأن القدرة لا تتعلق بالواجب
ولا بالمستحيل ولما أنهى الكلام على ما يتعلق بالله تعالى شرع فيما يتعلق بالرسول عليهم الصلاة
والسلام فقال (يجب) ويثبت ثبوتاً عقلياً بناءً على أن دلالة المجزأة على صدق الرسل عقلية
(الرسل) جمع رسول وهو أنسب أوصى إليه بشرع وأمر بتبليغه للخلق ووصفهم بقوله
(الكرام) وهو صفة كاشفة لأنهم كلهم كرام على ربهم وفاعل يجب (الصدق) في كل ما أخبروا
به عن الله تعالى وفي كل ما كان من العادات كأكلت وشربت وفعلت كذا ومعنى الصدق
في حقهم أن ما أخبروا به موافق للواقع ونفس الأمر ويجب لهم أيضاً عليهم الصلاة والسلام
(أمانة) وهي حفظ الله تعالى ظواهرهم وبواطنهم من الوقوع في منهي عنه نهى تحريم أو
كره أو خلاف الأولى بل لا يفعلون الجائز على وصفه فأفعلهم عليهم الصلاة والسلام دائرة
بين الواجب والمندوب وما وقع منهم مما ظاهره النهى عنه كالبول من قيام فليبان الجواز فيكون
في حقهم مطالباً حيث أنهم مشرعون (تبليغهم) مبتدأ خبره (بحق) أي يجب في حق
الرسل تبليغهم كل ما أمروا بتبليغه قال تعالى يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم
تفعل فما بلغت رسالته وبقى من الواجب في حقهم الفطنة وهي أن يكون الرسول أذكى وأنبه
قومه ليقتنعهم بالحجج فلا يصح أن يكون الرسول أبله أو بليداً وبعد ذكره للأجبات شرع في
ذكر أضدادها بقوله (محال) على الرسول وقوع (الكذب) منهم وهو عدم مطابقة الخبر
الواقع (و) محال عليهم أيضاً فعل (المنهي) عنه نهى تحريم أو كراهة أو خلاف الأولى وهذا
ضد الإلزام ومحال الكذب والمنهي (ك) إحالة (عدم التبليغ) لما أمروا بتبليغه وما ثبت للرسل
يثبت للأبناء عليهم الصلاة والسلام ما عدا تبليغ الأحكام للخلق عن الله تعالى وقوله (يأذكى)
جلة نداءية لكل بها البيت والذكى الفطن اللبيب وما فرغ من ذكر ما يجب لهم وما يستحيل
عليهم شرع في ذكر ما يجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام فقال (يجوز في حقهم كل عرض)

من الاعراض البشرية كالنكاح والجوع والمرض والبيع والشراء ودخول السوق والرهن والهبة وغير ذلك مما لا يحل بمقاماتهم العلية ولقد اوصف المصنف العرض الذى يجوز ناسبه بهم بقوله (ايس مؤديا لنقص) فى الذات كأن يكون مجنونا وفى الصفات كالحسد والكبر وفى الحرفة كأن يكون زبالا والعرض الذى لا نقص فيه قوله (كالرض) وبه مذكوره ما تقدم شرع فى الاستدلال على ذلك فقال (لولم يكونوا) عليهم الصلاة والسلام (صادقين) فيما بلغوه عن الله تعالى وفى دعواهم الرسالة (لزم أن يكذب الاله) جل وعلا (فى تصديقهم) دعوى الرسالة وما يخبرون به عنه تعالى ومن المقر ان تصديق الكاذب كذب والكذب على الله محال وحيث لم يعلم خبر صريح من عند الله بتصديق الرسل فى دعواهم الرسالة وفيما أخبروا به عنه تعالى أفاد الشيخ رحمه الله تعالى ان تصديق الله تعالى لم وان لم يكن بالخبر الصريح لكن وجد منه تعالى ما هو فى قوة الخبر الصريح وهو تأييده لهم بالمجيزات المطابقة لدعواهم بقوله (اذمجزانهم كقوله) تعالى (و) قد (بر) صدق سيده الله تعالى فى قوله (صدق هذا العبد) أى الرسول (فى كل خبر) جاءكم به من عندى وأما صدقهم فى غير ما أخبروا به عن الله فيدخل فى الأمانة وما ذكره الشيخ قياس استثنائى ذكر كبراه وحذف صفراء ووصفه هكذا لولم يكونوا صادقين للزم أن يكذب الاله فى تصديقهم لكن الكذب على الله باطل لأن خبره على وفق علمه ولا يكون الا صادقا واذا بطل التالى بطل المقدم وهو عدم صدقهم واذا بطل هذا ثبت تقيضه وهو صدقهم وذلك المطلوب ومججزاتهم جمع مججز فهو الامر الخارق للعادة يظهر على يده مدعى الرسالة مع عدم امكان المعارضة وذلك كتناقة سيدنا صالح وخلق البحر لسيدنا موسى وبرذرار سيدنا ابراهيم عليه واحياء الموتى لسيدنا عيسى وكانشقاق القمر ونوع الماء ونطق التراع المسمومة لسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أجمعين والخارق الذى يقع قبل ادعاء الرسالة كتنظيل الغمامة عليه من الحر صلى الله عليه وسلم يسمى ارهاصا أى تأسيبسا وتقوية والخارق الذى يظهر على يد المتمسك بالسنة يسمى كرامة ولا تختص بالحياة بل تكون بعد الممات أيضا كراما من الله تعالى لأصحابها والخارق للعادة الذى يظهر على يد مستورا لخال من المؤمنين يسمى معونة من الله تعالى له لينقذه من وحلة وقع فيها بسبب ذلك الخارق والخارق الذى يظهر على يد الفساق من المؤمنين المرتكبين جهارا لما حرم الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وانما يتسبون لبعض المشايخ الكبار نسبة كاذبة لادليل عليها

من الفعل ولا من القول تجدهم تاركين للصلاة مانعين للزكاة عاقين لآبائهم شاربين للسكرات
مرتكبين لما يوجب الحد كالزنا والقتل ومتعاطين لهرج الرافضين من شيطانتهم الكبير
ودق نقارناهم مع ضرب البندير سموا اليه من كل حذب ينسلون بعد تجملهم بالثياب الجليلة ثم
يشرعون فيما يغضب الرب ويرضى الشيطان من الرقص والتمثيل بالارداف عند سماع الفطة
وضرب الطيران أولئك حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون و بعد أن يجري
فيهم دم الفساد ويرتق الشيطان على كواهلهم كما صرح بذلك العلامة العدوي ويهزمهم رجله
تواجدوا وهاموا حتى يظن الجاهل انهم على شيء وهم يعتقدون في أنفسهم ذلك و ليس كذلك
بل يصدق عليهم قوله تعالى قل هل أنبئكم بالأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا
وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا فيظهر على أيديهم أمور خارقة للعادة كاكل النار والدخول
فيها وكل السامير والعقارب والضرب بالسيف الحاد وغير ذلك فهذا يسمى عند العلماء
المقتدى بهم استدراجا وان خاف غرضهم بان ضرب بالسيف فقطع فيه أو دخل في النار فأكلته
فهذا يسمى اهانة نعم لما علم بعض المبشرين أنواع الامور الخارقة للعادة وأراد أن يلبس على
عباد الله قال ان الذي يظهر على يده هؤلاء الفسقة المنتسبين للشايخ كذبوا بهتانا لانهم لو صدقوا
في انتسابهم هؤلاء السادة لقتلوا كفعلهم من التحسك بالسنة ومجانبة النفس والتباعد عن
المحارم والمناكير كرامة لهم وانما هو كرامة لشيخهم سبحانه اللهم هذا بهتان عظيم ونعوذ
على عباد الله ما أجدره وأحقه بعقاب الله دنيا وأخرى لانه صار بقوله هذا نظيرا لبليس حيث أظهر
للمعابد المعصية في صورة الحسنه فلا يتوبون منها وبذلك يتم سروره وفرحه وأما لو علموا انها
معصية لتابوا منها وندموا على ذلك فيحصل له الخسران والوبال ولقد نقل لنا عن هؤلاء
الطوائف انهم يقولون عند تمام معصيتهم التي باتوا عليها الى قرب الصبح فناموا وتركو الصلاة
الوسطى التي حض الله سبحانه عليها في كتابه العزيز بقوله الحق حافظوا على الصلوات والصلاة
الوسطى تقبل الله منكم والعاقبة لكم ليت شعري ما هذا الجهل الذي عم الربى وأغرب من
ذلك تجدهم من يشاره بالعلم يحضر معهم ويزين لهم فعلهم فغايتهم أقول الله وأنا اليه راجعون
فعليك يا أيها المسلم ان كنت تخاف الله تعالى بانواع سنة المصطفى واقتفاء آثار السلف الصالح
تظفر بالمقصود فما كان في عهد الرسول ولا عهد السلف الصالح أناس ينقسمون لله ولرسوله
يرقصون بل الرقص والتصفيق الشيخ فيهما السامري الذي اتخذ لبني اسرائيل الجهل وقال
لم هذا الحكم والله مومني نفسي فداروا حوله حلقة وصاروا يرقصون ويصفقون فالهداية

والاضلال من الله تعالى قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم انك لا تهدي من احيت ولكن الله يهدي من يشاء ففسد ذلك اللهم بنبيك المصطفى أن يهدينا واخواننا المؤمنين لاتباع سنة سيدنا الاولين والآخرين ولعل من اطلع على كلامي هذا وأمعن فيه النظر ان كان أهلا لذلك أن يرجع عن مثل ما تقدم ويستل على السنة ويعمل بها فيحصل له النجاح الاعظم وبعد ذكره ما تقدم شرع في الاستدلال على ذلك قال رحمه الله تعالى (لواتقى التبليغ) لشيء مما أمروا بقبليغه بان كتبه لا تغلب الكتمان طاعة في حقهم ونحن مأمورون بالافتداء بهم فينقلب كتمان بعض العلوم النافعة المحتاج اليها السائل طاعة في حقنا أيضا لكن انقلاب الكتمان طاعة في حقنا باطل لقوله تعالى في حق الكاتم لما شرعه الله ان الذين يكتُمون ما أنزلنا من بينات والهدى من بعد ما ينشأ للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون واذا بطل التالي وهو انقلاب الكتمان طاعة في حقنا باطل ما ترتب عليه وهو انقلاب الكتمان طاعة في حق الرسل واذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو التبليغ وفي كلامه اشارة الى قياسين أشار الى كبرى الاول منهما بقوله لواتقى التبليغ لانقلب المنهى وهو الكتمان بالنسبة للتبليغ طاعة لهم وحذف استثنائيته وهي الصغرى ونظهما هكذا لواتقى التبليغ لانقلب الكتمان طاعة لهم لكن انقلاب الكتمان طاعة في حقهم باطل لانه لو انقلب الكتمان طاعة في حقهم لانقلب أيضا في حقنا طاعة لانما مأمورون باتباعهم لكن انقلاب الكتمان طاعة في حقنا باطل لقوله تعالى ان الذين يكتُمون الآيات المتقدمة واذا بطل الكتمان في حقنا بطل في حقهم أيضا لما علمت سابقا وثبت تبليغهم عليهم الصلاة والسلام وكذلك (خانوا) بفعل محرم أو مكرروه (حتم أن يقاب المنهى) أى تحتم انقلاب المنهى عنه نهى تحريم أو كراهة (طاعة لهم) أى في حقهم لانهم عليهم الصلاة والسلام معصومون ظاهر او باطنا فلا تصد منهم مخالفة أبدا ولو انقلب المنهى عنه طاعة في حقهم لانقلب في حقنا أيضا لانما مأمورون باتباعهم وذلك لا يعقل لان انقلاب المعصية طاعة يقتضى الامر بها وهو مخالف لنص القرآن قال تعالى ان الله لا يأمر بالفحشاء والطاعة أمر بها بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول يعنى والله أعلم فيما أمركم به بالفعل وفيما نهاكم عنه بالترك فلما انقلبت المعصية طاعة لزم على ذلك نوارد الطلب والكف على شئ واحد وهو لا يعقل لانه بمثابة افعال لا تفعل وهو تناقض وفيه قياسان أيضا تركيهما هكذا لو خانوا بفعل محرم مثلا لانقلب ذلك المحرم طاعة في حقهم لعدم متهم وحفظ ظواهرهم وبواطنهم عن منهى عنه لكن انقلاب المحرم طاعة في حقهم باطل

لانهواقلب المحرم طاعة في حقهم لا قلب في حقنا أيضا لاننا مأمورون بانبايعهم لكن انقلاب
المحرم طاعة في حقنا باطل لاقتضائه الامر بالمعصية والله تعالى يقول ان الله لا يأمر بالفحشاء
واذا بطل انقلاب المحرم طاعة في حقنا باطل انقلابه في حقهم واذا بطل انقلابه في حقهم بطل
ما أدى اليه وهو خيانتهم بفعل منهى عنه واذا بطل هذا ثبت تقيضه وهو الامانة وذلك المطلوب
ودليل الصدق بدرجة في دليل الأمانة لان الكاذب خائن أو نقول انما ترك الاستدلال على
الصدق بدليل شرعي اكتفاء بما تقدم بناء على ان دلالة المجزة عقلية على صدق الرسل ثم
ذكر دليل جواز الاعراض عليهم بقوله (جواز الاعراض) البشرية التي لا تخل بمناصهم
العلية (عليهم) بمقتضى وقوعها بهم) بالمشاهدة بالنسبة لمن عاصروهم وبالتواتر بالنسبة لمن بعدهم
والوقوع أمانة الجواز يؤخذ من كلامه دليل اقتراني ونظمه هكذا الاعراض التي لا تخل بمناصهم
الشريف شوهه وقوعها بهم وكل ما كان كذلك فهو جائز النتيجة الاعراض التي لا تخل
بهم جائزة عليهم ولكن أن تركه من قياس استثنائي هكذا لو لم يحجز الاعراض البشرية التي لا تخل
بهم لما وقعت بهم لكن عدم وقوعها بهم باطل بالمشاهدة لمن عاصروهم وبالتقل المتواتر بالنسبة
لنا واذا بطل التالي بطل المقدم وهو عدم جواز وقوعها بهم واذا بطل ثبت تقيضه وهو جواز
الوقوع وذلك المطلوب ولما كان من الاعراض الجائزة في حقهم نحو المرض اظهر البعد
بحيث لا يتولى على سر القلب والجوع وأذى الخلق والفقر الظاهري كان ذلك مظنة للسؤال عن
حكمة ذلك مع انهم خيرة الله على الاطلاق والله قادر على أن يدفع عنهم ذلك أجاب الشيخ السائل
تقديره بقوله (تسل) خبر مقدم و (حكمته) مبتدأ مؤخر أي حكمة وقوع بعض الاعراض بهم
هي التسلي والافتداء بهم فمن لحقه مرض أو فقر أو أذى أو غير ذلك وعلم أن الرسل عليهم الصلاة
والسلام مع كرامتهم عند ربهم لحقهم مثل ذلك تسلي بهم وتصبروا افتداء بهم على بلاء ومحن هذه
الدنيا الغانية في راح قبلة تلك ويتلقى كل ما يرده عليه باطمئنان وتسليم اللهم وفقنا الحسن الاقتداء
بهم عليهم الصلاة والسلام ولما ذكر الناظم العقائد التي يجب على المكلف معرفتها مفصلة وذكر
أدلتها التي يعرفها يخرج المكلف من رتبة التقليد ذكرنا أن جميع ما تقدم لازم للزم معنى
لا اله الا الله محمد رسول الله بقوله (و) لازم معنى (قول) هو (لا اله الا الله محمد أرسله الله)
فالاضافة للبيان وجهة (بجمع) خبر قول على حذف مضافين كقوله ويجمع بمعنى يستلزم (كل
هذا المعاني) أي العقائد بمعنى انها لازمة للازم معنى لا اله الا الله محمد رسول الله وبيان ذلك ان
معنى لا اله الا الله لا معبود بحق في الواقع الا الله ويلزم هذا المعنى كونه مستغنيا عن كل ما سواه

ومفتقر اليه كل ماعداه فيصير الكلام هكذا لا مستغنى عن كل ماسواه ومفتقر اليه كل ماعداه
 الا الله تعالى فالاستغناء عن كل ماسواه يلزمه وجوب الوجود والقدم والبقاء والتخالف للحوادث
 والقيام بالنفس ووجوب تفرقه عن النقص فيصنف بالسمع والبصر والكلام ويلزمه أيضا
 عدم وجوب شئ عليه كالصلاح والاصح وعدم استحالة شئ عليه من الكائنات ويلزمه
 أيضا عدم تأثير شئ من الكائنات بقوة أو دعه الله فيه اذ لو انتفت هذه اللوازم أعنى وجوب
 الوجود الى آخره لانتفى الملزوم وهو استغناؤه عن كل ماسواه لكن انتفاء الملزوم باطل لقرض
 استغنائه عن كل ماسواه واذا بطل انتفاء الملزوم بطل انتفاء اللازم وثبت نقيضه وهو ثبوت
 تلك اللوازم وذلك المطلوب لنا فافهم ما سلكناه واقتدار كل ماعداه اليه يلزمه وجوب الحياة
 والقدرة والارادة والعلم والوحدانية ويلزمه أيضا عدم تأثير شئ من الكائنات في أثر ما يطبعه
 ويلزمه أيضا حدوث العالم بأسره اذ لو انتفت هذه اللوازم أو بعضها أعنى وجوب الحياة الخ
 لانتفى الملزوم وهو افتقار كل ماعداه اليه وانتفاء الملزوم باطل لقرض افتقار كل ماعداه اليه واذا
 بطل انتفاء الملزوم بطل انتفاء اللوازم وثبت نقيضه وهو ثبوت اللوازم وذلك المطلوب هذا
 ما دخل تحت لا اله الا الله وأما ما يؤخذ من معنى محمد رسول الله وهو ثبوت الرسالة لسيدهنا محمد
 صلى الله عليه وسلم فيؤخذ منه صدقه وأمانته وتبليغه واستحالة أضدادها ويؤخذ منه الايمان
 بجميع ما جاءه صلى الله عليه وسلم فمما جاء به الايمان بسائر الانبياء والملائكة والكتب
 السماوية واليوم الآخر وما يقع فيه من حساب وغيره وما وجب لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 يجب لآخوانه المرسلين والنبیین ماعدا التبليغ للاحكام ويستحيل عليهم ما استحال عليه
 صلى الله عليهم أجمعين ويؤخذ منه أيضا جواز الاعراض البشرية التي لا تؤدي الى نقص في
 مراتبهم فإن ذلك لا يقدح في شأنهم عليهم الصلاة والسلام كما تقدم بيانه فقد بان لك تضمن
 واستتزام لازم معنى لا اله الا الله محمد رسول الله لجميع العقائد مع قلته حروفها قال الشيخ رحمه
 الله تعالى (كانت) كلمة الشهادة (لذا) أى لأجل ما اشتملت واستتازمت باعتبار لازم
 معناها والله أعلم (علامة) ظاهرة على (الايمان) فمن تلفظ بها عصم نفسه وماله في الدنيا
 الابحقيها في الاسلام ومن كانت آخر كلامه من الدين داخل الجنة (وهي) أى كلمة الشهادة
 (أفضل وجوه) أنواع (الذكر) كالتسبيح وتلاوة القرآن على ظاهر كلامه اذا علمت
 ذلك (فاشغل بها) أى بذكرها (العمر) أى جميع أوقانك والمراد من ذلك الاكثر من
 ذكرها وعدم الغفلة عنها مهما أمكنك ذلك والافني بعض الاوقات لا يتأتى الذكر كحالة الاكل

والجماع والنوم وإذا اشغلت العمر بها (نفز) تظفر (بالنحر) أى بالنعيمه التي لا يعادها
شيء والآخر النخيرة وهو ما دخرته لعاقبة أمره كدنيويا كان كاليواقيت والخلى أو أخرويا
كالثواب وورد في فضل هذه الكلمة المشرفة أحاديث كثيرة فانظرها

ولما فرغ من الكلام على كلمة الشهادة شرع يتكلم على معنى الاسلام والايمان
والاحسان شرعا فقال رحمه الله تعالى (فصل) دال ومدلوله ما بعده الى آخر الفصل (وطاعة
الجوارح الجميع) أى جميعها وهى الجوارح السبعة اللسان واليدان والرجلان والسمع والبصر
والبطن والفرج وطاقها اذ لاها وخضوعها بفعل الاوامر الشرعية واجتناب المنهيات كانت
الاوامر قولا كالنطق بالشهادتين أو فعلا كالصلاوات الخمس والمنهيات قولا كشهادة الزور
أو فعلا كالزنا ولا بد من موافقة الظاهر للباطن والا كان نفاقا وزندقة وقوله (قولا وفعلا)
تمييزان أى وطاعة الجوارح جميعها من جهة القول والفعل لا الاعتقاد لا يندخل في مفهوم
الايمان وما هنا مفهوم الاسلام فطاعة الجوارح الجميع بالوصف المتقدم (هو الاسلام الرفيع)
الكامل في عرف الشرع وأما اذا انقاد بعض الجوارح وخالف بعضها فلا يكون اسلاما كاملا
في عرف الشرع بل اما اسلام ناقص كأن نطق بالشهادتين لا غير أو فعل معها بعض المأمورات
ولم يمتنع عن المنهيات كلها أو لم يمتنع عن بعضها وهو المشاهد في وقتنا هذا وإما ليس باسلام أصلا
ممن ترك النطق اياه وتعتنا وفعل بعض المأمورات وترك بعض المنهيات وكذا لو كان ظاهره
خلاف باطنه بان يكون مظهر الشعائر الاسلام معتقدا عدم وجوبها أو محضها فهذا القبي كان
يسمى منافقا في الصدر الاول وأما الآن فيسمى زنديقا وما ذكره الشيخ في هذا الفصل مأخوذ
من حديث جبريل عليه السلام المذكور في البخارى وغيره وسأذكره ان شاء الله تعالى في
آخر الفصل ولما كانت الاسلام في عرف الشرع هو الانقياد والخضوع لفعل المأمورات
واجتناب المنهيات وكان لذلك كليات كثيرة ونحتها جزئيات منشرة أشار الى أهمها الكليات
بقوله (قواعد الاسلام خمس) ووصف بقوله (واجبات) يشاب المرء على فعلهن ويترب
العقاب على تركهن شرعا فمن وفى بها وبما وجب مثلها وترك المنهيات كان اسلاما مريفا ومن
ترك شيئا منها فان كان النطق بالشهادتين فقد نقص يمتنع من أصله وان كان غير الركن الاول
فهو ناقص لبعض الخوالف مع بقاء قيام أصل البيت (وهى) أى القواعد الخمس (الشهادتان)
وما عطف عليهما أى النطق بهما للقادر على ذلك أو ما قام مقام النطق كالإشارة للتوحيد
بالنسبة للعاجز عن النطق ومن امتنع من النطق بهما تعتنا وتكبرا فهو كافر أو مرتدان كانت

أصوله مسلمين وحيث كان الشارع لا يقبل بدونها صرفاً ولا عدلاً والشهادتان أي النطق بهما مع معرفة معنهما ولو اجابا بالان يعتقدا ان الله واحد لا يشبه الخلوقات ويعرف الصفات الواجبة لله ويعتقد ثبوتها لله تعالى ويعتقد استحالة أضدادها على الله تعالى ويعتقد جواز الجائزات على الله تعالى ودليله على ذلك وجود الخلوقات من غير أن يعرف تفصيل الدليل على ذلك ولا يقدر على دفع الشبه الواردة عليه ومصورة ذلك كأن يسأل رجل رجلاً عن وجود الله الخ فيعترف المسؤول بالوجود وباقي الصفات فيسأله أيضاً عن الدليل عن ذلك فيجيب بأن دليلي على وجود الله نفسي أو السموات أو الارض فيقول السائل بين لي وجه الدلالة على وجود الله مثلاً أو يورد السائل عليه شبهة لا يستطيع ردّها فيجيبه المسؤول بأن اعتقادي الجازم في وجود الله مثلاً هو وجود نفسي ومامعها من الخلوقات ولا داية لي بشيء بعد ذلك فصاحب هذا الاعتقاد مع دليله المتقدم ذكره وهو المسحى بالدليل الجلي أو الاجالي عارف وعالم وخلص من رقة التقليد وأما المقلد المختلف في اسلامه فهو يعتقد وجوب الصفات لله ولكن لو سئل عن الدليل كان جوابه سمعت هذا من أشيخائي مثلاً وأما معرفة كل صفة بدليها كما تقدم فذاك فرض كفاية إذا قام به بعض أهل القطر أو البلد سقط عن الباقيين ويعتقد أن محمدًا رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعن بذلك فأتقدم بيانه من النطق بالشهادتين مع معرفة صفات الله والادعان بالرسالة لسيدهنا محمد صلى الله عليه وسلم (شرط) شرعي في صحة القواعد (الباقيات) والمشرط بعدم بانعدام الشرط فن لم يأت بالشهادتين ولم يصدق بمطلوبهما لا يقبل الله منه فرضاً ولا نفلاً وبالجمله الكافر الاصل لا ينخرط في جماعة المسلمين الا بالتلفظ بهما ان كان قادراً على ذلك وأما المسلم اصاله فيجب عليه أن يأتي بهما مرة في عمره ولا يتوقف اسلامه على ذلك لانه تابع لوالديه ما لم يمتنع من التلفظ بهما تكبراً وتعتناً فان امتنع لذلك فهو مرتد يستتاب ثلاثاً أيام فان رجع الى الاسلام فيها ونعمت والا قتل كفراً فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وماله ليت مال المسلمين (ثم الصلاة) أي اقامتها بشرطها وأركانها كما يأتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى في بابها (و) القاعدة الثالثة أداء (الزكاة) المفروضة (في القطاع) والقطاع ككتاب وزناجع قطع يطلق على الدرهم وعلى النعم الشامل للابل والبقر والنعم قاله في القاموس وقد أطلقه الناطم على ما فيه الزكاة مطلقاً ويأتي بيان ما فيه الزكاة ان شاء الله تعالى (و) القاعدة الرابعة (الصوم) لرمضان وهو شرعاً الماسك عن شهوات البطن والفرج وما يقوم مقامهما من قرب طواف الفجر الى تحقق مغيب الشمس

وبأثني الكلام على ذلك في بابه ان شاء الله تعالى (و) القاعدة الخامسة أداء (الحج) وهو شرعاً قصد بيت الله الحرام مع ما يلزم ذلك كما يأتي مفصلاً في بابه ان شاء الله تعالى وقوله (على من استطاع) في قیدی القاعدة الاخيرة نظر الآية الشريفة والحديث والاف بحسب المعنى يرجع للكل ففقد القدرة على النطق بالشهادتين لا يجب عليه وفقد الماء وما يتيمم عليه لا تجب عليه الصلاة وفقد القدرة على تخليص ماله من يد الغاصب مثلاً لا تجب عليه الزكاة وفقد القدرة على الصوم سائراً وقائه لنحو جوع أو عطش لا يجب عليه الصوم ويأتي تفسير الاستطاعة بالنظر للحج في بابه ان شاء الله تعالى * ولما أنهى الكلام على بيان معنى الاسلام شرعاً شرع في بيان معنى الايمان كذلك وأما الايمان لغة غطى التصديق قال تعالى حاكياً عن اخوة سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام خطابهم لاسرائيل عليه الصلاة والسلام وما أنت بمؤمن لنا أى بمصدق لنا في اخبارنا لك بان يوسف أكله الثوب وشرعاً التصديق مع الاذعان بتجميع ما جاءه النبي معاً من الدين بالضرورة ولوعلى طريق الاجال فيعلم يعلم تفصيله كالزائد على الكتب الاربعة مثلاً فقال (الايمان) شرعاً حقيقته (حزم) تصديق مع الاذعان من الحازم (بالاله) أى بوجوده وقدمه وبقية الصفات تفصيلاً فيعلم تفصيله واجبالاً فيعلم يعلم تفصيله وباستحالة أضدادها وبجواز ايجاد الممكنات واعدامها في حقه تعالى (والكتب) أى وحزم مع الاذعان بالكتب السماوية بانها منزلة من عند الله تعالى على بعض رسله فيجب الايمان بما علم تفصيله تفصيلاً وهي التوراة والزبور والانجيل والفرقان ويجب الايمان بغير هذه الاربعة اجلالاً (والرسل) أى حزم بالرسول أيضاً فيحزم المكلف بان لله رسلاً أرسلهم لارشاد عباده أولهم أبونا آدم عليه السلام وآخرهم بعثنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيؤمن بمن بعثت أمماؤهم تفصيلاً وهم خمسة وعشرون آدم ادريس نوح ابراهيم اسماعيل اسحق يعقوب يوسف لوط أيوب شعيب موسى هرون داود سليمان ذوالكفل الياس يونس اليسع هود صالح زكريا يحيى عيسى محمد صلى الله عليه وسلم اجمعين واجبالاً فيمن لا تعلم أمماؤهم بعثة عصمة جميعهم وما ورد مما يؤهم خلاف العصمة تقول اجباؤهم بعثة قد اتهم عليهم الصلاة والسلام أكرم الخلق عند الله تؤمن بجميعهم ولا تفرق بين أحد منهم في الايمان كما فرقت اليهود والنصارى (والاملاك) أى ونحزم بان لله ملائكة معصومين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون تؤمن بما بعثت أمماؤهم تفصيلاً كجبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل ورضوان ومالك ومنكر ونكير عليهم الصلاة والسلام واجبالاً فيمن لم تعلم أمماؤهم واجزم بما تقدم ذكره (مع بعث) أى مع الحزم بحصول البعث من القبور الى أرض

الحشر بالنفخة الثانية من اسرافيل عليه السلام في الصور ووصف البعث بقوله (قرب) لان كل آت قريب ولوطالت مدته والساعة حق أيضا وهي انقراض الخلق الا ما استثنى بالنفخة الاولى من اسرافيل في الصور أيضا قال الله تعالى وان الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور (وقدر) أى والايمان أيضا جزم بالقدر خبره وشهره حاله ومهره أى نصديق ونصدق بان مايقع في الكون هو بتقدير الله تعالى أزلا قبل وجود المخلوقات فلايقع في ملكه الا ماأراده فيجب التسليم لقضاء الله تعالى وقدره والرضا بذلك بدون اعتراض عليه في شئ قال تعالى وخلق كل شئ فقدره تقديرا انا كل شئ خلقناه بقدر (كذا صراط) أى والايمان جزم بالصراط أى بانه حق ثابت وهو قنطرة على متن جهنم عليه المرو الى الجنة فلا طريق اليها الا منه ويختلف مروي الناس عليه فمنهم من يمر عليه كالبرق في السرعة ومنهم من يمر حبويا وبينهم درجات ومنهم من تختطفه الكلايب فتكرسه في النار أعاذنا الله تعالى من ذلك واخواننا المسلمين (ميزان) أى والايمان جزم بوجود الميزان وبوزن الاعمال لكل الناس فيه الامن يدخل الجنة بغير حساب فلا توزن أفعالهم قال الله تعالى ونضع الموازين القسط (حوض النبي) صلى الله عليه وسلم أى والايمان جزم بحوض النبي لما في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما حوض مسيرة شهر زواياها سوا ماؤه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك وكبرانه أكثر من نجوم السماء من شرب منه لم يظمأ أبدا وأحاديشه كثيرة (جنة) أى والايمان جزم بوجود الجنة الآن وهي دار الخلد للؤمنين فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وأعظم ما فيها من النعيم رؤية المولى تعالى من غير كيف ولا حصر من دخلها لا يهرم ولا يموت ولا يلحقه فيها كدر بل سرور أهلها دائم أبدالم فيهما ما تشتهي النفس وتلد الاعين جعلني الله واخوانا منهم (ونيران) أى والايمان جزم بوجود النار ذات الدرك الآن وهي دار الهوان أعذنا الله تعالى دار خلد أعدائه وهم الكفار والمنافقون فيهما من الاحوال ما لا يمكن وصفه أعاذنا الله وأحببتنا منها بقية اخواننا المسلمين زريق مما يجب الايمان به حصول الشفاعة لسيدنا محمد كونه أول شافع ورؤية الله تعالى للؤمنين واعطاء الكتب لاربابها فمن أخذ كتابه يمينه فاز وأما من أوتى كتابه وراء ظهره فسوف يدعو ثورا ويصلى سعيرا اللهم أعطني كتابي يميني وسؤال القبر وضغفته وغير ذلك مماورد النص به ولا سبيل لمعرفة الابيه وانما قلنا في كل واحد مما تقدم الايمان جزم بكذا فكأنه نفس الايمان وحده مع ان الايمان هو التصديق بجميع ما تقدم وغيره مما وردت به نصوص

الشريعة لان عدم التصديق بواحد مما تقدم ينافي بالايمان بالكلية فهو الحامل لى على ما سلكته
ولما فرغ من الكلام على بيان معنى الاسلام والايمان شرعا وهما الركنان الاولان للدين
شرع في الكلام على الركن الثالث بقوله (وأما الاحسان) في العبادة (فقال) في بيان معناه
(من دراه) علمه وهو النبي صلى الله عليه وسلم محييا به السائل وهو سيدنا جبريل عليه السلام
هو (أن تعبد الله كأنك تراه) ويراك أى ترافقه بعين القلب فيحصل لك الخشوع
والاخلاص في العبادة المطلوبان شرعا (ان لم تكن تراه) بان لم تبلغ الدرجة الاولى فاحمل على
الحزم في جميع حواسك ودفع الخواطر الشاغلة لك عن مولاك (فانه) أى لانه (يراك) ويعلم
سرك وعلائقتك (والدين) المتعبد به شرعا (ذى الثلاث) أى هذه الثلاث المذكورة سابقا
فجميعها هو الدين الكامل لحدیث سيدنا جبرائيل المذكور في الصحيحين البخاري ومسلم
نصه عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب ولفظ مسلم عن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذات يوم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر
ولا يعرفه منا أحد حتى جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبتيه الى ركبتيه ووضع
كفيه الى خفيه وقال يا محمد أخبرني عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تشهد
أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت
ان استطعت اليه سبيلا قال صدقت فحجبنا له يسأله ويصدق له قال فإخبرني عن الايمان قال أن
تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقت قال
فإخبرني عن الاحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك قال فإخبرني عن
الساعة قال ما المسؤول عنها بأعلم من السائل قال فإخبرني عن أمارتها قال ان تلد الامرة ربها
وان ترى الحفاة العراء العالة فراء الشاء يتطاولون في البناء قال ثم انطلق فلبث مليا ثم قال يا عمر
أخبرني عن الساعة قلت فقلت يا رسول الله أعلم قال فانه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم اهـ ويطلق الدين
على الواحد منها شرعا قال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام (خذ أقوى عراك) استمعك
بهذا الانه أقوى العرى التي يتمسك بهامن خاف على نفسه اهلاك قال الله تعالى فمن يكفر
بالطاغوت يؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ولما فرغ من الكلام على
القاعدة الاولى شرع في الكلام على القاعدة الثانية وهي الصلاة مقبدا عليها مقدمة كتاب
وهي طائفة من الكلام تقدمت أمام المقصود بالقات لازباط لها واثباتها بما فيه فن علم
معنى الواجب مثلا من هذه المقدمة وشرع في المقصود ذكر لفظ الواجب لم يحتاج للبحث عن

معناه فقال (مقدمة) أى هذه مقدمة بكسر الهمزة أو بفتحها (من الأصول) أى من أصول الفقه يراد أن هذه المقدمة منقولة من أصول الفقه ووصفها أيضا بقوله (معينة) من علم ما فيها من الأحكام أى يستعان بمعرفتها (في فروعها) أى فروع الأدلة الشرعية التي نذكر بعدها هذه المقدمة (على الوصول) أى التوصل بمعرفة حقائق أحكام تلك الفروع ومعنى (الحكم في) عرف (الشرع) هو (خطب بنا) أى كلامه النفسي الازلي ولا يشترط وجود المخاطب عند توجه الخطاب بالنسبة لله تعالى (المقتضى) المتعلق بتعلق دلالة: (فعل المكلف) وقوله (افطنا) تكملة للبيت والخطاب اما (يطلب) فعل كصلاة الصبح وصوم يوم عرفة أو بطلب كف عن الفعل كالسرقه وصوم رابع النحر (أو اذن) في الفعل والترك كالاكل والشرب عند عدم الضرورة وهذه أقسام خمسة تسمى الاحكام التكليفية لان المتأكد في الطلب منها لا يخاطب بها لزوما الا المكلف ثم أشار الى ما لا يختص بالمكلف بقوله (أو بوضع لسبب) كالزوال لصلاة الظهر (أو شرط) أى أو وضع لشرط كالطهارة لصحة الصلاة (أو ذى منع) أى أو وضع لذي منع كالحيض بالنسبة لوجوب وصحة الصلاة وبقى من أحكام الوضع الصحة وهي وصف الشيء اذا استكمل شروطه وأسبابه وانتفت موانعه والفساد وهو وصف الشيء اذا لم يستكمل ذلك وهذه الخمسة تسمى الاحكام الوضعية لانها لا تختص بالمكلف بل وضعها الشارع أمانة على الأحكام مثلا جعل السبب كالزوال أمانة على المسبب وهي صلاة الظهر وعدمه على عدم المسبب وعدم الشرط أمانة على عدم الشروط والمانع أمانة على عدم الحكم واستيفاء الشروط والأسباب وانتفاء الموانع أمانة على الصحة وانتفاء شيء من ذلك أمانة على الفساد و يطلق على السكك خطاب التكليف تغليبا وتسمى هذه العشرة الاحكام الشرعية فالسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته كالزوال مثلا يلزم من عدمه عدم طلب الظهر ومن وجوده وجوده طلب الظهر بالنظر لذاته يعنى بقطع النظر عن توفر الشروط وانتفاء الموانع وأصولها وعدم توفر الشروط والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدم لذاته كالطهارة بالنسبة لصحة الصلاة يلزم من عدم الطهارة عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود ولا احتمال تخلف السبب ولا عدم الصلاة لتوفر الأسباب ونفي الموانع ما يلزم من وجوده العدم كالحيض يلزم من وجوده عدم وجوب الصلاة ولا يلزم من عدم المانع عدم احتمال توفر الأسباب والشروط ولا وجود لاحتمال تخلف سبب أو شرط وبيان هذا الموضوع على ما ينبغي لا يتحمل هذا الشرع وبعد ذكره ما تقدم شرع في تقسيم متعلق الحكم

الشرعى بقوله (أقسام) متعلق (حكم الشرع) التكليفية (خمسـة نرام) تقصد أولها (فرض) ويرادفه (اللازم والمتحتم) والواجب في غير باب الحج ويرسم بمافي فعله ثواب وفي تركه عقاب (و) ثانيها (ندب) ويشمل السنة والرغبة على قول ويرسم بمافي فعله ثواب وليس في تركه عقاب (وكرهة) وترسم بمافي تركها امتثالا للشرع ثواب وليس في فعلها ثواب وليس في فعلها عقاب (حرام) ويرادفه محظور ومنوع ويرسم بمافي فعله عقاب ان شاء الله العقاب وفي تركها امتثالا للشرع ثواب (ثم اباحة) وترسم بمافي ليس في فعلها ثواب ولا في تركها عقاب وتقدم ان الطلب يشمل طلب الفعل وطلب الترك وكل منهما ينقسم الى قسمين أراد الشيخ أن يبين لنا الفرق بين هذه الاقسام فقال (فأمر بجزم) بطلبه كالصلوات الخمس (فرض و) مأموره (دون الجزم) بطلبه (مندوب) ووصفه بقوله (وسم) أى علم وذلك كصلاة الوتر والفجر (ذوالنهي) وهو طلب الكف عن الفعل (مكروه) ان لم يجزم بطلب الكف كالنهي عن صيام رابع النحر (و) ذوالنهي أى طلب الكف عن الفعل (مع حتم) في الطلب (حرام) كالكل الربا والاشراك بالله والعياذ بالله تعالى (مأذون) في (وجهيه) الفعل والترك أى ما أباح الشارع فعله وتركه على حد سواء كأكل الطيبات الحلال (مباح) أى يسمى ذلك (ذا) أى المباح (تمام) الاقسام الخمسة ولما ذكرنا فرض والمندوب اجالا شرع في تفصيل ذلك بقوله (والفرض قسمان) باعتبار تعلق طاب الشارع فان تعلق الطلب بالجملة بحيث ير بد الشارع الفعل كتفصيل الميت ومواراة شخصه في الارض لا عين الفاعل فهو فرض (كفاية) ويعرف بما اذا فعله بعض من توجه اليهم الطلب سقط الطلب عن الباقيين ويأثم الجميع بترك فعله (و) ان تعلق الطلب بالاعيان كالصلوات الخمس فهو فرض (عين) ويرسم بما لا يقوم به أحد عن أحد (و) يشمل المندوب المتقدم ذكره (سنة) وصف سنة بقوله (يدين) ثنية ذا اسم اشارة راجع لكفاية وعين فالسنة العينية كالوتر والعبدان والسنة الكفائية كالاذان والاقامة والمندوب والسنة والمستحب والتطوع بمعنى واحد وهو ما طلبه الشرع طلبا غير جازم وقيل المندوب أعم وهو ظاهر النظم راجع المطولات * ولمأفرغ من الكلام على المقدمة شرع في الكلام على الوسائل التي يتوصل بها الى اقامة الصلاة وذلك ان الصلاة فرضا كانت أو نفلا تصح الا بطهارة لما تقدم من أن الطهارة شرط في صحة الصلاة وهي مائية وترايبية والمائية يتوقف حصولها على استعمال ماء مخصوص والترايبية بدل عن المائية فبدأ في بيان ما يجوز استعماله لتحصيل الاصل فقال * كتاب الطهارة * المائية والترايبية الطهارة لغة

النظافة وعرفا صفة حكمية حاصلة عن الوضوء والغسل أو التيميم بإباحها لموصوفها أن يصلح أو يصلح به وفيه بالنسبة للطهارة المائية * فصل وتحصل الطهارة * أى الصفة الحكمية التى قال الشارع بمحصولها فى القذات أو فى الثوب المتنجس أو فى المكان كذلك (ب) سبب استعمال (ما) بالقصر لغة فى ماء يلد وشرط الشارع فى الماء الذى تنشأ هذه الصفة عند استعماله السلامة فيه (من التغير) فى الطعم أو اللون أو الريح (ب) سبب بمازجة (شئ) له وقوله (سلبها) متعلق به من التغير وإذا لم يسلم من التغير وتغير بالفعل ففيه تفصيل وذلك إما أن يتغير بممازجة نجس له وإما أن يتغير بممازجة طاهر له فإن تغير بنجس فلا يجوز ولا يصح استعماله فى العبادات ولا العادات فلذلك قال رحمه الله تعالى (إذا تغير) أحداً أو صافه (بنجس) كعدم والبول (طرحاً) لسكال كلاب أو يسقى به الشجر إذا أراد به ذلك وإن تغير بطاهر صح استعماله فى العادات ودون العبادات ولذا قال (أو) إذا تغير أحداً أو صافه بشئ (طاهر) كاللبن والغسل فلا يصح لعبادة قبل (لعادة) كالطبخ والعجن وغسل الثياب الخالية من النجاسة (قد) حرف تحقيق (صالحاً) ألفه للإطلاق أى صالح ما تغير بطاهر للاستعمال فى العادات ولما كان من الطاهر المتغير ما هو ملازم فى الغالب لكونه قراراً للماء وأول كونه من أجزاء الأرض وظاهر اللفظ يشملها وأنه لا يصح إلا للعادة والواقع ليس كذلك استثناء بقوله (إذا اذ لم يضره) المتغير (فى الغالب) ماء يجرى على نحو (مغرة) وكبريت وتغير بذلك وكذا إذا طرح فيه شئ من أجزاء الأرض ولو عمداً وكذلك ما تغير بما يفسد الاحتراز عنه كتغير ماء بثر بورق شجر أو ثوب أو بأكلة السفن إن كانت من أجزاء الأرض مطلقاً وإن كانت من غير أجزاءها ضرر إن تفاش التغير وماء بدهن آنية البوادي وماء بما يصلح الوعاء كقطران ولو كان التغير بينا ما لم يزد على المعتاد والاضر (ف) كل ما تقدم لا يضر تغيره للماء وحكم المتغير به (مطلق) ظهور يصلح استعماله فى العبادات والعادة (ك) ما يصلح استعمال الماء (القذات) من نحو تلج ورد فى ذلك سواء ذاب بنفسه أو بفعل فاعل * ولما فرغ من بيان ما يصلح للطهارة وما لا يصلح شرعاً فى بيان أحكامها وهى تنقسم إلى صغرى وكبرى وبدأ بالصغرى لكثرة وقوعها وكثرة المستعملين لها فقال (فراغض الوضوء) التى لا يصح إلا بجمعها (سبعة) عند المالكية (وهى) أى السبعة (ذلك) وما عطف عليه أى أولها ذلك وهو أمر باليد وما فى حكمها على العضو المغسول مع صب الماء أو بعده بقرب الصبر بحيث يعم العضو بالماء الذى عليه وهو واجب لنفسه لا لايصال الماء للبشرة ولا بد من سيلان الماء على العضو المذكور فإن لم

يسل عن العضو بأن أخذ الماء بيده ثم صبه أو أخدم من الماء ما لا يكفي في تعميم العضو وبذلك
 بذلك كان فعله مسحاً لا غسلاً وهو باطل قطعاً ولا بد أن يصب الماء من أعلى جبهته مع رفع
 رأسه قليلاً ليسيل الماء على جميع وجهه فيمكنه تعميم الماء على ما لم يصله وأما من جعل الماء
 على مادون الجبهة ثم تعمم الجبهة ببلل يديه لأن الماء لا يرتقي العلو فيكون تعميم الجبهة بهذه
 الصفة مسحاً وهو باطل أيضاً ولا تصح النيابة في ذلك إلا للجزء عن ذلك وتصح في صب الماء
 على المتوضئ اختياراً (و) ثانيها (فور) وهو أن يفعل الوضوء من غير تفریق بين أعضاء
 الوضوء والتفریق اليسير لا يضر ولو محمداً ويأتي بيان هذا الكثير واليسير وهو واجب مع
 الذكر والقدرة يأتي محتمزهما إن شاء الله تعالى في كلام الناظم وثالثها (نية) قصد بقلب
 ولا يحتاج إلى التلفظ بالمنوى بأن يقول نويت فرض الوضوء مثلاً إلا دفع وسواس بعدم التلفظ
 فيطلب التلفظ حينئذ وتكون النية (في بدته) أي عند بدته في أول مفروض مغسول
 أو مسح إن بدأ في وضوئه بمسح رأسه ولم يراع سنة الترتيب بين المنوى بقوله (ولينو)
 المتوضئ بوضوئه (رفع حدث) أي رفع صفة حكمية قال الشارع بوجودها عند حصول
 سبب من الأسباب الآتي بيانها إن شاء الله تعالى وهي تنافي الطهارة (أو) لينو أداء (مفترض)
 فرضه الله تعالى عليه وهو الوضوء بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا
 وجوهكم الآية (أو) ولينو (استباحة) فعل (ممنوع) من فعله كالصلاة (عرض) وطراً
 منعه لسبب مما يأتي في نواقض الوضوء وأي هذه الثلاثة لاحظ بقلبه كفاها وملاحظه الجميع إن
 أمكن أحسن (و) رابعها (غسل وجهه) وحده طويلاً من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر
 الذقن إن لالحية له أولاً وآخرها لمن له لحية ولو طالت وعرضاً ما بين الوتدين فالوتدان من الأذنين
 لا يغسلان والبياض الذي تحت الوتد والذي خلف العنار وما بين الوتد وعظم الصدغ والبياض
 الذي بين الصدغين كل ذلك من الوجه يجب غسله وأما الشعر النابت على عظم الصدغ والبياض
 الذي ينعبر بين الأذن وما هو أعلى من الوتد والبياض الذي بين الأذن وشعر الرأس من
 مقدم الأذن ومن محاذيه من خلف الأذن كل ذلك من الرأس يجب مسحه ولا بد من غسل
 شيء يسير من الرأس ومسح شيء من أحد الوجهين لتحقيق المغسول في الغسل واستيعاب
 المسح في المسح ولا بد من تتبع ما يخفى من الوجه ولا يصله الماء إلا بتتابع من ذلك الوتر
 والعنفقة وأسار الجبهة وظاهر شفتيه وهو ما يظهر عند انطباقهما انطباقاً طبيعياً وما غار من
 العينين وأثر جرح إن أمكن ذلك ولا يكفي صب الماء من ترك شيئاً مما تقدم بيانه كان وصفه

كوصف من لم يتوضأ أبداً فافهم ذلك واعمل به الفريضة الخامسة (غسله اليدين) وكذا
 ما زاد على ذلك كتعدد الوجه والارجل لتناول الخطاب لذلك وان ثبت له يد بالعقد فان
 قصرت على الفراغ ولم يكن لها مرفق لم تغسل وان وصلت اليه غسل منها ما وصل اليه (و)
 الفريضة السادسة (مسح) جميع الرأس بدون حائل كخلاء فان مسح على حائل لغير
 ضرورة لم يجزه ومبدأ الرأس من منابت الشعر المعتاد الىقرة التقفا وتقدم بيان حد الرأس
 من الوجه فارجع اليه ويمسح ما استرخى من الشعر عن الرأس الرجل والمرأة في ذلك سواء
 والفريضة السابعة (غسله الرجلين) فأكثران وجد ولا بد من تعاهد الاخص والعقب وما
 ينبوعنه الماء ولما كان فيما تقدم عدم تحديد الوجه أشار الى تحديده عرضاً بقوله (والفرض)
 في غسل الوجه (عم) أى يم (بجمع) أى جميع ما بين وتدى (الاذنين) والوتدهو الثاني من
 مقدم الاذن المحاذى للصدغ (و) الفرض في غسل اليدين يم (المرفقين) تنبيه مرفق وهو
 ما يتسكأ عليه عند الاستراحة وقوله (عم) تأكيدهم الاولى (و) الفرض في غسل الرجلين
 يم (الكعبين) وهما العظمان الناتقان في منتهى الساق فيجب غسل ما تقدم ولما كان
 ما بين أصابع اليدين مظنة التساهل في ذلك تنبه عليه بقوله (خلل) ادلك ما بين (أصابع
 اليدين) وكذا ادلك التكاميش التي على ظهرها فتحميها أولاً ثم تدلكها وكذا تبسط كفك
 عند غسلها وتدلك الخطوط التي فيها لان تلك التكاميش والخطوط اذا بقيت على حالها لا يصل
 اليها ذلك الذي تقدم انه فرض مستقل لا لا يصل الماء وكذا تجمع رءوس أصابع اليد وتدلكها
 في كف الأخرى وكذا تراعى كل محل خفي فيها يغسل من أعضاء الوضوء ولا تتساهل فيما تقدم
 بيانه لان كثيراً من الناس يغفل عن ذلك فيكون كمن لم يتوضأ ولما كان الشعر النابت على الوجه
 نارة يكون خفيفاً وهو الذي ترى من تحته البشرة عند المواجهة ونارة يكون كثيفاً وهو ما لا
 تظهر البشرة منه عند المواجهة وحكمهما في النسل مختلف تنبه على ذلك بقوله (و) يجب تحليل
 (شعر وجهه) بشرط (اذا) ظهر (من تحته الجلد) عند المواجهة والايظهر الجلد بأن كان
 كثيفاً فيسكه تحليله وانما يطلب غسل ظاهره بحيث يم الماء ظاهره والمراد بتحليل الشعر
 دلالة حتى يصل الماء للبشرة وقوله (ظهر) يتعلق به ما قبله * ولما فرغ من الكلام على
 الفرائض شرع في السلام عن السنن وقدمها على الفضائل لانها أكدمها في الطلب فقال
 (سننه السبع ابتداء) أى في ابتداء الوضوء (غسل اليدين) الى الكوعين قبل ادخالهما في
 الاناء ان أمكن التفريغ منه ولم يكثر جدولم يكن جارياً فان لم يمكن كحوض أو كثر الماء أو كان

جاء يا أدخل يده وغرف منه وغسل خارجة وغسلهما في الابتداء سنة ولو كانا نظيفتين أو أحدث
في أثناء الوضوء والذى عليه عمل الناس اليوم غسلهما مجتمعين وهو أول السنن وتحتاج السنن
والفضائل المتقدمة على غسل الوجه إلى نية تخصها لكونها عبادة ولا عبادة غير معقولة المعنى
الابنية (و) السنة الثانية (رد مسح الرأس) من منتهى المسح إلى مبدئه أن يبقى في اليد بلل من
مسح الفرض والالم يطالب به ولا يجدد للرداء بخلاف مسح الفرض إذا جفت اليد في أثناء المسح
فانه يجب تجديد الماء للاباقى وان بقى من مسح الفرض ما لا يبقى بالرد مسح بمقداره السنة الثالثة
(مسح) ظاهر (الاذنين) وباطنهما وصفة مسحهما أن يحبل بطن الإبهامين على ظاهر
الشحمتين وطرف السبابتين في الصماخين ووسطهما مقابلا لباطنهما ويديرهما مع الإبهامين
من الشحمتين إلى آخرهما ويكره تتبع الغضون وتجديد الماء لمسحهما قليل سنة مستقلة وقيل
من تمام السنة وقيل مستحب السنة الرابعة (مضمضة) وهى إدخال الماء في الفم وتحريكه من
شدق إلى شدق ودفعه إلى خارج السنة الخامسة (استنشاق) وهو جذب الماء بالنفس إلى
داخل الأنف ويبلغ غير الأصائم السنة السادسة (استنثار) وهو دفع الماء الداخل بالأنف إلى خارج
بالنفس مع وضع السبابة مع الإبهام من اليسرى على الأنف لتخرج القنرات بذلك السنة
السابعة (ترتيب فرضه) أى ترتيب فرائض الوضوء فيما بينها سنة بأن يقدم غسل الوجه على
اليدين واليدين على الرأس والرأس على الرجلين (وذا) أى وكون ترتيب الفرائض في نفسها
سنة هو (المختار) من أقوال وقيل فرض وقيل فرض مع الذكر ويسقط مع النسيان * ولما
فرغ من الكلام على السنن شرع في الكلام على الفضائل فذكر منها بعضا بقوله (وأحد عشر
الفضائل أتت) وحفظت عن الشارع أوها (تسمية) بأن يقول عند الشروع في الوضوء
بسم الله الرحمن الرحيم والوضوء أحد المواضع التى يطلب الإبداء بالتسمية فيها وإن ذكر منها جلة
في الحاشية ان شاء الله تعالى فراجعها ان شئت (و) ثانيا فعل الوضوء فى (بقعة قد طهرت)
شأننا فخرج موضع الكنيف قبل الاستعمال فيه فيكره الوضوء فيه لان شأن الكنيف عدم
الطهارة وطلب طهارة البقعة خوف تطاير شئ من المكان المتنجس على الثياب أو البدن
ولثلايد كرام الله فى الاماكن القنرة وهو خلاف الادب فى الذكر وثالثا (تقليل ماء) بقدر ما
يسمى على العضو كالتقديم ولو كان على بحر ولا يشترط تقاطر الماء عن العضو الى الارض
قالا فراط من الماء بدعة والتقليل جدا بحيث لا يسيل على العضو مفسد للوضوء من أهله
والتوسط فى الامور هو المحمود شرعا (و) رابعها (تيامن) أى جعل (الاناء) المفتوح

كالمطل والصحفة من جهة اليمن لبسهل التناول منه وما كان ضيقا كالإبريق يجعل إلى جهة اليسار هذه الكيفية في حق من يتناول يمينه فإن كان المتوضئ يتناول الأشياء بيساره عكس الموضوع (و) خامسها (الشفع والتثليث) أن عم في الغسلة الأولى جميع العضو والأفلا تكون الثانية والثالثة سنة والمطلوب أن يلاحظ أن ما زاد على غسل الفرض هو السنة خوف أن لا تعم الغسلة الأولى ويبقى شيء فيغسل بغسل السنة ولا يكفي ذلك لأنهم قرروا أن السنة لا تقوم مقام الفرض فافهم هذا ولا تعين الأولى للفرض خوف أن تقع في محذور وهو بطلان وضوئك على فرض بقاء شيء لم يعمم بالأولى وإنما يكون الشفع والتثليث سنة (في مغسولنا) لا فبا يمسح كالرأس والرجلان النظيفتان يطلب فيهما التثليث وأما الوسختان فالمدار على الانتهاء سادسها (بدء) من (اليمن) التي يتأني فيها التعقيب كاليدين لا ما لا تعقيب فيه كالخدين سابعها استعمال (سواك) أراكا كان أو غيره مما لم ينع عنه شرعا والآخر غير الصائم أفضل وجاز الاستيكاك بالإصبع ولومع وجود غيرهما وله خصائص عظيمة منها تذكرة الشهادة عند الموت ويستحب الاستيكاك عند إرادة الصلاة أن طال بينهما وبين الوضوء القى استاك فيه وعند القراءة وفي أثناءها وعند كل ما يغير الفم (و) ثامنها (تدب ترتيب مسنونه) أي ترتيب السنان فيما فيها بأن يقدم غسل اليدين للكوعين على المضمة وهي على الاستئناق وهكذا مع الفراض وهو قوله (أومع ما يجب) وهو ناسعها (و) عاشرها (بدء مسح الرأس) في الفرض (من مقدمه) ذاهبا إلى القفا فلو بدأ مسح الفرض من القفا وانتهى إلى المقدم كفاه وخالفه يصير الرد القى هو سنة من المقدم إلى المؤخر ومثل الرأس في مطاوعة البدء من مقدمه اليدين والرجلان فيبدأ من رؤس الأصابع إلى المرفقين أو الكعبين وأما الوجه فيتعين فيه البدء من الجهة كما تقدم ويبدأ في ذلك بظاهر اليدين والرجلين قبل باطنهما حادى عشرها (تخليله أصابعه) أي قدم رجله فيخلها من أسفل بسببته ويبدأ من خنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى ويستحب له زيادة على ما ذكره الناظم رجاء الله تعالى استشعار النية من أوله إلى آخره واستقبال القبلة أن أمكن ذلك وجالسه على شيء مرتفع ليتمكن من الوضوء وعدم الكلام إلا بذكر الله تعالى ولما فرغ من الكلام على الفضائل شرع في الكلام على المكروهات وذكرها فتنين بقوله (وكره) للتوضئ (الزيد) أي الزيادة (على) مرة (الفرض لدى مسح) لأن المسح مبني على التخفيف (و) كره الزيد (في) عمد (الغسل) لمغسول أو الزيادة (على ما) أي على محل (حددا) أي حدده الشارع فتكره

أو يمنع الزيادة في العدد وتكره الزيادة في مساحة المغسول على ما حدده الشارع أيضا ومحل المنع أو الكراهة أن قصد بذلك التعبد لأن فيه استظهارا على الشارع لأن قصد التبريد في الصيف أو التدفئ في الشتاء وإذا شك هل غسل وجهه مثل امرئ أو ثلاثا فلا حوط البناء على أنه غسل ثلاثا مراعاة لمن يقول بمنع الرابعة ولما تقدم له ذكر الفور وأنه فرض ولم ينسبه على حكم ما إذا طرأ عليه ما يمنع الفورية نبيه عليه هنا بقوله (وعاجز) عن (الفور) لعارض طرأ عليه كان أعد من الماء ما يكفيه فإريقه أو غضب منه أو تبين عدم الكفاية أو أكره على التفريق ثم وجد ماء غيره أو زال الإكراه (بني) على ما فعل من الوضوء ولا يستأنف الوضوء (ما لم يطل) أي مدة عدم الطول والطول مصور (يبس الاعضا) المعتدلة في المزاج ولومن شيخ (في زمان معتدل) بين الحرارة والبرودة وفي مكان معتدل كذلك فلا فرق بين من أعد من الماء ما يكفيه تحقيقا وظننا وشكا وهو قول قوي والقول الآخر يفرق بين من أعد من الماء ما يكفيه ظننا وشكا وتبين خلاف ذلك حكمه ما تقدم لأن عنده نوع تفریط ويمن من أعد من الماء ما يكفيه تحقيقا ثم طرأ عليه مانع مما تقدم حكم هذا حكم الناسي الآتي بيانه من أنه يبنى مطلقا غير أنه لا يحتاج إلى تجديد بدنية لعدم عزو بها عنه وهو قول قوي أيضا إلى حكم الناسي لبعض الفرائض غير النية والذكر أشار بقوله (ذا كرفرضه بطول) أي بعد طول من نسيانه (يفعله) بنية مع التثليث في غير الرأس (فقط) ولا يأتي بما بعده للترتيب (و) ذا كرفرضه بعد نسيانه (في القرب) يعيد (الموالي) للنسي إلى آخر الوضوء مرة للترتيب بين الفرائض أن غسل الموالى أو ثلاثا أو مرتين والأغسله مرتين وقوله (يكمله) بمعنى يعيد غسله ويصلي به مثلا أن لم يكن صلى به قبل الاتمام وأما (ان كان صلى) به فرضا أو نفلا (بطلت) صلاته ويعيدها أبدا أن كانت فرضا لأنه صلاها بلا وضوء وأما النافلة فلا إعادة عليه لأنه غير متعمد لا بطاها هذا حكم ما إذا كان النسي فرضا وأشار إلى حكم النسي من السنن بقوله (ومن ذكر) بعد نسيانه (سنته) أي سنة من سنن الوضوء (يفعلها الماحضر) وقته من الصلاة ولا يعيد ما صلى ومحل الاتيان بالسنة المنسية ما لم يلزم على الاتيان بها ارتكاب مكروه والارتكاب مثل ما ترك الاستئثار فلا يأتي به لأنه يلزم على الاتيان به ارتكاب مكروه وهو إعادة الاستئثار هذا حكم ما إذا كان المتروك نسيانا وأما إذا كان الترك للقرض عمدا أو للسنة فقيه تفصيل فإن كان فرضا وجفت أعضاؤه ابتداء الوضوء وجوبا وإن كان سنة وصلى أعادها بوقت ويستحب لمن تم وضوءه أن يشهد ويصوم بما شاء من الخير لما روي في ذلك من الأحاديث * ولما فرغ من

الكلام على الوضوء شرع فيما يبطل استمرار حكمه بقوله (نواقض الوضوء ستة عشر) بعضها أحداث وهو ما ينقض الوضوء بنفسه وبعضها أسباب أحداث وهو ما يؤدي الى خروج الحدث شأنا والا فالدأ على حصوله سواء خرج الحدث أم لا ويعرف الحدث بتعريف آخر وهو الخارج المعتاد من المخرج المعتاد على سبيل الصحة والاعتقاد وبدأ بالأحداث لكونها الأصل فقال (بول) من قبل وهو معام أو لها (و) ثانيا (ريح) من دبر بصوت أم لا ثالثها (سلس) الخارج من قبل أو دبر بحيث لا يتمكن صاحبه من إمساكه بولا كان أو مذيا أو منيا أو غائطا أو ريحا ينقض ما تقدم ذكره (إذا نذر) أي قل زمن اتيانه على زمن انقطاعه ولم يقدر على رفعه بما دأ أو نحوها فإذا قدر على رفعه نقض مطلقا وإنما يقتصر له مدة التداوى وإن لم يندر ففيه تفصيل فإن لازم جميع الزمن فلا يستحب له الوضوء وإن لازم النصف استحبه الوضوء لكل صلاة عند القيام لها وإن لازم أكثر الزمن استحبه أيضا ما لم يشق (و) رابعها (غائط) من دبر أو ثقبه تحت المعدة أو انسداد المخرجان وهذه من الأحداث (و) خامسها من أسباب الأحداث (نوم ثقيل) طال زمنه أم لا وعلامته انحلال جبهته أو سقوط سبجته من يده أو زول إهابه من فيه ولا يشعر بذلك وأما لو شعر في حالة الانحلال وما بعدها فهو خفيف كشعوره بالاصوات المرتفعة ولولم يميز معناها فيستحب الوضوء فيها طال منه سادسها (مذي) وهو ما رقيق يمتد كالخط يخرج عند اللذة الناشئة عند الملاعبة أو التفكير ويحب فيه غسل جميع الذكر بنية رفع حكم المذي فمن ترك غسل جميعه وترك النية أيضا واقتصر على غسل محل الاذى أجزأه ذلك على قول قوي سابعها (سكر) أي استتار العقل بسبب تناول المسكر أو المرقد (و) ثامنها (اغشاء) مبيد يستمرعه العقل ناسعها (جنون) أي استتار العقل بسبب الجنون بصرع أم لا ولا فرق في نقض استتار العقل بالسكر والاغشاء والجنون بين الطول والقصر وإنما التفصيل في استتاره بالنوم كاتقدم عاشرها (ودي) بسكون اللام وهو ماء أبيض يخرج أثر البول غالبا وحكمه حكم البول من حيث الاقتصاص على غسل محل الاذى حادى عشرها (لمس) ولو بظفر اظفر أو شعر متصلين بالمعوس (و) ثاني عشرها (قبلة) على غير فهم وأما على الفهم فتقتض من غير تفصيل لانها مظنة اللذة الالوداع أو رجته فلا تقتض بها على الفهم والنقض باللمس والقبلة على غير الفهم مقيد بأحد أمرين وجود اللذة بالفعل أو قصدها والى ذلك أشار بقوله (وذا) أي التقصص بسبب اللمس والقبلة يحصل (ان وجدت لذة عادة) قصدها أم لا والمعتادة هي المقصودة للناس بأن يكون المعوس أو المقبل عن يشتهي عادة أثنى كان أو أمر دولم يكن محرما للامس

أوالمقبل فان كان لايشتهى عادة كبت ثلاث سنين فلا نقض بوجود اللذة عند سها أو تقبيلها
خروج ذلك عن معتاد الناس وان كان الممسوس أوالمقبل محرماً فلا نقض بوجودها على ما مضى
عليه خليل تبعه الابن الجلاب وفيه النقض على ما ذهب اليه عبد الوهاب وقواه العلامة الامير
هذا اذا لم يكن فاسقاً شأنه أن يلتذ بمحارمه والنقض من غير خلاف (كذا) يحصل النقض
بالس والقبلة (ان قصدت) لذة عادة ولو لم تحصل بالفعل فالصواب رابع لا نقض فيما اذا لم يقصد
ولم يجدو ينتقض فيما اذا قصد اللذة وجدها أم لا أو وجدها ولم يقصدها وأما فرج البهيمة وفرج
الصغيرة ففي اسمها وتقبيله فرج الصغيرة خلاف انظره في الحاشية ثالث عشرها (الطاف)
أى ادخال (امرأة) بعض أصابعها بين شفرى فرجها وقيل لا نقض وكلا القولين قوى رابع
عشرها مس ذكر الماس بباطن كفه أو بباطن أصابعه أو بحبيبهما لظاهر الكف ولا بالساعد
والى ذلك أشار بقوله (كذا مس الذكر) بغير حائل أصلاً وبحائل وجوده كالعدم سواء مسه
عامداً أو ناسياً مسه من أصله أو من رأسه قصد الالتذاً أم لا وأما مس ذكر الغير فيجوز على
حكم الملاسة المتقدمة (و) خامس عشرها (الشك فى) طرو (الحدث) فن تيقن الوضوء
ثم شك هل أحدث أم لا لزمه الوضوء تغليباً للجانب المانع وهو الحدث وهذا على خلاف القاعدة
من الغاء الشك فى المانع لسهولة الامر هنا سادس عشرها (كفر من كفر) والعياذ بالله
تعالى يعنى رحمه الله تعالى ان من كان مؤمناً متوضاً وأرتد عن الاسلام بقول أو فعل كلبس
برنيطة استحصاناً للذين يهاومون لاهلها ثم رجع الى الاسلام قبل حصول ناقض آخر فان وضوءه
ينتقض ويجب عليه الوضوء عند ارادة فعل ما يشوقف على الطهارة كالصلاة ومس المصحف ولما
تقدم له ذكر البول والغائط وكذا كانت طبائع الناس تختلف فى انقطاع الخارج بسرعة وعدم
انقطاعه لبقية شئ فى المجرى وهذا الباقي حكمه حكم الحدث فاذا توضأ الانسان قبل خروج
الباقي فى المجرى ثم خرج ذلك الباقي بطل وضوءه من أصله فيجب حينئذ التبرص لخروج البقية
ولو أدى ذلك الى خروج الوقت كما فى ذلك الناصر اللقاني وليس هذا من السلس فى شئ ثم
لا يرتكب ما يؤدى الى الوسواس من تخيلات أمور لا وجود لها واذا لم يخرج البقية الا بالوقوف
والجلوس أو مشى خطوات فعل ذلك والشخص أمين نفسه يفعل ما يلخصه مع ربه به على حكم
ذلك بقوله (ويجب استبراء) أى استفراغ المحلين من (الاخبثين) البول والغائط فاستفراغ
محل الغائط وبول المرأة يعلم باحساس انقطاع الخارج بلا زيادة على ذلك وقال العدوى نفع

المرأة يدها على عاتقها وذلك كالترقى حق الرجل ولما كان مجرى البول بالنسبة للذكور مستطيلا
احتاج إلى زيادة قوله (مع سلت وتزدي) أى استفراغ مع سلت ذكر بان يمر بسببته وإيماءه
من يده اليسرى من أصل ذكره إلى كثرته ثم ينتر ما تحصل على رأسها أى ينفضه ولا يتحد يدفى
ذلك بل المداوى على عدم خروج شئ من الكمرة عند السلت والتر ثم نبيه بقوله (والشد) على
الذكر عند السلت والتر (دع) أى اتركه لأنه يرخى المثانة والذكر كالضرع كلما شدت عليه
أعطاك نداوة ولما كانت الطهارة تنقسم إلى قسمين طهارة حدث وطهارة خبث وكلاهما
متوقف حصوله على استعمال الماء المطلق الآبَابُ الاستنجاء فيقوم مقام الماء غيره عما يأتي
بيانهُ ويكفى عن الماء ولوم وجوده وإن كان الأفضل الجمع بينهما أو الاقتصار على الماء نبيه على
ذلك بقوله (وجاز) وكفى عن الماء (الاستجمار) وهو أزال الماء على المحل من الأذى يبابس
طاهر منقى للمحل غير مؤذ ولا محترم شرعا وإنما يكفى عن الماء (من بول ذكر كغائط) من
ذكر أو أنثى إن لم ينتشر انتشارا كثيرا بان يتجاوز الغائط المحل ويصل إلى الإلية ويم البول أكثر
الحشمة فإن بلغ لعله ذلك تعين الماء للجميع وإلى ذلك أشار بقوله (لا) يكفى الاستجمار عن الماء
فى (ما كثير التشر) منه أى من الماء كور من بول أو غائط فيتعين الماء فيه وفى بول امرأة أو خنثى
ومنى لم يوجب الغسل ومضى وحيض ونفاس لمن فرضهما التيمم لعدم الماء أو لعدم القدرة على
استعماله والإتيان فيها يستجمر به إلى السبعة فإن تجاوزها فالمدار على الإنقاء والاستنجاء بالماء
والاستجمار بالحجارة مثلا من باب إزاله النجاسة تعجب بالذكر والقدرة وتسقط مع الحجز والنسيان
وعين النجاسة تزال بكل قلاع ورفع حكمها يتوقف على المطلق إلا فى هذا الباب كما تقدم تفصيله
ولما فرغ من الكلام على حكم الاستبراء شرع فى الكلام على الطهارة الكبرى فقال (فصل
فروض الغسل) التى لا يتم إلا بجمعها أربعة وألفها (قصد) لاداء ما فرض عليه أولا استحابة
المنوع أو رفع الحدث الأكبر وهذا القصد يكون عند الشروع فى الغسل ولهذا قال (بمختصر)
فان تأخرت النية عن الغسل أو تقدمت بكثير لا تكفى قطعاً وإن تقدمت يسيراً أجزأت على
خلاف فى ذلك ويجرى هذا التفصيل فى نية الوضوء والصلاة ثانيها (فور) بان بأنى بالغسل فى فور
واحده بحيث لا يخفى ما فعلها ولا قبل فعله لباقي فان حصل التفرق فلا يحل أو أمان أن يكون للحجز أو
نسيان أو عذر حك ذلك تقدم فى الوضوء ولا فرق بين البابين إلا فى إذا تذكر عن قرب سيأتى
التنصيص عاينها ثالثها (عموم ذلك) أى ذلك لجميع البدن وهو فرض مستقل عن انغمس
فى الماء حتى يوصل الماء لسائر بدنه ولم يتدلك لم يتم طهره عندنا رابعها (تحليل) أى ذلك

(الشعر) الذى على سائر البدن حتى يصل الماء للبشرة ولا فرق بين الخفيف والكثيف هنا
لرجل أو امرأة غير أن المرأة هنا يلزمها حل شعرها المظفور إن كان لا يدخله الماء والا كفى صب
الماء عليه وتجريكه وإن كان مظفورا بحيث يوطئ يمنع وصول الماء لما تحتها نزعته وكذا ينبغي
للمغتسل والمتوضئ تعهد بدنهما بحول بين الماء والجسد أو العضو كالشعر والعجين وعصا
العين ورقيق قشر السمك فمن وجد شيئا من ذلك بعد وضوئه ولم يمكن حصوله بعد الوضوء كان
ذلك شلعة يجب غسلها عند رؤيتها وإعادة صلاة الفرض إن كان صلاحها ولما كان في الجسد مواضع
ينبوعها الماء وإن كانت داخلية في عموم الجسد نبه عليها بقوله (فتابع) المحل (الختي) في
الجسد بالماء والدلك وذلك (مثل) طي (الركبتين والابط) وهو ما انطوى عليه العضد
(والرفع) وهي منتهى الفخذ هما يلي البطن (و) ما (بين الاليتين) ويجب تتبع تكاميش
الدبر فيسترخى عند غسله وعند استنجائه لتنفذ التكاميش ويحرم غسل باطن الدبر هنا
وفي باب الاستنجاء لانه يشبه الاواط ويحرم على المرأة أن تدخل أصبعها من أصابعها في قبلها لانه
من فعل شرار النساء ويجب أيضا تتبع عكن البطن وما غار من السرة والاحص من القدمين
وأساربر الجبهة والكف وما تحت حجاج العينين وظاهر الشفتين والارنية والعنقفة وما تحت
الذقن وتكاميش الاذن وما تحتها وما خلفها والرقوة وهي التي بين الكتف والرقبة ولما كان
بعض البدن لم يما يضر الوصول الى ذلك باليد نبه على كيفية ذلك بغيرها بقوله (وصل)
توصل (لما) أي للمحل الذي (عسر) ذلك باليد الى ذلك (بالمندبل ونحوه كالخبل) والقفوطة
وكيفية ذلك أن تجعل أحد طرفي المندبل مثلا في يدك الطرف الآخر في اليد الاخرى وتلك بما
بين يديك هذا هو المراد وأما المندبل على اليد أو ادخالها كاسية وتلك بها فهذا من باب
الدلك باليد فلا يحتاج للتنصيص عليه (والتوكيل) ولولو غير زوجة ومربية الا في محل العورة
فلا يجوز التوكيل حينئذ الا لهما والذي مشى عليه الشيخ رحمه الله تعالى تبعنا لغيره فيه مشقة
والتي اختارها بعضهم سقوط ذلك ما اتصل اليه اليد ولا يحتاج لمندبل ولالتوكيل واستند
لاختياره بانه لم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم انهم اتخذوا الخرق لغسلهم أو وانهم وكاوا في
ذلك ولو كان واجبا لنقل الينا وانما لا يلزم نعميم ما عسر ذلك بالماء وهو مقتضى كون الدين
يسرا * ولما فرغ من الكلام على الفرائض شرع في الكلام على السنن فقال (سننه) أي
الغسل أربعة يجعل الاستنثار من تمام الاستنشااق بالنسبة لمن لم يقدم الوضوء الا صغر كما يأتي في
والافهي داخلية فيه أو لها (مضمنة) ثلاث مرات وهي خضضة الماء في الفم وبوجه بقوة ثانيها

(غسل اليدين) للكوعين ثلاثا (بدءا) أى قبل ادخاها للاناء ان أمكن ذلك ولم يكن جردا الى آخر ما تقدم فى الوضوء (و) ثالثها (الاستنشاق) وتقدم بيان كيفية فى الوضوء رابعها مسح (ثقب الاذن) وهو المسمى بالصماخ وأما جلدة الاذن فيجب غسلها ظاهرها وباطنها ويقنع تكاميشها ثم بعد الكلام على السنن شرع فى الكلام على الفضائل فقال (مندوبه البدء بغسله) ما على الفرج من (الاذى) أى النجاسة بعد غسل اليدين للكوعين كما تقدم ولا يحتاج الى غسلها ثانيا بعد غسله الاذى وينوى فرض الغسل هنا ان أراد أن يصل مثلا بغسله وان لم يشوهنا فلا بد من غسله والا كان لعة ثانيا (تسمية) بان يقول بسم الله عند الشروع فى الغسل ثالثها (تثليث) غسل (رأسه) بان يعمه بالماء ثلاث مرات ويدلكه فى كل مرة و يفعل التثليث بعد أن يبل يديه ويدلك بهما رأسه ليسهل وصول الماء الى البشرة ويبدأ من مؤخرة الرأس لمنع من الصواع رابعها تقدم صورة الوضوء الاصغر بتماها حتى مسح الرأس والاثنين غير انه يحال الشعر الكثيف الذى على الوجه ويخلل أصابع رجله وجوبا لان هذا الوضوء فى الحقيقة قطعة من الغسل والى ذلك أشار بقوله (كذا تقدم أعضاء الوضوء) على الغسل فضيلة كفضيلة البدء بغسل الاذى وما بعده ويقع فى الوضوء هنا تقدمت صفته فى باب الوضوء من التثليث فى المغسول وينوى بوضوئه هنا ثمانية الجنبات ولونوى الاصغر متعمدا أو ناسيا للجنبات وتذكر بعد تمام وضوئه أجزاء ذلك وينى عليه نعم يجب أيضا فى هذه الصورة تحليل الكثيف من الشعر وتحليل أصابع الرجلين ان لم يحلها فى الوضوء خامسها (قلة) افرغ (ما) بالقصر على البدن وهذا يختلف باختلاف الابدان فلا يمكن التحديد بتقدير لجميع الناس وانما المدا على تعميم سائر البدن بالماء ولا يشترط التقاطر فى الارض كما تقدم فى الوضوء سادسها (بدء) عضو (أعلى) على عضو أسفل منه بان يقدم الرأس على اليد واليد على الجنب والجنب على الفخذ والفخذ على الساق (و) سابعا بدء بشق (عين) كله على شق يسار (خذهما) أى خذ حكم البدن بهما أى الأعلى واليمين وهو النذب والصفة المستحسنة فى كيفية البدء بالأعلى واليمين كما اختارها بعضهم أن يقدم الانسان نفسه نصفين بان يتوهم خطانا لامن لبنته مارا على سرته ويقابله سلسلة الظهر فيغسل الشق الايمن بتماه بعد غسل رأسه وورقبته فيغسل العضد ثم الجنب ثم الظهر ثم البطن ثم الفخذ ثم الساق ثم يفعل بالشق الايسر كذلك هذا اذا قدم أعضاء الوضوء والاعسل اليدين بتماها وغسل بعد الساق الرجل ويقي من الفضائل طهارة البقعة والصدمة الا عن ذكر الله والاستقبال وان يستحضر النية فى جميع غسله وأن يستقبل القبلة

ان أمكنه وأن يجلس على مرتفع ليتمكن من الغسل وقوله (تبدأ) يارجل (في الغسل بفرج)
تقدم ذكره وإنما أعاده ليترتب عليه قوله (ثم) ان بدأت به وأردت أن تفعل بالغسل ما يتوقف
على الطهارة كس المصحف (كف) وتجنب (عن مسه) أي الفرج بمعنى الذكركهنا (بيطن)
الا كف (اوجنب الا كف أو) بيطن أو جنب (أصيح ثم اذامسته) أي الفرج في أثناء
الغسل بعد أن قدمت أعضاء الوضوء كلها أو بعضها أو حصل منك ناقض غير المس كخروج ريح
(أعدن الوضوء ما فعلته) كالأو بعضانية على قول ابن أبي زيدو غيرها لانسحاب نية
الغسل معك على قول أبي الحسن القاسبي وأما اذا حصل منه ناقض بعد تمام الغسل وأراد
الوضوء فتنزله النية بالاختلاف لانه وضوء مستقل لا ارتباط بينهما وبين الغسل بخلاف الوضوء
المطلوب تقديمه على الغسل لا ارتباطه بغسل الجنابة فينته كافي كاتقدم * ولما فرغ من
الكلام على واجبات الغسل وما بعدها شرع في بيان موجباته وأسبابه التي يترتب عليها فقال
(موجبه) أي سبب الغسل أحداً موراً ربعة أو لها انقطاع (حيض) وهو الدم أو الصفرة
أو الكدرة الخارج بنفسه من قبل من تحمل عادة وأقل زمنه في العبادات لاحدله أو كثره
لمبتدأ خمسة عشر يوماً لاعتادة عادتها ونستظهر عليها ان استمر عليها الدم بثلاثة أيام أو
يومين ان كانت عادتها ثلاثة عشر يوماً ويوم ان كانت عادتاً ربعة عشر يوماً ثم مازاد على
خسة عشر يوماً أو على أيام الاستظهار يسمى دم استحاضة وعلة فساد فلا يعتبر وجب الغسل
والصلاة والصوم ان كان الوقت رمضان ولزوجه أو لسيدها مضاجعتها ولوقت من انقطع دمها
ثم عاودها قبل مضي خمسة عشر يوماً عادتاً وأيام الاستظهار ان لم يتخللها طهر وأما اذا عاودها
الدم بعد مضي خمسة عشر يوماً وهي أقل مدة الطهر فذلك حيض مستأنف لا تعلق له بالاول
لتخللها ما يطهر كامل وأكثر الطهر لاحدله هذا اذا لم تكن حاملاً أو كانت حاملاً ولم تدخل في
الرابع فان دخلت فمدة حيضها عشرون يوماً فان بلغت ستة أشهر فمدة حيضها ثلاثون يوماً ثم
بعد تكون طاهرة يجب عليها الغسل الى آخر ما تقدم وعلامة طهر الحائض القصة وهي ماء
أبيض يشبه ماء الجير أو الجفوف أي جفوف الدم النازل كإياني بيان ذلك ان شاء الله تعالى
ثانيها (نفاس) أي تنفس الرحم بالولد اذا خرج بلادم فيجب عليها الغسل ولا تنظر شيئاً آخر
اذا حضر وقت الصلاة مثلاً وأما اذا صاحبه الدم وتابعه بعد الولادة فلا تطالب بالغسل ولا يصح
منها اذا فعلته جهلاً حتى ينقطع بالقصة أو الجفوف كإياني وأقله لاحدله أو كثره لمن استمر عليها
ستون يوماً وانفقت الستين ان انقطع دمها وعادها قبل أقل الطهر والافهم حيض له حكمه ثم

ان زاد على الستين قالزائددم استحاضة لا يعتبر كما تقدم فيجب عليها الغسل الخ ما تقدم ثابها
 (انزال) معنى من رجل أو امرأة بلدة أو بغيرها في نوم وأما الانزال في اليقظة فلا يوجب غسلا
 الا اذا كان بلدة معتادة فما خرج بللثة أصلا كالسلس لا غسل فيه وما خرج بلدة غير معتادة
 كمن ضرب أو نزل في ماء حار أو وحك لنحو جرب أو هزته دابة فامنى فلا غسل عليه الا اذا أحس
 بمبادئ اللثة في غير الاول واستدام على ذلك حتى أنزل فإنه يلزمه الغسل رابعة (مغيب كمره)
 كلها من بالغ أو قدرها من عسيب مقطوعها أو من ذكر خلق كله حشفة من غير حائل كشيء
 لا يحس معه جماع أو الفرج (بفرج) مطبق للوطء ولودون البلوغ طالعا كان أو مكروها ذكر
 أو أنثى حيا أو ميتا في قبل أو دبر آدميا كان أو غيره أنزل أم لا والادعى المغيب فيه ينظر في محل
 التقيب منه وفي وصفه فان كان في قبل بالغة وجب الغسل ولو مكروهة أو مجنونة اذا فاقت وان
 كانت مراقة استحب لها الغسل وان كان في دبر بالغ ذكر أو أنثى وجب على صاحبه
 الغسل وقيل لا يجب عليه فان كان المغيب مراقة ينظر في موطوءته فان كانت بالغة ولم تنزل
 استحب لها الغسل وان كانت مراقة مثله استحب لهما الغسل معا ويجب الغسل في الشك
 في الانزال وفي التقاء الختانين وقوله (اسجبال) يعني مطلقا كما تقدم التعميم وأما اذا غيب البالغ
 حشفته في غير مطبق للوطء فلا غسل عليه ما لم ينزل ولما كانت أحكاما تقترب على هذه الموجبات
 نبه عليها بقوله (والاولان) الحيض والنفاس (منع الوطء) في قبل ولو فوق حائل كإرضاء
 بعضهم وكذا فيما بين السرة والركبة سد الذريعة كالراعى يرمى حول الحمى يوشك أن يقع فيه
 وأما التمتع بغير الوطء فيما بين السرة والركبة في تزويج واستمرار المنع (الى) تمام (غسل) ولا يمنعان
 القراءة ويرخص للمسافر اذا خاف على نفسه العنت ولم يتمكن زوجته من الغسل أن يطأها
 ويستحب لها التيمم (والآخون) الانزال ومغيب الكمره منعنا (قرأنا) أى منعنا تلاوته
 بحركة اللسان لاجراءه على القاب لانه لا يبدقراءة عرفا ووصف قراءنا بقوله (حلا) ذكره
 وترداده وحاصل كلامه ان الحيض والنفاس بمنعان الوطء ولا يمنعان التلاوة في حال السيلان
 ولو كانت جنبوا بعد انقطاعه على أحد قولين ما لم تكن جنبوا والا منعت وان الانزال ومغيب
 الحشفة بمنعان من تلاوة القرآن الانحوا الآية لتحصن أو استبدال ولا يمنعان الوطء نعم يستحب
 للرجل اذا أراد أن يجامع ثانيا أن يغسل فرجه وأشار الى ما يمنع فله مع واحد ما تقدم
 (والكل) من الحيض والنفاس والانزال ومغيب الحشفة يمنع (مسجبالا) أى يمنع صاحبه
 من الدخول في المسجد ولو مسجد بيت ويجوز للجنب الخائف من كالأص دخول المسجد

والبيت فيه اذا لم يزل الخوف ويجوز له الدخول ايضا اذا انحصر الماء في المسجد يعنى لا يجعله
 طريقا لامن المسجد أو كان الماء في نفس المسجد فيقيم ويدخل والكل يمنع أيضا من
 مصحف وصحة صلاة وطوفاً وينزع الحبث الاصغر صلاة وسجود تلاوة وطوفاً ومن
 مصحف وان جلد له ولو بقضيب كان خطه عرياً أو كوفيلاً أعجمياً لانه بمثابة التفسير والتفسير
 لا يمنع مسه ولو جنب ووجب انقاذ مصحف فأقل من مستقنر على من رآه ولو جنباً وجاز مس
 المصحف لعلمه ومتعلم ولو متدكر ارجع بنية الحفظ فيما يقتضيه التعلم والتعليم لا غير ذلك والا
 حكمهم ما حكم غيرهما فلا يجوز لهما مسه الا بوضوء وأما المعلم أو المتعلم الجنب فقيل له مس
 المصحف للضرورة وقيل يمنع ولما كان حكم سهو الغسل حكم سهو الوضوء الا في صورة
 نية على ذلك بقوله (وسهو الاغتسال) في الحكم (مثل) سهو (وضوءك) الا اذا نذر
 المنسى بالقرب فأت به وحده (ولا تعد موال) للنفس * ولما فرغ من الكلام على الاصل في
 الطهارة وهي الطهارة المائية شرع في بيان أحكام البذل عنها وهي الطهارة الترايية فقال
 (فصل) بقيم الشخص ويصلى ولا يعيد (خوف) لعلم أو ظن حصول (ضرر) مرض لم يكن
 به ولا يعتبر الشك والوهم ويستند في ذلك لعادته أو لأخبار طبيب عارف أو هو مريض ويضربه
 استعمال الماء أو يتأخر برؤيه باستعماله (أو) لم يخف ضراً ولكنه (عدمه) حقيقة أو حكماً كان
 كان معه من الماء ما لا يحتاجه للضرورة طبخ أو شرباً وعجن أو اسقى حيواناً محترماً أو غير محترم
 ولم يقدر على قتله فيعطيه الماء وينقل للقيم وقوله (عوض) يتعلق به ما قبله وما بعده وهو
 (من) بدل (الطهارة) المائية (التيمة) ومن الأسباب المبيحة للقيم منع وجود الماء
 والقدرة على استعماله خوف خروج الوقت ولو كان جنباً وخوف على النفس من نحو اصوص
 وعلى المال ولما بين الأسباب المبيحة للقيم شرع بين ما يفعل به فقال (وصل) يا تميم
 سواء كنت صحيحاً أو مريضاً حاضراً أو مسافراً (فرضاً واحداً) لا فرضين ولو مشتركين
 الوقت كظهور وعصر وان وقع منك ذلك جهلاً بالحكم أعد الثانية أبداً ولا تصل به أيضاً نافلة
 طال الفصل بينها وبين الفرض أكثر من آية الكرسي والمعقبات فن أراد أن يصلى الشفع
 والوتر بتيمة العشاء فلا يفصل أكثر مما تقدم وإذا لم يطل الفصل أشار به بقوله (وان فصل)
 بصلاة الفرض صلاة (جنازة و) صلاة (سنة) كالوتر لمن تيمم للعشاء (به) أى بقيم الفرض
 (يحل) أى يجوز فعل ما تقدم من صلاة الجنائز والسنة ومن باب أولى صلاة النوافل بقيم
 الفرض في الجواز ولا بد من تقديم صلاة الفرض على النوافل بالنظر لصحة صلاة الفرض به

فن تيم الصلاة الصبح وصلى به الفجر ثم صلى به الصبح أعاد الصبح أبدا وأما صلاة الفجر
 فصحيحة ومن تيم لنافلة وصلى به الفرض أعاد ما صلاه أبدا * ولما فرغ من بيان ايقل بتيمم
 الفرض شرع في بيان ما يتيمم له فقال (وجاز) للريض والمسافر ولو كان عاصيا بسفره ولو كان
 السفر دون مسافة القصر التيمم (للتفل ابتدا) أى استقلالا وفعلها فيما تقدم كان بعماله للفرض
 ولما كان فرض الجمعة بالنسبة للحاضر الصحيح يخالف بقية الفرائض في حكم التيمم أشار
 إليه بقوله (ويستبج) بالتيمم (الفرض) ولو جنازة تعيبت عليه (لا) يستبج بالتيمم
 (الجمعة حاضر صحيح) وجد الماء وخاف باستعماله فوات صلاة الجمعة عليه وأما حاضر صحيح
 فاقد للماء أصلا فإنه يتيمم ويصل الجمعة قال بعضهم ولا يقول على خلاف هذا ولا يتيمم حاضر
 صحيح للنوافل استقلالا * ولما فرغ من بيان ما تقدم شرع في بيان فرائضه فقال رحمه الله
 تعالى (فروضه) التي لا يصح بدونها وإن كانت خارجة عن ماهيته كوجوب اتصاله بما فعل
 له ثمانية أولها (مسحك وجهها) أى وجهك ولو بأصبع فالمدار على تميم المسح وتقدم حده
 في الموضوع ولا يتبع التوضؤ كاسار راحته ولكن بمسح حجاج عينية ووتره وعنفقته وظاهر
 شقته ويمر على الحية ولو طالت (و) ثانياً مسحك (اليدين) (الكوع) وهو العظم الثاني مما
 يلي الإبهام ولا بد من مسح ماتحت الخاتم وإن مأذونا فيه وأما خلاف الموضوع فإنه لا يسئل ماتحت
 المأذون فيه ولو كان ضيقاً (و) ثالثاً (النية) عند وضع اليدين على ما يتيمم عليه ولا بد من
 تعيين الجنابة إن كانت فلو تيمم ناسياً للجنابة ونوى استباحة الصلاة وصلى أعاد أبداً ومن نوى
 فرض التيمم كسقاء ولو ناسياً للجنابة رابعها (أولى الضر بئين) وأما الثانية فسنة كما يأتي
 والمراد بالضر بوضع اليدين على الصعيد الطيب (ثم) خامسها (الموالة) بأن لا يفصل بين
 وجهه ويديه بكثير ولا يضر الفصل البشير كفى المدونة سادسها (صعيد طهراً) أى لا نجس
 ولا متنجس والمراد بالصعيد عند جاعتنا الأرض ومعادنها ما ألحق بها كالثلج الجامد ما عدا
 الجواهر واليواقيت والنقد من ذهب وفضة وما حرق من أجزاءها كالجبر والحبس واللبن المحروق
 والمنقول من بعض معادنها بحيث يصير عقاقير في أيدي الناس لأصلاح الغذاء كاللحم أو للدواء
 كالكبريت وأما مجرد قتلها أو بيعها ونشرها أو صقلها فلا يضر ذلك وحكمها الأصلي باق فيجوز
 التيمم على الرخام والنحاس ولو في غير معدهما ويجوز التيمم أيضاً على الخشب والنبات مما لم
 يكن من أجزاء الأرض بشرط أن لا يجحد غير ذلك وأن يضيق الوقت وأن لا يتحتم من فعله
 على قول قوى والمقابل لا يجيز التيمم على ذلك ومن فقد الماء وما يتيمم عليه لا يجب عليه

أداء الصلاة ولا قضاؤها على قول الامام مالك رضى الله عنه (و) سابعها (وصله) أى التيمم
 (به) أى بما فعل لاجله ولا يضر الفصل اليسير وله أثبت يتنفل به ما شاء (و) ثامنها فعله بعد
 حصول (وقت حضرا) ألقه للإطلاق أى حضرة وقت التيمم له كالزوال بالنسبة لصلاة الظهر
 فمن تيمم قبل الزوال ولو بصلته لا يصلح به الظهر فإن صلى به أعاد أبدأ التركة فرضا من فرائض التيمم
 ولما بين ما تقدم استشعر سؤال سائل عن بيان الاوقات التى يتيمم فيها بالنسبة للتيممين فأجاب
 عن ذلك بقوله (آخره) أى الوقت المختار تؤخر الصلاة اليه استحبابا بقدر ما يقيم ويصل فيه
 يكون ذلك (للارجى) لوجود الماء أولا دراهمه والمتيقن بذلك أولى بالحكم (أيس فقط)
 من الوجود وأمن الحقوق مع العلم بوجود الماء فى الوقت المختار ومثل الآيس من غلب على ظنه
 ذلك ومثله أى المريض الذى لا يستطيع من الماء يقيم من ذكر استحبابا أولا (والمستفاد من
 فقط قصر هذا الحكم على من ذكر (والمتردد) فى وجود الماء أو فى حقوق فى الوقت المختار
 يتيمم استحبابا (الوسط) من الوقت المختار ومثل المتردد فى الحكم الخائف من نحو اوص وسبع
 ويقيم كل من الرأى لوجود الماء فى الوقت الضرورى والآيس والمتردد فى أول وقت الضرورى
 بلا تفصيل كفى الوقت المختار ثم بعد ذلك ما تقدم شرع فى بيان سننه فقال (سننه) أى التيمم
 ثلاثة أولها (مسحهما) أى اليدين (للمرفق) من كل منهما (و) ثانيها (ضربة اليدين) أى
 الثانية مسح اليدين ومسح الفرض مسح الفرض فلو اقتصر على الضربة الأولى ومسحهما
 وجهه ويديه كفاه ذلك وفاته سنة وثالثها (ترتيب بقى) من عدد السنين وذلك بان يقدم مسح
 وجهه على مسح يديه فلو نكس وصلى لا إعادة عليه وطلب نقل ما تعلق باليدين عما لا يؤذى الوجه
 فلو وضع يديه على التراب مثلا ومسحهما على شئ مسحافويا ثم مسح بهما وجهه ويديه كفاه
 ذلك لجواز التيمم على ما لا يتعلق منه باليد شئ وقيل لا يكفي للتلاعب وبعده عدد السنين ذكر
 المتأخرات بقوله (منسوبة تسمية) بان يقول بسم الله عند وضع يديه أولا على الصعيد (وصف
 جيد) أى الصفة المستحسنة شرعا وهى أن يضع أصابع اليمنى فى كف يده اليسرى ويمر به
 الى المرفق ثم قلب كف يسراه الى باطن ذراع اليمنى ويمر من طي المرفق الى آخر الاصابع ولا
 يلتفت الى أنه ان مسح الكف من اليمنى لم يبق غبار لليسرى لجواز التيمم على ما لا غبار فيه
 كالخبر الصلب ويفعل بيده اليسرى مثل ما فعل باليمنى بلا فرق ثم بعد الفراغ من بيان كيفية
 التيمم شرع فى بيان نواقضه فقال (ناقضه) أى مبطل حكم استمراره (مثل) ناقض (الوضوء)
 الستة عشر المتقدم بيانها (ويزيد) ناقض التيمم على ناقض الوضوء (وجود ماء) فى الوقت

أو قدرة على استعماله وكان الوقت باقيا بحيث يتوضأ ويترك الصلاة في الوقت ولو بركة والا فلا يبطل نيمة (قبل أن صلى) أى قبل الشروع في الصلاة فإن شرع ولو بتكبيرة الاحرام يحرم عليه القطع الا اذا ذكره أثناء الصلاة في نحو رحله فانه يجب عليه القطع اذا كان الوقت باقيا لتفرطه أى بعدم فرطه ولما قدم ان الراجى يصلى آخر الوقت وان المتردد يصلى وسط الوقت فاذا قدم أحدهما بين وقته لم يعلم حكمه قيل نيه عليه هنا بقوله (وان بعد) الصلاة (يجد) المتيمم الصلى قبل وقته أو فيه الماء ويسع الوقت استعماله وادراك الصلاة فيه (بعد) الصلاة (بوقت) مرعاة لمن يقول بوجوب التأخير للراجى وبوجوب وسط الوقت للمتردد (ان يكن) المقدم للصلاة (نكثا للصل) المتيقن بوجود الماء ثم تبين عدم الخوف فن شك في المانع أعاد أبدا وأدخلت الكاف المتردد في اللحق وأما المتردد في الوجود فلا إعادة عليه ولو قدم فلا تقصير عنده لاستناده الى العدم الاصلى (وراج قدما) ألفه للإطلاق (وزمن) مقعد وجد الماء لكنه (مناولا) له (قد عدا) أى فقد من يناوله اياه ولم يتكرر عليه الداخلون وأما اذا لم يكن عنده ماء وجاءه ماء بعد ذلك أو كان يتردد عليه الداخلون ثم تأخر واجه ذات يوم وخشى فوات الوقت وصلى فلا إعادة عليه في الحالتين * ولما فرغ من الكلام على الطهارتين شرع فيها هو المقصود منهما وهو الصلاة فقال (كتاب الصلاة) أى هذا كتاب الصلاة المشتغل على بيان فرائضها وبعض شروطها وسنها ومنه وباتخاذ الصلاة لغة الدعاء ومنه قوله تعالى وصل عليهم أى ادع لهم سميت بها العبادة الخصوصية لاشتمالها على الدعاء وشرعا قال ابن عرفة قرينة فعلية ذات احرام وسلام أو سجود فقط اه فيدخل سجود التلاوة وصلاة الجنائز وهى من أفضل العبادات فرضا ونفلا لعمومها اللسان والجوارح والقلب بالنية والخشوع والمال بماء الطهور وسائر العورة وقد حض الله تعالى عليها في كتابه فقال حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين وهى أفضل ما يتقرب به الى ربه وأول عمل ينظر فيه يوم القيامة فان أتى بها العبد كما أمر الله تعالى نظر في بقية عمله ولعظم شأنها فرضت فوق سميع سموات بخلاف سائر القرائن فانها فرضت في الارض وفضلها عظيم وخبرها عظيم فالكلام عليها يحتاج الى استيفاء ما يتعلق بخصائصها ومزاياها وذلك أمر يطول بنا فرأى ان شئت في غير هذه المقالة ولما حدتها شروط وأركان ولوجوبها شروط ولوجوبها أيضا فاما شروط صحتها خمسة طهارة حدث وخبث وسرعة واستقبال والاسلام وأما شروط وجوبها فاثنتان البلوغ وعدم الكراهة وأما شروط الصحة والوجوب معافسة قطع حيض ونفاس وعقل وبلوغ

دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ودخول وقت الصلاة ووجود ظهور أو صعيد وعدم نوم وما في حكمه فشرط الوجوب ما يتوقف الوجوب عليه وشرط الصحة ما يتوقف الصحة عليه وأما الأركان فأخبر الشيخ بعددها بقوله (فرائض الصلاة) التي لا تصح بترك شيء منها مع القدرة عليه والركن ما كان داخل الماهية والشرط ما كان خارج الماهية (ست عشرة) يأتي بيانها بعد (شروطها) أي بشروط محبتها (أربعة) كما يأتي له بيانها وبقى من شروط الصحة إلا سلام كما تقدم (مفتقره) بالفاء والقاف بمعنى مفتقرة الصلاة في محبتها إليها أو معتبرة بالعين والباء أي معتبر بوجودها للصحة الصلاة وبعد ذكرها بحجة شرع في تفصيلها بقوله (تكبيره الاحرام) أي التكبير الذي يدخل بها في حرمة الصلاة لحديث نحر يما التكبير فلا يجوز انتهائها كما بعده التلبس بها وهي فرض على الغدو والامام والمأموم ولفظها الذي لا يجزى غيره الله أكبر يقطع هزمة الله وعدم مدها وتخميم لام الجلالة ومدها مد طبيعي فاكثر ان احتجج الى ذلك كالسمع وعدم اشباع هاء الله وقطع هزمة أكبر وعدم مدها وعدم اشباع حركة باء أكبر وعدم تشديد سماعاً كبيراً فان خاف في شيء من هذا فقد أساء واختلف الجماعة في محبة صلاة من ارتكب شيئاً من ذلك ما عدا ما لم يعد لام الله مد طبيعي فاتهم اتفقوا على عدم اجزاء صلاته كعدم ذكر من لم يدها أيضاً إلا لمن غلب عليه الحال فله حكم يخصه ومن عجز عن التلفظ بها غرس دخل في الصلاة بالنية ولجملة قيل كذلك وقيل يدخل بمرادها من لغته ولا يفصل بين أجزاءها بكثير ويطلب وصلها بالقراءة فلا يدع بينها وبين القراءة والفصل اليسير لا يضر (و) الثاني (القيام لها) في الفرض للقادر على القيام إلا المسبوق الذي وجد الامام راكعاً فإنه لا يجب عليه القيام لها وتقرؤه طرعه على الدخول في العبادات وتصح صلاته وركعته ان أدرك الامام في الركوع ونوى تكبيره الاحرام فقط أو مع الركوع أو لم ينو شيئاً لأن الشيء اذا أطلق ينصرف للفرد الا كل وهو هنا تكبيره الاحرام فان نوى بتكبيره مجرد الركوع بطلت وتعدى مع الامام على صلاة باطلة ولو جمعة وقيل يقطع ان كانت جمعة ولو قطع مطلقاً وابتدأ سجد في الجبيع وسجد الركعة ان أتى ببعض التكبير من قيام وأتم الباقي في حال الانحطاط وأما لو ابتدأ في الانحطاط أو في حال الركوع فالركعة باطلة قطعاً وبقيها بعد سلام الامام (و) الثالث (نية بها) أي بترك النية (نزام) أي تقصد الصلاة المعينة من ظهور ونحوه فان صاحب التكبير قد لك المطالب وان تأخرت عنه أو تقدمت بكثير لم تجز وان تقدمت بيسيراً جزأت كما تقدم ولا بد من تعيين عين الفرض أو السنة أو الرغبة وينوى الصبي الظهر مثلاً من غير ملاحظة فرض ولا نفل فلو نوى النفل في صلاة الظهر مثلاً أو نوى الفرض

صحت في صورتين ولا يحتاج الضحي والتعبد وما قبل الظهر والعصر ونحو ذلك من التوافل
 الى نية بل الوقت نفسه يصرفه الى ذلك الرابع (فاتحة) الكتاب أى قراءتها بحركة لسان فاعلى
 فرض في صلاة الفرض والنفل على القادر والامام فيجب تعلمها بجميع حروفها وحركاتها وسكناتها
 وشذباتها قال بعضهم فمن لم يحكم ذلك فصلاته باطلة ومن أهم الاشياء تفقدها في أهل رولده وخادمه
 ومن لم يسهه الوقت لتعلمها اقتدى بغيره ان وجدته ووجب تعلمها ولو بأجرة ان وجدها ووجد
 المعلم والاسقط عنه كالآخرس والاعمى الذى لا يستطيع التكلم بالعربية ولا يطالب من عجز
 عنها بالقيام بقدر قراءتها وانما يندب الفصل بين تكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع ويندب
 الذكر في هذا الفصل اليسير أو قراءة شيء من القرآن ان كان حافظه وهى فرض في كل ركعة
 على المشهور فمن تركها ولو في ركعة بطلت صلاته لتركه ركنا من أركانها التمام من وقت قراءة
 الفاتحة ونبيه عليه بقوله (مع القيام) في صلاة الفرض على القادر والامام دون المأموم فلو استند
 على شيء حال قراءة الامام الفاتحة بحيث لو أزيل لسقط صلاته وانما يجب القيام على القادر
 عليه فمن قدر على شيء منه أتى به وسقط عنه الباقي (د) السادس (الركوع) وهو الانحناء
 بحيث تقرب راحته من ركبتيه وأما وضع الرأيتين على الركبتين فستحب كتمكينهما منها
 وتفرق أصابعهما ووضع الرأيتين مطلوب عن نقص رداءه والا فلا يلز به على الانحناء
 ونسوية الرأس مع الظهر مندوبة فلا يطاق ولا يفتقر رأسه (و) السابع (الرفع منه) أى
 الركوع (و) الثامن (السجود) على الارض وما اتصل بها مما تستقر عليه الجهة فلا يكفي
 السجود على الشيء المنقوش كالقراوى والمراتب ويسجد على الجهة والاثبعا فلو سجد
 على الاثبدون الجهة أعاد بدأ وان سجد على الجهة دون الاثبعا وهى عباد في الوقت يطلب
 الخشوع والخشوع في جميع أركان الصلاة بان يلاحظ انه واقف بين يدي به ويلاحظ جلالة
 الرب ومهابته حينئذ تحصل له هيئة بها يكون ذليلا منكسرا خائفا وجلا ساكن الجوارح
 الظاهرة والباطنة وهذه الهيئة هى المسماة بالخشوع والخشوع وعدا بعضهم من فرائض الصلاة
 تبطل الصلاة بتركها بعضهم عداها من فرائض الصلاة لكن لا تبطل الصلاة بتركها وهو الذى
 يناسب كون الدين يسرا وعلى هذا القول غالب الفقهاء ومال الى الاول بعض الصوفية وخص
 المصنف ذكره مع السجود بقوله والسجود (بالخشوع) لكون العبد اقرب ما يكون من ربه
 وهو ساجد لأنه خاص بالسجود كما سمعت وينبئ تمكين الجهة في حال السجود ولا يطلب
 الشدة على الارض حتى يؤثر في الجهة كما يفعله كثير من الجهلة لظنهم طلب ذلك وبعضهم يستند

لجهله بقوله تعالى سيماهم في وجوههم من أثر السجود وهو استدلال باطل لان ذلك كناية والله أعلم عن الخضوع والخشوع أو الاصفار والنحول الحاصل لهم من كثرة العبادة (و) التاسع (الرفع منه) أي السجود (و) العاشر (السلام) عليكم بالتعريف وبهذا الترتيب فلا يكتفى بسلام عليكم ولا عليكم السلام وينبغي الاقتصار على ذلك فلا يزبدورحة الله وبركانه على انهما من تمام السلام لجريان العمل بخلاف ذلك (و) الحادي عشر (الجلوس له) أي للسلام فمن سلم من قيام بطلت صلاته ان كان عامداً أو ساهياً أو طال أو ارجع جالساً وسلم وسجد بعد السلام لزيادته القيام والجلوس الزائد على قدر السلام يأتي حكمه وينبغي التورك في حالته كما يأتي بيان التورك (و) الثاني عشر (ترتيب الاداء) في الصلاة الكائن (في الاسوس) أي الاصول أي ترتيب الفرائض فيما بينها بان يقدم تكبيرة الاحرام المصاحبة للنية والقيام على قراءة الفاتحة والافتحة على الركوع وهكذا فمن تكس بان قدم الركوع مثلاً على قراءة الفاتحة وهي على تكبيرة الاحرام أعاد بدأ الاخلاله بركن الترتيب وأما ترتيب السنن مع الفرائض أو في أنفسها فليس بفرض (و) الثالث عشر (الاعتدال) على الرجح بان لا يكون منحنيافي غير محل الانحناء والرابع عشر الاما نية وهي سكون الاعضاء وأخذ كل عضو مقره ونهه على ذلك بقوله (مطمئناً) لكونه حالاً من المعتدل المأخوذ من الاعتدال أي حال كون المعتدل مطمئناً في صلاته ولما كان ربهما يتوهم عدم فرضيتها وانها مطلوبة على طريق السنة نبهه على ذلك بالحال من الاطمئنان المأخوذ من مطمئناً أي حال كون الاطمئنان (بالتزام) أي ما نتما أي فرضاً لازماً ولا يعني ذكر الاعتدال عن الاطمئنان والعكس فقد يعتدل ويطمئن وقد يعتدل ولا يطمئن وقد يطمئن ولا يعتدل الخامس عشر متابعة المأموم امامه في الاحرام والسلام بان لا يبدأ في تكبيرة الاحرام والسلام الا بعد فراغ الامام منها فمن سبق الامام بالاحرام والسلام بان شرع في أحدهما قبله بطلت صلاته سواء أتبعها قبله أو معه أو بعده وان ابتداء معه في أحدهما بطلت صلاته أيضاً سواء أتبعه معه أو قبله أو بعده وان ابتداء بعد ابتداء الامام وختم قبله بطلت أيضاً وان ابتداء بعده وختم معه صححت على الرجح وان ابتداء بعد ابتداءه وختم بعده صححت اتفاقاً والمطلوب الا كل أن لا يشترع في واحد منهما الا بعد فراغ الامام كما تقدم والى متابعة الامام فيما ذكر أشار الناظم الى ذلك بقوله (تابع مأموم) امامه (باحرام) و(سلام) أي يتبعه فيهما بعد فراغه منهما ويطلب متابعته في كل أفعال الصلاة وأقوالها فان ساء في غير الاحرام والسلام كره وان سبقه الى ركن حرم ثم لا يتخلو الحال اما ان يأخذ فرضه مع الامام بان يدركه الامام في الركن ويطمئن مع

الامام واما أن يسبق الى الركن ويرفع منه قبل أن يطأئ مع الامام فتصح الصلاة في الاولى وتبطل
 في الثانية مثلا من سبق الى الركوع فتارة يدركه الامام فيه ويكتم معه لحظة ثم يرفع قبله وتارة
 يسبق ويرفع في حال انحطاط الامام الى الركوع ففي هذه الصورة الاخيرة تبطل صلاته ان كان
 عامدا أو جاهلا السادس عشر (نيته) أى المأموم (اقتدا) بالامام بان يلاحظ بآله مقتديا
 يصلى بالجماعة ولا يشترط تعيين الامام فإذا عينه وتبين انه مأموم معه بطلت صلاته والنية
 الحكيمة كافية في ذلك كأن يتبها يصلى مع الجماعة ولو لم يخطر بباله الامام (كذا) يطلب
 من (الامام) نية الامامة في مواضع أربعة (في) صلاة (خوف) بان يقسم الامام الجيش
 طائفتين فيصلى باحداهما ركعة أو ركعتين وتكمل تلك الطائفة لنفسها صلاتها ثم يذهب للطائفة
 العدو وتأتى الطائفة الثانية فتقتدى به ويكمل صلاته بها ويسلم فتتضمن ما قلناه مع الامام (و)
 في صلاة (جمع) بين مغرب وعشاء ليلة المطر الوقوع أو المتوقع أو لاطنين مع الظلمة يؤذن
 للغرب على المنار ويؤخر المغرب شيئا قليلا بقدر دخول وقت الاشتراك بينهما ثم يصلى المغرب
 ولا يتنفل بينهما يؤذن للعشاء يصحن المسجد أو يقرب المحراب إذا غابا ثم ترفع وتصلى العشاء
 وينصرف الناس الى منازلهم ولا يصلى الوتر الا بعد مغيب الشفق وجمع من كان ساكنا بالمسجد
 تبعا للمصلين وفي صلاة (جمعة) وفي صلاة (مستخلف) استخلفه الامام عند حصول مانع له
 أو استخلفته الجماعة اذا لم يستخلفه الامام فينتقل من المأمومية الى الامامة وتكفي هنا أيضا
 النية الحكيمة فتقدمه للمحراب وتوجهه للقبلة امام المصلين كاف واشترط غير اللحمة نية
 الامامة لتحصيل فضل الجماعة ولم يشترطها هو وقال بحصول الثواب مطلقا والنية الحكيمة كافية
 عند الجميع وانما يظهر عمدة الخلاف بينهما فيمن شرع في الصلاة وحده وجاء آخر واقتدى به من
 غير علم له به فاللحمة ثبت له الثواب ثم بعد ذلك الاركان شرع في ذلك ببعض الشروط بقوله
 (شرطها) أى شرط صحة صلاة الفرض سفرا وحضر أو تنقل في الحضر مع الامن والقدرة
 (الاستقبال) لعين البيت بان يمكة ومن حوله بحيث تمكنه المسامحة لعين البيت فان تعذرت
 العين للبعد اجتهاد المصلى جهتها ما لم يكن بمسجده الشرعيات والاعتين قبلته لكونها قبلته وحى
 فيض الانحراف اليسير فيه وفي مكة وكذا يصلى للمحراب مسجد عمر وبن العاصي بمصر وجامع
 بنى أمية بالشام وجامع عقبة بالقيروان فقبلتها قبله اجماع وقال بعضهم يضر الانحراف اليسير
 فيها ثم اذ لم يكن المصلى في هذه البقاع فلا يحاول أن يكون مجتهدا أولا فان كان عارفا بإدلة القبلة
 حرم عليه تقليد غيره وان كان غير مجتهد قاما أن يكون في الامصار أولا فان كان في الامصار التي

لا تخلو من العلماء قدحار يبيها يضاران كان في غيرها اجتهد في القبلة وصل إلى أداءه إليه اجتهاده وان خالف إلى غير ما أداه إليه اجتهاده بطلت صلاته وان تيفت بعد انما القبلة لان قبلته اذ ذاك ما أداه إليه اجتهاده وقيل حيث نحيروا لدليل عنده يصل إلى الجهات الاربع يجوز في كل جهة يصل إليها القبلة والاول أيسر على الناس وشرط صحتها أيضا (طهر الخبث) أي ازالة حكم النجاسة عن البدن والشوب والمكان التي تباشره أعضاؤه بالماء المطلق كما تقدم وأما إزالة عين الخبث فتقدم انها تزال بكل قلاع وكون طهر الخبث شرط صحة الصلاة مقيد بالثبوت والقدره على ذلك كما يأتي ان شاء الله تعالى (و) شرط صحتها أيضا (ستر عورة) بما يعد ساترا لا يخفف يبدو العورة من تحته عند اتمام النظر والعورة المطلوب سترها في الصلاة بالنسبة للرجال هي ما بين السرة والركبة فالسرة والركبة خارجتان عن العورة وهذا المطلوب ستره منه خفيف وهو ما عدا السواثن ومن مغلف وهما السواثن أعني حلقة الدبر والذكر مع الاثنين فمن صلى مكشوف المغلظة مع الذكر والقدره أعاد أبدا بعيد في الوقت من صلى مكشوف بعض الخفيفة كالعمامة والالية وعورة الرجل بالنسبة لا تنظر رفع رجل مثله هي ما تقدمت وبالنسبة لمحارمه كذلك وبالنسبة للاجنبيات ما عدا القراعين والساقين ويأتي الكلام على عورة المرأة ان شاء الله تعالى ولا بد من الذكر والقدره هنا أيضا كما يأتي (و) شرط صحتها أيضا (طهر) من (الحدث) الا صغر أو الا كبر وتقدم انه صفة أخبر الشارع بقيامها بالشخص عند حصول سببها والظاهر منها هو رفعها بحصول نقيضها وهي الطهارة الحاصلة عن استعمال الماء المطلق في أعضاء الوضوء بالنسبة للحدث الا صغر وفي جميع البدن على الهيئة المتقدمة بالنسبة للحدث الا كبر ومحل شرطية الاستقبال وطهارة الخبث وستر العورة مقيد (بالثبوت والقدره) فمن صلى ناسيا لغير القبلة أو عاجزا عن الاستقبال أو ناسيا للخبث أو عاجزا عن ازالته أو ناسيا للساتر أو عاجزا عنه فصلاة من تقدم صحتها وأما شرطية طهارة الحدث فطلقة لا تقيد بالثبوت ولا بالقدره ولذا أخرجهما من قوله بالثبوت والقدره بقوله (في غير الاخير) فمن صلى بلا وضوء ناسيا أو عاجزا أعاد صلاته أو أشارك هذا الاخير ما قبله في العمدة فمن صلى لغير القبلة أو بالخبث أو مكشوف العورة أو بلا وضوء عامدا في الجميع بطلت صلاته (تفريع) فروع (ناسيا) أي الشروط الثلاثة الاول (و) تفريع (عاجز) عنها (كثير) أي كثيرة وهي مختلفة في حكم الاعادة وعدمها أشار إلى حكم ذلك بقوله (فلا يعيد ان) أي الناسي والعاجز ما صليا (يوقت) فمن نسي القبلة مع علمه بارصل لغيره من صلى عريا ناسيا لما يستبر به عورته ومن صلى ناسيا لخبث في بدنه أو ثوبه أو مكانه ونذر كل من الثلاثة قبل الاصرار في

الظهرين وقبل طلوع الفجر في العشاءين وقبل الاسفار في الصبح أعاد كل منهم ما صلاه استنجابا في هذا الوقت البين ولما كان يحكم من اجتهد في القبلة وأخطأ فيها بان أداء اجتهاده الى جهة وصلى اليها كما هو المطلوب ثم تبين له خطؤه بعد ذلك وأنه صلى غير القبلة مساويا للناس في الحكم أشار اليه بقوله (ك) من تبين له بعد صلاته (الخطأ في قبلة) في أنه يعيد بوقت وأما من تبين له الخطأ وهو في الصلاة قطع ان كان بصيرا منحرفا كثيرا وان كان أحمى أو بصيرا انحرافا يسيرا فلا يقطعها بل يستقبلانها ويتمان صلاتهما ومن عجز عن الاستقبال ثم قدر عليه في الوقت ومن عجز عن طهر الخبث وصلى ثم قدر على ازالته في الوقت ومن عجز عن ستر العورة ثم صلى عريانا ثم وجد ما يستتر به عورته في الوقت ثم حكمهم مختلف فيعيد في الوقت من عجز عن طهر الخبث ولا يعيد في الوقت من عجز عن القبلة أو عن ستر العورة بدليل قوله (لا تجزها) أى لا يعيد العاجز عنها أى عن الاستقبال فالضمة لا قبله (أو الغطا) أى ولا يعيد في الوقت من صلى عاجزا عما يستتر به عورته وبعضهم حكم بالاعادة على من صلى عاجزا عن ستر العورة وعلى من صلى عاجزا عن الاستقبال لمرض أو لخوف من لصوص أو سماع تبين عدمهما الا في حال المحنة والمسابقة فلا أعادة اذا أمنوا بعد تمام الصلاة فان أمنوا أثناء الصلاة أعوها للقبلة على الارض فامشى عليه الشيخ رحمه الله تعالى قول يظهر من كلامهم ضعفه والعاجز هنا يجري فيه ما تقدم في التيمم من أن اليائس يصلى أول الوقت الخ وأما حكم صلاة التوافل ولوالور فيجوز للسافر أن يصلى على ظهر دابته ايماء في الركوع والسجود الى الارض جهة سفره فان توجه غيرهما عمد ابطل الآن تكون هي القبلة وفعل في حال صلاته ما يحتاجه الراكب من سوق دابته ونذب ايقاع صلاة التنفل في جوف البيت ولوالى الباب وفي الحجر مستقبل البيت وكره ايقاع السنن المؤكدة كالرغيبة فيهما وصح صلاة الفرض فيهما مع الكراهة الشديدة وتعاد بوقت وبطل أداء الفرض فوقها وتحته على فرض ذلك والصلاة على أبي قيس اليها لعلها بطل الفرض على ظهر الدابة الا تخوف من عدو أو سباع اذا نزل وصلى عليها ولو غير القبلة ومن عجز عن النزول لمرض أو لخصاخص تناولت به ثيابه صلى الى القبلة ايماء وقال الهدي تبع اليرامضى الصحيح جواز صلاة الفرض على ظهر الدابة بركوع وسجود مستقبل القبلة فان تقدم مفروض فيما اذا كان يصلى ايماء مع عدم العجز للقبلة أو بركوع وسجود لغير القبلة ثم بعد ما تقدم ذكره كعورة المرأة في الصلاة فقال (وما عدا وجه) الحرة (وكف الحرة) وهى التى لا ملك لاحد عليها ولو كانت سوداء شوهاء (يجب ستره) عند الدخول في الصلاة بساتر كثيف سابق يستتر قدميه او يطلب منها تغطيةها بخمار

تسببه على رأسها بعد ضم شعرها وتدبر على رقبتهارتفع لهذا السائر ولو كانت في يدي مغلوقة عليها أو وجوب ستر ما عدا عورتها (كما) أي كالستر الواجب (في العورة) التي تعاد فيها الصلاة أبدا وهي من منخسف الصدر وما يقابله من الظهر إلى الركبة فإذا صلت مكشوفة شيء من هذا أعادت أبدا وأما إذا صلت مكشوفة شيء من منخسف الصدر وما يقابله من الظهر إلى شعر رأسها ومن الركبة إلى القدمين فإنها تعيد في الوقت لكونها عورة خفيفة وإلى هذا أشار بقوله (لكن) تعيد الصلاة في الوقت (لدى) عند (كشف الصدر) وما يقابله من الظهر إلى أعلى وإلى ذلك أشار بقوله (أو شعر أو طرف) أي أطراف وهي الساقان والقدمان واليدان (تعيد) ما صلته ولو كان الكشف غير اختياري (في الوقت المقرر) أي المقرر عندهم وهو في الظهرين للأصفرار وفي المشاءين للفجر وفي الصباح إلى الاسفار البين وقبل الطلوع وندب اصغيرة حرة ولوراهقت ستر واجب على كبيرة ويجب على الملوكة في الصلاة ستر ما عدا الوجه والكفين والرأس فلا تطالب بتغطيته في الصلاة وأعادت أمة لكشف نكته باقوت وعورة المرأة بالنسبة للنظر فيها تفصيل في النسبة للإناث ما عدا الوجه والكفين وبالنسبة لحرها ما عدا الوجه والأطراف وأجاز الشافعية النظر للماعد ما بين السرة والركبة وهي فسحة يجوز ارتكابها للضرورة لعموم البالوى بعدم استئثار المحارم مما يطلب الاستئار منه وبالنسبة لمرأة مثلها ما بين السرة والركبة وانظر استيفاء الكلام على هذا في المطولات ولما فرغ من شروط الاداء شرع في الكلام على شروط الوجوب فقال (شرط وجوبها) على المكلف الاتي ومحتها أيضا (البقاء من الدم) أي دم الحيض أو النفاس فالخائض والنفساء لا تجب عليهما ولا تصح منهما الصلاة في حال سيلان الدم وانما تجب بانقطاع الدم وعلامة الانقطاع تكون (١) رؤية (قصة) ماء أبيض يخرج من قبل المرأة عند انتهاء حيضها أو نفاسها أو برؤية (الجفوف) للخرقة التي تدخلها المرأة في فرجها لتتظهل بها من الشمس والكدرة أو الصفرة فإن رأت الجفوف مما ذكر طهرت ولا يضرب وجود بل على الخرقه من رطوبة الفرج والقصة عندهم بأبلغ من الجفوف فالمبتدأة تكتفي بإي العلامتين رأت ومعتادة القصة إذا رأت الجفوف أولا تنتظر لقرب خروج الوقت ثم تغسل ولا تنتظر معتادة الجفوف الجفوف إذا رأت القصة أولا وقوله (فاعلم) حث منه على تحصيل العلم لأن به يؤدي الإنسان ما كلف به (فلا قضا) على الخائض والنفساء صلاة (أيامه) أي أيام سيلان الدم وتقضي كل منهما الصوم وإن لم يجب عليهما أيامه والقضاء فرع الوجوب بأمر جديد (ثم دخول وقت) من شروط الوجوب والصحة أيضا فقبل الزوال مثلا

لا تجب صلاة الظهر ولا تصح صلاتها قبله والغالب منهم يعبر عن الاوقات بالاسباب والامر سهل والوقت عندهم ينقسم الى اختياري والى ضروري فالاختياري للظهر من زوال الشمس عن كبد السماء الى أن يصير ظل كل شيء بعد ظل الزوال مثله ومنه الى الغروب ضروري لها والاختياري للعصر من أول القائمة الثانية الى الاصفر او الضروري لها الى الغروب والاختياري للمغرب من تحقق غروب جرم الشمس الى وقت أدائها بعد تحصيل شروطها للتوسط في الفعل لا الخفف ولا الموسوس ومن جملة الشروط اعتبار الغسل ولولم لا غسل عليه وضروريهما من أدائها الى الفجر وقيل اختياريهما يمتد الى مغيب الشفق وعليه جمع كثير من فقهاء المالكية والاختياري للعشاء من مغيب الشفق الاخر الى نهاية الثلث الاول من الليل وضروريهما منه الى الفجر واذا ضاق الوقت على المشتركين بحيث لا يسع الا الاخيرة اختصت به وصارت الاولى قضاء وعلى كل حال صلى قبل صاحبة الوقت للتقريب بين يسير الفوائد والحاضرة والاختياري للصبح من طلوع الفجر الصادق الى الاسفار البين وضروريهما منه الى الطلوع وقيل لاضروري لها ثم الواجب شرعا أداء الصلاة لغير أر باب العذارى في الوقت المختار واليه أشار بقوله (قادها) أى الصلاة (به) أى في الوقت المختار وأوله أفضل من وسطه وهو أفضل من آخر الوقت وأدائها في أوله فذا أفضل من أدائها في آخره جماعة وأدائها في هذا الوقت واجب واليه أشار بقوله (حتم) أى متحتم لا يسوغ تأخيرها عنه إلا لأرباب العذارى لمن كان متلبسا بما يمنع الصحة أو الوجوب ثم زال عنه موانعه في الاوقات الضرورية فهذا لا اثم عليه نظر المانعه وذلك كالحائض والنفساء يطهران في الوقت الضروري والمجنون والمغنى عليه والنائم والغافل يفيق كل منهم من موانعه في الوقت الضروري والكافر يسلم فيه والصبي يبلغ فيه فهو لا تجب عليهم المبادرة الى الصلاة ان كان الوقت يسع الطهر فان تراخوا عن الطهر حتى خرج الوقت ترتبت الصلاة في ذمتهم ان كان الوقت يسع الطهر والا فلا ترتب الا ما قيل في الكافر من انه يجب عليه قضاؤها لان مانع صحة الصلاة وهو الكفر في امكانه زوالها بالسلام فسد عليه والاول لا يلزمه بالقضاء ترغيبه في الاسلام أى في السوام عليه وقوله (أقول) اخبار منه بالحكم السابق * ولما فرغ من الكلام على فرائض الصلاة وعلى بعض شروطها شرع في الكلام على سننها فقال (سننها) أى الصلاة فرضا كانت أو نفلا لا ما قيدته بالفرض فيختص به والسنة ما تأكد طلبها ولا تبطل الصلاة بتركها ولو عمدا على الراجح وما لم يتأكد طلبه فكالمتدوب كما سينبه عليه المصنف وجملة ما عده المصنف هنا اثنان وعشرون سنة منها اثنا عشر وهي عشرة أولها

ما زاد على أم القرآن ولولا آية قصيرة كدها متان وأما تمام (السورة بعد الواقية) بالقاف لانها نقي صاحبها كل مكروه وبالفاء لانها نقي بمعنى القرآن اشارة وطأ اسماء كثيرة فغندوب ثانياً القيام لقراءتها وله الاشارة بقوله (مع القيام) ويسن الاتيان بما زاد على أم القرآن والقيام لذلك في الفرض في الركعة الاولى وفي الثانية والى ذلك أشار بقوله (اولاً وثانياً) وأما قراءة السورة في التوافل فغندوب ولا يطالب بقراءة السورة في الركعتين الاخيرتين وقيل بذلك ولا تنكر السورة في الركعة الواحدة الا لما موم كل سورته قبل الامام فله أن يقرأ غيرها ولا يسكت ان خاف التفكر بدنيوى ومن قرأ السورة قبل الفاتحة طلبت منه الاعادة ولا يلزمه سجود بعد السلام ثانياً (جهر) رجل في الفرض وأقله أن يسمع نفسه ومن يليه وأما المرأة فسمع نفسها لان صوتها كالعورة وليس عورة حقيقة كجافيل والاملا أخذ عنها العلم كما وقع ذلك في السلف الصالح وأكثر الجهر لاحد له لكن يشترط في سنة الجهر أن لا يشوش على غيره والاسقط في حقه الجهر (و) رابعها (سر) لرجل وامرأة وأقله حركة اللسان وأكثره لرجل أقل الجهر ويسن السر في الفرض والجهر فيه (بمحلهما) أى السر والجهر فحل الجهر في صلاة الصبح وفي صلاة الجمعة وفي الركعتين الاوليين من المغرب والعشاء ومحل السر في صلاة الظهر والعصر والاخيرة من المغرب والاخيرتين من العشاء خامسها كل (تكبيره) أى الفرض المصلى (الا) التكبير (الذى تقدمنا) أقله للاطلاق وهو تكبير الاحرام فانه فرض لاسنة فكل التكبير سنة مؤكدة والواحد منه سنة خفيفة لا يسجد لترك واحدة منه بل لاثنتين فأكثر السادسة والسابعة التشهد الاول والثاني مثلاً والى ذلك أشار بقوله (كل تشهد) بأى لفظ من ألفاظ التشهد واللفظ الخاص مندوب وقيل سنة كائنه عليه المصنف بعد وهو التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصاوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الثامنة والتاسعة الجالوس الاول للتشهد والجالوس الثاني للتشهد الاخير وما زاد على ذلك مما يقع فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء فغندوب وما يقع فيه السلام ففرض فالجالوس يعطى وصف ما يقع فيه كما مثلت لك والى ذلك أشار اجاباً بقوله (جالوس أول) وهو ما قبل الاخير ولو كان ثانياً أو ثالثاً كما في مسألة البناء والقضاء المشهورة (والثاني) أعنى الاخير وان كان رابعاً أو لم يسبقه جالوس كالصبح (لاما السلام يحصل) أى لا يدخل الجالوس الذى يحصل فيه السلام في السنة بل هو فرض (و) العاشرة (سمع الله لن حده) أى كل التسميع سنة واحدة

مؤكددة والواحدة منه سنة خفيفة كالتقدم في التكبير وأشار الى محل الاتيان بهذه السنة والى من يأتي بها بقوله (في) ابتداء (الرفع من ركوعه) ويختصه في اعتداله (أوردته) أى أتى بهذا اللفظ في ابتداء الرفع (الفذ) المنفرد بصلاته (والامام) من يصلى بالناس وأما المأموم فسياً أتى حكمه ان شاء الله تعالى (هذا) أى المتقدم من السنان (أكداً) الا انه لا يسجد الا لثمانية منها كإتائى بيان ذلك ان شاء الله تعالى (والباقي) من السنان وهو اثناعشر (كالمندوب في الحكم) بيان لوجه الشبه من حيث انه لا يسجد لترك واحدة منها هذا هو المراد فلا ينافى ان بعضها مؤكداً كدليل قيل بوجوده كالإذان والاقامة وقوله (بدا) بمعنى ظهر الحادية عشرة (اقامة) لصلاة الفرض ولوقضاء وتصح الصلاة بدونها وهى سنة عين لذكر بالغ وكفاية من جماعة البالغين ومنسوبة عيناً أصبى وأمرأة وان تمددوا الآن يصح باذان كورافسقط عنهما اذا أقام البالغون ولا تصح اقامة الصبي والكافر والمجنون والمرأة للبالغين فلا بد من اعادة اقامتها ان أقام واحد مما تقدم قبل الدخول ويندب للقيم أن يكون متطهر اصيناً مرنفاً قائماً مستقبلاً وقيل بوجوب الطهارة واعتمد لا اتصالاً بالصلاة واذا أقيمت الصلاة على معين فلم يوجى وأراد غيره التقدم فقبل تعاد الاقامة وقيل لاتعاد واقتصر عليه المديونى ويطلب اتصال الصلاة بالاقامة فان طال الفصل أعيدت الاقامة وهذا لفظها الله أكبر الله أكبر أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمداً رسول الله صلى على الصلاة صلى على الفلاح قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله وهى معرفة فلا يسكن منها شيء الا عند الوقوف للثنتس الثانية عشرة (سجوده على اليدين وطرف الرجلين) أى باطن أبهى الرجلين (مثل الركبتين) في طلب السجود عليهما وقيل بوجوب السجود على هذه الاعضاء في المذهب فيذبني المحافظة على السجود عليهما ويندب السجود على الأنف ويعيد الصلاة في الوقت من ترك السجود عليه مراعاة لمن يقول بوجوب السجود عليه ويندب أيضاً أن يباشر الارض بكفيه وجهته وأنفه لا لاتقاء حرور فيجب جواز السجود على غيرها بما يحل الجالس عليه الثانية عشرة (انصابت مقتدبجهر) أى انصابت مأموم فيما يجهر فيه امامه ولو لم يسمعه أو أسر الامام وأوجب الخفية الانصابت الرابعة عشرة ردالمقتدى السلام على امامه بعد تسليمه التحليل ولو كان مسبوقاً سلم امامه وذهب قبل أن يسلم هو ويرد قبله وجهه ولو كان امامه خلفه ولا يشير برأسه الى الامام والى هذا أشار بقوله (ثمرد) المقتدى السلام (على الامام) الخامسة عشرة ردالمقتدى السلام على (اليسار واحدته) أى اليسار ولو كان مسبوقاً فن لم يكن على يساره أحد فلا يخاطب

بالسلام (و) السادسة عشرة (زائد سكون للحضور) أى الزائد على الطمأنينة لاجل حضور القلب المطلوب في الصلاة لان الصلاة التي لم يصاحبها خشوع قيل بطلانها السابعة عشرة اتخاذ المصلى (سترة) ان كان (غير مقتد) وهو الامام والفدان (خاف) كل منهما (المرور) بين يديه ولومن هرة وأما المقتدى فسترة الامام سترته وقيل الامام سترته وحريم المصلى الذي يستحقه ولا يجوز المرور منه مقدار ما يشغله وقت السجود فيحرم المرور على المكف بين يديه ان كان له مندوحة ويحرم على المصلى ان تعرض في طريق الناس ان كان له سعة وانما تصح السترة مع الامكان بشئ غليظ وأقله مقدار غلط الريح في طول ذراع طاهر ثابت غير مشغل والوجه مشغل ولو لكبير وصح الاستتار بظهر محرم ورجل غير كافر ومأبون ولا تصح السترة بخط ولا حبل ولا واد ولا نار وتنحى عنها عينا أو شئاً قليلا ويدفع من أراد المرور بين يديه دفعا خفيفا لا يشغله عن الصلاة الثامنة عشرة (جهر السلام) أى جهر به للأموم والامام وسكن لا يطول خوف أن يسبقه أحد المأمومين فتبطل صلاته كما تقدم والذليل بجهر ونوقف بعضهم في جهره وطلب من الامام أن يجهر بالتكبير والتسميع غير أنه لا يمد صوته في تكبيرة الاحرام خوف ما تقدم التاسعة عشرة (كلم التشهد) أى لفظه الخاص وهو التحيات لله الخ وطلب الاسرار به والجهر به بدعوة (و) العشرون (أن يصلى على محمد) وعلى آله عقب التشهد الاخير من الصلاة وأفضل ما يأتي به المصلى من صبح الصلاة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد لورودها عن النبي بهذه الصفة ويستحب الدعاء بعدها وقبل السلام بما أحب من خيرى الدنيا والآخرة الحادية والعشرون الأذان واليه الاشارة بقوله (سن الاذان) في كل مسجد ولو تلاصقت أو تراكت ويسن أيضا (لجماعة) أنت فرضا بوقته أى أنت اصلاته فيه (وغير اطلبت) أى ويشترط في سنية الاذان للجماعة ولو كانت بفلاة أن تطلب غيرها للحضور للصلاة معها فان لم تطلب غيرها فان كانت حاضرة بخلاف الاول وان كانت مسافرة أو بفلاة لاساكن بها فيستحب لها الاذان كما يستحب للفرد اذا كان مسافرا أو بفلاة ويحرم الاذان على النساء ويكره للنوافل والقوافل ويجب على أهل المصر وجوب كفايا ويقاؤون اتركه وقيل المراد بالمصر فى كلامهم كل بلد تقام فيها الجمعة وقيل ولولم تقم فيها محل سنية الاذان أو نذبه اذا كان الفرض عيني بوقت جواز فلا يؤذن للجماعة ولا للفاتمة لما تقدم ولا يؤذن في الوقت الضرورى ولو اطلب حضور جماعة وجهه مشنات

ولو الصلاة خير من النوم في أذان الصبح ويرفع الشهادتين مسمعا من حوله قبل الترتيع والا كان كالعدم ويرفع صوته بالترجيع وسكنه في آخر الجمل ويكره الفصل ولو برد السلام على من سلم عليه وانما يرد بعد الانتهاء فان طال الفصل أعاد وانما يصح الاذان في وقت المؤذن لها الا الصبح فيصيح بسدس الليل الاخير وتسبب الاعادة عند دخول وقتها وقيل يندب وقيل لا بعد الاذان ومن مسلم ذكر عارف بالوقت أو تابع لعارف قالوا ولو صيما يز وظاهر كلامهم سقوط فرض الكفاية على أهل البلد بأذانه لرضاهم به وتقدم ان اقامة الصبي للصلاة لا يسقط بها طلب الإقامة على البالغين أو يشدب المؤذن حال الأذان أن يكون متظهرا ويجب أن يختار للأذان الدين الذي يوثق به في دخول الوقت ويطلب منه أن يكون مرتعا قائما مستقبلا للاصباح فيدور لذلك ويستحب أيضا أن يكون مرتفع الصوت ليسمع وأن يكون حسن الهيئة والفعال كالورع والحلم وندب حكاية أذان شرعى فلا يحكى ما أخرجه التطريبات والتقطيع عن حده فيحكىه ولو في صلاة نافلة الى آخره مبدلا الحيعتين بالحقولتين الا الصلاة خير من النوم والا الترتيع حيث حكى الاصل والاحكى الترتيع كافي الخطاب وجاز الأذان من أعجمي وراكب واستؤثف الأذان ان اراد المؤذن أو جن أو مات (و) الثانية والعشرون (قصر من سافر) بالفعل ويجاوز المكان الآتي بيانه فلا يكفي النية لان الاصل الإقامة سواء كان السفر واجبا كسفر الحج أو مندوبا كزيارة الوالدین أو الصالحين أو مباحا كالسفر للتجارة والقصر أكد من فضل الجماعة فيكره للمسافر أن يقتدى بغيره كالعكس وان اقتدى المقيم بالمسافر فكل على حكمه وان اقتدى المسافر بالمقيم وتعمد الكراهة وجب عليه اتمام الصلاة ولو أدرك معه الركعتين الأخيرتين قضى ما فاته بعد سلام الامام وحرم القصر على عاص بسفره كما تبقى وقاطع طريق وعلى لا يسفره كمن خرج للصيد وقصده اللهو بذلك لا الانتفاع بأكله أو بثمنه والافلاهل وان وقع وزل وقصر فلا إعادة عليهما ثم بين المسافة التي تقصر فيها الصلاة بقوله (أربع برد) ذهابا مقصودا بالسفر لا يقصر من خرج لطلب رعى ماشية أو طلب صالة لاحتمال وجود ذلك قبل المسافة التي يجوز القصر فيها فن قصر الصلاة فيما دون الثمانية والاربعين ميلا ففيه تفصيل فان قصر في الخمسة والثلاثين فادونها بطلت صلاته ويجب عليه اعادتها وان قصر لا كثر منع ذلك ولا إعادة عليه ويقصر من استوفت فيه الشروط ان قطع المسافة ولو في لحظة كطيران ونحوه (ظهر عشا عصرا) بان يصل كلامها ركعتين ولا قصر في المغرب والصبح ويقصر في ذهابه وايابه لبلده والى ذلك أشار بقوله (الى حين يعد) ما لم ينو إقامة في أثناء سفره أو في آخره تقطع حكم

السفر كما ينه عليه الآن والافالعبرة بالمسافة التي تلي محل الإقامة فان كانت أربعة بردفا كثير قصر والا فلا ثم بعد ما تقدم أشار الى محل بدء القصر بقوله (عماورا السكنى) أى يشرع فى قصر الر باعية التي لم يخرج وقتها ان يجاوز محل السكنى فان لم يكن للبلد ساكنين فبمجرد مجاوزة سور البلد ان كان لها سور يقصر وان لم يكن لها فيقصر من آخر بيوتها وان كان للبلد ساكنين مسكونة ولو فى بعض الفصول فلا يقصر حتى يتجاوزها ويستمر على ذلك حتى يصل الى محل بدء القصر من البلد التي يريد بها ثم يقطع القصر ان نوى إقامة أربعة أيام فاذا رجع الى بلده ابتداء القصر من محل قطعه للقصر ألا ويستمر على ذلك حتى يصل الى محل بدئه القصر أولا واليه أشار بقوله (اليه) أى محل البدئية قصر (ان قدم) من سفره ثم أشار الى ما يقطع حكم السفر بقوله (مقيم أربعة أيام) صحاح تحتوى على عشرين صلاة ان نوى اقامتها أو كانت العادة جارية باقامتها (ينم) صلاته وجوبا وان نوى اقامتها بصلاة قطع وشفع ان ركع وان نواها بعد تمام الصلاة أعاد بوقت ومن فاته صلاة بحضر وأراد قضاءها بسفر أو فاته بسفر وأراد قضاءها بحضر قضى في كل منها على الوصف التى فاته فيه بخلاف من فاته صلاة في مرضه وكان اذذاك لا يستطيع القيام بان كان يصلى من جلوس وأراد أن يقضيها في حال صحته فانه يجب أن يقضيها من قيام وكذا من فاته صلاة في صحته وأراد قضاءها في مرضه الذى لا يستطيع القيام فيه فله قضاءها على تلك الحالة إبراء للذمة بالقدر الممكن ومفهوم قولنا ان نوى اقامتها انه اذا لم ينو اقامتها وانما يترجى قضاء حاجته في كل يوم فليس حكمه ما تقدم وهو كذلك بل يستمر على القصر ولو مكث شهرا مثلا ويندب تجهيل الازمة كياتى في باب الحج ان شاء الله تعالى ورخص للسافر سفر طاعة أن يجمع بين الظهرين والعشاءين وير ولو قصد السفر ولو جمع العاصى بسفره لاعادة عليه فيجمع الظهرين جمع تقديم محل نزوله ان زالت به الشمس ونوى النزول اذا ارتحل بعد الغروب وان نوى النزول قبل الاصفرار وجب تأخير العصر والا يؤخر في هذه الحالة وجمع لا تبطل صلته وان نوى النزول بعده ندب تأخير العصر لان الضرورى المؤخر أولى وان زالت الشمس وهو سائر كان راكبا أو ماشيا أخرهما ان نوى النزول في الاصفرار أو قبله وان لم ينو النزول في الاصفرار ولا قبله وانما نوى النزول بعد الغروب جمع صور يا الظهر في آخر وقتها والعصر في أول وقتها ومريض البطن الذى لا يضبط أوقات بطنه جمع جمعاصور ياءضاو لاصحح فعله وتفوته فضيلة أول الوقت وكذا يجمع من لا يضبط نزوله وهو سائر والعشا أن الظهريين في التفصيل المتقدم بتنزيل الغروب منزلة

الزوال وتزليل أول الثلث الثاني من الليل منزلة الاصفرار وتزليل طلوع الفجر منزلة الغروب في الظهرين والجمع في العشاءين مراعاة لمن يقول بامتداد اختيارى المغرب لمقيب الشفق وهو قول قوى في المذهب وندب تقديم الثانية مع الاولى لمن خاف حصول حيا نافض أو انقضاء أو دوخة في وقت الثانية ولو كانت عادته عدم استغراق ما ذكر وقت الثانية لان العادة قد تختلف وان سلم في وقت الثانية مما ذكر أعاد الثانية في الوقت وكذا يعيد في الوقت من جمع ولم ينو الارتحال وأما من نوى الارتحال وجمع ولم يرتحل فلا إعادة عليه * ولما فرغ من الكلام على السنين شرع في الكلام على المندوبات فقال (مندوبه تيامن) من الامام والفد (مع) قرب تمام (السلام) المندوبه جهة الامام بحيث ينحني بالكاف والميم على كتفه اليمين بحيث ترى صفحة خده لمن خلفه وأما المأموم فيبتهنه ويحتمه على اليمين ثم يسلم ثانيا على امامه ثم على يساره ان كان به أحد وقيل حكم المأموم كالغد والامام هذا الاول منها الثاني (تأمين من صلى) أى قوله آمين ويندب اسرارها سواء كان المصلي فدا أو مأموما في السرية أو في الجاهلية امامه ان سمعه أو كان اماما (عدا) ما (جهر) فيه (الامام) فلا تأمين عليه فيه انما هو على المأموم كما تقدم (و) الثالث (قول ربنا لك الحمد) لكل مصل (عدا من أم) بالناس والاحسن اللهم ربنا ولك الحمد (و) الرابع (القنوت) وندب اسرارها وكونه قبل الركوع ولفظه الخاص عند المالكية وهو اللهم انما نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك وتوكل عليك ونخضع لك ونخضع وتوكل من يكفرك اللهم اياك نعبدك ونصلى ونسجد واليك نسعى ونخضع ونرجو رحمتك ونخاف عذابك الجدان عذابك بالكاف بن ملحق وبين عمل القنوت بقوله (في الصبح بدا) وظهر عند السادة المالكية ومن أدرك ثمانية الصبح مع الامام فنت في ركعة القضاء وقيل لا يقنت وحكى شهير القولين الخامس انخاذ (ردا) يضع على أكتافه كل مصل ويتأ كد ذلك في حق الائمة (و) السادس (تسبيح) في حال (السجود والركوع) بأى صفة من التسبيح السابع (سئل يد) أى ارسالها بوقار بعد رفعهما عند تكبيرة الاحرام الى جنبه وهو المشهور في المذهب المعمول به عند أهل المذهب شرقا وغربا يزيد من ألف سنة ثم قام بعد ذلك شواذ ينسبون لذلك وقالوا ان فواخلاف ذلك يظهر من أطراف كلامهم دعوى الاجتهاد لتصریح بعضهم بأنه لا يترك العمل بالحديث لقول فقيه بل يميل الى الفقهاء ونسبهم الى الجور وغير ذلك مما سولت له نفسه وشيطانه ولعبه به هو افاراده وما درى الغمران الفقهاء هم أعلم الناس بالحلل والحرام وأدرى الناس باخذ الاحكام من أدلتها وأثقب الناس ذهنا في دفع التعارض

فيها يظهر فيه التعارض وأكملهم في معرفة الناسخ والمنسوخ منها وغير ذلك مما يطول شرحه
 فبسبب داهيتهم والله أعلم أنظرهم في كتب الحديث فيجدون أحاديث صحيحة الاسناد والمتن
 على خلاف قول الفقهاء فتحديثهم نفوسهم بكيف يسوغ لك ترك العمل بحديث الرسول
 المصوم صلى الله عليه وسلم وتعمدون بقول شخص يجوز عليه الغلط والسهو والغفلة ما هذا برأى
 سيدنا والخزم أن لا يعمل إلا بمقتضى الآيات الإلهية والأحاديث النبوية بل بعضهم يصرح بأنه
 لا يعمل إلا بالقرآن وما استيقظ هؤلاء ونحوهم من سكرة جهلهم ولو استيقظوا لعلوا أن في القرآن
 والأحاديث ناسخا ومنسوخا وعاما وخاصا وغير ذلك وإن البخاري ومسلم ونحوهما أجمعوا في
 كتبهم ما صح عندهم أو حسن من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يميزوا بين
 ناسخ ومنسوخ وغير ذلك وإنما قصدى لذلك صناديد الفقهاء كمالك والنعمان والشافعي وأحمد بن
 حنبل رضي الله عنهم وحشرنا في زميرهم فلذلك تجد امام السنة مالك بن أنس يروي الحديث
 الصحيح عنده ويعمل بخلافه وهذا ثابت لا نزاع فيه فلا يحاولوا اعتراض به على مالك ما أن ينهم في
 دينه ولا يحد من يوافقه على ذلك لشهادة العدل من مشايخه وغيرهم بعد الله ودينه وأمانته
 وشدة اتباعه للسنة والذب عنها وأما أن يقول ما عدل مالك عن العمل بهذا الحديث الصحيح إلى
 العمل بخلاف ذلك لا يقتضى ذلك اطلاع عليه هو وخفي على غيره وحينئذ يجب تقليده إن
 كان متبع له وإن كان مجتهدا سلم له أمره وترك الاعتراض عليه وبالجملة المعتبر على فقيه من
 الفقهاء بمجرد وجود حديث صحيح يخالف ما ذهب إليه ذلك الفقيه ضال من ضال لمن اتبع هواه
 يشهد لما قلته ما في جامع الشيخ خليل قلا من سفيان بن عيينة رضي الله عنه أنه قال الحديث مضلة
 إلا للفقهاء قال بعضهم في تفسير كلام ابن عيينة معنى كلامه أن الاستدلال على الأحكام بالحديث
 اضلال وانلاف عن طريق الحق إلا للفقهاء العارفين بناسخه ومنسوخه وعامه وخاصة ومطلقه
 ومقیده اه وما قاله ابن وهب كل صاحب حديث ليس له امام في الفقه فهو ضال ولولا أن الله تعالى
 أقننا بمالك والليث لضلنا اه فاذا قال ابن عيينة وابن وهب ما سمعته والاول منهما مجتهد كمالك
 والثاني بلغ درجة الاجتهاد أو قرب منها فلا تسمع دعوى خلاف ذلك وفي نوازل جوائر المعيار
 مانصه نص الأئمة المحققون من علمائنا رضي الله عنهم وأرضاهم على أن المقلد الصرف مثلي ومثل
 من اشغلت عليه هذه الأوراق من الأصحاب وكبر من طبقته وأعلى منزلة وأطول يد ممنوع من
 الاستدلال بالحديث وأقوال الضحابة رضي الله عنهم بل ذلك عندهم من الأوليات قالوا وإنما
 يستعظم عدم استدلال المقلد بذلك ويشنع الجهال اه باختصار وبالجملة تطاول السفهاء على

اعراض القهقهاء وانضم الجبال للسفهاء واستفحل الداء فيهم فلا ينجع فيهم دواء أبداً إلا بذلالهم بالضرب والسجن وقتل الثالث لاصلاح الثلثين الثامن (تكبيره مع الشروع) في الانتقال من ركن الى ركن بعده في غير الرفع من الركوع وأما فيه فيأتي الامام بالتسميع والمأموم بالتحميد والقند بهما معا و يطلب مد الصوت بما ذكر من الشروع في الركن الثاني أن يصل الى الركن الثاني فيستقل فيه بقرأة أو تسييح أو دعاء حسب المقام بحيث لا يخرج من الصلاة عن طاعة غيرها ولما كان التكبير يشمل التكبير عند القيام من التشهد أخرجه بقوله (و) يكبر (بعد أن يقوم من وسطاه) لانه كفتح صلاة وهو لا يكبر الا من قيام (و) اتساع (عقده) أي المصلي (الثلاث) الاصابع الوسطى والبنصر والخنصر (من عناء) لا من يسراه ولو قطعت يمناه بأن يجعل أنامله على لجة الابهام وقيل وسط كفه (لدى) عند قراءة (التشهد) يعني التحنيط الخ (ويسط ما خلاه) أي المعقود من اليمنى فيشمل بسط السبابة والابهام من اليمنى بحيث يكون رأس الابهام عند المفصل الثاني من السبابة ويسط اليسرى على خنقه بحيث تصل رؤوس أصابعها الى الركبة مضومة غير متفرقة العاشر (تحريك سبانتها) أي اليمنى يمنا وشمالا جنبها الى السماء (حين تلاه) أي تلا المصلي التشهد والمأموم اذا فرغ من التحنيط يستمر على التحريك حتى يسلم امامه (و) الحدى عشر عدم الصاق (البطن من نخد) ١١ (رجال) (و) (يعدون) أي الرجال بطونهم عن أخذهم (و) يعدون أيضا (مرفقا) أي مرافقهم (من ركبة اذ يسجدون) أي وقت سجودهم ويعدون أيضا بين أعضادهم وجنوبهم ويفرقون بين أخذهم والمطلوب من المرأة الانضمام في كل (و) الثاني عشر (صفة الجلوس) في التشهد بين السجدة المستحبة شرعا لجلوس بين السجدة فرض وفي التشهد سنة والهيئة التي يعينها مستحبة ولم يبينها لشهرتها بين المسلمين وصفتها أن يباشر الرجل المصلي الارض بايته اليسرى مع خنقه واساقها ويثني قدمها بحيث يصير ظاهر القدم الى الارض ويباشر الارض أيضا باطن ابهام اليمنى واليسرى تحت ساقها ويلزم ذلك رفع اليه وخنقه اليمنى على الارض وتنضم المرأة في جلوسها (بنتيه) أي أذكار الظاهر بدل الضمير كثير او كرر العوامل التي يغني العطف على معمولها عن ذكرها أو أشباه هذا توضيحاً للمبتدى والعبارة بالمقاصد أطلب من الله تحسين ذلك الثالث عشر (تمكين اليد) ممن له يد واحدة من ركبتهما واليدين (من ركبتيه) وتفرق أصابعهما فوضع اليدين على الركبتين مندوب أول وتمكينهما منهما مندوب ثاني وتفرق أصابعهما مندوب ثالث (في الركوع) وأما في حالة السجود وفي حالة الجلوس بين السجدة اليسرى في حالة التشهد فالمطلوب ضم

الاصابع (وزد) في عدد المندوبات (نصبهما) أي الركبتين بحيث تبقيهما على حالتهما في القيام بان لا تبرزهما الى الامام لكن لا يحصل استواء الظهر مع الرأس المطلوب الانبوع بروز قليل فالتقى ابرازهما كثيرا وهو الرابع عشر من المندوبات الخامس عشر (قراءة المأموم) فاتحة كانت أو مع السورة (في) صلاة (سريّة) السادس عشر (وضع اليدين) أي الكفين (فاتتقى) الشرع بان تضعهما (لدى) عند (السجود حذو) مسامت (اذن) أي حذو لاذنين السابع عشر رفع اليدين حذو المنكبين ظهورهما الى السماء عند تكبيرة الاحرام لا غير يطلب ذلك من كل مصل والى ذلك أشار بقوله (وكذا) من المندوبات (رفع اليدين عند الاحرام خذا) الحكم المقرر والاحسن أن يتبدى بالرفع عند البدء بالتكبير ولا يدفع بيده عنده ارساها الى جنبه كما تقدم الثامن عشر (تطويله) أي الفذوالامام للجماعة محصورين طلبوا منه ذلك أو علم من حاكم الرضا بالتطويل (صباحا وظهرا) أي يسدب لمن ذكر القراءة من طوال المفصل في الصبح والظهر وقوله (سورتين) بدل اشتمال (وتوسط) قراءة (العشاء) بأن يقرأ فيهما من توسط المفصل (وقصر) القراءة في (الباقيتين) العصر والمغرب بأن يقرأ فيهما من قصار المفصل ومبدأ أطوال المفصل من الحجرات ومنتهاهم والنزاعات ومبدأ المتوسط منه من عبس ومنتهاهم والليل وقصاره الباقي التاسع عشر تقصير السورة في الركعة الثانية من كل فريضة بأقل من ربع السورة في الركعة الاولى أي تزيد الاولى على الثانية بأقل من الربع والى ذلك أشار بقوله (كالسورة الاخرى) وقيل المدار على تقصير زمن الثانية وان كانت أكثر من الاولى العشرون تقصير جالس الوسيط أعني ما قبل السلام وان تعدد بان يقتصر على التشهد فلا يدعوفيه ولا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم أي يكره ذلك والى ذلك أشار بقوله (كذا) جالس التحيات (الوسطى استحب) قصر جالسا وقال الرضا بطلب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول الحادى والعشرون استعمال الكيفية الآتية وهي (سبق يدوضا) عند الهوى من القيام الى السجود بان يباشر الارض بكفيه قبل ركبته (وفي الرفع) من السجود الى القيام سبق رفع (الركب) أي الركبتين عن اليدين ويستحب للمصلى أن يذ كر به بعد سلامه من الصلاة ولا يخرج فارا من رجته وأفضل الذكر الوارد عن المعطى صلى الله عليه وسلم منه اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك السلام تباركت إذا الجلال والاكرام ثلاثا أستغفر الله العظيم الذى لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه ثلاثا

اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ثلاثاً وأية الكرسي فانهم أقصوا على أنه لا يداوم
 عليها الا صديق والمعقبات وهي سبحانه الله والحمد لله والله أكبر ثلاثاً وثلاثين ويختمها بالله
 الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ويصلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم ولو عشر مرات بأى صيغة شاء ثم يطلب من الله تعالى تسهيل أموره وتوفيقه لفعل الخير
 ثم يخرج لقضاء ما ربه ان كان من أهل الأسباب وبعد الفراغ من ذكر المندوبات شرع في ذكر
 المكروهات فقال (وكرهوا) أى المالكية قراءة (بسملة) أى بسم الله الرحمن الرحيم
 وكرهوا أيضاً (تعوذاً) أى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (في الفرض) اتباعاً لنهي امامهم
 عن ذلك قال في المدونة وقال مالك لا يقرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم في المكتوبة لا سرا
 في نفسه ولا جهراً قال وهى السنة وعليها أدركت الناس قال فيها أيضاً وقال مالك في قراءة بسم
 الله الرحمن الرحيم في الفريضة قال الشان ترك بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة لا يقرأ ذلك
 أحداً لا سرا ولا علانية لا امام ولا غير امام قال مالك وفي النافلة ان أحب فعل وان أحب ترك
 ذلك واسع قال وقال مالك لا يتعوذ الرجل في المكتوبة قبل القراءة قال ولكن يتعوذ في قيام
 رمضان اذا قاموا اه فلا ينظر مع كلام الامام هذا القول من اختيار قراءتها من أهل المذهب
 حيث يقول الامام رضى الله عنه وهى السنة وعليها أدركت الناس والناس في اصطلاحهم رضى الله
 عنه خصوص العلاء لان المدار في أخذ الدين عنهم وشدة اتباع مالك رضى الله تعالى عنه
 للسنة لمومة لدى الموافق والمخالف فقوله الفصل لا يثنائه على الاصول الصحيحة فاذا سألت
 ما لكافى على الخير سقطت ويقال في شأنه قول مالك لا يقرأ على أهل العلم رب الدار أعلم بما فيها (و)
 الثالث من المكروهات (السجود في الثوب) أى على الثوب أى ما فيه مظنة الترفه سواء كان
 بساطاً أو غيره ما لم يكن لاتقاء حراً أو برد أو فرش مسجد والافلا كراهة والرابع السجود على
 طاقتين أو ثلاثة من عمامته التى شاشها رفيع والى ذلك أشار بقوله (كذا كور عمامة) فان
 زاد على كالتاقتين أعاد في الوقت ان اشتدت جهته على الارض والاعاد أبداً (و) الخامس
 السجود على (بعض كفه) أو غيره مما هو لا يسه (و) السادس (جل شيء) دراهم أو غيرها
 (فيه) أى في كفه (أو) جل شيء (في فخه) بحيث لا يمنعه من قراءة الفاتحة والاحرم وبطأت
 والسابع والثامن (قراءة) قرآن نحو ربنا آتنا في الدنيا حسنة الآية (لدى السجود) فان
 قصد بذلك الدعاء لانها قرآن فلا كراهة (والركوع) ولو أراد بها الدعاء لان الركوع لا يؤتى فيه
 الا بما فيه تعظيم الرب جل جلاله والتاسع (تفكر القلب بما) أى بشيء (نافى) أى يتنافى

(الخشوع) أى حضور القلب وذلك انما ينشأ من عدم استحضار المصلى لكونه واقفاً يناجي ربه جل وعلا فيستولى الشيطان على بيت السر وهو القلب فيودع فيه ما يشغل القلب عن الحضور من أمور الدنيا الوقتية أو الآتية ، مضى عليها سنون نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظنا من شر وسواسه لانه لا حصن لنا من شره الا بالله تعالى (و) العاشر (عبث) بلحيثه أو بئياه أو غير ذلك (و) الحادى عشر (الالتفات) لغير ضرورة من نحو خوف فان التفت حتى تحولات قدماه عن القبلة بطلت صلاته (و) الثانى عشر (الدعاء أثناء قراءة) فاتحة كانت أو سورة وكره الدعاء أيضاً بعد الاضام وقيل القراءة وله أن يدعو فى سجوده وبين السجدين ولا يدعو الا بما يجوز شرعاً وعادة والثالث عشر الدعاء فى الركوع واليه أشار بقوله (كذا ان ركعاً) الرابع عشر (تشبيك) أى ادخال الاصابع فى بعضها والخامس عشر فرقة الاصابع فى حال الصلاة لا فرق بين ان يكون فى مسجد أو لا واليه أشار بقوله (أو فرقة الاصابع) والاصابع يرجع الى تشبيك كما تقدم فقد يره السادس عشر (تخصر) أى جعل اليد على الخصرة فى الصلاة لانه من شيم اليهود السابع عشر (تغميض عين) عينه (تابع) للكروهات فى العداً وانما كرهه خوف نوحهم طالبه هذا عند عدم تشوشه بفتح عينيه فان كان يحصل له تشويش فلا كراهة بل يطلب وكرهه ان يضارفع شئ متصل آخره بالأرض بالسجدة عليه فان لم يكن متصلاً بالأرض أو كان متصلاً آخره بالأرض الا انه لا يصح السجود عليه كخضة فالصلاة باطلة وكره الدعاء بالمجمعة لمن يحسن العربية واقعاء وضع اليقبة على عقبيه ووضع رجل على أخرى واقراءهما بان يجعل حظههما واحداً فى القيام دائماً ورفع احداهما الا لاستراحة من تعب نشأ من طول القيام * ولما فرغ من الكلام على المكروهات شرع فى الكلام على بيان تقسيم الصلاة الى فرض ونفل والى تقسيم كل منهما فقال (فصل وخمس صلوات) الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح (فرض عين) على كل مكاف ذكر أو أنثى حر أو رقيق أداؤه باركانها وشروطها فى أوقاتها المعينة لها شرعاً وهي مما علم من الدين بالضرورة فمن وجوبها أو وجوب ركن من أركانها أو وجوب شرط من شروطها فهو مريد يستتاب ثلاثة أيام بلا جوع وعطش وضرب وكيفية الاستتابة أن يحضر مجلس العلماء لى يذبح يداؤه الوهم الذى أوقفه فى الردة فان رجع الى دينه فهو المرغوب والاقل كفر وإمالة لبيت مال المسلمين ومن اعترف بوجوبها وامتنع من أدائها كسلا آخر لاخر الوقت الضرورى بقدر ما يسع الطهارة ويذكر ركعة بسجدة فيها فان استمر على امتناعه قتل بعد التهديد وقتل بالسيف حد الاكفر اجماله لورثته ويصل عليه أسافل الناس

ردع الغيرة ويدفن في مقابر المسلمين (وهي) أى الصلاة من حيث هي لا بقيد كونها فرض عين
فرض (كفاية لميت) على ميت بسكون الياء (دون مين) أى كذب وقيل سنة كفاية
وفرض الكفاية إذا قام به بعض المخاطبين سقط الطلب عن الباقيين كما تقدم ولما اكتم على حكم
صلاة الميت شرع في بيان فرائضها فقال (فروضها) التى لا تصح إلا بها أربعة الأول (التكبير
أربعاً) فكل تكبيرة بمثابة ركعة ويستحب رفع يديه فى التكبيرة الأولى فإذا زاد الإمام خامسة
وكانت مندهباله انتظر والا تكن مندهباله ففيل يسلّم المأموم ولا ينتظر وقيل ينتظره ليسلم بسلامه
الثانى (دعاء) أى دعاء للميت بأى صيغة ولو اللهم اغفر له عقب كل تكبيرة حتى الرابعة على قول
اللخمي والمشهور السلام عقبها بدون دعاء والدعاء المستحسن دعاء سيدنا أنبى هريرة رضى الله
عنه وهو الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان
يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان
كان محسنًا فزد في إحسانه وإن كان مسيئًا فتجاوز عن سيئته ولا تعرنا أجره ولا تفتنا بعده
يذكر الضمير ويؤتى ثم يشيئه ويجمعه بحسب المصلى عليه ويغلب الذكر على الاتي والدعاء من
فروض الصلاة على الميت لا فرق بين إمام ومأموم غير انه ان تركه الإمام بطالت على السك والاعاد
الصلاة على الميت وإن تركه المأموم بطالت صلاته وصحت على الميت بصلاة الإمام (و) الثالث
(نية) الصلاة على الميت المعين وإن لم يتعين أذكر هو أم أنى صلى بنية كونه شخصاً أو نسمة ولا
يضر أن نوى الصلاة على رجل فتبين أنه أنى والعكس كذلك والرابع (سلام) ووصفه بقوله
(سر) إلا الإمام فإنه يسمع من يليه ووصفه أيضاً بقوله (نبعا) أى تبع ما تقدم من الفرائض
ومن المعلوم أن الصلاة عليها لا تكون إلا من قيام الاعتذر وأما الصلاة عليها جماعة ففيل شرط
صحته وقيل شرط كمال وعليه إذا صلوا عليها أفذاذا أعيدت الصلاة عليها جماعة ما لم تدفن ولا يسلم
المأموم على إمامه ولو سمعه ولا على من على يساره (وكالصلاة الغسل) فى كونه فرض كفاية
وقيل سنة ويتلزمان فالنوى لا يغسل كشهد المعركة ومن فقد جله لا يصلى عليه ولا يصلى على
غائب والصلاة منه عليه الصلاة والسلام على النجاشي لم يصحبها عمل فكلمات من أصحابه رضى
الله تعالى عنهم فى غيبته عنه ولم ينقل أنا صلى على أحد منهم فتبين أن تلك الصلاة خصوصية
للعجاشي وهبة الغسل هنا كهية غسل الجنابة من البدء بغسل الأذى وتقديم أعضاء الوضوء
وغسل الرأس أولاً والشق الأيمن قبل الأيسر يغسل بماء مطلق أولاً ثم يعاد بما ينزل عنه الوسخ
من صابون أو أشنان وفى الغسلة الأخيرة يجعل كافور الطيبة ولشده الأعضاء كالصلاة (دفن)

في الحكم المتقدم والمراد بالدفن مواراته في التراب في قبر يمنع خروج راحته أو ثقله والقاؤه في البحر ان لم يكن البر قريباً (و) كالصلاة في الحكم ادراجه في (كفن) ثوب والواجب منه ما يستر العورة وما زاد على ذلك فيه خلاف وعند عدم مشاحة الورثة وعدم ايصائه يستحب للرجل خمسة أثواب ازار وقيص وعمامة واقافتان ويزاد للمرأة ثلثتان على ما للرجل وتبدل العمامة بنحوها والاحسن بدل الازار سراويل ويستحب الابيض ولو كان عتيقاً وبحرم الاسراف فيه فما يفعل في بعض بلدان المسلمين من دفن المرأة بحليها والحسن من باقى ملبوسها سنة النصارى والمجوس لا يرضى بذلك عاقل فضلاً عن كونه مسلمات متدينات فافيه من ضياع المال الواجب حفظه ليت شعري لو تصدقوا بذلك المال العظيم عليها لنفعها ان شاء الله وتخلصوا من ورطة الخرام المجمع عليه ولكن الاهواء عمت فاعمت والاحكام المتعلقة بالميت قبل موته وبعده كثيرة تراجع في المطولات غبراني أريد أن أذكر شيئاً لعل الله تعالى يسهل العمل به على من سمعه ينبغي لقريب الميت أو جماعة المسلمين ان لم يكن له قريب أن يسرعوا بتجهيزه وزفه الى قبره عند نحره في موته بحيث لو أمكن تجهيزه في ساعة لا يسوغ تأخيرها عنها فان أخره عنها فقد أهانوه بالتأخير ولم يؤدوا حقه المطلوب منهم شرعاً في شأن أبي داود مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لحبيبة مسلم أن تعبس بين ظهراني أهلها وفي المداخل لابن الحاجل يجهر على الفور لان من اكرام الميت الاستحجال بدفنه فما يفعل في بعض الجهات من تأخير الميت نحو الاربع والعشرين ساعة خروج عن السنة المحمدية الى البدعة الشيطانية وربما أخره هذا المقدار ليقعوا عليه مكرها وهو صلاتهم عليه في المسجد وربما أهانوه لا يرضاهم اعداءه ولعدوه من القائه في الشارع أزيد من ساعة والنصارى واليهود يمدون بقربه والحامل لهم على ذلك فعل المسكروه كما تقدم ومن البدع الشيطانية قول بعضهم بعد الصلاة عليه أو عند جله من بيته أو عند دفنه ما يشهدون فيه فيجاء به شهود الزور برجل صالح مثلاً ولا سند لهم في ذلك أصلاً والوارد في الصحيح انما هو في شأن من انطلقت اللسان بالثناء عليه من غير استدعاء لذلك ومع ذلك لا بد من عدالة الشهود فيثبنون عليه بما علموا منه فيقبل الله سبحانه وتعالى شهادتهم عليه ويرجعه وان كان الله سبحانه وتعالى يعلم خلاف علمهم ستر عليه ورافقه وهذا في شأن المسلم وأما الكافر والمنافق فلا بد خلان هنا في الحديث اذا مات العبد والله يعلم منه شراً وقال الناس خير اقال الله الملائكة وقد قرات شهادة عبادي على عبدى وغفرت لعبدى مع علمى وقال في الاكالمور بما قبل علمه حافيه وترك علمه من سريره اذا كان مسلماً تفضلاً منه وستر عليه

وتحقيق الظنهما فيه اه قال العلامة الثعالبي في العاخرة في التكامل على قوله صلى الله عليه وسلم أنهم شهداء الله في الارض مانصه وقوله أنهم شهداء الله في الارض معناه عند الفقهاء اذا اتخى عليه أهل الفضل والدين لان الفسقة يثنون على الفاسق فلا يدخل في الحديث اه ومثله للجلال السيوطي في تنوير الحوالك والزرقاتي على الموطأ نقلان البايج ونصه على قول كعب الاحبار اذا احببتم أن تعلموا ما للعبد عند ربّه فانظروا ماذا يقيمه من حسن الثناء اه المراد ما يذكره أهل الدين والخبر دون أهل الضلال والفسق لانه قد يكون للانسان العبد فيقتبعه بالذكر القبيح اه ومثله للعلامة ابن زكري على قوله عليه السلام أنهم شهداء الله في الارض ونصه هذه الشهادة انما تعتبر من أهل الخير والعلم والدين العارفين ما هو خير وما هو شر لامن مطلق الناس فانهم يصححون السقيم وبالعكس (قائدة) في رسالة القشيري مانصه روى مالك بن أنس في المنام فقيل له ما فعل الله بك قال غفر لي بكامة كان يقولها عثمان بن عفان رضي الله عنه عند رؤيته الجنائز سبحانه الحي الذي لا يموت وبعد الفراغ من الكلام على تقسيم القرائن شرع في تقسيم ما عداها وبدأ بالآكد منها وهي السنن فقال (وتر) وما عطف عليه مبتدا وخبره سنن الآتي ذكره وهي سنة مؤكدة أو كد محابها لا يسع أحد انكرها قال سحنون يخرج ناركه وشرط محمته وقوعه بعد عشاء صحيحة ومغيب شفق أحمر وهو أول وقتها المختار ويمتد الى طلوع الفجر وضروريهما منه الى صلاة الصبح فمن نام عليها واستمط قبل طلوع الشمس بمقدار ما يسع الطهارة وركعتين قيل يصلي الوتر وركعة من الصبح ويقضى الثانية بعد الطلوع وقيل يترك الوتر بمقدار ما يسع ثلاثا صلاهما وخمس على الشفع ويقضى الفجر في الكل وسبعاصلاها أيضا ويستحب تقديم شفع ركعتين قبلها يقرأ فيها ما بعد الفاتحة بسبع اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون ويستحب قراءته بالاخلاص والمعوذتين ويستحب أيضا تأخيرهما لمن عاذته القيام قبل الفجر لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتران قدمها أول الليل ثم قام آخر الليل فلما أن ينتقل ماشاء ولا يعيدها تغلبا لجانب قوله عليه الصلاة والسلام لا وتران في ليلة وله أن يصلي بعدها قبل النوم اذا طرأ له ذلك كمن صلى الوتر في مسجد أو في بيته ولم ينو الصلاة بعدها ثم دخل مسجد افلها أن يصلي تحية المسجد وما شاء بعدها نعم ان كان قاصدا الصلاة بعدها صلى فبئسما فعل وهي السنة الاولى من السنن المؤكدة الثانية (كسوف) أي صلاته الكسوف والخسوف قيل هما بمعنى واحد وهو ذهاب ضوء الشمس ونور القمر وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر وصلاة الكسوف سنة مؤكدة عينية

ولولمسي ولولمسافر لم يجد في السير ووقت فعلها من حل النافلة الى الزوال فلو كسفت بعد الزوال
لا يصلي لها وهي ركعتان في كل ركعة ركوعان وقيامان الواجب منهما الثاني وان كانت الفاتحة واجبة
في الكل وتندرك الركعة بالركوع الثاني ويستحب مع الامكان قراءة البقرة في القيام الاول
ويدعو في ركوعه بنحو البقرة وفي القيام الثاني قراءة آل عمران ويدعو في ركوعه بنحو
قراءتها وهكذا فاذا انجلى في أثناء الصلاة أتمت كالنوافل ووعظ بعدها ولا تكرر في يوم الثالثة
من السنن صلاة (عيد) اضحي كان أو فطرا وحكمهما واحدا وهما أكد من الكسوف
وصلاة العيدين سنة لمأمور بالجمعة وهو الحر البالغ العاقل المقيم ولو على كفر سخر ولا تعدد على
الراجع لان محلها الصحراء وهي لا تضيق بالناس فمن فاتته صلاة العيد مع الجماعة لعذر أو لفقره
استحب له صلاتها أفذاذا وقيل لم الجمع ومن جملة الاعتذار المبيحة للتخلف إيقاد المساجد
بالشموع والزيت وقت صلاتها بل لا يجوز الحضور ويمنع قطعاً لأنه لا يجوز أداء سنة مع ارتكاب
محرم ولا يفرك أيها العاقل حضور من ينسب للعلم بدعواه ان الامير أمر بذلك لان حضوره
وأمر الامير لا يحلان ماحرمه الشارع وبالجملة الحضور في المواطن التي تسري فيها المصاييع
وتوقف فيها الشعوع نهارا كيوم المولد الشريف ممنوع ويفسق فاعله ودعوى التعظيم باطلة لان
تعظيم العيدين والمولد إنما يكون بما أذن فيه الشرع ووقتها من حل النافلة الى الزوال يكبر
الامام والمأمومون بعده في الركعة الاولى سبعاً بشكيرة الاحرام وفي الثانية ستاً بشكيرة القيام
وتدب احياء ليلته بذكر أو قرآن أو صلاة لا بركض وضرب دف واجتماع نساء مع رجال وغسل
ووقته من سدرس الليل الاخير والافضل بعد صلاة الصبح وترين بالجديد وان اسود ويستحب
فطر في عيد فطر قبل الذهاب للصلاة على الرطب أو التمر ونحوهما ويندب الايتار ويكبر المصلي
ولو فذا اثـر خمس عشرة صلاة مبدؤها من ظهر يوم النحر وآخرها صبح يوم الرابع والافضل
الاقتصار على الله اكبر وطائفة ثلاثاً بعد صلاة العيدين يسن خطبتان كالجمعة في الكيفية والحضور
والاستماع مندوب الرابعة (استسقا) أي صلاة الاستسقاء أي طلب السقيا من الله تعالى
لتخلف المطر أو النيل مثلاً بالصلاة وهي سنة عينية وتدب صيام ثلاثة أيام قبل الخروج لها ولا
يأمر به الامام بل يأمر بصدقة وتوبة ووقتها من حل النافلة الى الزوال يخرجون اليها غير
متزينين بل متواضعين ذليلاً ولا يخرجون معهم البهائم والصبيان الذين لا يعلون القرابة ثم
بعد الوصول المصلي صلى بهم ركعتين جهراً ثم خطب كالعيد ويبدل التكبير الواقع في أثناء خطبة
العيد بالاستغفار في خطبة الاستسقاء وتدب كون الامام على الارض في حال الخطبة ثم توجه

الى القبلة ونقل أيسر الرداء ليمينه بلا تنكيس ويفعل الرجال دون النساء مثله وهم قعود وبالغ في الدعاء بالمول والافضل الوارد ويؤمن القريب منه على دعائه ومن لم يسمعه دعا وحده وجاز التنفل قبلها وبعد ما بقوله (سان) خبر وتر وما بعده وصلاة خسوف القمر قبل سنة والراجح ندبها وتصلى أفذاذا وأقلها ركعتان ومحلها البيوت وبعد الكلام على السنن الاربع بين حكم صلاة الفجر بقوله (خبر غيبة) أى صلاة الفجر تسمى برغبة لقوله عليه الصلاة والسلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وإن وقع الترغيب في غيرها من العبادات ففعله التسمية لا تقتضى التسمية وقتها من تحقق طالع الفجر الصادق فلا تنكفى مع الشك في الطالع ولو وقعت فيه ولا تنكفى أيضا إن تبين انها وقعت قبل الوقت خطا في الوقت ولا يعادش من التوافل فأت وقتها الامن نام عن ورده فلها أن يفعله بعد طلوع الفجر والاصلاة الفجر والى ذلك أشار بقوله (وتقتضى) أى صلاة الفجر وغاية قضائها (للزوال) ويستحب الاقتصار على الفاتحة ومن فاتته صلاة الصبح أيضا أو أراد فعلها ما بعد محل النافلة صلى الصبح أو لا ثم الفجر ثانيا لان البراءة من الفرض أكد من غيره ثم لما ذكر ان الفجر تقتضى للزوال خاف ان يتوهم أحد ان قضاء الفرض غاية اذا بلغها لا يقضى نسيه على انه لا غاية له بقوله (والفرض) اذا قامت عمدا أو سهوا تحقيقا (يقضى أبدا) وجوبه على الفور لا بقدر ما يصلح حاله من الامور المحتاج اليها وفي أى وقت ولو وقت طلوع الشمس أو غروبها ولو الامام على المنبر وأما المشكوك فيها فيجب قضاؤها في غير أوقات النهي ويقضيها ولو بالتيمع ولا ينتظر وجود الماء ويقضيها ولو جالسا ولا ينتظر محنته ومن شك في قدر ما فاتته من الصلوات تحرى من غير وسواس (و) اذا أراد قضاء ما فاتته قضاءه (بالتوال) أى الاول فالاول ان علم الاول وأما الذي لم يعلم الاول استحب البدء بالظهر لانها أول صلاة ظهرت على وجه الارض ثم يقضيها على حسب ما فاتته الجهرية جهرا ولو قضاها نهارا والسرية سر او قضاها ليلا ويقم الصلاة ويقت في الصبح انظر أحكام قضاء الفوات وكيفية الترتيب بينها وبين الحاضرة وفي نفسها وحكم الترتيب بين الحاضرتين في المطولات ثم أشار الى حكم النفل المطلق أى الذى ليس بسنة ولا رغبة وهو لا يحتاج الى نية تعيينه بل وقته الذى وقع فيه يعينه كما تقدم بقوله (ندب) صلاة (نفل مطلقا) فى أى وقت شاء ما عدا الاوقات المنهى عنها شرعا وهى من بعد صلاة العصر أو الاصفرار ولو لم يصل العصر الى أن تصل المغرب ومن طلوع الفجر الى أن تحل النافلة واستثنوا من ذلك جواز سجود التلاوة والصلاة على الجنائز بعد صلاة العصر والصبح الى الاصفرار والاسفار وجواز صلاة الورد بعد طلوع الفجر

لمن غلبه النوم وينهى عن التنفل أيضا عند خروج الامام الى المنبر يوم الجمعة وكذا عند ضيق
 الوقت على الفرض والنفل غير السنن والرغبة يتفاوت في تأكيدها الطلب ولذا انص على
 المؤكد منه بقوله (وأكدت) صلاة (نحية) رب المسجد وهي ركعتان فأكثر تطالب من
 متطهر في وقت جواز التنفل يريد الجلوس في للمسجد فغير المتطهر والمار من المسجد ومن دخل
 في أوقات النهي لا يطالبون بتحية المسجد ولا تقف بالجلوس وكفى عنها صلاة الفرض
 وتأكدت أيضا صلاة (ضحى) أي الصلاة الواقعة من حل النافلة الى الزوال وأقلها ركعتان
 وتأكدت أيضا صلاة (تراويح) ليالي رمضان والعمل الآن على انها عشرون ركعة غير الشفع
 والوتر يسلم من كل ركعتين وقوله (ثالث) تسكئة للبيت (و) الشفع (قبل وتر) أي ما يقع
 قبل الوتر وهو ركعتان فأكثروا أكدت أربع ركعات قبل صلاة الظهر وأربع ركعات قبل صلاة
 العصر مثل تأكيده النفل قبل صلاة الوتر والى ذلك أشار بقوله (مثل ظهر عصر) أكدت
 النوافل (بعد صلاة مغرب) والافضل ست ركعات فأكثروا ركعتان (و) أكدت
 أربع ركعات (بعد صلاة ظهر) ويدخل فيما قبل الوتر التهجد وهو صلاة آخر الليل يشهد
 للصنف ما يأتي من الاحاديث الواردة على طلب النفل مطلقا وعلى تعيين بعضه وتقييده بزمان ففي
 الحديث القدسي ولا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحبته كنت سمعه الذي
 يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها وإن سألني لأعطينه
 وإن استعاذني لأعيذنه اه خلاصة ذلك ان الله تعالى يحفظه من خلقه ويغنيه عنهم فلا يتعلق
 قلبه الا به فلا يرى غيره به فعلا ولا تركا وهي درجة عظيمة لا ينالها الا المقربون وفي الصحيح
 اذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس وفي سنن الترمذي وابن ماجه من حديث
 أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على شفعة الضحى غفرت ذنوبه
 وإن كانت مثل زبد البحر اه وشفعة الضحى بضم المجمة وقد فتحت ركعتا الضحى
 مأخوذة من الشفع بمعنى الزوج وروى الحاكم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلّي
 الضحى بسورتها والشمس وضحيها والضحي وأقلها ركعتان كما تقدم في الحديث من صلى
 الضحى ركعتين لم يكتب في ذلك اليوم من الغافلين وإن صلاها أربع ركعات كتب من القانتين وإن
 صلاها ثمان ركعات كتب من الفائزين وإن صلاها عشرا كتب من المحسنين وفي الصحيح
 عنه صلى الله عليه وسلم من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه اه وأخرج
 الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى جعل

لكل نبي شهوة وإن شهوتني في قيام هذا الليل اه وأخرج ابن ماجه عن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى ليضحك إلى ثلاثة الصف في الصلاة والرجل يصلي في جوف الليل والرجل يقا تل خاف الكتبة اه وأخرج أبوداود وغيره من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرم الله عظمه على النار اه وفي الموطأ وغيرها إن النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربع اه وعنه صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم يمين بسوء عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنة صيامها وقيامها اه وبقي من النوافل المتأكد طلبها ركعتان بعد الوضوء وركعتا الاستخارة وركعتان عند الخروج للسفر وعند القدوم منه وعند دخول المنزل وعند الخروج منه وركعتان إن قرب للقتل وركعتان عند التوبة وغير هذا انظره في المطولات * ولما فرغ من الكلام على ما يتعلق بالصلاة فرضها ونفلها غير أنه لم يبين حكم ما إذا حصل فيها نقص أو زيادة أو زيادة ونقص معا شرع في بيان ذلك فقال (فصل) أي هذا فصل يذكر فيه أحكام السهو وما يتبع ذلك من بيان ما يبطل به الصلاة الخ (لنقص سنة) مؤكدة أو سنتين خفيفتين كتسميعتين أو تحميدتين أو تسميعية وتحميدة والسنة المؤكدة ثمانية السر والسورة والجهر في الفرض والجلوس للشهد والتهنيد الأول والثاني والتكبير والتحميد (سهوا) فلا سجود لنقص فرض ولا لنقص فضيلة كقنوت ولا سنة خفيفة كتكبير واحدة فن سجدة شيء من ذلك بطلت صلاته وترك السنة عمدا كتركها سهوا في الحكم وإنما اقتصر على السهو ليكون الغالب فن ترك السورة متعمدا يطالب بالسجود قبل السلام أو بعده إن سلم بقرب فإن طال وقته السجود اختلف في صحة صلاته والراجع الصحة ومتعلق لنقص (حسن) على المشهور وقيل يجب مطلقا وقيل يجب أن كان قليلا ولا يجوز إبطال الصلاة التي وقع فيها ما يتأني معه ترقيع الصلاة ولا يجوز أعادتها بعد الترقيع وفي التخييرة ترقيع الصلاة أولى من إبطالها وأعادتها للعمل ونصها بتمامه التقرب إلى الله تعالى بالصلاة المرفعة المجبورة إذا عرض الشك فيها أولى من الاعراض عن ترقيعها والشروع في غيرها والاقتصار عليها أيضا بعد الترقيع أولى من أعادتها فإنها منهاجه عليه السلام ونهاج أصحابه والسلف الصالح بعدهم والخبر كله في الانبعاث والشركة في الابتداع اه وجل الجماعة أولى في كلامه على الوجوب لأن قطع العبادة ممنوع وقوله (قبل السلام) ظرف لقوله (سجدتان) أي يسجد المصلي سجدتين قبل السلام لنقص سنة واحدة مؤكدة (أو) لنقص (سنتين) أي سجدتين فاكثرو قوله (إن أكت) راجع إلى سنة وأما

نقص سنتين فأكثر فلا يشترط التأكد كما تقدم ويسجد السجدةتين لنقص سنة مؤكدة أو سنتين خفيفتين فأكثر غير من كثر عليه السهو أو الشك بعد التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء قبل السلام وبعد التشهد إلى عبده ورسوله ويسلم وهي إحدى المواضع التي لا يطلب بعد التشهد دعاء فيها ومن أقيمت عليه الصلاة وهو في نافلة ومن سها عن التشهد حتى سلم الإمام ومن خرج عليه الخطيب وهو في صلاة نافلة والكلام على من ترك فرضاً وعلى حكم من كثر عليه السهو أو الشك يأتي بعد أن شاء الله تعالى (ومن يزد في صلاته ركعة مثلاً أو يجهر بالفاتحة في ركعة فأكثر مما يسرفه أو يجهر بالسورة في ركعتين وأما الأمر أن في محل الجهر فنقص يعطى حكمه أو ذكر الفاتحة سهواً أو قرأها على غير سنتها ونذكر قبل الركوع فإنه يأتي بها على سنتها وكذا من سلم من ثنتين (سهو أو سجدة بعد) السلام سجدةتين (كذا) أي كالوصف والحكم المتقدمين ويعيد تشهد بعدهما ويسلم لأن من سنة السلام أن يكون عقب التشهد ومن زاد سورة فأكثر فلا سجود عليه لما قررنا من أنه لا سجود في الزيادة القولية إذا كانت غير فرض فقولنا الخرشى بالسجود في زيادة السورة عند قول خليل كنتم لشك لم يرضه الجماعة وقول عثمان بن المسي التورزي بعدم السجود في تكرار الفاتحة خلاف المنصوص ومن كرر الفاتحة همداً أثم ولا بطلان على الراجح فلم تكن زيادة ركن غيرها حمداً فإن زيادته مبطلَةٌ للصلاة بخلاف ما يحرم تقديم السجود بعدى قبل السلام ويكره تأخير القبلي وتصح الصلاة في كل نظر للأفائل بذلك من المذهب ولما ذكر حكم ما إذا تمحضت الزيادة أو النقص شرع في ذكر حكم ما إذا اجتمع بقوله (و) حكم (النقص) وهو السجود قبل السلام (غلبه) على حكم الزيادة وهو السجود بعد السلام (ان ورد) كل منهما في صلاتك كان ترك السورة أو الجهر أو التشهد الوسط وزدت ركعة أو كررت الفاتحة فتسجد قبل السلام لقوته لوجود قول بوجوده ولو لم يكن جابراً للمفاتيح وأما السجود بعدى فأنما هو لترغيم أنف الشيطان ولذا يأتي أنه يأتي به ولو بعد طول والترغيم في الأصل إلا صاق بالرغام وهو التراب أو يرميه من الإذلال في صحيح مسلم رضى الله عنه إذا سجد ابن آدم أنزل الشيطان في ناحية يبكي ويقول يا ويله أمر ابن آدم بالسجود فامتنل فلها الجنة وأمره ألا بعد بضمير نفسه بالسجود فأتى فلها النار والزيادة والنقص اللذان يترتب عليهما السجود لا فرق بين أن يكونا محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققاً والآخر مشكوكاً فيه وبأنى الوهم في الزيادة والنقص وحكى اللخمي تخيير المصلي في السجود أن شاء سجد قبل السلام ولو لزيادة وإن شاء سجد بعد السلام ولو لنقص. يشهد لمشهور المذهب

في النقصان حديث ابن بحينة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم من اثنتين ولم يجلس فلما قضى صلاته سجد سجدتين قبل السلام وفي الزيادة حديث ذى الدين سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من اثنتين ثم صلى ما ترك وسجد بعد السلام وحديث ابن مسعود صلى الله عليه وسلم الظهر خمسا وسجد بعد السلام اهـ ولما كان حكم النقص السجود قبل السلام وكان ربما يحصل سهو عن ذلك نبه على حكمه فقال (واستترك) السجود (القبلي) ان سهوت عنه (مع قرب السلام) أى امتدركه بقرب السلام بان تأتى به قبل طول والطول والقرب موكولان للعرف وروى عن ابن القاسم الخروج من المسجد طول ويقت التدارك بحصول ناقض وباستدبار القبلة عمدا ثم ان حصل طول وفات التدارك فان كان السجود مترتبا على سنة أو سنتين كترك تسميعتين فالصلاة صحيحة وان كان مترتبا عن ترك ثلاث سنن كثلاث تسميعات أو ترك السورة بناء على ان القيام طاسنة فالصلاة باطلة مراعاة لمن يقول بوجوب السجود القبلي وسيأتى ذلك ان شاء الله تعالى ولما كان السجود البعدي ليس جابرا للصلاة وانما هو لترغيم أنف الشيطان وذلك حاصل ولوطالت السنون نبه على ذلك بقوله (واستترك) السجود (البعدي) أى الاتيان به (ولومن بعد عام) مثلا ولما كان حكم المأموم في هذا الموضوع خلاف حكم الفرد والامام نبه عليه بقوله (عن مقتد) أى مأموم يتعلق بقوله (يحمل هذين) أى السجود القبلي والبعدي ان فعل المأموم موجهما من النقص أو الزيادة في حال الاقتداء بالامام (الامام) فاعل يحمل ويسجد المأموم أى من أدرك ركعة فاكثر مع الامام القبلي ولو لم يدرك موجهه ويسجد البعدي المقرب على الامام بعد اتمام صلاته مالم يحصل له نقص في حال قضائه ما فاته مع الامام والاسجد قبل السلام تغليبا لجانب النقص وأما من لم يحصل مع الامام ركعة كاملة فلا يسجد مع الامام قبلها ولا بعدها لانه اجنبي عن الامام فاذا سجد معه عمدا أو جهلا بطلت صلاته كمن سجد البعدي مع الامام قبل قضائه ما فاته لانه ادخل في خلال ركعته ما ليس منها وأما صحة الصلاة مع تقديم السجود البعدي قبل السلام المتقدم ذكره فانه لم يتخلل الركعت وانما كان بعد هاهو سهو المسبوق بعد مفارقة الامام يعطى حكم سهو الفرد بلا فارق وبعد ذكر شئ من مسائل السهو شرع في بيان بعض مبطلات الصلاة فقال (وبطلت) أى الصلاة أى بطل ما فعل منها ووجب استئنافها (بعد نفيخ) نفهم وأما نفخ الانف وان كان متركبا من ألف وفاء فلا يضر مالم تلاعب صاحبه والنفيخ سهو اسجد صاحبه (أو) عمدا (كلام) وان وجب لكانت اذاعى خيف عليه الوقوع في ثمثلا ووصف الكلام المبطل بقوله

(لتبرأ صلاح) وأما عمد الكلام لاصلاحها كمن قام خامسة فسبح لها المأمومون فلم يفهم فيخطبه أحدهم بقوله هذه خامسة مثلاً فلا تبطل ما لم يكثر تردد الكلام بينهم والأبطل وكذا لا يبطل عمد الكلام إذا كان جواباً لندائه عليه الصلاة والسلام حيث تحقق يقيناً أنه هو عليه الصلاة والسلام والأبطل والكلام عندهم هنا يشمل ما تركب من الحروف وما لم يكن كذلك كالاصوات الساذجة كنهيق الحمار وصهيل الفرس والآن إذا كان لوجع لا يبطل ولا سجود فيه وإذا لم يكن لتلك فكالسلام والبكاء خشية الله تعالى كالآنين في الحكم (و) بطلت الصلاة (بالمشغل عن فرض) أى بسبب الشاغل عن اتمام الفرض من قرقرة أو حقة أو حقب بحيث لا يتأتى معه اتمام الركوع أو السجود وأما إذا كان يمكنه اتمام الركوع والسجود والقراءة فالصلاة صحيحة مع الكراهة لشغل البال مع وجود شيء من هذه الأشياء ونحوها مع أن المطلوب لأصل أن يكون فارغ البال وقت الصلاة من كل ما يشغله (و) لا تبطل الصلاة وتعاد (في الوقت) القى هو به ولو كان ضرورياً إذا كان الشاغل شغل عن سنة مؤكدة وأما غير المؤكدة فلا تعاد لها الصلاة وهذا معنى قوله (أعداذا يسن) أى إذا كان المشغول عنه سنة فاعدا الصلاة في الوقت كما علمت (و) بطلت الصلاة بطرق (حدث) فيها عمداً أو غلبة أو نذر الحدب فيها ثم إن كان آمماً بطلت عليه وعلى المأمومين في صورة العمود عليه وحده في الآخرين إذا بادر للخروج فإن تمادى على ذلك بطلت على الجميع أيضاً تعمده الصلاة بالحدث وبطلت الصلاة بزائدة مثلاً سهواً كان يصلي الظهر ثمانية والصبح أو بعاء المغرب قبل لا تبطل الأبز يادة أربع صلاة الجمعة بناء على أنها بطلت عن الظهر والسفرة لا تبطل الأبز يادة أربع بناء على أنها شرعت أربعاً ثم خففت عن المسافر وأبقيت في حق الحاضر وإلى هذا أشار بقوله (وسهوز يد المثل) أى بطلت بزائدة المثل سهواً فيفهم منه أن زيادة غير المثل سهواً لا تبطل به الصلاة وهو كذلك نعم فيه السجود البعدي كأن تقدم وإن الزيادة إن كانت عن عمد أبطلت ولو سجدة لا تعمز زيادة الفاتحة قالوا راجح عدم البطلان مع الإثم كأن تقدم والنفل المحدود كصلاة العيد يبطل بزائدة مثله سهواً إلا ألوتر فلا يبطل الأبز يادة ركعتين وأما زيادة ركعة فلا يبطل بها أو يسجد بعد السلام وغير المحدود لا يبطل بزائدة مثله وإنما يسجد قبل السلام لتركه السلام من اثنتين وبطلت الصلاة بحصول (فقهية) أى ضحك بصوت سواء كان عمداً أو غلبة أو ناسياً كونه في الصلاة فيقطع الفذوالامام ومن معه إن كان عن عمد ويستخلف غيره ويرجع مأموماً في غير العمود أو المأموم فيستمر مع الإمام على صلاة باطلة ويصلها بعد ذلك هذا إذا كان ضحكه

أولاً ناشئاً عن غلبة أو نسيان وقد ورد على ترك الضحك في بقية الصلاة ولم يضيّق الوقت ولم تكن الصلاة جمعة والاقطع وابتدأها فيقطع فيها إذا كان الضحك أو لا عمد اسواء وقد ورد على تركه أم لا ضائق الوقت أم لا كانت جمعة أم لا وبقية الصور التي يقطع فيها الصلاة ويبتدئها ظاهرة وأما التبسّم القليل فلا شيء فيه وبطلت الصلاة بتعمد شرب أو كل وأولى إذا اجتمع في الإبطال وإلى ذلك أشار بقوله (وعمد شرب) أو عمد (أكل) وأما إذا حصل أحدهما بلا تعمد فلا بطلان ما لم يطل زمنه ويسجد بعد السلام وتبطل الصلاة بجمعهما معاً سهواً (و) بطلت الصلاة بتعمد زيادة (سجدة) مثلاً أي بزيادة ركن غير قولى فأكثركا تقدم وبطلت الصلاة بتعمد إخراج (قء) ولو كان طاهر المزدرد منه شيئاً وأما إذا خرج منه بلا اختيار ففيه تفصيل فإن لم ينلج منه شيئاً ولم يطل زمن خروجه فالصلاة صحيحة وإن طل زمن خروجه فالبطالان وإن ازدرد منه شيئاً عمد فالبطالان وإن ازدرد منه شيئاً غلبة أو نسياناً لم يثر ولم يكن نجساً في النسيان تجمادى على صلاة صحيحة ويسجد بعد السلام كالابن يونس وفي الغلبة قولان (و) بطلت الصلاة بسبب (ذكر فرض) واحداً كثيراً (أقل من ست) فروض وهي الخمسة بناء على أن يسير الفوائت خمس وهذا ظاهر بالنسبة للفرد والامام وأما المأموم فيجمادى مع الامام ويعيد استحباباً وما ذكره الشيخ مبني على أن الترتيب بين يسير الفوائت والحاضرة شرط والراجع أنه واجب مع التذكر والقدرة فمن تعمد صلاة الحاضرة مع علمه بيسير الفوائت فعله بالاثم وصلاته صحيحة وأما الترتيب بين مشتركتي الوقت كالظهر والعصر فشرط مع التذكر والقدرة فمن صلى العصر ناسياً للظاهر فإنه يصلي الظهر ويعيد العصر استحباباً فإن تعمد صلاة العصر قبل الظهر أو تذكّر صلاة الظهر في أثناء صلاة العصر وأتمها وجب عليه إعادة العصر ابتداءً وحاصل المقام أن الترتيب أمانة أن يكون بين الفوائت في أنفسها أو بينها وبين الحاضرة وفي هذا القسم صورتان وهما إما أن تكون الفوائت كثيرة وإما أن تكون يسيرة أصالة أو بقية من كثير وإما أن يكون بين الحاضرتين أي مشتركتي الوقت فالترتيب بين الفوائت في أنفسها واجب غير شرط فإذا انعكس ود على فلا يعيد أصلاً لخروج وقتها والترتيب بين كثير الفوائت وهو ست صلوات أو خمس وبين الحاضرة ليس مطلوب بل يندب تقديم الحاضرة على كثير الفوائت إذا اتسع الوقت والآن يتسع الوقت وجب تقديمها عليه والترتيب بين يسير الفوائت وهو أربع أو خمس صلوات مع الحاضرة واجب غير شرط مع التذكر والقدرة فمن أكره على عدم الترتيب أو صلى الحاضرة ناسياً ليدبير الفوائت فصلاته صحيحة ولا إثم عليه فإذا زال المانع ولم يخرج وقت الحاضرة صلى باليسير وأعاد

الحاضرة وأما إذا خرج وقتها مكن عليه الصبح والظهر وصلى العصر ناسيا لهما ولم يتذكر الأبعد
 غروب الشمس فإنه يأتي بالصبح والظهر ولا يعيد العصر لخروجه وقتها ومن تذكر يسير القوائت
 بعد شروعه في الحاضرة ففيه تفصيل فإن لم يعقد ركعة من الصبح وركعتين من المغرب وثلاثا
 من الرباعية خرج عن شفع بنية النافلة وإن عقدر ركعة في الصبح وركعتين في المغرب وثلاثا
 في الرباعية بكل الصلاة بنية الفرضية وجوبا وأعادهما ندبا بعد الاتيان باليسير إن بقي وقت
 الحاضرة والقطع انما يظهر في حق الفتوى والامام وأما المأموم فلا يقطع اذا تذكر يسير القوائت
 خلف الامام بل يستمر على صلاة صحيحة ويعيدها بعد الاتيان باليسير إن بقي وقتها ومن تذكر
 اليسير قبل عقدر ركعة من الحاضرة مثلاً وتعمد لم يقطع فصلاته صحيحة وكذلك من تعمد صلاتها
 أولاً مع ذكره اليسير وتطلب منهما إعادة الحاضرة فلم يخرج وقتها واذا قطع الامام صلاته ليسير
 القوائت قطع المأمومون بقطعه ولا استخلاف هنا واذا تعمد الامام صلاة الحاضرة مع ذكره
 يسير القوائت وتذكر في أثناءها لم يقطع أو تذكر بعد انتمامها وأعادهما بعد الاتيان بيسير
 القوائت كما هو المطلوب منه في إعادة مأموه خلاف والمعول عليه عدم إعادة لصحة صلاة
 الامام في جميع الصور المتقدمة ويجب الترتيب بين اليسير والحاضرة ولو أدى الى خروج الحاضرة
 والترتيب بين الحاضرتين واجب شرطاً ابتداء اتفاقاً ودواماً فيه خلاف والراجح انه ليس بشرط
 فمن تعمد صلاة العصر قبل الظهر أعادها ومن صلى العصر ناسياً للظهر فصلاته صحيحة اتفاقاً
 ويعيدها للترتيب إن بقي وقتها استحباً او من تذكر صلاة الظهر أثناء صلاة العصر قطع وجوباً
 على القول بالتمرية ابتداء ودواماً والمعول عليه ان الترتيب بينهما شرط في الابتداء لا في الانتهاء
 وعليه اذا تذكر في الانتهاء وجب عليه القطع ما لم يعقد ركعة في الصبح وركعتين في المغرب وثلاثا
 في الرباعية والاوجب عليه الانتمام بنية الفرضية ويعيدها بعد الاتيان بالظهر استحباً وان لم
 يقطع فيما لم يلب منه القطع وتعمد فصلاته صحيحة ويعيدها للترتيب استحباً وقد انضج المقام
 باعتقوب الانام فله المنة على الدوام وتبطل الصلاة بما تقدم (ك) ما تبطل أيضاً بسبب (ذكر
 البعض) ركعة أو سجدة من صلاة قبلها فيها أو المقام يحتاج للبيان فإن لم يسلم من الأولى ودخل
 في الثانية سهواً رجع لاصلاح الأولى إن لم يطل الزمن بين الأولى والدخول في الثانية أطال
 القراءة في الثانية أم لا ركع أم لا لكونه في حكم الأولى ويسجد بعد السلام وإن طال ما بين الأولى
 والثانية في الثانية بطلت الأولى ويصير حكمها حكم من تذكر الظهر في صلاة العصر وقد تقدم
 فيناه فإن سلم من الأولى فلا يخلو ما أن تكون فرضاً والثانية فرضاً أو نفلًا وما أن تكون الأولى

المترك منها فلا والمدخول فيها فرضاً أو نذلاً وفي كل ما أن يكون أطال القراءة أم لا ركع أم لا فان كان المترك منها فرضاً رجع لاصلاحهما لم يتم الفتحه ويشرع في السورة وما لم يركع بالنسبة لمن لم تجب عليه الفاتحة ليجزه عنها فان أتم الفاتحة وشرع في السورة أو ركع بطلت الاولى للسلام والطول أو الركوع وان كان المترك منه نفلاً والمشرع فيه نفلاً فالحكم مانقدهم وهو انه يرجع لاصلاح الاولى ما لم يشرع في السورة أو يركع والا فانت الاولى وان كان المشرع فيه فرضاً فما دى مطلقاً ولا يقضى النفل في المدة وتبين لعدم تعمد ابطاله ومن ذكر فرضاً بعد شروعه في النفل أنه ان اتسع الوقت ولو لم يقدر ركوعاً وعقد الركوع هنا بالانحناء كما هو أصل أشهب وعند ابن القاسم عقد الركعة بالرفع من الركوع فيوافق ابن القاسم أشهب فيما تقدم وفيه من ترك ركوعاً من ركعة ولم يتذكره حتى انحنى لركوع التي تليها فانه يفوت تداركه كتركه سورة وجهه ومسر وترتيب السورة مع الفاتحة وتكبيره يد وسجدة تلاوة فيفوت تداركه كل بالانحناء (و) بطلت الصلاة بسبب (فوت) سجود (قبلي) مترتب على ترك (ثلاث سنن) سهواً أكثر من ثلاث تكبيرات أو تسبيحات أو تكبيرتين وتسميعاً أو السورة بناء على ان القيام لها سنة فدانها ووصفها من سر أو جهرا وانقيام لها فلك السن الثلاث وحكم ما زاد على الثلاث حكم الثلاث وبين ما به الفوت وعدم التدارك وهو أحد أمرين الاول يحصل (بفصل) أي الانفصال عن (مسجد) صلى فيه ظاهره ولو لم يحصل طول والثاني قوله (كطول الزمن) ولم ينصل عن المسجد وأوصلي في غير المسجد والطول معتبر بالعرف وترك السجود القبلي المترتب على ثلاث سنن عمداً مبطل للصلاة ولو أتى به بالقرب وبطلان الصلاة بسبب ترك السجود القبلي عمداً أو سهواً مبني على القول بوجوده كما تقدم ولما ذكر حكم من ترك ركعة من صلاة ونذره في صلاة أخرى ذكر حكمه فيما إذا نذره في نفس الصلاة المترك منها فقال (وامستدرك الركن) المترك سهواً من صلاتك قبل فوات التدارك ويأتي ما يفوت به التدارك فالركن المترك لا يتجاوز ما أن يكون الاحرام وامانية الصلاة واما الفاتحة واما الركوع واما الرفع منه واما السجود واما السلام فان كان المترك الاسرار أو نية الصلاة فلا تدارك بل يستفصح الصلاة لانه لم يدخل الصلاة وان كان الركن المترك السلام بان سهاه عنه وقام أو اشتغل بشئ آخر فان طال ما بينه وبين تذكره بطلت الصلاة وان لم يطل جاس ان قام وسلم وان لم يقم سلم ان كان مستقبل أو استقبل وسلم ولا يحتاج الى نية اتمام الصلاة المعبر عنها بالاحرام والى إعادة الشهادتين قرب وقت التذكير من وقت السهو ورجع بنية اتمام الصلاة وأعاد تشهد هذه ان توسط وقت التذكير

وان كان غير ما ذكر حكمه فلما ان يكون المتروك من الركعة الاخيرة أومن غيرهما فان كان من
الاخيرة تداركه ما لم يسلم كما يأتي بيانه وان كان من غير الاخيرة تداركه ما لم يعقد ركوع التي تليها
وعقد الركوع بالرفع من الركوع معتدلا مطمئنا الا في ترك الركوع فبالانحناء ومهما فات التدارك
ألغيت ركعة النقص وقامت السليمة مقامها وهذا معنى قوله (فان حال) بينك وبين تدارك
اصلاح النقص عقد (ركوع) بان انحنيت الى ركوع التي تليها ان كان المتروك ركوعا أو رفعت
من ركوع التي تليها معتدلا مطمئنا ان كان المتروك غير الركوع (فاق) الركعة (ذات السهو)
أى التي وقع فيها سهو وعن ركن واذا ألغيت ما فاعمل على السليم من النقص (والبناء) عليه
(بطوع) ويصح لك واذا لم يكن لك سليم بنى عليه فتسكون هاته الركعة التي حصل بها عدم
التدارك الأولى لك ونعم صلاتك واسجد بعد السلام أو قبله على حسب ما معك من زيادة لا غير
أو نقص وزيادة معا كما نراه في الصور الآتي بيانها ان شاء الله تعالى واذا كان المتروك من الركعة
الاخيرة أومن غيرهما ونذكر قبل السلام فانه يأتي به ان كان في الاخيرة ما لم يسلم معتقدا السكّال
بأن لم يسلم أصلا أو سلم سهوا ولم يطل فان سلم معتقدا السكّال فات التدارك سواء كان النقص من
الاخيرة أومن غيرها ويبني على السلام معه بنية تكبيرة الاحرام ويندب رفع اليدين عندها
اذا لم يطل الزمن بين التذكرة والسلام فان طال بطلت الصلاة والى ذلك أشار بقوله (كفعل من
سلم) معتقدا السكّال في كونه يقوت التدارك به ان كان النقص من الاخيرة أومن غيرها
(لكن) مريدا البناء هنا (يحرم) يكبر تكبيرة الاحرام مع نية اتمام الصلاة (للباقي) عليه
من الصلاة لكونه خرج منها بالسلام معتقدا السكّال قالوا ولا يبطل البناء بترك تكبيرة الاحرام
وانما يبطل بترك نية اتمام الصلاة هذا اذا لم يحصل طول (والطول) التقدم بيانه (الفساد) ان لم
أى مستلزما للفساد وحيث قلنا بالبناء اذا فات التدارك فان ركعاه تتحول فتصير الثانية أولى
والثالثة ثانية مثلا وقد نصير الرابعة أولى حسبما نراه في التصويرو وهذا الانقلاب في حق الفذ
والامام وأما المأموم اذا فاته ركن مع الامام انحوز حام أو ناس خفيف لا ينقض الوضوء فان
ركعاه لا تغلب بل حكمه كالسبوق الآتي بيانه ان شاء الله تعالى أمثلة ما اذا كان النقص من
الركعة الاولى وأمكن التدارك سهوا عن الفاتحة وتذكرها في قيام الثانية أو في حالة الركوع أو في
الرفع منه قبل الاعتدال والاطمئنان فانه يأتي بها ويتم صلاته ولا تقوم فاتحة الركعة التي تذكر
في مقامها لانها قرئت بنية الركعة الثانية سهوا عن الركوع وتذكر في قيام الثانية فانه يركب بنية
اصلاح الاولى ويتم الصلاة سها عن الرفع من الركوع وتذكر في السجود من تلك الركعة

فانه يقوم محمدا الى حد الركوع ويطمئن لحظة ثم يرفع ويقيم الصلاة أو تذكري قيام الثانية فانه
بطأ طيء الى حد الركوع ويرفع أو تذكري في حالة الركوع الثانية أو بعد الرفع منه وقبل الاعتدال
فانه يرجع لحالة الركوع ويرفع في السكك بنية اصلاح الركعة الاولى سها عن سجدة مثلا وتذكري
في قيام الثانية أو في ركوعها أو بعد الرفع منه وقبل الاعتدال والاطمئنان فانه يخر لاثنيان بها
أو بهما معا فان تركهما بان رفع من الركوع وشرع في القراءة فانه يخر ساجدا وان أتى بالاولى
وترك الثانية فان جلس بعد الاولى وقام خرساجدا أيضا وان لم يجلس بعده سها خرساجدا
وان لم يمكن التدارك بان انحنى من ترك الركوع أو اعتدل مطعمتنا فبإعادها قامت هاتبة الركعة
الثانية مقام الاولى ويسجد في جميع الصور بعد السلام لتمحض الزيادة وإذا لم يتدكر حتى عقد
الثانية وقلنا بالاستمرار فيها وحصل النقص فيها أيضا فان تذكري قبل عقد الثالثة أصلها على
الكيفية السابقة وبنى عليها وسجد بعد السلام أيضا وان لم يتدكر حتى عقد الثانية ببنى عليها
وتعم الصلاة وسجد بعد السلام لقراءتها فيها بالفتحة والسورة بان كان متدكر للنقص من
الاولى والاسجد قبل السلام لنقص السورة من الثالثة المبني عليها وبني يدركه بفاتحة وسورة
ويجاس للشهادة لان الجاوس الاول وقع في غير محله وان سلمت الركعة الاولى من النقص
وحصل في الثانية فان تذكري قبل عقد الثالثة أصلح النقص وأعاد التشهد وان فات الاصلاح بما
تقدم قامت الثالثة مقام الثانية ويجلس للشهادة ويسجد قبل السلام لاجتماع النقص والزيادة
وان سلمت الركعتان الاوليتان وحصل النقص في الثالثة فان أمكن الاصلاح قبل عقد الرابعة
أصلح وتعم الصلاة وسجد بعد السلام وان سلمت الثلاث الاول وحصل النقص في الرابعة في
الرباعية أو في الثالثة في الثلاثية أو في الثانية في الثانية وسلم المتقدم فيها أصلح النقص ما لم يسلم
معتقدا السكك بان لم يسلم أصلا أو سلم ساهيا ولم يطل والابان سلم معتقدا السكك فات التدارك
وأتى بركعة النقص ما لم يطل الزمن والافسدت الصلاة وان تذكري نقص أربع سجدة مثلا من
أربع ركعات في حال تشهده أصلح الاخيرة لفوات تدارك الثلاث الاول بعقد ركوع الرابعة
وبنى عليها وسجد قبل السلام ان كان المترك غير الفاتحة وان كان الفاتحة فهو لاثنيان بها
ويقيم صلاته ويسجد بعد السلام لتمحض الزيادة وصورة هذا المحل كثيرة وليقس ما لم يطل ولما
تسكك على حكم الركن المحقق تركه شرع في التسكك على حكم الركن المشكوك في تركه فقال (من
شك في ركن) ولونكسيرة الاحرام والنية هل أتى به أم لا والظن كالشك على قول لم يكن
موسوسا بان يكثر عليه السهو والشك ولو في اليوم مرة والساهي هو الذي يضبط ما فعل بعد

تذكره والشاك لا يضبط شيئاً وحكم الساهي الموسوس يصلح ما ساهى عنه ولا سجود عليه وحكم الشاك الموسوس عدم الاصلاح بان يبنى على الاكثر ويسجد بعد السلام ترغيباً لان الشيطان فان لم يكن مستنكحاً للسهو ولا للشك (بني على اليقين) وترك المشكوك فيه فذاشك في اثناء صلاته أحرّم أم لا المحقق عدم الاحرام أو نوى أم لا المحقق عدم النية فيستأنف الصلاة فيهما وإن شك أقرأ الفاتحة أم لا المحقق عدم القراءة فيستأنف قراءتها وإن شك هل صلى ركعة أو ركعتين المحقق عنده ركعة فيبنى عليها وهكذا ثم ذكر ما يترتب على البناء على الأقل وهو السجود البعدي لاحتمال انه صلى ركعتين في المثل السابق والتي أتى بها زائدة وجمع ضمير الساجدين باعتبار أفراد الساجدين في قوله (وليسجدوا البعدي) حيث تمحضت الزيادة (لكن) السجود البعدي هنا ليس لازماً بل (قديمين) يتبين (لان بنوا) هنا (في فعلهم والقول) بخلاف المسبوق الآتي فانه يبنى على الفعل ويقضى القول وفاعل يبين (نقص) سبب (فوت) (سورة) من إحدى الأوليين أو منهما يمكن شك في ترك سجدة من الركعة الأولى بعد عقد الثالثة فلا ريب انه فات التدارك وتصور الثالثة ثانية ويشهد بعدها عدم اعتبار التشهد الاول لوقوعه في غير محله وكمن شك في ترك سجدة من الركعتين الأوليين بعد عقد الرابعة فانه يبنى على الصحيح عنده وبأقوى بركتين بالفاتحة فقط وحيث اجتمعت الزيادة والنقص (فا) سجود (القبلي) هو المطلوب انغليب جانب النقص على الزيادة (كذا) (الهيئة) (الوسطى) أعنى الجالس للتشهد الاول (و) الحال انه قد رفع يديه وركبته من الارض فالمطلوب منه في هذه الحالة أن لا يرجع الى التشهد فيسجد قبل السلام انقص سنة الجالس والتشهد وقوله (الايدى) معمول (قد رفع وركباً) معطوف على الايدى فان لم يستمر للركن وزجع للتشهد فلا تبطل صلاته ما لم يتم الفاتحة ويدخل في السورة أو برقع بعد الفاتحة والابطال صلاته واذا لم تبطل فانه يسجد بعد السلام لتمحض الزيادة (لا) ان تذكر الوسطى (قبل ذا) أي رفع الايدى والركب بان لم يرفع شيئاً منهما وانما استوفى للقيام أو رفع الركب لا غير أو رفع الركب يد واحدة (لكن رجع) للجالس والتشهد بعد الاستوفاء وهو التهيؤ للقيام وما بعده فلا سجود قبلي عليه ويسجد بعد السلام لذلك على نقل ابن بشير ولا سجود فيه على نقل غيره ما لم يصاحبه نقص سنة خفيفة كترك تسكيرة والاستسجد قبل السلام ومن قام لركعة زائدة على الفرض أو النفل المحدود سهواً رجع مهما نذر ولو بعد عقدها للجالس وتشهد وسلم وسجد بعد السلام ومن قام ثالثة في النفل المطلق رجع ما لم يعقد ركوعها والا أنتم صلاته أو بالوجود قول قوي بجواز التنفل باربع ركعات

وهذه إحدى المسائل التي يخالف النفل فيها الفرض والثانية من ترك ركنا من النفل سهوا وطال بئال ولا يبعده بخلاف الفرض فإنه يجب عليه إعادة السورة والجهر والسر سنان في الفرض دون النفل * ولمافرغ من الكلام على بعض من مسائل السهو وشرع في الكلام على أحكام الجمعة فقال (فصل) أي هذا فصل يذكر فيه ما يتعلق بصلاة الجمعة ولا خلاف في كونها فرض عين على من توفرت فيه الشروط وانتفت عنه الموانع وهل هي فرض يومها وهو الراجح أو يدل عن الظهر وهي أخص من الظهر فنوى صلاة الجمعة لوجود الناس في الصلاة وقد ظن أن اليوم يوم جمعة فتبين أن الصلاة ظهر كفته نيته بخلاف ما إذا نوى الظهر فتبين أنه جمعة فلا تصح وأول وقتها كالظهر فلا تصح قبل الزوال فلو خطب الإمام قبل الزوال وصلى بعده لم تصح لأن الخطبتين بمثابة ركعتين ويدرك ركعة للغروب ويصلي العصر بعد الغروب فلا جمعة خصوصيات فلا يرد أن الوقت إذا ضاق اختص بالآخرة وصارت الجمعة قضاء ولا تقضى الجمعة وأفضل أوقاتها عقب الزوال وطائرمروط محبة وشروط وجوب وشروط محبة وجوب معا فن شروط وجوبها ومحتها معا كونها في القرى المستوطنة أهلها بها ومثل القرى الأخصاص والمصراحي في الحكم ولا يضر خروج أهل القرى في زمن الحارث مثلا نحو الشهرين ثم يرجعون لقراهم فلا تجب ولا تصح من غير من ذكر كاهل الحميم والاستيطان هوئية المكث أبدا فإذا امرت جماعة تتقري بهم قرية على بلد لا ساكن فيها أنواروا إقامة سنة مثلا ثم يفتقون منها فلا تجب عليهم ولا تصح منهم إذا صلوا ونجيب عليهم إعادة أبدا وذهب على ذلك المصنف بقوله (بموطن القرى) أي في موطن القرى أي في القرى المستوطنة أي المستوطنة أهلها فيها (قد فرضت صلاة جمعة) على من يأتي بيانه وشرط محبتها كونها (خطبة تلت) فمن صلى ثم خطب أعاد الصلاة بعد الخطبة ومن شرط محبة الجمعة خطبتان يجلس بينهما الإمام أو يأتي بما يشعر بانقضاء الأولى ولو لم يجلس بينهما بناء على أن الخطبة الثانية واجبة فمن صلى من غير خطبة لزمته الخطبة وإعادة الصلاة لم يخرج الوقت فإذا خرج الوقت قضاها ظهر ولا بد أن تكون الخطبتان داخل المسجد فلا تصحان في رحابه ولا في طرقه المتصلة به وشرط محبة الخطبتين كونهما باللسان العربي ولو كانت الجماعة أمجما لا يفقهون اللسان العربي تعيدا ولأن لسان العربي صورة في الأمر والنهي كالقرآن العظيم ولا بد أن تكونا مما تسميهما العرب خطبة ويكني الحديث والصلاة والسلام على رسول الله عبد الله اتقوا الله في أداء ما أمركم به في السر والعلانية واجتنبوا ما نهاكم عنه ولا تتركوا العلم رغبة في الدنيا الفانية قال الله تعالى وما آتاكم الرسول

خذوه وماتوا ثم يجلوس جلسة خفيفة ثم يقوم فيأتي بخطبة ثانية على نحو الأولى
 والسلف الصالح كانوا لا يدعون في خطبهم لاحد ولا يترضون على أحد والخير مع السلف
 والابتداع مع الخلف وقد يمرض ما يجب به الله عاء أو الترضى وللضرورة أحكام وقصر الخطبة
 من السنة وتخطيها من البدعة السنية ويشترط في صحة الخطبة كون الخطيب يفهم الخطبة فان
 كان لا يحسن الا لا ينطق باللفظ فلا تصح الجمعة وتسقط اذا لم يوجد غيره وكثير من الخطباء عوام
 لا يفقهون معنى ما ينطقون به لان بعض الخطب يحتاج في فهمها الى قراءة المطول والاطول
 فينبغي للخطباء أن يذكروا ألفاظا قريبة المعنى لا استعارة فيها وينبغي أن تكون سجعاً فلو
 نثرها نثر اساذجا وأنظمها كفاه ذلك ومن شروط صحة الجمعة الجامع فلا تصح في فلاة أو في بناء
 ليس مباحا لعموم الناس وإلى ذلك أشد بقوله (بجامع) ويشترط في الجامع أن يكون مبذبا
 كبناء الباد أو أن تقن صنعة فلا تصح في جامع من قصب في بلاد بناؤها من حجر ولا بد أن يكون
 داخل البلد أو قريبا بحيث ينعكس عليه دخان البالد ويشترط اتحاده ولا يجوز تعدده للضرورة
 من ضيق ولم يمكن توسعته أو لعداوة بين البلد فإذا تعدد الجامع لغیر سبب قاض بالتعدد فالجمعة
 لا تعقب ولو صليت في غيره أو لا وفي اشتراط سقفه ابتداء وودا ما خالف وصحت صلاة الجمعة في داخله
 ومعه نور حابه والطرق المتصلة به لا على سطحه ولو لم يؤذن ولا تصح فيها لا يباح لعموم الناس في
 سائر الاوقات كبيت القناديل والزيت والخطيب والدكة التي لا تفتح الا يوم الجمعة اللهم الا اذا كان
 لغلقها في سائر الايام بسبب تكويف وقوع الفساد فيها فلا يضر ولا يعد تحجيروا لا بد في صحة اقامة
 الجمعة ابتداء من جماعة تنقرى بهم القرية التي يريدون الاستيطان بها بحيث يمكنهم المقام بها
 والاحسن أن لا يبعدوا بعدد كالثلاثين بل المدا على كونهم قادرين على اقامة الاسواق وبأن
 يكون فيهم أغنياء والاستعانة ببعض فيما يجمعشون به وعلى كونهم فيهم كفاية على دفع الصائل
 عليهم من العدو عادة وأما دفع الجيش العرمرم فلا يصح اشتراطه لان مثله تهجر عنه الامصار
 والدافع بالجاه كولى لا يعتبر ولا تقام بسببه الجمعة ويكفي لاقامتها بعد تقرر الوجوب حضور اثني
 عشر رجلا من المستوطنين غير الامام من أول الخطبة الى السلام من الصلاة ولو في أول جمعة ولا
 يشترط في صحة اقامة الجمعة اذن الامير الا اذا خيف منه فلا بد من اذنه ومن شروط صحة الجمعة
 وجودها امام متصف بالارصاف الآتي ببيانها ان شاء الله تعالى وتجب الجمعة (على مقيم) لا على
 مسافر لم ينو اقامة أربعة أيام والارجمت عليه والاقامة أهم من الاستيطان فكل مستوطن مقيم
 وليس كل مقيم مستوطن ووصف المقيم بقوله (ما اندر) أي على مقيم لم يحصل له عذر يمنعه من

حضور الجمعة فلا يجب على من قام به عند ركض أو تمر يض أو خوف من عدو أو نزول منظر يحمل
الناس على فطية رؤسهم ومن الاعذار المبيحة للتخلف حصول الرائحة الكريهة للشخص
ولا يستطيع زوالها بحيث يؤذى بها المصلين سواء أدخلها على نفسه كما كل الثوم والفجل أو شرب
الدخان أو أكل الصنوبر والبخر والجذام البين ومن القسم الاول أرباب الحرف التي تنشأ عنها
الروائح الكريهة كالبغاة والجزارة فيجب على أربابها إزالة ما عليهم من الثياب الفدرة وغسل
أبدانهم من الروائح الكريهة لحضور الجمعة فمن عجز عن ذلك فلا يطلب بالجمعة إنما يؤذى أخوانه
المسلمين بتلك الرائحة وألحق علماء نرضي الله تعالى عنهم بالجمعة سائر الاجتماعات فيطلب من
أراد الحضور مع جماعة من جماعات المسلمين أن لا يؤذيه بالروائح الكريهة وأن يتجنب عنهم
الأن أن يزيل تلك الرائحة وعمامت به البلوى وارتفع في تعاطيه عن مستعمله الحياء شرب الدخان
وحشو طاقتي الاتق من صدره الدخان أيضا ومضى داء ذلك في غالب الناس حتى أداهم الى
التباهي به والتهاذي به في المحافل بل يقدم على غيره فعمت بذلك البلية ولا يسمع لمنكر كلام
لفشو استعماله من الخواص والعوام وتجب الجمعة على مقيم سالم من الاعذار المبيحة للتخلف
(حر) لارقيق ولو بشائبة حرية (فريب) والقرب المعتبر في الوجوب مقدر (بكفر سخ)
الفرسخ ثلاثة أميال وأدخلت الكافر ربع أو ثلث الميل والميل ألف ذراع على المشهور والصحيح
ثلاثة آلاف ذراع وخمسة ذراع فمن كانت داره أو بستانه خارج ثلاثة أميال وثلث ميل لا تجب
عليه الجمعة ولو كان في البلدان حكمه حكم المسافر (ذكر) فلا تجب على أنثى ولو كانت متجالة
(وأبجأت) الجمعة (غيرا) أي غبر من وجبت عليه وهو المسافر والمعدور ان اقتحم المشقة
وصلاها والرفيق ان لم يمنعه سيده والبعيد عن كفر سخ والانتى عن صلاة الظهر ولما توهم من
لفظ أجزاء أنهم لا يطلبون بها ابتداء وانما تجزى بعد الوقوع والنزول دفع ذلك بقوله (نعم)
بمعنى لكن حرف استدراك (قد) حرف تحقيق هنا (تندب) صلاة الجمعة من ذكر أي تندب
لهم الحضور لادائهما (عند النداء) الثاني الذي يفعل على المنائر عند جلوس الامام على المنبر كما
هو الموجود الآن في المغرب (السي إليها يجب) وهذا بالنسبة لمن قربت داره بحيث اذا ذهب
أدرك سماع الخطبة من أولها واما بعيد الدار فيجب عليه السي بقدر ما يصل ويسمع الخطبة من
أولها ان كان لا يتم العدد لابه ويحرم حينئذ البيع والشراء الا نحو شراء ماء يتوضأ به أو ثوب
يستربه عورته ليصلي الجمعة ويحرم عند خروج الامام من مقصوره الى المنبر ابتداء النافلة
ويخفف في صلاته من تلبس بالصلاة قبل الخروج ويجوز ابتداء الفرض ولو كان الامام على المنبر

نعم ان كان عن يقتدى به يستحب في حقه أن يخبره من يليه بأنه يعلى الفرض ويحرم أيضا تخلفي
 رقاب الناس عند جالوسه على المنبر ويحرم عند شروعه في الخطبة الكلام وكل ما يشغل عن سماع
 الخطبة نعم يطاب الصلاة على النبي اذا سمع اسمه من الخطيب سرا وصكدا طاب الخنة أو
 الاستعاذة من النار سرا عند سماعها ويجب على من سمع الخطبة وعلى من لم يسمعهما المحرم
 أو أبعد الانصات ويسن استقبال ذات الخطيب ولو من المصنف الاول وقيل يجب الاستقبال
 (وسن غسل) كغسل الجنابة لمن يريه صلاتها ولو لم تزلمه وإذا كان جنباً نوى بغسله الجنابة
 والجمعة ومن تمام السنة كونه (بالواحد) أي الذهاب الى الجامع (انصلا) ألفه للاطلاق هذا
 مشهور المذهب وعند غيرنا لا يشترط الاتصال حتى قيل بدخول وقتها من زوال يوم الخميس قال
 بعضهم لا يذني أن يترك اذا تعذر الاتصال لانه قيل بوجود الغسل فلا يبطئه كل أو نوى بطريقه
 أو في المسجد نعم يضرب أحدهما اذا وقع في بيته وطال وأما ما خفف من الطعام فلا يضرون باب أولى
 في عدم الضرر اصلاح شأنه للذهاب الى المسجد (نذبتهم جبر) أي الذهاب للمسجد في أول
 الساعة السادسة التي يعقبها الزوال وهي المقسمة في الحديث (و) نذبت (حال جلا) ألفه
 للاطلاق كنه شارب وتغلب وطا حاق عانة وتقليم أظفار ان احتيج الى ذلك وجيل ثياب
 شرعا وهو البياض ولو عتيقا وتطيب بؤنث الطيب كالسك والزبد لانه ذكره وهو النوار كالورد
 والقرنفل لان ذلك من زينة النساء ويحرم التشبه بهن فيما يخصهن وفي حديث الامام البخاري
 ما بحث على فعل هذه الاشياء عن سلمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم
 الجمعة ويتطهر ما استطاع من الطهر ويدهن أو يمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين
 ثم صلى ما كتب له ثم أنصت اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وما بين الجمعة الاخرى زاد أبو داود
 وابن من أحسن ثيابه وقال فلم يتخط أعناق الناس * وما فرغ من الكلام على ما سبق نبه
 على ان صلاة الجمعة في الواجبة وفي غيرها سنة بقوله (بجمعة جماعة قد وجبت) فلا
 نصح أفذاذا أو قلها انما عشر غير الامام كما تقدم (سنة) الجماعة (بفرض) أي في فرض عيني
 ولو فاتوا الجماعة في الجنائز مندوب وفي المتن غير لو ترسنة وقيل من تمام السنة وتسن الجماعة
 في كل مسجد وفي البلد وفي خاصة الرجل وقيل بفرضيتها كفاية في البلد ويقاؤون على تركها
 وقيل مندوب في خاصة الرجل (وبركة ترست) أي وثبت الجماعة بأدراك ركعة كاملة فأكثر
 مع الامام لمن فاتته أو طأ اضطرازا وقيل يثبت له فضلها الوارد ولو ترك الدخول مع الامام أولا
 اختيارا وظاهر الوارد يشهد له وهو قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من صلاة الجماعة فقد

أدرك الجماعة والفضل الوارد يحصل بإمام ومأموم واحد بالغ فكثر لو منع امرأة أو الوارد في فضل الجماعة على صلاة المنفرد قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسين وعشرين جزءاً وفي لفظ بسبع وعشرين درجة أو كما قال عليه الصلاة والسلام ولا تنافي بين الحديثين لاحتمال أكبرية الجزء على الدرجة أو أخبر عليه السلام أولاً بالقل ثم تفضل الله تعالى بزيادة اثنين ولا تنافس الجماعات بكثرة العدد أو بصلاحيته لإمام تفضلاً يقتضي الإعادة فلا ينافي أن الصلاة مع الكثير أو خلف الإمام الصالح مرغوب فيها (وندبت إعادة القتها) أى بالجماعة اثنين فكثر أو مع الإمام الراتب لأنه في حكم الجماعة ولا يعيد منفرد صلى في أحد المساجد الثلاثة جماعة في غيرها ولا في غير ما صلى فيه منفرد أو يعيد من صلى جماعة في غيرها ولو أماناً في أحدها جماعة أو منفرد إلا أن فذهلاً أفضل من جماعة غيرها ومن صلى في أحدها منفرد لا يعيد فيها إلا جماعة ولا فرق في ذلك بين فاضل ومفضول ويحرم على المحصل فضل الجماعة أن يعيد جماعة إلا في المساجد الثلاثة كما تقدم لتضاعف الصلاة فيها والمصلحة بمن دون البلوغ منفرد لا بأثره (لا) يعيد من صلى المغرب منفرداً (مغرباً) جماعة لأنه يؤدي إلى التثفل بثلاث زكعات لأن إحدى المغربين نقل ولا قائل عنده بذلك) كذا عشاء موثرها (أى لا يعيد من صلى العشاء منفرداً وصلى الوتر بعدها عشاء جماعة لأنه يؤدي إلى وترين في ليلة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك بقوله لا وتران في ليلة فإن شرع في الإعادة ناسياً قطع ما لم يقدر كركعة فإن عدها شفعها أخرج وإن أتم المغرب زاد رابعة فإن سلم أتى رابعة أيضاً فإن قرب وصار نقله بأربع ونوى من طلبت منه الإعادة الفرض بالمعادة مفوضاً قبولاً بينهما شاء الله فرضاً وإن تبين عدم الأولى أى فسادها ولم يصل أصلاً أجزأت هذه وبطلت صلاة من اقتدى بغيره أفضل الجماعة فله أن يعيد جماعة وإن أقيمت الصلاة لراتب حرم ابتداء صلاة فرضاً ونفلاً ثم لزوم دخول من سمع الإقامة مع الإمام إذا كان محصلاً لفضل الجماعة أو كان إماماً في مسجد آخر أو كان محدثاً فإنه يخرج على هيئة الرأغف بأن يضع بعض أصابعه على أنفه إذا كان جالساً يؤدي إلى الطعن في الإمام والأفلا لما تقدم ذكر صلاة الجماعة ومن لازم صلاة الجماعة إمام شرع في بيان شروط الإمام بقوله (شرط) أى شروط صحة الصلاة خائف (الإمام) في الفريضة والنافلة (ذكر) أى كونه ذكر الأنتى ولا خنثى ولولم يلبها على المشهور (مكلف) بالغ عاقل فغير العاقل لا تصح الصلاة خلفه فرضاً ونفلاً وغير البالغ لا تصح في الفرض قطعاً وفي التراجع إذا تقدم تصح خلفه ويكره تقديمه وجاز للصبيان أن يؤمهم واحد منهم وجاز الاقتداء بالجن لأن لم مانعاً ولينهم ما علمنا وغير العاقل

يدخل فيه السكران والمعتوه الذي لا يعين ما فعل فالافتداء بكل باطل (أت بالاركان) أى قادر
 على الاتيان بالاركان فان كان عاجزاً عن ركن من أركانها فلا يصح الافتداء به فن تقوس ظهره
 حتى وصل لحد الركوع لا يصح الافتداء به لان الحركة للركن مقصودة ومطلوبة نغم يصح الافتداء
 بعاجز عن ركن لثله الا في الصلاة بما جاء فلا يصح افتداء موم بمثله لعدم ضبط الایماء (وحسبها
 يعرف) أى وكونه عارفاً بحكامها الواضحة أى بالاحكام المتعلقة بالصلاة بان يحسن الاستبراء
 ويحفظ من النجاسات ويعرف أحكام الميامو يحسن الوضوء والغسل مع تمييز الفراغ من
 غيرها أو يعتقد الشكل فراغ ولا يترك شيئاً يحسن التيمم ويعلم ما يصح عليه التيمم ويعلم أن
 من ترك عضواً أو لعة من أعضائه وصلى بطلت صلاته ويحسن الفاتحة وسوراً من غيرها ويميز
 فراغ الصلاة من غيرها أو يعتقد الشكل فرضا ولا يترك شيئاً من ذلك ويحسن أداءها بان
 لا ينتقل من ركن الى آخر حتى يتم المنتقل منه مثلاً لا ينتقل من القيام لقراءة الفاتحة الى الركوع
 حتى يتم الفاتحة فان انتقل قبل النمام وأتمها في حال الهوى للركوع أو فيه بطلت صلاته وصلاة من
 خلفه وكذلك لا ينتقل من الركوع الى الرفع منه حتى يطأ ثنياً كما فان انتقل قبل الاطمئنان
 بطلت صلاته وهكذا ولا توقف محبة امامته على معرفة جزئيات سجود السهو (وغیر ذی فسق)
 بجراحة كالزنا والمكس وأكل الربا واليتم أو بعقيدة غير مكفرة كمن اعتقد أفضلية على
 على أبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فان كانت عقيدته مكفرة كاعتقاد رسالة السيد ناعلى أو
 عدم نراءة عائشة رضى الله عنها فالافتداء بهم باطل قطعاً وحاصل المقام ان الفاسق اذا تعلق فسقه
 بنفس الصلاة كمن لا يحسن الاستبراء أو الوضوء أو الغسل أو أركان الصلاة فالصلاة خلفه باطلة
 بلا ريب وأن كان فسقه ليس متعلقاً بمجاهية الصلاة ولا بمجاهية شروطها ففيه خلاف فقيل تصح
 الصلاة خلفه حديث صلاوا خلف كل بار وفاجر وقيل لا تصح خلفه مطلقاً ويقصر الحديث على
 امامة الاحكام خوف وقوع فتنة بترك الصلاة خلفهم في الخطاب وسئل اللخمي عن الصلاة
 خلف ظاهراً الجرحه فأجاب الصلاة خلفه جائز وهو القياس وقد اختلف فيها إلا أن يكون
 فسقه متعلقاً بالصلاة مثل أن يشتم في الصلاة بغير وضوء ونحوه فالاعادة في هذا أبدأ الى الجملة
 وغيرها اه انظر المواقي والخطاب يتضح ما ذكرناه لك (و) غير ذى (لحن) في الفاتحة وغيرها
 وقيل الاحتراز عن اللحن في الفاتحة لا غير والراجع محبة الافتداء باللاحن مع الكراهة ان
 وجد غيره غير المعنى أم لا هذا ما يحجه ابن رشد من الاقوال قال لا ينافى ما يقتضيه اللحن بل
 يعتقد بقرائه ما يعتقده غيره وسواء كان لحنه سهواً أو عجز الضيق الوقت أو عدم وجوده لم أو

قبوله التعليم وسواء في الشكل وجد غيره أم لا استوى حالهما أُم لا انظر الخطاب نعم ان تعمده
 اللحن بطلت صلاته وصلاة من خلفه (و) غير ذي (اقتداء) بغيره بان كان مسبوقاً وقام لقضاء
 ما عليه فغن اقتدى به في حال قضائه ما فاته مع الامام بطلت صلاته فشرط صحة الاقتداء بالامام أن
 لا يكون مأموماً ولا معيداً كما تقدم ويزاد في شروط صحة الاقتداء بالامام على ما تقدم (في) صلاة
 (جمعة) فلا تصح امامة رقيق ولو بشائبة جوية في صلاة الجمعة (مقيم) فلا تصح امامة مسافر
 لم ينو إقامة أربعة أيام لغير الجمعة فان نواها صحت امامته ما لم ينو لها لاجل الصلاة والا فلا وهذا في
 غير السلطان ونائبه بقرينة تمام فيها الجمعة فلها أن يصلي اماماً ولو لم ينو إقامة أربعة أيام لان البلاد
 كلها بلاد ففسره كلا سفر وكل من وجبت عليه مستوفياً للشروط صحت امامته ولو خارجاً عن
 البلد فيما دون كالفرسخ (عبد) أي الحر والمقيم من شروط صحة الاقتداء في امام الجمعة * ولما
 فرغ من شروط صحة الاقتداء شرع في تعداد شروط الكمال فالصلاة مع وجودها صحيحة وكال
 الصلاة مع فقدها فقال (ويكره السلس) أي ونكره امامة صاحب السلس للسليم الآن يكون
 صاحباً فلا تكره امامة محرر للصحابة مع وجود سلس به وكذا لا تكره امامة صاحب السلس لمثله
 (والقروح) أي ونكره امامة ذي القروح كالهماميل ونحوها مما يسيل منه قيح أو صديد للسليم
 من ذلك ونكره امامة من تقدم (مع) كراهة امامة (باد) لحاضرو ولو كان البادي أفتق وأعلم
 وأحسن اتفاقاً للقراءة لجفاوة أهل البادية والامام شفيح ومن شأن الصالح للشفاعة الرقة
 والحدوقيل في التعليل غير ذلك وقوله (لغيرهم) راجع للجميع كما تقدم تقديره (و) تكره امامة
 (من يكره) أي يكرهه بعض المصلين من غير ذوي الفضل ومنشأ الكراهة دينية لادنيوية فلا
 تعتبر ومن كان بهذا الوصف (دع) امامته أي تكره امامته وأما إذا كانت الجاعة بتمامها
 تكرهه أو الكثير منهم أو ذوو الفضل منهم ولو قلوا فيحرم عليه التقدم بهم ويجب عليه التباعد
 عنهم ونكره امامة (كالباشل) والافطع وهذه طريقة ابن وهب وهي ضعيفة والمعتد طريقة ابن
 نافع عدم الكراهة لقول مالك رضي الله عنه انما العيوب في الاديان لا في الابدان (و) تكره
 (امامة) امام (بالرداء) يضعه على كتفيه في حال صلاته (بمسجد) أي يتأكد طلب الرداء من أئمة
 المساجد والافراد مطلوب من كل مصل في ضوء الشموع للامير قلاوي يقوم مقامه نحو البرانس
 والغفاير من الجوخ فكان أصل طلبه عند تقلدهم في الملابس في المدونة كونه لائمه المساجد
 الصلاة بغير رداء الامام في السر أو في داره أو في موضع اجتماعه وفيه وأحب الى أن يجعل على
 عاتقه عمامة إذا كان مسافراً أو في داره اه ثم بعد الكلام على بعض شروط الامام استطراد

ثلاث مسائل متعلقة بنفس الصلاة فقال (صلاة تجتلي بين الاساطين) أى يكره إيقاف الصلاة بين السواري اختيار الخالفة عمل السلف فان اضطررتك لضيق المكان فلا كراهة (و) يكره إيقاف الصلاة اختياراً (قدام الامام) وكذا محاذيه وقال ابن عزم فى شرح الرسالة ببطان صلاة من صلى أمام الامام أو محاذيه ولا كراهة مع الضرورة وتكره إعادة الصلاة أى إيقاف الصلاة (جماعة بعد صلاة) امام (ذى التزام) أى راتب فى ذلك المسجد ان صلى فى وقته وأما لو قدم على وقته فلهم أن يجمعوا وكذا ان أخر عن وقته ونضروا بانتظاره فلهم الجمع أيضاً وقال بعض الافاضل فى تعليل كراهة الصلاة جماعة بعد صلاة الراتب وانما يكره ذلك لان الشارع غرض فى تكثير الجماعات ليصلى الانسان مع مغفوره فاذا علموا عدم جماعة أخرى تأهبوا لأول مرة خوفاً من فوات الفضيلة فعلى هذا ما يفعل بالمسجدين الحرامين والازهر من تعدد الجماعة على خلاف غرض الشارع ولا زالت العلماء المتقدمون بهم من جميع المذاهب ينكرون ذلك وأقبح من تعاقب الجماعات ما يفعل فى المساجد المذكورة من تعدد أئمة التراويح فى رمضان المعظم فى وقت واحد فقد عُدت فى سنة من السنين ليلة من ليالى رمضان ثلاثة وعشرين اماماً كل بمسجد فى المسجد النبوى ولا يخفى عليك ما يحصل فى هذه الحالة من التشويش ورفع الاصوات على من أمرنا بعدم رفع الاصوات عنده وأقبح من الكل حضور هذا الامر الفظيع من يتسبب العلم والتصوف ويراه حسناً اللهم انى أبرأ اليك من هذه الحالة التى لا يجيزها الشرع ولا يستحسنها العقل ثم رجع لتعداد شروط الكمال فى حق الامام فقال (و) تكره امامة (راتب مجهول) نسباً ودينياً أى ندينه من أهل البلد وأما الطارىء فيحمل على انه نسب لان الناس مصدقون فى أنسابهم والمراد بالنسب معلوم الآباء لا الاقربى لاحتمال انه من الزنا ومجهول الدين هو مستورا ل حال الذى لانعلم عدائته ولا جرحته ولا تكره امامته غير راتب (أو من أبنا) أى وكذا يكره ترتب المأبون فى الصلوات قيل هو الذى كانت تفعل به الفاحشة وتاب وبقيت اللسان تتكلم فى شأنه وقيل هو من اتهم بذلك ولم يثبت عليه شئ من ذلك وقيل من يتكافى التشبه بالنساء فى الكلام والمشية وأما من كانت خلقته فى كلامه ومشيته كالنساء فلا سرج وأما من يفعل به بالتعمل ولم ينبذ ذلك فاسق بالجراحة وتقدم الخلاف فى صحة الصلاة خاف الفاسق بالجراحة وقال فيه العلامة السردير هو أرذل الفاسقين (و) يكره ترتب (أغلف) هو من لا يثبت اختياراً واصلانه من غير ترتب جائزة ويكره ترتب (عبد) مملوك فى الصلوات ولا كراهة فى غير الترتب وكذا يكره ترتب (خصى) وأولى المجهوب وكذا يكره ترتب (ابن زنا) لان الامامة منصب عظيم ينبغى أن

لا يشو له إلا أفضل الناس ولأن الناس تشتم نفوسهم عن تقديم ذكهم لهم برتبهم امام عادل والا فلا كراهة (وجاز) ترتب (عنين) هو من لا رغبة له في النساء أى المعترض وقيل هو من له ذك صغير جدا لا يستطيع الجماع به (و) جاز ترتب (أحمى) وجاز ترتب (ألكن) هو من لا يستطيع اخراج بعض الحروف من مخارجها وقيل هو الذى لا يستطيع النطق ببعض الحروف وأما الذى يبدل بعض الحروف ببعض فيسمى ألغ وحكمهما واحد وجاز ترتب (مجنم خف) جذامه بحيث لا يكون فيه رائحة تؤذى الصلابة والامتنع (وهذا الممكن) تعداده من شروط الامام في هذا المختصر فان أردت استيفاء الكلام على الامام والجماعة فارجع الى المطولات جازاه الله هنا خبرا ثم بعد الكلام على ما تقدم شرع في بيان ما يطلب من المأموم مع الامام فقال (والمقتدى) أى المأموم (الامام يتبع) هو امامه في جميع الاركان وجوبا (خلا زيادة) كثالثة من ثمانية ورابعة من ثلثة وخامسة من رباعية (قد حقت) زيادتها عند المأموم لا تنفاه موجبها كن صلى الصبح وأتى بالفاتحة ولم يترك شيئا من فرائضها فيجب عليه أن يعدل (عنها) ولا يتبعه فيها وقوله (اعدا) يتعلق به عنها وغير متيقن اتفاه الموجب وهو متحقق الموجب أو طائفة أو شاك فيه يجب عليه اتباعه فان خالف كل ما أمر به ففيه تفصيل فان قال الامام قمت لموجب سمعت لمن اتبعه نظر الماتين وان قال قمت سهوا سمعت لمن خلفه وجلس نظر الماتين أيضا وان لم يخالف كل ما أمر به سمعت لمن اتبعه ولمن خلفه ان سبى وكله ان لم يفهم فان تعدد ترك التسبيح وقال قمت سهوا أو تغير يقينه وقال قمت لموجب بطلت في الصورتين وان سبى له ولم يتبعه أحد أو اتبعه القليل وجب عليه الرجوع لان الغالب الوهم معه فان لم يرجع في هاتين الصورتين وعادى فيختلف فيهم هل يسامون الآن لتيقنهم اتفاه الموجب أو ينتظرونه حتى يسلم ويسامون في ذلك قولان لا ترجيح بينهما انظر عبد الباقي والخطاب وبعد ذكر ما تقدم شرع في بيان ما يفعله المسبوق فقال (وأحرم المسبوق) بركعة فاكثر (فورا ودخل مع الامام) كيفما كان (العمل) سواء وجد له ركعا أو ساجدا أو في التشهد ما لم يكن معيد الفضل الجماعة ووجده ساجدا أو في التشهد أورا كما هو ظن عدم ادراك الركوع في هذه الصور الثلاث لا يطالب بالدخول بل يأتى حتى ينظر في فعل الامام فان كان ذلك آخر صلته ذهب الى حال سبيله وان بقي منها شيء اتبعه في الباقي وقضى المسبوق به كما يأتي (مكبرا) في حال الخطاطة للسجود أو الركوع تكبيرة غير تكبيرة الاحرام (ان) الفاء أى وجده (ساجدا أورا كما) و (الفاه) مفسر العامل المحلوف (لا) يكبر غير تكبيرة الاحرام المسبوق اذا ألفاه (في جلسة) للتشهد (وتابعا) أى وتابع المسبوق

الامام فيها وجده فيه سواء كان يعتد به كأن أدركه في الركوع أو لا يعتد به كأن أدركه في السجود
 أو التشهد ابن رشد لا يؤخر أحرامه ان دخل المسجد وان أدرك ما لا يعتد به اهـ وتقديم الكلام
 في المعيد لتحصيل فضل الجماعة من أنه لا يدخل الا فيما يعتد به وبعد الكلام على حكم دخول
 المسبوق مع الامام شرع في بيان حكم ما يفعل بعد سلام الامام فقال (ان سلم الامام) من صلاته
 (قام) المسبوق لقضاء ما فاتته قبل الدخول مع الامام وما فاتته أقوال وأفعال فيقضى القول على
 كيفية ما أتى به الامام من كونه فاتحة وسورة أو فاتحة ومن كون ذلك جهراً أو سراً بحيث يجعل
 ما أدركه مع الامام هو آخر صلاته تقدير او يبنى في الأفعال على ما أدرك مع الامام بحيث يكون هو
 أول صلاته تحقيقاً إلى ذلك أشار بقوله قام حال كونه (قاصياً أقواله) أى مثل أقوال الامام قبل
 الدخول معه (و) حال كونه (في الأفعال بائياً) أى بائياً على أفعال نفسه أى الأفعال التي أدركها
 مع الامام مثلاً من أدرك ركعة من العشاء وقام لقضاء ما فاتته بعد سلام الامام فإنه يأتي بركعة بفاتحة
 وسورة جهراً لان الامام أتى بها كذلك ويجلس للتشهد عند تمامها لانها ثانية له بالنسبة لما أدركه
 مع الامام وان كانت أولى لامامه ثم يأتي بركعة بفاتحة وسورة جهراً أيضاً لان الامام أتى بها كذلك
 ولا يجلس بعد تمامها لانها ثالثة بالنسبة له وان كانت مائة لامامه ثم يأتي بركعة بفاتحة سرا لغير
 لان الامام أتى بها كذلك ويجلس وان كانت ثالثة لامامه ويشهد ويسلم وقد تمت صلاته وقس
 على هذه غيرهما وبعد ما تقدم ذكره شرع في بيان الحالة التي يكبر فيها المسبوق اذا سلم الامام فقال
 (كبر) المسبوق بعد سلام الامام بعد استقلاله قائماً (ان حصل) أدرك مع الامام (شفعاً) كأن
 أدركه في التشهد الاول من الصلاة الرباعية (أو) يكبر بعد استقلاله قائماً ان حصل (أقل من
 ركعة) بان أدرك الامام بعد رفعه من ركوع الركعة الأخيرة أو في سجودها وفي التشهد ولا يكبر
 اذا أدرك معه ركعة أو ثلاثاً وقال ابن الماجشون يكبر مطلقاً وكان الغوري يفتي به العامة خوف
 التشويش عليهم ومن أدرك ثانية الامام وجلس مع الامام لا تشهد تبعاً فإنه يكبر تبعاً للامام وان
 كانت غير شفع ولا أقل من ركعة (والسهو) الحاصل للمسبوق (اذا ذلك) أى اذا قام لقضاء ما فاتته
 (احتمل) أى احتمله انفسه ولا يحمله الامام عنه لانه في حكم المنفرد حينئذ فان كان السهو
 بنقص أو بنقص وزادة سجد قبل السلام وان كان بزادة لا غير سجد بعد السلام ولما كان
 الامام قد يترتب عليه سجود قبل أو بعدى وحكمه بالنسبة له ولغير المسبوق تقدم شرع في بيان
 ما يفعله المسبوق مع الامام فقال (و يسجد المسبوق قبل الامام معه) هذا هو المشهور واذا لم
 يسجد معه القبل وأخره حتى قضى صلاته ويسجد قبل السلام في محبة صلاته خلاف (و) يسجد

سجودا (بعديا) ترتب على الامام بعد السلام من قضاء ما فاتته وهذا معنى قوله (قضى بعد السلام). ثم عظم في طلب السجود من المسبوق تبعالامامه بقوله (أدرك) وقت (ذاك السهو أو لا) بان سها الامام قبل دخول المسبوق (فيدوا) طلب السجود معه بان أدرك معه ركعة فأكثر أو ما (من لم يحصل ركعة) كاملة (لا يسجد) لان أحكام المأموية لم تنسحب عليه وحكمه حكم الفرد فلا غير أن يقتدى به فإذا سجد مع الامام في هذه الحالة قليلا أو بعد يا عمدا أو جهلا بطلت صلاته لادخاله في صلاته ما ليس منها وإذا سجد معه سهوا فلا بطلان ويسجد بعد السلام لتلك الزيادة الا اذا صاح بها نقص بعد فقبل السلام ثم بعد ما تقدم شرع في ذكر مسألة تجري على السنة الفقهاء وهي كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأموم الا في سبب الحديث وأنسياته فقال (وبطلت) الصلاة (للقند) أى على مأوم (ب) سبب (مبطل على الامام) صلاته (غير فرج) فرعين (منجلى) ظاهر كظهور العروس على منصتها أو لهما (من ذكر الحديث) في صلاته بعد أن دخلها جاز ما بالطهارة وخرج من الصلاة بمجرد التذكر فانها تبطل عليه دونهم وثانيهما قوله (أو به غلب) أى غلبه الحديث في أثناء الصلاة وبدر للخروج فانها تصح لم دونه وقوله (ان يادر الخروج منها) قيد في صحة صلاتهم دونه وأما لو تأني ولم يادر بان أتى بجزء من الصلاة بعد تذكره أو غلبته فانها تبطل على الجميع (و) مع بطلان صلاته (نذب) له (تقديم و ثم) لامن جاء بعد حصول المانع فلا يصح استخلافه (يتم بهم) صلاتهم ثم ان كان مسبوقا فانه يقوم بعد انتمائه بهم صلاة الامام ليا أنى بمافاته مع الامام وينظرونه ليسوا بسلامه (فان أباه) أى ترك تقديم من يتم بهم (انفردوا) أى صلوا أفذاذ يريد في غير الجماعة وأما هي فلا تصح أفذاذا فلا بد من تقديم من يتم بهم (أو قدموا) بانفسهم من يتم بهم أو بعضهم قدم من يتم بهم بعضهم صلى أفذاذا أو قدمت كل طائفة واحدا يكمل بهم كل ذلك جائز وتعد الجماعة غير مدخول عليه من أول الصلاة بل جزاؤه الحال وبقيت فروع تبطل الصلاة فيها على الامام دون المأمومين منها فحكمه غلبة أو نسيان أو منها من رغب واستخلف عليهم بالكلام لغير ضرورة سهوا أو تقاوا عمدا أو جهلا عند ابن القاسم وغير ذلك راجعها ان شئت ولما أنهى الكلام على القاعدة الثانية أتبعها بقر ينتها ذكر اقرا نا وحديثا فقلما يفترقان قال الله تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وفى حديث جبريل المتقدم وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة فقال (كتاب الزكاة) الزكاة لغة الغزو والزيادة حسبا كالنباتات ومعنى كثر زكية الشهود ويصح الامر ان هنا فيزكو المال الذى أخرجت زكاته بربح فيه أو نسل منه ويرزكو صاحبه بتطهيره من الرذائل قال الله تعالى خذ من أموالهم

مسدقة تظهرهم وتزكيتهم بها وعرفا جزء مخصوص يخرج من مال مخصوص اذا بلغ مقدارا
مخصوصا يدفع لقبيل مخصوص ووجوبها معلوم من الدين بالضرورة فمن جحد وجوبها ارتد
ومن اعترف بالوجوب وامتنع من الاداء اخذت منه قهر او تكفيه نية الاخذ والاختار هو الحاكم
وليس للفقير أن يسرق أو يقاتل من لا يزكي (فرضت الزكاة) أي فرض الله تعالى الزكاة (فيما
يرتسم) أي فيما يذكر بعد وهي أنواع ثلاثة بينها قوله (عين) ذهب وفضة ونحاس على قول
والقول الآخر أنه من العروض (وجب) دخل فيه ثمانية عشر صنفا حص وفول ولو ييا وصدس
وترمس وجلبان وبسيلية وهي المسماة بالقطاني السبعة والقمح والشعير والسمك والعلس والارز
والذرة والدخن وذوات الزيت الاربع الزيتون والسمسم وحب الفجل والقرطم (وعمار)
تمر وزبيب وهما ثمرات العشرات وهي عشرون (ونعم) الابل والبقر والغنم ولا زكاة في غير
الذكر كور على مشهوره ذهب مالك اذا صار عرض تجارة فانه يزكي على ما يأتي بيانه في محله ان شاء
الله تعالى وبعد ذكر ما يجب فيه الزكاة بين وقت وجوبها بقوله (في العين والانعام حقت) وجبت
(كل عام يكمل) ويتم ويزاد في الانعام على تمام العام يحى الساعى ان كان ساع وتمام الحول
فيما تقدم من شروط الوجوب ومنها مطلقا تمام الملك فالنصاب والريق ولو بشاة حرة لا تجب
عليهما الزكاة ومنها بلوغ المال النصاب المبين فيما يأتي وتزيد بالشرط ما يشمل السبب ويحاطب
بها المكاف والولج بالنسبة لمال الصبي والمجنون ورفع الولي ان خاف الغرم اذا بلغ الصبي وقدم من
لا يرى الزكاة في مال الصبي أمرها كما يرى الزكاة في مال الصبي فيحكم له بذلك فيحكمه يرتفع
الاخلاف ويجوز تقديم زكاة الماشية ان لم يكن ساع للماشية والعين على حوطها بنحو شهور
وشروط صحتها النية عند اخراجها أو عزها على ذمة من تعطى له ونية الوكيل والاهل كنية قرب
المال واخراجها عند وجوبها أو ما قرب منه كما تقدم واعطاؤها الامام العادل في صرفها أو
دفعها لاربابها الآتي بيانهم والاخراج من عين ما وجبت فيه الا الحث والماشية والزيتون
ذا الزيت اذا تمس معرفة ما فيه من الزيت فانه يجوز اخراجه العين عن قيمة ما وجب في الحث
والماشية بكمه واخراج عشر من الزيتون بلا كراهة وقرقتها بمحل الوجوب أو بقر بهما كان
داخل مسافة القصر فان زاد عن مسافة القصر ففيه تفصيل فان كان المذوق اليهم أفقر من
فقراء محل الوجوب لان نقل الزكاة اليهم بلا خلاف وان كانوا مساوين في الفقر أو أقل فقرا ففي
ذلك خلاف الصريح الاجزاء فيهما مع المنع في الاخير (و) الوجوب في (الحب) لا يشترط
فيه مرور الحول كما تقدم في العين والماشية بل شرط الوجوب فيه (بالافراك يرام) أي بلوغ

الحب غالية لا يضر بعد هاترك السقي أوصب المطر وقيل الوجوب بالحصاد وقيل بالدرس فمن ورث الحب أو اشتراه بعد الوجوب لازكاة عليه بل الزكاة على المورث أو البائع الا اذا اشترطها على المشتري وتخرج من رأس المال بالنسبة للمورث والافراك في الزيتون بأسوداده واجرارها (و) الوجوب في (التمر والزبيب والطيب) أي والوجوب في البلح الذي يصير تمرا والعنب الذي يصير زبيبا يظهر والحلاوة فيهما والتهنيؤ للنضج واجرار الزيتون فيماله زيت كانه قد تقدم فيجب خرص الجميع اذا احتيج للاخذ منها قبل تمام نضجها كما يأتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى وأما البلح الذي لا يصير تمرا والعنب الذي لا يصير زبيبا والزيتون الذي لا يخرج منه زيت فتخرص مقدره الجفاف فإذا بلغت النصاب وجبت فيها الزكاة والجفاف معتبر في غير الزيتون وقيل به فيه أيضا (و) يتعين (في ذى الزيت) ان كان زيتونا اخراج زكاته (من زيتيه) والحال ان (الحب يبي) بالنصاب الآتي بيانه ان أمكن معرفة ما فيه من الزيت ولو بالتحرى والايمن معرفة ما فيه فيخرج عشر قيمته ان كاه أو أهده أو عشر ثمنه ان باعه ولو تبلغ القيمة أو الثمر النصاب لان المدار في تعلق الوجوب بنصاب الحب وجاز اخراج الزكاة من حب بقية ذى البيوت ولو أمكن معرفة ما فيه من الزيت لانه اذا تغير الزيت أيضا والاخراج من قيمتها أو ثمنها اذا بيعت ان لم يمكن معرفة ما فيه من الزيت ولو بالتحرى كانه قد تقدم في الزيتون ذى الزيت وتعين اخراج الزكاة من قيمة ما لا يصير تمرا ولا زبيبا وما لا زيت فيه أو من ثمنه ان باعه وخير في دفع الثمن أو الحب في قول واحد يصح بيعا أخضرين ولو شأنتهما الجفاف وقيل ان كان شأنهما الجفاف يتعين اخراج الحب بايسا ومثلهما بقية القطن في الحكم في المدونة ابن مهدي عن سفيان عن الاوزاعي عن الزهري قال في الزيتون الزكاة بعد ما تقدم شرع في بيان القدر الذي يخرج اذا بلغت الثمار والحبوب النصاب الآتي بيانه فقال (وهي) الزكاة الواجبة (في الثمار والحب العشر) ان لم يسق بآلة ولا يحسب من العشر ما أجوبه على جمع زيتونه أو حصد زرعها أو وجد نخله وعنبه ولا ما تأخذ الحكومة التونسية ومن مائله الا ان ما يأخذونه من المالكين شيء موظف على الاصول كتوظيفهم على البيوت والخوانيت والرعوس فهو غرامة يستخلصونها يوم القيامة فيجب اخراج الزكاة فيها يؤخذ بغير اسم الزكاة وتوظيفهم على ماشية الحرت قدر من الدراهم من القبيل الاول (أو) الزكاة الواجبة في الثمار والحب (نصفه) أي العشر (ان آلة السقي بجر) أي ان كان سقي ما ذكر بآلة كالسوايب والباويرات وان سقي ما تقدم بآلة نارة وسقي بغيرها أخرى كماء النيل أو المطر فلكل حكمه من فله زكاة ثم بعد ذكر ما تقدم شرع في بيان النصاب الذي تجب فيه الزكاة فقال (خسة أو سقي) جمع وسقي وهو

ستون صاعاً بصاعه صلى الله عليه وسلم وصاعه أربعة أمداد عمده ومده عليه السلام ما يلاء اليدين المتوسطتين لالقبوضتين ولا المبسوطتين (نصاب فيهما) أى فى النصارى والحبوب وتقدم أن النصاب معتبر بعد الخفاف الا لزيوتون ففیه خلاف وتقدم ذلك والخمسة أوسق تعتبر نصاباً ونجب فيها الزكاة اذا كانت لشخص واحد وأما اذا كانت مشتركة بين اثنين مثلاً فلا تجب فيها الزكاة والحاصل أن الشرکاء فى ماشية أو عين أو حياض أو غمار كان سبب الشرکة أرثاً وغيره لا تجب الزكاة على واحد من الشرکاء الا اذا بلغت حصته النصاب ولا ينظر لمجموع المال فى المدونة قال وقال مالك فى الشرکاء فى الزرع والنخل والكرومات والزيتون والذهب والورق والماشية لا يؤخذ من شىء منه الزكاة حتى يكون لكل واحد منهم ما تجب فيه الزكاة وإن كان مما يخرج من خمسة أوسق فى حظ كل واحد منهم وإن كان مما يخرج من خمسة أوسق اذا صار لكل واحد منهم صاري حظ كل واحد منهم ما لا تجب فيه الزكاة لم تجب فيه الزكاة ثم بعد بيان نصاب الحرث شرع فى بيان نصاب العين فقال (فى) نصاب (فضة قل) فى أقله (مائتان درهما) شرعية والدرهم الشرعى وزنه بالشعر المتوسط مقطوع الطرفين خمسون حبة وخمسة حبة (عشرون ديناراً) شرعياً (نصاب فى الذهب) والدينار الشرعى وزنه بالشعر المتقدم وصفه اثنان وسبعون حبة ونجب فى النصاب المشترك بينهما ما لا يتقدر الدينار عشرة دراهم فمن عنده مائة وخمسون درهما وخمسة دنانير وجبت عليه الزكاة ثم بعد بيان النصاب بين الزكاة فيهما بقوله (وربع العشر فيهما) أى فى نصاب الذهب والفضة (وجب) وما زاد على النصاب فيخرج منه بحسابه وجاز اخراج الورق على الذهب والذهب على الورق وتجب الزكاة فى محرم الاستعمال من الذهب والورق كلى لرجل وخاتم ذهب له ومكحلة لامرأة أو رجل وكذا أوانى النقدین مطلقاً والنقد الذى يجعل صفائح على أبواب وأضرحة المشايخ وهى باقية على ملك ربها يجب عليه اخراج زكاتها وكذا القناديل والسلاسل المعلقة بها وشمعدانات النقد كل ذلك لا يسوغ ولا يجوز الا فى مكة المكرمة ولا عبرة بقياس من قاس عليها الحجرة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام لانه مخالف للنص والحلى الجائز للراة ولو قبلاً بالزكاة فيه وكذا الا زكاة فيما يجوز للرجل استعماله كخاتم فضة درهماً ناقلاً وأقرب من من ذهب أو فضة ومحل زكاة العين وقيمة عرض التجارة الآتى بيانه اذا لم يكن عليه دين أو كان عليه دين وعنده من المتاع ما يجعله فى مقابلة الدين أما اذا كان عليه دين ولم يكن عنده ما يجعله فى مقابلة الدين فلا زكاة عليه فى قدره أو كان عنده ما يجعله فى مقابلة البعض فينظر للباقي فان كان فيه النصاب وجبت فيه الزكاة والا فلا مثلاً

عنده ألقادهم حال عليها الحول وعليه دين فقدره ألقان أيضا فان لم يكن له ما يجعله في مقابلةتهما فلازكاة عليه وان كان عنده أرض مثلاً قيمتها ألقان زكي الألقين وان كانت قيمتها ألقان زكي ألقاوان كانت قيمتهما مائة وخمسين فلازكاة عليه وأما زكاة الحراث والماشية فلا يسقطها الدين مطلقا لتعلق الزكاة بعينهما * ولما فرغ من الكلام على زكاة العين شرع في بيان زكاة ما يقدر بالعين وهو عروض التجارة فقال (والعرض ذو التجرة) أى المتجر فيه كان العرض عقارا أو ثيابا أو حيوانا لم نجب في عينه الزكاة ونجب فيه الزكاة ولم يباغ النصاب وأما إذا باغ النصاب فان الزكاة تخرج منه ويشمل عرض التجارة ما تجر فيه من الحب والتجارة بعد الوجوب على أربابها ويشترط في العرض الذى تركى قيمته أن يكون مملوكا بمعاوضة مالية أو بعرض مملوك بمالية ونوى في الصورتين به التجارة لا غيراً وصاحبته أنية الغلة والقنية فالعرض المملوك بغير معاوضة مالية كالأخوذ صدقا أو في نظير خلع أو ملك بمعاوضة مالية ولم ينو به التجارة وانما نوى به القنية كداره وما احتوت عليه أو نوى مع القنية الاستغلال أو ملك بغير معاوضة أصلا كالعرض الموروث والموهوب والمتصدق به فلا زكاة في جميع ذلك حيث لازكاة في عينه حتى يباع ويستقبل بمهنة سنة من يوم قبضه (ودين من أدار) أى ودين المدين من التجارة لا من القرض على العتمد المرجو خلاصه والافلازكاة حتى يقبضه فزكاه لسنة ولو كان دين المدين طعاما سلم وتقو به بدرهم لازكاة لا يعدها قبل قبضه (قيمتهما) أى قيمة العرض وقيمة دينه المؤجل المرجو خلاصه وأما دينه الحال فيعتبر عنده ان كان على ملي يربح خلاصه أيضا فقيمة عرضه ودينه المتقدم (كالعين) تركى كل عام باع فيه ولو بدرهم واحد وقبضه ولو لم يبق لوقت التقويم وحقيقة المدين عندهم هو الذى يشتري ويبيع بما قسم الله تعالى بربح تارة وبرأس المال تارة وبغير ذلك أخرى وانما يقوم المدين بعرضه الذى دفع ثمنها أو حال عليها الحول ولو لم يدفع ثمنها وأما السلع التى اشترها ولم يحل عليها الحول ولم يدفع ثمنها فلا يقومها والمدين المترقب في مقابلة هاته السلع لا يسقط زكاة غيرها والعبرة في التقويم من حول ملك أصل مال الإدارة أو زكاته وقيل العبرة في التقويم من يوم ابتداء الإدارة مثلا ملك عشرين دينارا في محرم وابتداء الإدارة من رجب فعلى الأول يقوم في محرم وعلى الثانى يقوم في رجب ولا تقوم على المدين آلات الإدارة كأواني العطارين وآلات الحراث وبقره الا اذا بلغت النصاب فتزكى هذا حكم المدين (ثم ذواشكار) وهذا الذى يرصد الاسواق فيشتري رخيصا ويبيع غالبا والاحتكار جائز حتى في الطعام الا اذا كان وقت الاخذ يزاحم المحتاجين فيمنع وأما اذا كان يأخذ ما فضل على الناس في الاسواق فلا يخرج كما هو صريح

به (زكى لقبض) أى عند قبض (غنى) وكان نصابا باع به فى مرة أو مرات بقى ما باع به أولا أم لا
(أو) لقبض (دين) بيع به عرض الاحتكار وكان نصابا كثيرا فله قبض قبل تمام النصاب
لازكاة فيه وقت القبض وعند قبض تمام النصاب زكى الجميع كان الذى قبضه أو لا باقيا ولا ثم بعد
تقرر النصاب كل ما باع به أو قبضه زكى عليه والتمن إذا أطلق ينصرف للعين فلو باع المحتكر
عرضه بالعرض من نوع المبيع أو غيره بالحوال أو إلى أجل وقبضه لازكاة إذا قصد بذلك الفرار
من الزكاة فأنه يؤخذ منه زكى المحتكر ما تقدم إذا قبض (عينا) لا عرضا كما تقدم والزكاة فيما تقدم
(يشترط الحول للأصلين) أى أصل الدين والتمن وهو عرض التجارة المحتكر فيها وإذا احتكر
شخص فى سلع وأداف فينظر فإن تساوت الأدارة والاحتكار وكان الاحتكارا أكثر فكل على
حكمه وإن كانت الإدارة أكثر فالحكم للإدارة فيقوم رأس كل عام تغليب الجانب الفقراء ثم بعد
بيان ما تقدم شرع فى بيان نصاب الانعام وبيان القدر الذى يؤخذ على ذلك النصاب وبدأ
بالابل لأنها أشرف الكسب عند العرب وتسمى جبالا لأنه يحمل بها فقال (فى كل خمسة جبال)
مصحاح لا متلفقة من كسور فغن له أربعة جبال مثلا وله جبل شركة مع زيد وجبل آخر شركة مع عمرو
فلا يعتبر نصف جبل زيد ونصف جبل عمرو جبالا ويضاف إلى الأربعة فتجب الزكاة على ربهان نعم
تجب الزكاة لو كان الجبلان شركة مع شخص واحد لأنه يمكن لكل منهما أن يأخذ واحدا مهيجا
بخلاف الصورة الأولى كما يؤخذ من الأمير ولا يتوجه عليه اعتراض العلامة عطيش بقول الموطأ
لأن قولها هم من مدعى الأمير فيحمل قولها على الشركة فى الأفراد كما فى المثال الثانى وموضوع
الأمير فى الأبعاض التى لا يصارفها لكل شركاء ذات مهيجة وإن احتيج إلى رد دراهم
لشكون أحدهما أو فرق قيمة فى بعض الأحيان ولا فرق عندنا فى الماشية بين أن تكون سائمة
أو عاملة أو معلوفة والابل زكاتها من غير نوعها إلى أن تبلغ خمسة وعشرين بعيرا كما أتى بيان
ذلك للحديث الشريف فى جميع البخارى فيما دون خمس وعشرين من الأبل الغنم فى كل
خمس ذود شاة (جذعة من غنم) الجذعة هى ماؤفت سنة وتعتلى من جل غنم البلد ولا عبرة بغنم
الزكى فإن تساوى الضأن والمزقيل من الضأن وقيل يخير السامى وإن لم يكن لأهل البلد غنم
فيه تبرجل غنم أقرب البلاد إليهم ويكفى عنها بعير ولو أقل من سنة بشرط أن تكون قيمته تساوى
قيمة الجذعة ولا يكفى عن اثنين ولو كانت قيمته تساوى أكثر من قيمتهما فى العشر جذعتان
وفى خمسة عشر ثلاث وفى عشرين أربع ولا فرق فى الجذعة بين الذكرو الأنثى قالتا فى كلام
الناظم للوحدة (بنت الخماض) وهى ماؤفت سنة ودخلت فى الثانية (مقنعة) ومجزرة (فى)

زكاة (الخمس والعشرين) من الابل (وابنة لبون) وهي مأؤفت سنتين ودخلت في الثالثة
وتؤخذ (في) زكاة (سبعة مع الثلاثين) من الابل ولا يؤخذ كرهن أنفى في هذه الاسنان الا
بنت الخاض اذا لم توجد فيؤخذ عنها ابن لبون و (تكون) ابنة لبون في النصاب المتقدم
فالوقص عشرة وفيما بين الشاتين أربعة (سواء أو بعين) من الابل (حققة) وهي مأؤفت ثلاثاً
ودخلت في الرابعة (كفت) أى أجزاء زكاة عن السنة والاربعين (جدعة) وهي مأؤفت
أربعاً ودخلت في الخامسة تؤخذ زكاة عن (احدى وستين) من الابل وقوله (وقت) خبر
عن جدعة أى حصل الوفاء بأخذها عن احدى وستين فالوقص أربعة عشر (بنتا لبون)
تؤخذان في الزكاة عن (ستة وسبعين) من الابل فالوقص أربعة عشر أيضاً (و حقتان)
تؤخذان زكاة (واحد وتسعين) أى عن واحد وتسعين فالنصب على نزع الخافض فالوقص
أربعة عشر أيضاً (و) زكاة واحد وتسعين (مع) ضم (ثلاثين) اليها فتكون الجملة مائة وأحد
وعشرين (ثلاث أى بنتا لبون أوخذ) عن مائة وأحد وعشرين (حققتين) فالخيار للسامى
أولرب المال ان لم يكن سامى ولا كلام لرب المال مع وجود السامى ولذا قال (بافتيات) أى يتعد
شرعى في الاختيارى والتعدى الشرعى لا يعد تعدى حقيقة وقيل تعين بنتا لبون وقيل
الحقتان وهذا الخيار اذا وجد السنان فان وجد أحدهما لا غير تعين الاخراج منه فالوقص هنا
تسعة وعشرون ويستمر التخيير المتقدم الى مائة وتسعة وعشرين ثم (اذا الثلاثين تلتها المائة)
أى تبعث الثلاثين المائة في كلام الناظم فلا تخيير الا في المائتين وما شاكلهم من زوج المئين بل
يؤخذ زكاة (في كل خمسين كالأحققة) (في كل أو بعين بنت) نسبت (لبون) أى للنافذة ذات المائين
لأنها تلد سنة وتربى سنة في الغالب (وهكذا) يؤخذ في كل خمسين حققة وفي كل أو بعين بنتا لبون
(مازادت) الابل وكثرت (أمرها بون) لمعرفة الضابط المتقدم في مائة وثلاثين حققة وبنتا
لبون فالوقص ثمانية وفي مائة وأربعين حقتان وبنتا لبون فالوقص تسعة وكل وقص بعده
كذلك وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق وفي مائة وستين أربع بنتا لبون وفي مائة وسبعين حققة
وثلاث بنتا لبون وفي مائة وثمانين حقتان وبنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقائق وبنت
لبون وفي مائتين أربع حقائق وأخس بنتا لبون الخيار للسامى وهكذا الى ما لا نهاية ثم بعد
الكلام على الابل شرع في بيان نصاب البقر وفي بيان ما يؤخذ عنه فقال (محجل ببيع) هو مأؤفى
سنتين ودخل في الثالثة يؤخذ (في) زكاة (ثلاثين بقرة) ثم يؤقف عليه بالسكون لا وزن
(مسنة) وهي مأؤفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة تؤخذ زكاة (في أو بعين) بقرة وقوله

(تستطر) بمعنى تكتب فالوقص نسعة (وهكذا ما ارتفعت) البقر في العدد فتؤخذ المسنة من الاربعين الى تسع وخمسين فاذا بلغت ستين ففيها تبيعان فالوقص تسعة عشر ففي سبعين بقرة تبيع ومسنة وفي ثمانين مستنان وفي تسعين ثلاث تبيعات وفي مائة مسنة وتبيعان وفي مائة وعشرة مستنان وتبيع وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات وأربع تبيعات الخيار للساعي وبعد الكلام على البقر شرع في الكلام على الغنم فقال (ثم الغنم شاة) ذكر أو أنثى تؤخذ زكاة (لاربعين) أي عن أربعين فالسبعة والثلاثون لازكاة فيها فاذا بلغت أربعين وجبت فيها الزكاة ولا فرق بين السائمة والمعلوفة كما تقدم في الإبل ويستمر أخذها الى مائة وعشرين ثم اذا زادت الغنم عن مائة وعشرين تؤخذ تلك الشاة (مع أخرى تضم) إليها (في) زكاة (واحد) و (عشرين) معمول (يتاومائة) أي اذا بلغت الغنم مائة وأحد وعشرين ففيها شاةان فالوقص ثمانون (و) في مائة وأحد وعشرين (مع ثمانين ثلاث) شياه (بحجزة) عن زكاة مائتين وواحد فالوقص تسعة وسبعون ثم يستمر أخذ الثلاث الى ثلاثمائة وتسع وتسعين فاذا بلغت أربع مائة أخذتها أربع شياه (والى ذلك أشار بقوله) وأربع مائة من مئتين أربع) فالوقص مائة وثمان وتسعون شاة ثم اذا زادت الغنم فالعبرة بالثلاث فيكون الوقص تسع وتسعون شاة والى ذلك أشار بقوله (شاة لكل مائة ان ترفع) والشاة المجزئة ما وقت سنة فاكثروا الواجب في أخذ الزكاة الوسط من المال لا الخيار كالمعلوفة والفحل الا ان يطوع رهبان ذلك ولا الشرار الا ان يرى الساعي في أخذ المعيبة مصلحة للفقراء ولو انفرد الخيار والشرار فالحكم هو المتقدم ولما فرغ من الكلام على زكاة ما حال حوله من العيين والانعام شرع في الكلام على زكاة ما نشأ عن ذلك في أثناء الحول بقوله (وحول الارباح) جمع ربح وهو ما نشأ عن مال التجارة (ز) حول (نسل) وهو ما تولد من الانعام (كالاصول) أي هو حول الاصول فمن ملك ديناراً في محرم وانجرف فيه فلم يجاء محرم باع ما عنده أو قومه فوجد نصاباً فاكثروا وجبت عليه الزكاة ومن ملك عشرين ديناراً مثلاً في محرم وتوالت في ذي الحجة مثلاً فبلغت النصاب وجبت الزكاة بل تجب الزكاة ولو ماتت الاصول أو باعها في المثال المذكور ولو ماتت أربعين فاكثروا باع الاصول أو ماتت وبقى النسل الى الحول وجبت الزكاة فيه غير انه لا يخرج منه بل لابد من جذعة فأكبر متوسط بين الخيار والشرار على حسب ما تقدم (والطاري) بسبب فائدة أو ارب أو شراء عما يركب من النعم بان يكون المظن عنه نصيباً من النعم اليه الطاري وزكي الجميع مثلاً من كان عنده مائة واحدة وأحد وعشرون شاة وقيل مئتين شاة مثلاً وجب عليه ثلاث

عند الحول (لا الطاريء) (عما) لا (يزكى) بان لم يكن عنده شيء وقبلة يكن اشترى أو استفاد بارت
ونحوه أربعين شاة مثلاً أو كان عنده مادون النصاب يكن عنده عشرون ملكها في محرم
واستمرت على ذلك إلى رمضان فاستفاد بما تقدم عشرون فما كثر فشرط الزكاة في الصورتين
(أن يحول) الحول في الصورة الأولى من يوم الملك وفي الثانية من تمام النصاب يعني في رمضان
وشرط زكاة الطاريء عن النصاب أن يبقى النصاب إلى الحول فلو نقص النصاب بموت أو بيع لم
يقصد به الفرار من الزكاة فلا تجب الزكاة في الطاريء والمطر عنه ولو كان نصاباً بل يستقبل حولا
من يوم تمام النصاب كما تقدم في الطاريء عما لا يزكى وقلته غير الراجح كمن ورث مالا أو وهبه
أو تصدق به عليه أو باع عقار فنية مثلاً زكيت تمام الحول إن كانت نصاباً والاضمت لما تجب إن
كان ما لم تجب الزكاة في الأولى بأن حال عليها الحول ثلثة ثم نقصت بعده فيزكى ما بهما عند ملكها
نظر المجموعهما وفي المقابل يزكى الناقصة التي كان مر عليها الحول وهي كاملة نظر ما بهما أيضاً
ما لم ينقص مجموعهما عن النصاب والموضوع أن لا مال له غيرهما يضمن إليه والأزكيت الفائدة
مطلقة عند مرور الحول عليها مثلاً استفاد عشر دينار في محرم وعشرة في رجب مثلاً فر
الحول على الأولى كاملة زكيت وزكيت الرجبية في رجب ولو نقصت الأولى على النصاب ديناراً
مثلاً فونقصت الأولى قبل مرور الحول عليها ضمت للرجبية وزكيتا معاً في رجب وانتقل حول
الأولى إلى رجب ومن عنده نصاب وتجدد عليه فوائده في كل شهر مثلاً كراباب العقارات التي
تكري بالشهر أو بالسنة ويسقط الكراء على الأشهر فكل قسط يحفظ بتاريخ قبضه فإذا
حال عليه الحول زكى ولو نقص عن النصاب انضم للنصاب الذي عنده به وانظر تفصيل هذا المحل
في المطولات ولما تكام على زكاة النصب شرع في الكلام على الأوقاص فقال (ولا يزكى وقص
من النعم) وهو ما بين النصابين فما بين الخمسة والعشرة وهو أربع لازكاة فيه ومحل عدم زكاة
الوقص ما لم يكن في الخلط أو الأزكى مثلاً رجل عنده خسون شاة خالط بهما من عنده مائة وثلاثون
شاة بشرط الخلطة المذكورة في المطولات فعند عجي والسامعي يأخذ منها شاتين ويشراجهما
فيما بينهما فإذا أخذ الشاتان من صاحب الأقل رجوع على صاحبه بشاة بقيمة أربعة أسباع شاة
وإن أخذت من صاحب الأكثر رجوع على خليطه بقيمة خمسة أسباع شاة ولا وقص في غير النعم
فمن ملك نصاباً من الحرث أو العين زكاه وما زاد عليه ولو قل يزكى بحسبه فمن أخذ من حوته خمسة
أوسق وخمسة أسوع أخرج نصف وسق ونصف صاع (كذاك) لا يزكى (مادون النصاب)
لا فرق بين نعم وغيره والله أعلم (وليم) هذا الحكم سائر أنواع ما فيه الزكاة فمن ملك مائة درهم

ونحو ساعشر بن بقره ثلاثين شاة وأربع جلال وأربعة أسقى من برأ ونحو هكذا فلا زكاة عليه
 لعدم تمام النصاب في السجل (و) لا يزكى (عسل) وتين على المشهور (فاكهة) نحو البندق
 والجوز واللوز لا يزكى ما تقدم (مع الخضر) نحو البطيخ والقرع والباميا والموخية (اذهي)
 أى الزكاة واجبة (في المقتات مما يدخر) أى وجوب الزكاة فيما يصلح للدخار مع كونه قوتاً في
 العادة والمذكورات قبل بعضها لا يصلح للدخار كالخضر واتوب بعضها يصلح للقوت ولا للدخار
 كاللوز والبندق إلا أن العادة جارية بانخاذه للتفكه لا للقوت والمدار في الوجوب النص على
 أعيان ما فيه الزكاة ولا نظر إلى هذه الدلة ولما كان ما يجب فيه الزكاة أصنافاً قد يجمع اثنين منها
 فأكثر نوع وقبلاً يكمل النصاب في كل صنف على حدته نبيه على أنه يجمع الصنفان أو الأصناف
 لاندراجها تحت نوع واحد فقال (ويحصل النصاب) المتقدم بيانه (من صنفين) مندرجين
 تحت نوع واحد وذلك (كذهب وفضة من عين) لاندراجها تحت العين فمن عنده مائة درهم
 وعشرة دنانير حال عليهما الحول وجبت عليه الزكاة (والضأن) يضم (للمز) لاندراجهما
 تحت القتم فمن ملك عشرة بن ضأناً ومثلها معزاً وحال الحول عليهما وجبت عليه الزكاة وخبر
 السامعي في الاختدان كان أحدهما أكثر أخذ منه ومن ملك مائة من الضأن وأحد وعشرين
 من المعز أخذ السامعي الشاتين من الضأن ومن ملك مائة وأحد وعشرين من الضأن وأربعين
 من المعز أخذ السامعي الشاتين من الضأن لأن الأقل وإن كان نصاباً إلا أنه يعدو قصاباً بالنسبة لضمه
 للضأن والأقل أنما يؤخذ منه إذا كان نصاباً لم يكن وقصابل أو جب شاة بضمه للضأن مثلاً من
 ملك مائة وستين ضأناً وأحد أو أربعين معزاً وجب عليه ثلاث أثنان من الضأن وواحدة من المعز
 ومن ملك مائة وعشرة من الضأن ومثلها من المعز أخذ السامعي شاة من الضأن وأخرى من المعز
 ويخير في الثلاثة (ويخت) أبل خراسانية ذات سن مائة من الضأن (للعراب) أى للابل العربية فمن ملك
 عشرة أبنانية وخمس عشرة عراقية وجبت عليه الزكاة لدخول كل منهما تحت الأبل والتفصيل
 المتقدم في أخذ السامعي من أى الصنفين يجري هنا وفيما يأتي أعني قوله (وبقر) يضم (إلى
 الجواميس) لدخولها تحت عنوان بقر فمن ملك عشرة بن بقره وعشرة جواميس وجبت عليه
 الزكاة لما تقدم (و) (اصطحاب) حال مما تقدم وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أى حال كونها
 مصطحبات لدخولها تحت نوع واحد كما تقدم بيان ذلك (والقمح) معزوف ويسمى بالبر أيضاً
 (والشعير) معزوف أيضاً (للسلت) المسمى عند عامة المغرب بشعير النبي فسنبله يشبه سنبل
 الشعير ويسلب قشره عند الدر من فيه مير كما قمح وقوله (يصار) خبر عن القمح أى والقمح

يضم للشعير والسلت لتقارب منفعتها فن حصل له من حرثه ثلاثة أوسق من بروسقان من شعير
 أو من سلت أو أحدهما من شعير والآخر من سلت أو وسق ونصف من شعير ونصف وسق من
 سات فتجب لحصول خمسة أوسق بالضم ويخرج من كل زكاته بقدره (كذا القطاني) السبعة
 المتقدم ذكرها يضم بعضها البعض ويؤخذ من كل زكاته بقدره فن حصل له من حرثه وسق من
 الفول وآخر من الجص وآخر من الترمس ونصف وسق من اللو يبار نصف وسق من العدى
 ونصف وسق من الجلبان ونصف وسق من البسيلة وجبت عليه الزكاة وأما العاقل والفره والارز
 والدخن فلا يضم بعضها البعض بل كل قسم برأسه ان حصل له منه نصاب زكاة والا فلا (و)
 كذا أصناف (الزبيب) الاسود والاجر يضم بعضها البعض (و) كذا أصناف (التمر)
 أى التمر يضم بعضها البعض فان حصل النصاب زكى ونؤخذ الزكاة من النصف المتوسط بين الجيد
 والردى فان أطاع به باعطاء الجيد على الكل خسن وان أخذ من كل بحسبه خسن أيضا ولما
 بين مائزته منه الزكاة وبين قدره ائسرع في بيان من تدفع له الزكاة وهى الاصناف الثمانية التى
 ذكرها الله تعالى في كتابه العزيز بقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها
 والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فقال (مصرفها) أى من
 نصرف اليه الزكاة ثمانية الاول (الفقير) وهو من لا يملك قوت عامه (و) الثانى (المسكين)
 وهو من التصقت يده بالتراب ويصدقان في دعواهما الاربعة كظهور أثر الغنى عليهما الثالث
 (غاز) وهو المراد به الآية وفى سبيل الله فتعطى الزكاة للمجاهدين يستعين بها على أسباب الجهاد
 كالسيف ونحوه ولو كان المجاهد غنيا فان أخذها وجلس تزعت منه (و) تدفع الزكاة فى (غنى)
 رقيق لا شائبة حر فيه ولو كان معيما يأخذ منها (عامل) عليها كتابتها ومقرقها ولو كان
 غنيا فان كان فقيرا أخذ بالوصفين (مدين) آدمى ولو كان رب الدين ابنا له فلا
 تعطى لمن عليه نحو الكفارة ويشترط فيه أن لا يكون تداين فى معصية إلا أن يتوب فتعطى
 له ويحل اعطائهم الدين اذ لم يجد ما يدفع لرب الدين ولو بما يباع على الفلوس وتعطى الزكاة
 (مؤلف القلب) وهو من كان اسلامه حديثا يعطى منها ليثبت ايمانه لان القصد انقاذهم من
 من النار وقيل المؤلف هو من قرب اسلامه ولم يسلم بالفعل فيعطى منها ليدخل فى الاسلام (و)
 يأخذ منها (محتاج غريب) عن أوطانه ولو كان غنيا ببلده حيث لا يجد مسلفا فان أخذ منها ولم
 يسافر أخذت منه لان الموضوع انه يأخذ ما يوصله لبلده أو ما يستعين به على السفر ويشترط فى
 كفايتها ومحتتها بالنسبة لمن تقدم ذكرهم (أحرار) لأرقاء الامتق المتقدم فان الموضوع

فيه رقيق لاشأبه فيه وأنهم ذروا (اسلام) الا المأول على الاحتمال الثاني فلا يضر كما تقدم (ولم يقبل مريب) في وصفه المدلى به لاخذ الزكاة فمن دفعها الكافر أو لورقيق غير ما تقدم أو لمشكوك في فقره مثلاً لم تسكه ويزاد في الشروط عدم بنوة لهاشم الآن يمنعوا حقهم من بيت المال فيعطوا بوصف الفقر ولا يفعل منها سور ولا مركب لحرب وغيره ولا فطره وغير ذلك * ولما فرغ من زكاة الاموال شرع في بيان زكاة الابدان فقال (فصل زكاة لفطر) أى التى تخرج يوم الفطر أو قبله يومين لا غير (صاع) بصاعه صلى الله عليه وسلم وهو أربعة أمداد بمد عليه السلام وهو ملء اليدين المتوسطين لا المقبوضتين ولا المبسوطتين (وتجب عن مسلم) بخرجها عن نفسه (ومن برزقه طلب) أى ويخرجها أيضاً عن الذى طلب برزقه وجوباً كبنية الصغار وأبويه الفقيرين وزوجته وزوجة أبيه ورقيقه ورقيق زوجته ورقيق أبيه بمعنى واحدا لا متعددا ان كانتا أهلاً لا خدم فيخرج عن ذكور أولاده للبواغ قادرين على الكسب والانتدخول على الأزواج ولا يحتاج لآذنتهم بخلاف باغ الذكور فاته اذا أراد أن يخرج عنه لا بد من اذنه فيخرج عن نفسه وعن طلب برزقه ان كان قادر على اخراجها في يوم الفطر أو اخراج بعضها ان تجز عن الكل وتجب عليه ولو بتسلف ان ربح الوفاء وجوباً قبل الغروب شمس آخر يوم من رمضان فمن مات قبل العشاء أخرجه من تركته ومن ولد بعد الغروب لا يحاطب بها أبوه وقيل وجوبها بطالع فجر يوم الفطر وعليه فمن مات قبل الفجر لا زكاة عليه ومن ولد بعده لا يحاطب بها الولي وبين من يخرج عنه بسبب كونه مطالباً برزقه بقوله (من مسلم) فقير المسلم لا يخرج عنه وان كان مطالباً برزقه كزوجته الكافرة ورقيقه الكافر والاصناف التى تخرج منها الزكاة القمح والشعير والسلت والزبيب والتمر والتمر والارز والدخن والاقط فان استوت كلها أو بعضها في الاقيبات خيري الاخراج من أى المتساويات والمتساويين فان لم تتماثل في الاقيبات فيخرج وجوباً (بجمل عيش القوم) أى من غالب معيشة أهل البلد في رمضان ولا فرق بين الكبير والصغير في الاخراج من غالب قوت أهل البلد في رمضان الا اذا اقتات شخص اللون في رمضان لفرق جازله اخراج زكاته من قوته ولا يكتفى الاخراج من القوت الذى اذا اقتات له اذ شمع على نفسه وعياله وجاز دفع دقيق صاع قمح ومن المعام انه يز يد على الصاع فاجز صاع من سميد لا غير لا يكتفى ويندب اخراجها بالفعل ان تيسر أو عز لها ربحا حتى يأخذها بعد صلاة الصبح وقبل الغدو للصلاة ويندب أيضاً اخراجها من قوته الاحسن من غالب قوت أهل البلد ويندب غير بلما يخرج منه ان لم يز دغله على الثلث والاوجب غير بلته ولا تقوت

بفوات يومها بالنسبة للقادر عليها بل مطالب بها أبداً وتندب استخراجها لمن زال فقره أو رقه يوم
 الفطر وجاز دفع صاع لسائكين وأصع لمسكين ويحرم تأخيرها عن يوم الفطر وأشار الحكمة أصل
 فرضها والافهى تعطى لفقر الزكاة ولو ملك نصيباً لا يكتفيه في سنة والمسكين أخرى بذلك فقال
 (لنخن) زكاة الفطر فقيرا (حرامسما) عن الطلب (في اليوم) المعهود وهو يوم الفطر وقد
 علمت ان هذا أصل المشروعية والافهى تعطى لفقر الزكاة كما تقدم آنفاً فاعطوا هاتين الفقير
 بوصفيه لا يكفي والمسكين أولى في الاخذ منها * ولما فرغ من الكلام على القاعدة الثالثة شرع
 في الكلام على القاعدة الرابعة وهي الصيام فقال (كتاب الصيام) الصوم لغة الامساك
 مطلقاً قال الله تعالى فقلوا اني نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم انسياً وشرعاً الامساك عن
 شهوتي البطن والفرج أو ما يقوم مقامهما من اللسان والاذن واللسان المؤدى للفطر من قرب
 طلوع الفجر الى تحقق الغروب بنية مصاحبة أو واقعة قبله وبعد الغروب فمن نوى صيام الاثنين
 مثلاً قبل غروب شمس الأحد ونام ولم يستيقظ حتى طلع فجر يوم الاثنين فلا يصح صومه لو أراد
 لان شرط صحة الصوم أن يكون بنية مبيتة ليلاً كما يأتي في التصریح بذلك في كلام الناظم وللصوم
 أركان وشروط وموانع يأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى قال الناظم رحمه الله تعالى
 * (صيام شهر رمضان وجباً) * ووجوبه معلوم من الدين بالضرورة وينبغي احترامه
 والاعتناء بشأنه بالتلبس بأنواع العبادات والتباعد عن الخلفات والتجافي عن الكلام
 الساقط في الامير ابن حجر في الزواجر عن زواله من الكبائر ولعله اذا كان بغضا للعبادة بل زجماً
 بخشى الكفر وعما يخالف تعظيم شعائر الله قول العوام آخره انه مريض أو يطالع في الروح رزقنا
 الله تعالى الادب * (في رجب شعبان صوم ندباً) * ألفه للإطلاق
 (كنسعة حجة وأخرى الآخر * كذا المحرم وأخرى العاشر)

وقال المحققون لم يرد في صوم رجب بالخصوص حديث صحيح أو حسن يعتمد عليه وإنما الوارد
 التحريض على الصوم من الحرم والذي جاء فيها ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه مرفوعاً عن
 من الحرم وأترك صوم من الحرم وأترك صوم من الحرم وأترك وقال بإصابه الثلاث فضمه وأرسلها
 وشعبان ورد صومه وورد صوم المحرم ويتأ كذا الثالث والتاسع والعاشر منه ويتأ كذا صيام
 التاسع من ذي الحجة ويطلب صيام الثمانية قبله وصوم الثامن والعشرين من ذي القعدة
 واليساع والعشرين من رجب ونصف شعبان وثلاثة أيام من كل شهر ويوم الاثنين والخميس لرفع
 الأعمال فيهما الى الله تعالى وستة أيام من السنة في شوال وغيره ويندب تفريقها اذا صامت

في شوال بالنسبة لمن يقتدى به خوف اعتقاد وجوبها وبعد بيان حكم صوم رمضان وغيره شرع في بيان ما يثبت به رمضان فقال (ويثبت) ويتحقق في الخارج (الشهر) رمضان وكذا غيره (١) سبب (رؤية الهلال) من عدلين أو مستفيضة كل خبر عن نفسه أنه رآه بحيث خبرهم بقيد العلم أو الظن القريب من العلم لا يثبت رمضان برؤية عدل واحد ولو كان مثل أحد الخلفاء الراشدين من حيث أنه شاهد برؤيته وأما بالنظر لكونه مخبرا عن ثبوته عند الحاكم أو عن المستفيضة أو عن العدلين إذا أرسل في هذا الأخير ليكشف عن خبر رمضان ويثبت رمضان في حق الرائي مطلقا ولو امرأه ويثبت في حق عيال الرجل بأخباره إياهم ويثبت بالشاهد الواحد الموثوق بخبره بالنسبة لمن لا اعتناء لهم بامر الهلال ولو عبد أو امرأة أو يجب على من رأى الهلال إخبار الحاكم أن كان يرجو قبول شهادته والعدلي أولى بالحكم ونذب لغيرهما لفتح باب الشهادة وكذب العدلان ومن في حكمهما إن لم يرب بعد ثلاثين ليلة من رؤيتهم في حال صحو السماء يجب صوم صبيحة تلك الليلة لأن الشارع عول على ثبوت الشهر بالرؤية في صحو السماء أو بإكمال ما قبله مع الغيم ويأتي ذكر الحديث الدال على ذلك يثبت الشهر بالرؤية (أو) إكمال الشهر الذي قبله وهو ناشعبان (ثلاثين) يوما عند غيم السماء وقوله (قليل في كمال) معناها مشرحت به في الموطان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسعة وعشرون يوما فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له اهـ وتقديره بتمام الشهر الذي أنت فيه ثلاثين وفي رواية فأكملوا العدة ومعنى أن الشهر تسعة وعشرون يوما محمول على الغالب وإن الشهر يكون تسعة وعشرين يوما قال ابن مسعود رضي الله عنه صمنا مع رسول الله عليه السلام تسعة وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين وصبيحة ليلة الغيم هو يوم الشك فينبغي إمساكها بلانية صوم وانما يجتنع من نحو الال كل حتى يأتي للبلد من هو خارج عنها فإذا ثبت نهارا وجب الإمساك ولو كان الباقي من النهار قليلا ووجب قضاؤه ولو نوى صيامه لهدم اعتبار تلك النية شرعا وإن أفطر غير متأول كفر مع القضاء ولا يثبت بقول المنجمين ولو وقع في القلب صدقهم لافي حقهم ولا في حق غيرهم ولا يجوز من علم الفلك إلا ما يهتدى به إلى أدلة القبة ونحوها وبعد التسكيم على ما يثبت به الشهر شرع في بيان فرائض الصوم وشروطه وموانعه فقال (فرض الصيام) مراده بالفرض ما يتوقف عليه صحة الصوم سواء كان داخلًا في ماهية الصوم أو خارجًا. وهي خمسة أولها (نية) قصد بقلبه الصوم (بإياله) أي في ليلة ذلك اليوم أو الشهر الذي يريد صومه ويجوز إيقاعها بعد الغروب ولا يضر إلا كل والشرب والجماع بعدها ولا فرق في وجوب تبييت الصوم بين الصوم الواجب والنفل عند جمهور

العلماء لما رواه أصحاب السنن لا يصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل (و) ثانيها (ترك وطء) وما
 في معناه من اخراج المني بسبب مباشر فأنظر وأفكر وأقبله أو ملاعبة أدام ذلك ولا يخرج
 المني كاخراج المني من جهة اللبغ وخروج المني عن احتلام أو سلس لا يضر وكذا خروج المني
 عن سلس ولا قضاء عليه ما يأتي حكم من نعد الجماع وما بعده وثالثها ترك (شرب به) كاهه أي
 الصائم أي ترك الوطء وما في معناه وترك الشرب والا كل وقت طالع الفجر إلى الغروب كما يأتي
 (و) رابعها ترك نعد اخراج (التي) لان نعد اخراجه مظنة رجوع شيء منه فان تحقق
 رجوع شيء منه ولو غلبة كفر لان نعد استدعائه كنعمة ارجاعه لان رجوع ناسية بالقضاء
 لا غير وأما اذ غلبه التي فلا تنى عليه ما لم يرجع منه شيء فان رجوع شيء منه غلبة أو نسياناً
 بالقضاء وان نعد ارجاعه كفر مع القضاء وترك ما تقدم (مع) ترك (ايصال) أي وصول (ول) شيء
 للعد (سواء) كان مائلاً أو جامداً فدخل الوصل للعدة من الدبر وهو المسمى بالحقنة وبين محل
 الشيء الوصل للعد بقوله (من أذن) كوضع دواء فيها (أو عين) كوضع دواء فيها أو كل نهاراً
 ويصل للحلق نهاراً ومن باب أولى وصوله للعدة (أو ألق) كوضع دواء ونحوه قد (ورد) النهي
 عن ذلك ووصول المائع من أذن أو عين أو أنف موجب للفطر ولورده لا وصول بل يملأ للحاق ثم
 رد فلا فطر على المعول عليه وترك الوطء وما بعده مطلوب (وقت طالع جره) أي اليوم الذي
 يرد صومه (إلى الغروب) أي إلى تحقق غروب شمسهِ ووصول دخان وبخار قد استنشقه ودهن
 من مسام شعر الرأس كخناء وجد طعم ذلك في حلقه موجب للفطر لا دخان حطب ورده بعد
 وصول حلقه ودخان طيب كعود استنشقه ولم يصل حلقه ورائحة طعام زلوا استنشقه فلا شيء فيها
 ولوجوب الصوم شروط البلوغ وقد تقدم عند قوله وكل تكليف والاقامة والصحة ولم يذكرهما
 اكتفاءً بمفهوم قوله ويباح للفطر أو سقر قصر والنقاء من الحيض والنفاس ولم يذكره
 الحيض مائلاً وقد تقدم المانع عندهم شرط وإنما ذكر العقل مع تقدمه ليرتب عليه ما بعده فقال
 (والعقل في أوله) أي اليوم الذي يرد صومه وقت طالع الفجر أو قبله الذي هو وقت النية
 (شرط الوجوب) فالجنون لا يجب عليه الصوم ومقتضى عدم الوجوب لا قضاء عليه به قال
 الحنفية والشافعية وعند المالكية ادراجه في المرض وقد قال الله تعالى ومن كان مريضاً أو
 على سفر فعذر من أيام أخرولة أقال الناظم (وليقتض) بأمر جديد (فاقده) بسبب جنون أو
 اغتمام أو سكر ولو حالاً ولو فقد عقله سنين بعد البلوغ أو قبله على المشهور وليقتض ان زال عقله
 وقت النية واستمر استتار عقله النهار كله أو نصفه أو أقل من النصف وان سلم وقت النية قضى

أيضاً لأن جن بعد الفجر واستمر النهار كله ولا قضاء في النصف ودون النصف فالصوم يستقضاه في أربع ولا قضاء في اثنتين (والحيض منع صوماً) أي منع وجوبه وبختمه والنفاس كذلك (وتنقض) بامر جديد الصوم (الفرض) لا الصلاة لكثرة دورانها وأما الصوم فإنه يأتي في العام مرة (إن به ارتفع) أي أن ارتفع وجوب الصوم بسبب الحيض فلا بد من قضائه وتحتاج إلى نية للباقي من صومها إن طهرت في أثناء الشهر * ولمافرغ من الكلام على الفرائض والشروط والماتع شرع في الكلام على ما يكره فعله في أيام الصيام كان الصوم فرضاً أو نفلاً فقال (ويكره اللبس وفسكر) عند قصد اللذة أو وجودها (سلباً) أي سلب صاحبها (دأباً) شأن أي عادته السلامة (من المدي) إذا وقع منه اللبس أو الفسكر (والا) يسلم من مصاحبة المدي بأن كانت عادته إذا لمس أو قبل أمذى (حرمًا) أي حرم ارتكابهما قال مالك رحمه الله تعالى وكان الأفاضل يتجنبون دخول منازلهم في نهار رمضان خوفاً على أنفسهم واحتياطاً أن يأتي من ذلك بعض ما يكرهون اهـ والنظر كالفسكر في الحكم والقبلة والمباشرة أشد في الحكم من اللبس ويكره أكثر النوم نهاراً ويكره شم الروائح (وكرهوا ذوق كندر) أي مثل قدر خوف أن يسبق شيء للحاق ومثل ذوق القدر ذوق غيره مما يذوق ومضغ علك تمر وأحولى لصغير (وهلر) أي وكرهوا كلاماً هنراً أي سافلاً لا ملحة فيه دنيا ولا أخرى وأما الغيبة والنميمة وشهادة الزور فحرمه مطلقاً وقال ابن السبكي إن ملازمة المعاصي تمنع ثواب الصوم إجماعاً ثم بعد ذلك ما تقدم شرع في استثناء أشياء عنهم فيها القضاء ونحوه فقال (غالب في) لم يرجع منه للحلق شيء لا قضاء عليه (و) غالب (ذباب) وصل للعدة (مغتفر) كل منهما أي لا كراهة في ذلك ولا قضاء ومثل التذباب البعوض من كل ما يقرب من الفم بخلاف نحوه البرغوث إذا سبق وصوله للعدة ففيه القضاء غالب (غبار صانع) طحان أو كيال ومن يعاونهما وصل لحلقه ورده فلا قضاء وكفران تعدل به ولا قضاء على طبخ وصل البخار لحلقه غلبة وأما مجرد الرائحة فلا قضاء فيها كما تقدم (و) غالب غبار (طرق) للمار فيها (وسواك يابس) أي ويغتفر اغتفارا إجماعاً بمعنى يطلب الاستبراء باليسابك لا باليابس لا الأخضر فإنه يكره الاستبراء به نهاراً (اصباح جنباً) أي اصباح الشخص جنباً لا قضاء فيه وقوله (كذلك) أي مغتفر راجع اغتفاره صانع وما بعده ولياذكران النية فرض خشي نومه طلبها في كل ليلة مطلقاً كما هي رواية عن مالك رضي الله عنه أنزال ذلك بقوله (ونية) واحدة (تكفي لما) أي لكل صوم (تتابعه يجب) كرمضان وكفارقى القتل والظهار وكفارة رمضان والصوم المتطوع به المنذور تتابعه وكيفية النية التي تكفي في الصوم الذي

يجب تتابعه هي أن يقصد بقلبه ويعزم على صوم رمضان مثلاً بعد تحقق الشهر وقبل الفجر ولا يحتاج للتصريح باللفظ كما يعتقد كثير من العوام ومن ذلك ما وقع لبعض العوام مع الإمام الخازني قال رحمه الله تعالى ذكرت النية في الصوم وحكمها فقال شيخ كبير يأسى من منذ سبعين سنة أصوم ولا أنويه فقلت أ كنت تعرف أول الشهر دخل وتعزم على صومه قال نعم قلت هذه النية قال الشيخ زروق أما النية فإذا عرف الشهر وعزم على صومه فقد حصلت ولا تنافي النية الحكمية في رمضان كما تنافي في الوضوء والصلاة فعلى مدعيها الاثبات (لأن نفاهاً أي نفي وجوب التتابع (مانعه) أي مانع التتابع كحيض وسفر ومرض فلا تنافي النية الأولى بل لا بد من تجديد بها كل ليلة إذا أراد أن يصوم في سفره ومرضه وإذا ارتفع مانع الحيض وقدم من سفره وصح من مرضه تكفيه نية واحدة للباقي ومفهوم ما يجب تتابعه الصوم المسرود وصوم الاثنين والخميس لمن اعتاد صومه ما وكفارة الخمين ونحو ذلك فهذا لا بد فيه من النية لكل ليلة على مشهور المذهب وبعد ما تقدم ذكره شرع في ذكر بعض ما يندب فعله فقال (ندب نجعل لفطر رفعه) أي رفع الصوم أي يندب لمن تحقق غروب الشمس نجعل الفطر على شيء عفيف ثم يأتي بالصلاة ويستحب أن يكون الفطر على ما كان يفطر عليه صلى الله عليه وسلم في سنن أبي داود عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلي على رطبات فان لم يجد رطبات فتمر فان لم يجد تمرات - سحسوات من ماء اهـ فان أخر الفطر تشبدها على النفس كذا ذلك وان أخره لم ذرأ ولا شيء فلا راحة (كذلك) يندب (تأخير سحور تبعه) أي تبع الصوم السحور قال تيان بالسحور مطلوب وتأخير مطلوب ثاني ففي الصحيحين تسحروا فان في السحور بركة وورد أنه عليه الصلاة والسلام يؤخر السحور بحيث يكون بين فراغه من السحور والفجر مقدراً ما يقرأ القاري خمسين آية اهـ وبعد ذكر ما تقدم شرع بين حكم ما إذا أفطر الشخص فقال (من أفطر) في صوم (الفرض) الأصلي عمداً أو نسياناً أو غلبة أو مكرهاً بجماع أو غيرهم من أكل أو شرب ونحوهما من أسفل كالخفنة أو من أعلى كان المنفذ الأعلى منسحاً لا كالأنف والأذن (قضاء) والفطر الجائز كذلك كفطر الخائض والمرضى والمسافر فانه ضايفاً ذكروا نحوه وأما غير الفرض الأصلي وهو الفرض العارض بالنحر فان كان النذر مباحاً حكمه حكم الفرض الأصلي أعني رمضان وأما العين كتنه على صوم ثمانية أيام من أول شعبان مثلاً فان أفطر فيها كلها أو بعضها كالحض أو نفاس أو مرض فلا قضاء وان أفطر عمداً أو نسياناً أو لسفر قضى وجوباً وأما الفطر في الكفارات فالعبد مبطّل لما فعله منها وان أفطر في

آخر يوم منها وان كان عن غير عمد قضى ما حصل فيه الفطر بل في تمام الشهر ين ولبس فطر العيد
اذا انحلت الشهر ين من العمد بل من القسم الثاني ثم بعد الفطر في شيء مما تقدم هل يجب
الامساك في بقية اليوم في ذلك تفصيل حاصله يجب الامساك في رمضان وفي نذر معين لحرمة
الوقت وفي التطوع سهو العمد فساد الصوم وفي عمد التطوع خلاف الراجح لا يجب الامساك
ويندب فيما عدا ما ذكر وبعد ذكر القضاء في فطر رمضان مطلقا ذكر ما فيه الكفارة بقوله
(وايزد) على القضاء (كفارة) يأتي بيانها (في رمضان) لافي غيره ولو قضاها (ان عمو لا كل
أشرب) أي نعمة الافطار من (فم) بالكل أو شرب منتها حرمة الشهر ولا يكون الاتهام
الاعم معرفة الحكم بل التأويل قريب فاهل الحكم كحديث عهد باسلام لا كفارة عليه ومتأول
تأويله لا قريبا كمن أصبح مفطرا وثبت رمضان نهرا فاول في نفسه من انما فطر ولا يصح صوم
هذا اليوم ولم يعلم وجوب الامساك لحرمة اليوم فاكل بقیته متعمدا على تأويله فلا كفارة عليه
وأما من تأول تأويل بعيدا لكن رأى هلال رمضان وشهد عند القاضي وردت شهادته مثلا وأصبح
الناس فطرين فاول في نفسه لو كان رمضان امام الناس فافطر فعليه الكفارة (أو) ان عمو
(التي) أي لاجراحي التي بوطه ولو لم ينزل بالفعل أو أخرجه بسبب مباشرة أو ملاحية أو قبلة وأمنى
بالفعل بسبب ما تقدم بل (ولو) أخرجه (د) سبب (فكر) مستدام ومثله النظر المستدام ولم
يختلف عادته بأن كانت عادته اذا استدام النظر أو الفكر رأى أم اذا كانت عادته عدم الامناء
مع استدامة النظر أو الفكر وتختلف عادته وأمنى فلا كفارة عليه وكذلك لا كفارة عليه اذا لم
يستدام النظر والفكر بل بمجرد ما نظرا وتفكرا أمنى فلا كفارة وأما المباشرة والملاحية والقبلة
اذا برز المني مع واحدة منها قال كفارة بلا تفصيل (أو) ان عمو (لرفض) ابطال (ما ينى) أي
ما بناء من الصوم وذلك بان يرفض الصوم نهرا ولم ياكل ولم يشرب وكذا يرفض الصوم ليلا بان
ينوى عدم صوم غدو يستمر على ذلك حتى يطلع الفجر قال كفارة في صورتين وأما من نوى
انه يأكل أو يشرب ولم يأكل ولم يشرب فلا شيء عليه ونظره بالتوضي بنوى ويجزم باخراج
الحديث ولم يحدث بالفعل فوضوء صحيح بفعل به ما شاء وهذا التعمد الذي فيه الكفارة اذا كان
(بلا تأويل قريب) بان لم يكن تأويل أصلا أو تأويل بعيد كعادتها الحيض في اليوم العاشر من
الشهر مثلا فخاصصحت مفطرة معتمدة على عادتها فهذا تأويل بعيد لاحتمال عدم المجيء فعليه
الكفارة ولو تأويلها الحيض بالفعل وتقدم مثال التأويل القريب فقص عليه نظائره أي راجع
أمثلة في غير هذا الشرح * ولما فرغ من الكلام على ماوجب الكفارة شرع في بيان

ما يبيح الفطر فقال (ويباح) الفطر في رمضان التذيي الكلام فيه (للضر) أى خوف حصول
ضرب بالصوم أو تأخر برء أو زيادة شدة المرض وأما إذا خاف الملاك أو أتلاف جراحة بسببه
فيحرم عليه الصوم ويجب عليه الفطر كما لم يخاف على مافي بطنها أو مرضع خافت على ابنها ولم
تجد من يرضعه مثلاً فيجب عليها الفطر فيباح لمن تقدم (أو) لسافر (سفر قصر أى مباح)
أى يشترط لجواز الفطر للسافر أن يكون السفر مسافة القصر وهو أربعة برداً كثر وأن يكون
سفره مباحاً لا تجارة أو مندوباً كزيارته أو لطلب العلم على الوجه الشرعى أو واجباً كسفر الحج بالنسبة
للضرور وقوى زاد على الشرطين شرط ثالث وهو أن يصل محل القصر المبين سابقاً قبل طلوع الفجر
وينوى الفطر وإذا تخلف شرط لا يباح الفطر والاحسن لمن يقوى على الصوم في السفر الصوم
لقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والصوم كالصلاة في أنه إذا لم يتوافقه أربعة أيام يستعجر على
الرخصة * ولما فرغ من الكلام على ما يتعلق بالفطر في رمضان شرع في الكلام على ما يتعلق
بالفطر في صوم التطوع فقال (وعنده) أى الفطر (في) صوم (النفل) حال كون العمد (دون
ضر) وضرورة ذاهية إلى الفطر (محرم) مع الحرمة (ليقض) ما أفطر فيه (لا) حرمة ولا
قضاء (في الغير) أى غير العمد دون ضرورته صورتان أحدهما إفتار ناسياً فلا حرمة عليه
لرفع القلم على الناسى ولا قضاء لعدم فساد الصوم ثانيهما إفتار ناسياً فلا حرمة عليه
حرمة ولا قضاء أيضاً وبقي قسم يباح فيه الفطر ولا قضاء فيه من عزم عليه أحد والديه أو أحد
مساكنه ولو لم يحصل حلف وحمل الجواز إذا كان سبب العزم عليه حصول الشفقة عليه لكثرة
صومه أو لافلا يباح الفطر * ولما تقدم ذكر الكفارة شرع في بيانها فقال (وكفرن) بامن
وجبت عليه الكفارة لسبب من الأسباب المتقدمة بأحد أمور ثلاثة ولك اختيار فيها (بصوم
شهرين) فإن ابتدأت من أول الشهر فأكمل الشهرين ولا تنظر لكمالهما ولا نقصانهما وإن
ابتدأت من أثناء الشهر صم الشهرين على ما هو عليه وكل المنكسر ثلاثين ويشترط فيهما التتابع
والى ذلك أشار بقوله (ولا أعتق مملوك) سالم من العيوب لاشابة فيه متصف (بالإسلام حلاً)
أى تحلى بالإسلام فلا يجوز للمعيب ولا من فيه شائبة حرمة كبعض ولا غير مسلم (و) مع كون
أنواع الكفارة الثلاثة مخيراً فيها (فضلاً) أى العلماء (أطعام ستين فقيراً) تيميز على لغة ربعة
يعطى (مد المسكين) أى لكل واحد من الستين ذلك مدافع له ما يشاء ويكون الإطعام
(من) جل (العيش الكثير) لأهل البلد ولا فرق في التخيير بين هذه الأنواع الثلاثة في أن
يكون الفطر بمجماع أو غيره وفى أن يكون المفطر أميراً أو غيره ومن لا يستطيع الصوم في جميع

السنة طرم أو عطش أو جوع أو لثعاطيه مخدرا بحيث لو تركه لمات يندب لكل منهم كفارة صغرى وهي مد عن كل يوم ووجبت الكفارة الصغرى على من فرط في قضاء رمضان بقدر ما عليه من شعبان مثلاً من عليه خمسة أيام قضاء من رمضان فالمستحب تجليل قضاها فان بقي من شعبان مثلها وفرط عمداً أو نسياناً على ظاهر المدونة في قضاها حتى دخل رمضان فعليه لكل يوم قضاء مد بده صلى الله عليه وسلم وجاز أخرج ما عليه قبل القضاء ولا يتكرر بترك رمضان فيما إذا لم يقضه في السنة الثانية مثلاً * ولما فرغ من الكلام على القاعدة الرابعة من قواعد الاسلام شرع في الكلام على القاعدة الخامسة وهي الحج فقال (كتاب الحج) الحج لغة القصد مطلقاً وفي الشرع قصد البيت الحرام لاداء ما فرض عيناً وكفائياً أو ما ندب وهي عبادة عظيمة ينبغى أدائها على الوجه الذى قرره الشارع والاردت على وجه صاحبها ومعظم ونخامة أمرها لاداء امرين إذا هما تركت صلاة واحدة أو تأخيرها عن وقتها المحدود شرعاً أو ترك شرط من شروط الصلاة كالصلاة بالنجاسة سقط عنه الطلب حتى يستطيع لادائها على الوجه المطلوب قال العلامة القرافى الصلاة أفضل من الحج قال الخطاب وهذا في الفرض لا شك فيه ان صلاة واحدة فريضة أفضل من الحج الفرض والتطوع لانه اذا خيف فواتها سقط وجوبه قال ابن الحاج في مدخله اعلم رحمنا الله وإياك ان الحج أحد الأركان الخمسة التى بنى الاسلام عليها لكن لما ان حدثت فيه أمور متشعبة تعبرت هذه العبادة بسبب ما يحاطل في الغالب مما لا يرضاه الشرع الشريف فن ذلك انهم يضعون الصلاة ويخرجونها عن أوقاتها لاجل فريضة واحدة وذلك لا يجوز اجاعاً وقد قال علماء نازحة الله عليهم في المكف اذا علم انه تغفرت صلاة واحدة اذا خرج للحج فقد سقط الحج عنه وقد سئل مالك رحمه الله تعالى في الذى يركب البحر ولا يجد موضعاً يسجد فيه الا على ظهر أخيه أيجوز له الحج فقال رحمه الله أيركب حيث لا يملى ويل لمن ترك الصلاة ويل لمن ترك الصلاة اه قال الخطاب بعدة قول فتحصل انه اذا كان ركوب البحر يؤدى الى الإخلال بالسجود فانه لا يركبه ويسقط عنه الحج وان ركبته وصلى أعاد أبدأه اذ هو المنصوص وان أداها الى الصلاة جالساً فتنفى اطلاق المصنف والبرزلى وما قاله ابن أبي جرة وقياس اللحى وابن عرفة وابن فرحون ذلك على السجود على ظهر أخيه انه كذلك ومقتضى كلام اللحى وسند ان ذلك لا يسقط عنه الحج ولا يعيد الصلاة وقال أيضاً من كان يعلم انه اذا ركب البحر حصل له ميديغيب عقله ويغنى عليه فيترك الصلاة بالكلية فلا خلاف في عدم جواز ركوبه ومن كان بهذه المثابة فخرجه للحج انما هو شهوة نفسانية بل نزعة شيطانية

قال البرزلي ولقد سحى شيخنا أبو مهدى الشيبى عن طالب من المغرب أنه يقال اختصم شياطين
 المشرق والمغرب أيهم أكثر غواية فقال شياطين المشرق نحن أشد لانا نجد الرجل في أهله وولده
 ويؤدى الفرائض من الصلاة والزكاة وغيرهما وهو في راحة وملائكته معه كذلك من قلة
 التبعات فإذا قال القوال في القسوة بقى إلى أرض الحجاز تنخسه فيبكي ونحمله على الخروج فمن
 يوم يخرج نحمله على ترك الفرائض وارتكاب المحظورات إلى يوم دخوله إلى أهله فيخسر في
 نفسه وماله ودينه في شرق الأرض وغربها فسلم لهم شياطين المغرب هذه الغواية قال البرزلي ولقد
 شاهدت في سفرى للحج بعض هذا نسأل الله العافية اهـ وللحج أركان وواجبات وسنان
 ومنذوبات ومكروهات ومنوعات فبدأ الشيخ بالكلام على الأركان بعد الأخبار بحكمه فقال
 (الحج فرض) على المكلف الحر المستطيع (مرة في العمر) والقول به في كل سنة أو في كل خمس
 سنين شاذ فغير المكلف من صبي ومجنون لا يجب عليه ما يصح منهما ويقع فقلادونوا به فرضاً
 ولا يجب على المملوك ويصح منه ويقع فقلادونوا به فرضاً فلو بلغ الصبي وقاق المجنون وعتق
 العبد بعد التلبس بالأحرام فليس لواحد منهم فرضه لأن الأحرام إذا تلبس به لا يرتض أصلاً
 ويحرم على الصبي الذي لا يعقل القرية وليه ولا يجب على غير المستطيع لكن لو تكلف المشقة
 ووصل نوى الحج أو لم ينوشأ أى أحرم ولم يعين فرضاً ولا نقلا وقع منه فرضاً وسقط عنه الطلب
 ومحل وقوعه فرضاً من المكلف الحر المستطيع إذا لم ينوبه فقلادونوا به فرضاً لم عليه وانقضى
 نقلاً ويطالب بالفرض بعد إتمام النفل والاستطاعة هي إمكان الوصول إلى المشاعر بلا مشقة
 فادحة ولو بلا زاد بالنظر لمن له سرفة تقوم به أو شأنه السؤال وظن الإعطاء ولو بلا راحلة أيضاً
 بالنظر لمن يستطيع المشى ولو أحمى بمجداف أو لوباجرة لا يجحف به ومن مسقطات الاستطاعة
 الخوف على النفس والمال ولو بوجود ظالم يشكر منه أخذ المكس ونحوه ومنها عدم المحافظة
 على الصلوات ليند ونحوه كما تقدم (أركانه أن تركت) كلها أو بعضها (لم تجبر) بدم بخلاف
 الواجب إذا ترك فإنه يجبر بالدم كإيائى وبين أركانه بقوله (الأحرام) هونية الحج مع فعل
 كالمشى والاستواء على الراحة أو قول كالتلبية والراجع كفاية النية وحدها ولو لم يصحها قول
 ولا فعل (والسعى) بين الصفا والمروة سبعة أشواط كإيائى (وقوف عرفه) أى الوقوف فى أى
 جزء من أجزاء البقعة المسماة بعرفة والافضل لمن استطاع الوقوف فى محل وقوف النبي صلى الله
 عليه وسلم الوقوف الركنى (ليلة الاضحى) ولو جزأ قليلا بعد تحقق الغروب والوقوف يوم عرفة
 بعد الزوال واجب كإيائى ان شاء الله تعالى (والطواف برادفه) أى والطواف الركنى هو الذى

يتبع الوقوف على عرفة وأما طواف القدوم وطواف الوداع فليس باركنين بل الاول واجب والثاني مستحب وركنية الاحرام والوقوف على الجبل وطواف الافاضة يجمع على ركنيتها والسعي مختلف في ركنيته في المذهب وخارجه والمشهور في المذهب ركنيته ثم ان هذه الاركان التي لا تنجبر بالدم بعضها يقوت بقوات زمنه ولا يترتب على صاحبه شيء وهو الاحرام لانه اذا لم ينو الدخول في الحج فهو على حاله الاولى غير انه اذا لم يحج الفرض قبل طلب به بعدو بعضها يقوت بقواته الحج وهو وقوف عرفة ويؤمر بالتحال بفعل عمره ويأتي بالحج في قابل وجوبا ولو كان اصله تطوعا يهدي هديا وان بقي على اسراره لاشيء عليه وبعضها لا يقوت بالحج بقواته ويرجع الى فعله ولو بلغ أقصى المشرق أو المغرب وهو السعي وطواف الافاضة وينبغي التحفظ ونية الركنية فيما اختلف في ركنيته عدا الاربع السابقة ثلاثة قيل ركنيتها في المذهب طواف القدوم والوقوف بالمشر الحرام ورمى جرة العقبة واثنان خارج المذهب النزول بالزدلفة والخلق والمشهور في المذهب استحباب الوقوف في المشعر وجوب الباقي * ولما فرغ من عدل الاركان التي لا تنجبر بالدم شرع في بيان الواجبات التي تنجبر بالدم وهو الهدى وهي تباع بمائة وعشرين منها أربعة عشر بالدم في ترك واحد منها اتفاقا وأربعة عشر بالدم في ترك واحد منها على المشهور والمصنف رحمه الله تعالى ذكر من كلا القسمين بعضا وان شاء الله تعالى بين جميع الاقسام وفي الآخر نضيف ما فيه الدم وليس من الواجبات فقال (والواجبات غير الاركان) الاربعة (بدم قد جبرت) اذا قامت منها واجب (منها) أي من الواجبات التي يجب الهدى بترك واحد منها (طواف من قدم) من الآفاق محر ما يصح ولم يراهق أي لم يزاحه الوقت عن الخروج لعرفة وأما اذا ضاق عليه الوقت فلا يجب عليه طواف القدوم وكذا لا يجب طواف القدوم على محرم بعمره ولا على نحو أهل مكة والدم في ترك طواف القدوم على المشهور (و) منها (وصله) أي طواف القدوم (بالسعي) فمن فرق بين الطواف والسعي بالزمن الطويل ولم يعده حتى بعد من مكة فعليه دم اتفاقا ومن ترك السعي بعد طواف القدوم فعليه دم وتركهما معا كترك أحدهما في وجوب الدم على المشهور ومنها (مشى فيها) أي في طواف القدوم وفي السعي لفاد عليه فمن ترك المشى فيهما قادرهما على المشى ولم يعده وجب عليه الدم على المشهور ومن ترك المشى مع القدرة في طواف القدوم وحده ولم يعده وجب عليه دم ومن ترك المشى في السعي مع القدرة عليه ولم يعده وجب عليه الدم على المشهور فالمشى فيهما يتضمن باعتبار الترك ثلاث صور كما رأيت (و) منها (ركعتا الطواف ان تحملا) أي الطواف بان كان واجبا وهو طواف القدوم أو فرضا وهو

طواف الافاضة في باب الحج وطواف العمرة في باب العمرة فمن ترك ركعتي الطواف حتى بعد من مكة فعليه دم اتفاقا ومنها (تزول) أى المكث في (مزدلفة في رجوعنا) من عرفة بقدر خط الرحال وصلاة المغرب والعشاء ولقط سبع حصيات وتناول الاكل فمن ترك النزول في مزدلفة وجب عليه دم على المشهور ومنها (ميبت ليلات ثلاث بمعنى) لمن لم يشغل أو ليلتين لمن شغل فمن ترك الميبت بمعنى ليلة فاكثروا ولم يكن ممن يرخص لهم الميبت خارج منى كعادة الابل فعليه الدم اتفاقا ومن ترك الميبت جل ليلة فعليه الدم على المشهور وفي الميبت بمعنى باعتبار الترك صورتان كما علمت ومنها (اسرام) مرید الحج في (ميقات) من المواقيت فمن ترك الاحرام في الميقات وتجاوزته حالاً ثم أحرم بعد تجاوزته فان استمر ولم يرجع الى الميقات فعليه دم اتفاقا وان رجع الى الميقات فعليه دم أيضا على المشهور وأما من تجاوز الميقات ولم يحرم ورجع وأحرم من الميقات فلا شيء عليه ففي من تجاوز حالاً وأحرم صورتان كما رأيت ولما ذكر الاسرام من الميقات استشعر سؤال سائل ما هو الميقات فأجابه بما هو في خبر الشرط أى اذا أردت معرفة المواقيت ومعرفة من يحرمون منها (فذلوا الحليفة) تصغير حلفة ميقات (لطيبة) أى لاهل المدينة ولان في حكمهم ولان يمر عليه من غيرهم ولم يكن ميقاته امامه وهي أبعد المواقيت من مكة وأفضل المواقيت لاحرامه صلى الله عليه وسلم منه ولان المحرم منه يحرم ويحرم ويحرم فله أفضلية ابتداء وأفضلية الانتهاء ميقات لاهل المغرب والتكرورو الرومو (للشامو) أهل (مصر الحليفة) هي بلد كانت وأجحفها السيل وقل من يعرفها الآن (قرن) ميقات (لنجد) ومن في حكمهم ومن يمر عليه وليس من أهله (ذات عرق) ميقات (للعراق) أى لاهل العراق ومن في حكمهم ومن يمر عليه وليس من أهله (يلهم) ميقات لاهل (اليمن) ومن في حكمهم ومن يمر عليه وليس من أهله (آتياهاق) أى حكم الآتي على هذه المواقيت ولم يكن من أهلها فاق حكم أهلها وهو وجوب الاسرام منها لان كان ميقاته امامه كاهل المغرب يمر على ذى الحليفة فلا يجب عليهم الاسرام منها نظرا لكون ميقاتهم وهو الجحفة امامهم وانما يستحب لهم الاحرام منها لو لم يمر بميقات يحرم وجوب بالذا حاذوا وبأنى ان شاء الله تعالى زيادة بيان في حكم الاحرام من الميقات أو قبله أو بعده وبعد ذكر المواقيت ذكر بقية الواجبات التي ذكرها في نظمه فقال (تجرد) بالنسبة لذكر قبل الاحرام فلا يحرم الا وهو متجرد كما يأتي في صفته (من الخيط) والمحيط ولو خاتماً أو ذواته غير ان هذا الواجب من تركه بان استمر لابسا ثيابه لا يوجب عليه هديا ولا يوجب فدية وهي اصابايم ثلاثة أيام واما اطعام ستة مساكين لسكل

مسكين مدان بمده صلى الله عليه وسلم واما ذبيحة فمن عليه فدية خبير في أحد الاقسام الثلاثة ومنها (تلبية) والاحسن الانتصار على تلبية النبي صلى الله عليه وسلم وياي ياتها ان شاء الله تعالى فمن ترك التلبية من أول الاحرام الى آخره فعليه الدم اتفاقا ومن ترك التلبية في أول الاحرام واتي بها بعد زمن طويل فعليه الدم على المشهور وفي التلبية باعتبار الترك صورتان (و) منها (الحلق) وما في حكمه لكل الرأس ياتي زيادة بيان لذلك فمن ترك الحلق حتى رجع الى بلده أو طال الزمن ولم يرجع لبلده فعليه دم اتفاقا ومنها (مع) ما تقدم (رى الجار) الثلاث في غير اليوم الاول ورى جرة العقبة في يوم النحر فمن ترك رى جرة من الجرات أو حصاة من رى جرة حتى خرجت أيام الرمي كلها فعليه دم اتفاقا ومن ترك رى جرة أو حصاة ولونسيانا الى الليل فعليه دم على المشهور وفي رى الجار باعتبار الترك صورتان كما رأيت وقوله (توفية) خبر عن الحلق وما بعده أي توفية وكال الواجبات التي تنجز بالدم أي باعتبار ما أراد هو والا فقه بقيت بقية من الواجبات من اطواف الافاضة في ذى الحجة ومنها يقام السعي في ذى الحجة أيضا فمن ترك طواف الافاضة في ذى الحجة وأخوه الى المحرم فعليه دم اتفاقا ومن أخر السعي الى المحرم فعليه الدم اتفاقا ومن أخرهما معا الى المحرم فعليه الدم اتفاقا فله ثلاث صور ومنها البداءة في الطواف من الحجر الاسود فمن بدأ من غير الاسود وانتهى الى محل بدئه ولم يعده حتى خرج من مكة وتباعد فعليه الدم اتفاقا ومنها المكث بمحل وقوفه الى تحقق الغروب فمن دفع من موقفه قبل الغروب ولم يخرج من حدود عرفه الا بعد الغروب فعليه دم اتفاقا لان الاطمئنان بعد الغروب واجب وكذا لو اطمأن قبل الخروج من حدود عرفه لما وجب عليه دم ومنها كون السعي بعد طواف واجب فمن سعى بعد طواف ونقل ولم يعده بعد وجب حتى يعد من مكة فعليه دم اتفاقا ومنها عدم التفريق بين اجزاء السعي فمن فرق بين أشواط السعي بالزمن الطويل ولم يعده حتى تباعد فعليه دم اتفاقا على ما قاله ابن الحاجب ومنها الوقوف بعرفة نهارا بعد الزوال فمن ترك الوقوف بعد الزوال لغرضه فعليه الدم على المشهور ومنها تقديم رى العقبة على طواف الافاضة فمن طاف الافاضة قبل الرمي فعليه دم على المشهور ومنها عدم صلاة ركعتي الطواف الواجب في الكعبة أو الحجر فمن صلاهما في الكعبة أو الحجر ولم يعدهما حتى يعد من مكة فعليه دم على المشهور ويضاف لما ذكر ما يجب بفعله دم وليس من الواجبات المنجزة بالدم وهي الهدى الواجب في المذى الناشئ من مقدمات الجماع وفي القبلة وفي الاتزال من غير ادامة نظر وفكر وفي الوطء قبل الحلاق وفي الوطء بعد

طواف الافاضة وقبل الرمي اذا خالف الترتيب وفي الفساد وفي القوات وفي التمتع وفي القران وفي العمرة اذا وطئ قبل الحلق وجزاء الصيد اذا كان من النعم والفدية اذا جعل النسيك هديا لحيلة الخصال المضافة اثنا عشر خصلة وحيلة المضاف والمضاف اليها ريعون (تنبيه) للاحرام بالحج أو العمرة ميقانان زماني ومكاني فالميقات الزماني للحج من أول شوال الى طلوع الفجر من يوم النحر ويكره الاحرام بالحج قبل دخول شوال وينعقد والميقات الزماني للاحرام بالعمرة كل السنة الامن كان محرما بحج أو قران حتى يحل من أفعالهما وتغرب الشمس من الرابع ويكره تكرارها في السنة والميقات المكاني للحج بالنسبة للافاقي تقدم وبالنسبة لاهل مكة وللقهيم بها مكة ويستحب الاحرام من المسجد ويندب للافاقي الذي بها أن يخرج لميقاته ويحرم منه أن اتسع الوقت ولم يخف على نفسه وباله وبالنسبة لمن هو دون المواقيت منزله وبأى الكلام على الميقات المكاني بالنسبة للعمرة وفي ضمن ذلك الكلام على القران ان شاء الله تعالى ويكره للافاقي ان يحرم قبل الميقات المكاني وينعقد وحكي العلامة الأبي في شرحه على مسلم قولاً بجواز الاحرام قبل الميقات المكاني فراجع ان شئت * ولما ذكر الأركان وشيئاً من الواجبات شرع في بيان صفة الحج من غير تعيين فرض من واجب ولا من سنة ولا مندوب كما فعل صاحب الرسالة في صفة العمل في الصلاة فقال ربه الله تعالى (وان ترد) بإقاصد الحج وكنت آفاقياً (ترتيب حجك) أي ترتيب أفعال حجك وكنت ذافهم (اسمعاً) أي قاسم عن (بيانه) والذهن منك استجمعا أي استجمعين ذهنك وعقلك لما أورده عليك فلا تشغل بشيء آخر حتى تفهم ما أقوله لك فإذا فهمته وعملت به فقد تم حجك والله الحمد (ان جئت راغباً) هو وادمن أودية الجحفة وقيل هو قبل الجحفة وعليه فيكره الاحرام منه الا على ما حكاها الأبي (تنظف) بقل الاظفار وتنظف الاطبلين وحلق الوسط وقص الشارب ولا تحلق الرأس ابقاء للشعث في الحج وحكم التنظف والندب (واغتسل) استئنا (كواجب) أي كفسل واجب من جهة التعميم وبذلك واذا كانت عليه جنابة كفاه غسل بيتهما وهذا الغسل للاحرام نستوي فيه الخائض وغيرها (وبالشروع) في الاحرام (يتصل) أي ويسن أن يكون غسله متمم للاحرام ولا يضر الفصل اليسير كشده ورحله ونهضة أمره (والبس) بعد التجرد من المحيط على جهة الاستحباب وقيل على جهة السنية وقيل على جهة الجواز (رداً) تضعه على كتفيك (وازره) تلفها على وسطك من غير خزام عليها ولا ر بطها بطرفيها والافضل فيها البياض والبس أيضاً (نعلين) كنهال التكرور وجاز لمن لم يجد نعلين أو تفاحش منهما لبس نحو الصباط وجاز الارتداء أو الاتزار بثوب واحد (واستصحب) على جهة السنية (الهدى) وهو بدنة أو بقرة أو

شاة تجزى ضحية ويستحب تقليده وأشعار ما يشعر منه بعد التجرؤ ليس ما تقدم والتقليد هو
أن يجعل في رقة الهدى قلادة من نبات الارض والأشعار أن يشق من يسار سنام البدنة قدر
الانملة والغرض بذلك اعلام الفقراء (و) يسن صلاة (ركعتين) فاكثرت قرأ في الركعة الاولى
بعد الفاتحة (بالكافرون ثم) تقرأ في الركعة الثانية بعد الفاتحة (الاخلاص همما) أى
الكافرون والاخلاص مطلوب قراءتهما في ركعتي الاحرام على جهة الاستعجاب ولو قرأت
بغيرهما الكفى وصلاة الغرض بحجزة عن الركعتين وتندعو بما أحببت بعد السلام منهما (فان)
فعلت ما تقدم ذكره (ركبت) على دابتك واستويت عليها وهي قائمة أو قامت بك ان
استويت عليها بركة (أو مشيت) أى شرعت في المشي ان كنت راجلا وجواب الشرط قوله
(أحرما) أى أحر من احرام صوراء (بنية) الحج مفردا كما هو الافضل وتلك النية يشترط في
الاكتفاء بها كونها (تصح قولاً وعمل) وبين القول والعمل على اللق والنشر المشوش
(كشئ أو تلبية) وغير ذلك (بما انصل) بالاحرام كالأشعار والتقليد والاحرام أحد الاركان كما
تقدم ذكره تقدم انعقاده بالنية وحدها على الراجح والتلبية واجبة كما تقدم ويسن مقارنتها بالاحرام
والفصل اليسير لا يترتب عليه شيء والكثير تقدم حكمه ويندب وقيل يسن الاقتصار في التلبية
على تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم وهي ابيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد
والنعمة لك والممالك لا شريك لك (وجددنها) أى التلبية على جهة التندب (كلما تجددت) لك
(حال) غير التي كنت عليها كأن تبت بعد الجاوس أو صعدت بعد الهبوط أو تلافيت مع رفاق أو قمت
من نوم (وان صليت) تأت بها بركات الصلوات وتتوسط في الاتيان بها وفي رفع صوتك بها ولو في
المسجد الحرام ومسجد منى ومسجد عرفه وأما بقية المساجد فلا ترفع صوتك فيها بل تقتصر على
اسماع نفسك ولا زالت تلي من احرامك الى قرب مكة فاذا قربت منها فالحكم ما أشار اليه بقوله
(ثم ان دفت) وقرب (مكة) فوصلت الى بئر طوى ان أتيت من جهتها أو الى مكان على قدر
مسافتها من مكان أتيت من جهة أخرى (فاغسل) ندبا (بذى طوى) أى فى بئرذى طوى
ان أتيت عليها أو فى مكان غيرها ان لم تأت عليها غسلا (بلادلك) قوى خيفة قتل الهوام والا
فلا يسمى غسلا بالادالك كما هو معلوم وهذا الغسل للطواف فالحائض والنفساء لا يغسل عليهما
لأنهما من الطوافين يندبلن أى بئرذى طوى ليلا أن يبيت بها حتى تطلع الشمس ويغسل
ويدخل مكة ضحى ومن وصل الى مكة من غير جهة ذى طوى ليلا يطلب منه ما تقدم ليدخل مكة
ضحى ومن فاته الغسل خارج مكة استحب له الغسل بما قبل الطواف (ومن كذا التنية ادخلا)

أى زى يستحب لك بعد الغسل الدخول من ثنية كداه بفتح الكاف والمدهو الطريق الفاصل بين قبور المعلى ويطلب الدخول منه ولوليات من جهته الا خوف زجة وارتكاب مشقة ولا زلات مليا الا (اذا وصلت للبيوت) من مكة (فاتركا) أى اتركن (تلبية) وقيل يتركها عند رؤية البيت وقيل يتركها عند الشروع فى الطواف (وكل شغل) الا اذا خفت على متاعك الضياع فاحفظه فى مكان (واسلكا) أى واسلكن وادخان (للبيت من باب السلام) ولوأيت من غير جهته فسر اليه وادخل منه لدخول النبي صلى الله عليه وسلم منه ثم اذا أردت الدخول منه فاستعمل الآداب الشرعية فى دخول المساجد بان تنزع نعل رجليك اليسرى أولا وتضع رجليك فوقها ثم تخلع نعل رجليك اليمنى وتدخل بها الى المسجد أولا وتدخل اليسرى وتنفض نعلك وتحفظه عندك وعند من يحفظها لك وتقول حالة الدخول بسم الله والصلوة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لى ذنوبى وافتح لى أبواب رحمتك ثم اذا وقع بصرك على البيت فادع بما شئت مما فيه صلاح لدين والدنيا لان هذا الوقت من الاوقات التى يستجاب فيها الدعاء فضلا من الله تعالى ثم بعد تمام دعائك تتقدم الى البيت لتطوف طواف التقدوم رسته جبر جلاله قرب البيت الذى من عليك بالوصول الى بيته الحرام لى تحصل لك المهابة والخشوع المطلوبان فى العبادة ثم ان للطواف مطلقا شروط خمسة وستة مندوبات فمرع فى بيان بعضها فقال (و) اذا أردت الطواف (استلم) أى ضع يده على (الحجر الاسود) من غير صوت وقيل به وهو سنة فى أول طوف وابتداء الطواف من الحجر الاسود واجب كالتقدم ويبنى بعد استلام الحجر أن يتأخر قليلا جهة الركن اليماني ثم يشرع فى الطواف ويبنى فى انشوط الاخير أن يتجاوز الحجر قليلا احتياط لا غير ولو ابتداء من مسامته الحجر الاسود وانتهى فى اخر الاطواف الى محل البدء لكفاه من غير نقصان شىء وطواف التقدوم واجب على من لم يراه على كالتقدم بهما مستلام الحجر الاسود (كبر) وقيل بكبر عند الاستلام أى قبله (وأتم سبعة أشواط) أى أطواف (به) أى بالبيت وهذا من شروط صحة الطواف فلو بقي من السابغ مقدار شهر ما تم طوافه والثانى من شروط الصحة كون البيت عن يسار الطائف واليه أشار بقوله (وقد يسر) فلو جعلت البيت عن يمينك حال الطواف ما صح الطواف (وكبرن مقبلا) حال ماضية أو مقبلة (ذاك الحجر) حتى تحاذيه (على جهة الندب) (كذا) (لمس الركن) (لیماني) سنة فى الطواف الاول ويندب فى كل طوف بعده وبكبر قبل اللبس أو بعده خلاف كالتقدم نظيره فى استلام الحجر الاسود ثم استدرك على رفع ما يورمه التنبية من أن الركن اليماني يستلم بالقم كالحجر الاسود بقوله (لكن ذا) أى

الركن اليماني لم يمس (باليد) وتوضع على القدم من غير تقبيل فانهم ما قلته لك و (خذ ياني) أي ما بينته لك مسلمة لانه الحكم الشرعي وما تقدم من استلام الحجر بالقدم ان وصلت اليه و (ان لم تصل للحجر) بفيك لوجه عليه (الاس) أي المسه (باليد وضع) أي وضعها (على القدم) من غير تقبيل لها (وكبر) قبل وضعها على فيك أو بعده على الخلاف المار فان لم تصل باليد فبعود وضعه على القدم وكبر فان لم تصل بالعود كبر اذا حاذيته بلاشارة (تقتدى) بصاحب الشرع ان فعلت ذلك (وارمل ثلاثا) أي ارمل يارجل بقدر طافتك في طواف قدومك في ثلاث أطواف أعني الاول من السبعة فن لم يرمل في الاول لا يرمل فيما بعدها والرمل فوق المشي ودون الجري ولارمل على امرأه وهذا الرمل سنة (وادش بعد) أي بعد الرمل (أربعا) وتمت الاطواف السبعة (خاف المقام ركعتين أو قعا) أي بعد تمام الطواف صل ركعتين خلف مقام ابراهيم عليه السلام ندبا ويندب أيضا القراءة فيهما بالكافرون والاخلاص وبق من سنن الطواف التسبيح والتهليل وكل ما يدل على تعظيم الباري ومن السنن أيضا له عاء بأى صيغة ولو اقتصر على ربنا أنتناني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار كان حسنا وتأتي بقية شروط صحة الطواف عن قريب ان شاء الله تعالى وبعد صلاة الركعتين تأتي الى البيت (وادع بمأشئت) من خبري الدنيا والآخرة (لذي) أي عند التزامك (للتمزم) بصرك وذراعيك ووجهك وما أمكك من بدنك لانه من المواضع التي يستجاب فيها الدعاء ويسمى بالحطيم لحطمة الذنوب وألطم الظالمين بالدعاء عليهم فيعده وما بين الحجر الاسود والباب بعد فراغك من الماتزم استلم الحجر الاسود استمنا لكونه من سنن السعي ليس من متعلقات الطواف واليه أشار بقوله (والحجر الاسود بعد استلم) بقم ثم يبدئ بعود كما تقدم في الطواف (واخرج الى الصفا) لتبديء منها السعي ويذبح الخروج اليها من باب الصفا ويسن الرقي على أول درجة منها والرقي الى أعلاها مندوب للرجال وللنساء اذا خلبت من الرجال (فقف) على أعلاها مستحبا (مستقبلا عليه) أي على جبل الصفا البيت (ثم) بعد رقيك واستقبالك (كبرن وهلا) بان تقول الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده أعجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده وتصل على النبي صلى الله عليه وسلم بأى صيغة شئت وتدعو بما أحبت لاستجابة الدعاء في هذه المواطن كلها ثم انزل (واسع) ماشيا (المروة) وجوبا الا ان رقا السعي ركن والمشى للقادر واجب فاذا وصلت اليها فيسن لك الرقي ولو على درجة واحدة ويستحب الرقي الى أعلاها فاذا رقيت الى أعلاها (فقف) مستقبل البيت وان لم تر الآن منها

لارتفاع البنيان وافعل (مثل) ما فعلت على (الصفا) من التكبير والتهيل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ثم ان التكبير وما بعده مطلوب ولولم ترق كما ينبغي عليه الشيخ ثم نبه على سنة من سنن السعي بقوله (وخب في بطن المسيل) أي هرول في بطن الوادي بين العمودين الأخضرين الكائنين بجانب المسجد على يسار الذهاب للروقة والتحقيق ان مبدأ الخب قبل العمود الاول بنحو ستة أذرع (ذا اقتفا) أي الخب فعله اقتفاء واتباع السنة والخب يطلب من الرجال دون النساء وهو في الذهاب الى المروة متفق عليه وفي الرجوع الى الصفا مختلف فيه والاحوط الخب وتقف (أربع وقفات بكل منهما) أي من الصفا والمروة تبدأ من الصفا والبدء منها شرط في الاعتماد بالشوط الاول فمن بدأ من المروة أبقى الشوط الاول لانعدام الشرط بخمسة الوقفات ثمانية لانك (تقف) أولا على الصفا وتقف آخر الاشواط على المروة وهذا معقول لا يحتاج الى بيان (والاشواط سبعة أعما) واتعاهما سبعة عشر حجة في السعي فمن ترك قدر شهر مثلامن شوط لم يتم سعيه ويرجع اليه ولو من أقصى البلاد ثم نبه على طلب الدعاء في مواطن أربعة لاستجابة الدعاء فيها بقوله (وادع بما شئت) والافضل الوارد عن الشارع (بسي) أي في سعيك (وطواف) وفي حال الطواف (و) في حال ريك (بالصفا) على الصفا (و) في حال ريك على (مروة) (و) (مع اعتراف) حال من فاعل ادع أي وادع بما شئت في هذه المواضع في حال كونك معترفا بالنب والتقصير في خدمة مولاك وسيدك وشروط حجة السعي خمسة الاول كونه عقب طواف فان كان واجبا فيها ونعمت وان كان غير واجب أعاده عقب واجب فان تباعد من مكة صح سعيه ولزمه دم فان سعى بدون تقدم طواف أصلا كان كمن لم يسع الثاني كونه سبعة اشواط الثالث موالاته فان ترك شوطا أو بعضه فقيه تفصيل فان رجع اليه بقرب بنى والا استأنفوه يعيد له الطواف الرابع بدؤه من الصفا كاتقدم الختام من كونه بين الصفا والمروة فلو تخاف شرط من هذه الشروط لم يصح سعيه ثم يرجع للكلام على بعض شروط الطواف وقد قدم شرطين وذكري هنا لانه بقي اثنان أذكرهما ان شاء الله تعالى فقل (ويجب) وجوب الشروط (الطهران) أي الطهارة ان طهارة الحدث وطهارة الخب وحكم الطواف حكم الصلاة لاني اباحة الكلام (و) يجب (الستر) للعورة (على من طاف) أي طواف كان ركنا أو واجبا أو نفلا والشرطان الباقيان موالاة الطواف وكون الطواف داخل المسجد الاصل الى والخروج عن الحجر والشاذرون داخل في شرط كون البيت عن يساره فلا احتياج الى عده شرطنا منا على ان الشاذرون لم يسلم المحققون كونه من البيت انظر شرحنا على مناسك الشيخ النوري (ندبها

يسمى اجتلي) أى ظهر عند الفقهاء طلب طهارة الحدث والخبث وسر العورة ندبا في السمي فن
انتقض وضوءه يطلب منه ندبا بمجدي وضوئه ويبنى أن قرب وإن طال استثنى ولو بكل سعيه
بغير وضوء أو بنجاسة بشو به أو بدنه أو طاف ليل وحده عريا ما صح سعيه في الجميع (وعند) بعد
تمام سعيك لما تركته وهو التلبية (قلب) عند تغير الحال وتأي ولو في المسجد برفع الصوت
كما تقدم ونستمر على ذلك إلى أن نخرج إلى منى ومنها إلى أن يصل (المصلى عرفة) وإلى زوال
الزوال فن وصل للمصلى قبل الزوال إلى الزوال ومن زال عليه الزوال قبل الوصول إلى منى إلى أن
يصل إلى مصلى عرفة وهو مسجد نمرة ثم يترك التلبية ولا يعاودها أصلا على مشهور المذهب
(وخطبة السابع تأتي للصفة) أى ويحضر في اليوم السابع من ذي الحجة إلى المسجد لكي نسمع
وتعلم من الخطيب صفة المناسك التي تفعل بعد يومك إلى وصول مسجد نمرة ثم يحضر الخطيب
هناك لتعلم منه المناسك التي تفعل في يومك وفي رجوعك إلى المزدلفة ومنها إلى منى ثم يحضر
الخطبة الثالثة في مسجد الخيف بمعنى لتعلم من الخطيب بقية المناسك وبذلك ما تقدم شرع الشيخ
يبين الوقت الشرعي الذي يخرج فيه إلى منى ومنها إلى عرفة فقال (وثامن الشهر اخرجن) ندبا
أو استنانا (لاني) بحيث تدرك الظهر في وقتها المختار وتبيت بها وتصل فيهما خمس صلوات كما هو
السنة المحمدية ويكره الخروج إليها قبل الثامن ولو بتسبيق الاثقال وتقصير الرابعية ولو كنت
من أهل مكة للسنة لا للمسافة وأهل كل بلد من منى ومن دلفة وعرفة فيؤمنون في بلادهم ودية يصرون
في سواها والسنة أن لا يخرج الناس من حدود منى حتى تطلع الشمس فإذا طلعت وانتشرت على
رؤس الجبال ذهبوا إلى عرفة والسنة أيضا النزول بقناة مسجد نمرة (بهرقات تاسعنا وثاننا) أى
يكون نزولنا معاشر الحجاج في اليوم التاسع بهرقات عند مسجد نمرة ونستمرنا زائنين ملبيين
ونهي الماء للغسل المندوب للوقوف فتغتسل الخنفس والنفساء وتغتسل قرب الزوال ونحجم
الظهر والعصر جمع تقديم مع القصر ان كان الامام يرى ذلك والاجمع وقصر وحده من يرى ذلك
ومن لم يحضر المسجد جمع وقصر في محله (و) بعد تهيتك ماء لغسلك (اغسلن) ندبا بذلك
خفيف (قرب الزوال و) بعد الزوال (احضرا) أى احضرن (الخطبتين) للسمع المناسك
كما تقدم (و) بعدهما (اجمن وقصرا) أى رقصن (ظهريك) فيه تغليب الظهر على العصر
لكل صلاة أذان فان لم يقصر الامام كما هو في وقتنا فأت بسنة الجمع والقصر وحده كما تقدم (ثم)
بعد تمام الصلاة إلى قرب (الجبل) المسمى عندهم بحبل الرحمة (اصعد) أى سر إلى قرب الجبل
وقف (راكبا) لو وقف عليه الصلاة والسلام كذلك وعرفة كلها موقف ولكن من تيسر له الوقوف
بوقوفه عليه الصلاة والسلام أو قرب به كان أحسن وقيد العلماء طلب الوقوف راكبا بعد علم حقوق

المشقة للدابة أولها فإذا لم يقسر الوقوف راكبا وقف قائما فإن لم يقسر جاسا ومن جلس مع
 استطاعة الركوب أو القيام لا يلزمه شيء ثم يطلب في كل الحالات راكبا وقائما أو جاسا أن
 تكون (على وضوء ثم كمن مواظبا على الدعاء مهلا) بنحو لا اله الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير (مبتعلا) الى الله تعالى بالاستغفار والدعاء والتضرع في
 قبول حجك وفعلك الخير والتجاوز عنك ونسرك والديك وأشيائك وأحبائك ونعمم للمسلمين
 ولا تقترولا نسألك لا تعبد مثل هذا اليوم في هذا المكان المعظم الا اذا رجعت في قابل (مصليا
 على النبي) بأي صيغة كانت وتصل على آله وأصحابه أيضا تباع له صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 وتقبل جميع ما تقدم ذكره ونحوه في حال كونك (مستقبلا) القبلة وتستمر على تلك الصفة الى
 تحقق الغروب فيدخل وقت الوقوف الركني عندنا ويكنى في ذلك الشيء السير فلا يجذب من
 بحيث اذا لم يأت به الانسان فاته الحج وهذا معنى قوله (هنيئة بعد غروها تقف) واذا وقفت بعد
 تحقق الغروب فقد أدركت الحج للحديث الحج عرفة ثم تأتي بما هو مطلوب منك بعد الوقوف
 والى ذلك أشار الشيخ رحمه الله تعالى فقال (وانقر) مع الامام (المزدلفة) أي انصرف مع
 الامام والناس الى المزدلفة ذاكر حامدا ربك مصليا على نبيك صلى الله عليه وسلم (و) في سبرك
 اليها (تصبر في المأزمين) بفتح الميم أي وتحر بين الجبلين الذين يمر بينهما الناس لمرور
 النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك وهذا حيث لازمة تؤدي الى الأذية والأفلاخ من المرور من
 طريق آخر (العلمين نكب) أي تجنب المرور والسلوك بين العلامتين اللتين وضعتا في حد الحرم
 من الحل اذا اعتقدت طلب المرور بينهما كما يعتقده كثير من الجهلة واذ لم تعتقد ذلك فلا حرج
 عليك في المرور بينهما الا اذا كنت ممن يقتدى به وتقلد أفعاله من غير استفسار منه واذا وصلت
 المزدلفة وكنت على وضوء أو توشأ بسرعة وصل (واقصر) العشاء (بها واجمع) عشاء المغرب
 جميعاً أخبر بجمع هذا الجمع من وقف مع الامام أعني جمع التأخير وأما من وقف بعد الامام وحده
 فليس كل صلاة في وقتها ومن وقف مع الامام وحجز عن الوصول لمزدلفة فجمع بعد الشق في أي
 مكان كان ويبادر للصلاة قبل خط الرجال ان كان في حطه اطول (و) بعد الصلاة (احيطط)
 رحالك من على ظهر دابتك وامكث بها طويلا وهذا المكث الطويل وتقدم تقديره واجب فمن لم
 يمكث بها أصلاً ومكث قليلا وجب عليه الدم وأما حط الرجال فليس بشرط نعم يطلب من وجه
 آخر وهو الرقي بالدابة (وبت فيها) استحبابا فمن أراد الانصراف الى منى بعد المكث الواجب
 لا شيء عليه غير أنه يفوته الوقوف بالشعر الحرام التي قيل ركنيته (وأحي ليلتك) التي أنت

بها وهي ليلة العيد واحياءوا العيس خاصا باهل مزدلفة بل مطلوب من سائر المسلمين في جميع الاقطار قوله عليه الصلاة والسلام من احيى ليالي العيد احيى الله قلبه يوم تموت القلوب (و) اذا بت بها كما هو المطلوب (صل) عند تحقق الفجر (صبحك و) بعد الصلاة (غلس رحلتك) أي ارحل بغلس وهو بقية الظلمة التي تكون في أول طلوع الفجر والمراد المبادرة بالصلاة في أول الوقت والرحيل عقبها بدون تراخ واقصد المشعر الحرام وهو البناء الذي يكون على بين الذهاب الى عرفه (قف) مستقبلا كنت راكبا أو راجلا (وادع) واذا كر الله واستغفره لك ولوالديك وللمسلمين ولا زلت واقفا (بالمشعر للاسفار) البين فلا يطالب الشخص بالوقوف فيه قبل صلاة الصبح ولا بعد الاسفار (و) عند دخول وقت الاسفار توجه الى منى مع الامام اذا دفع في هذا الوقت فان تأخر فلا تنتظره (أسرع) في بطن واد النار) فيهرول الماشي ويحرك الراكب دأبته ان أمكنه ذلك يفعل ذلك استحيابا ويسمى هذا الوادي محسرا قيل نصفه من منى ونصفه الآخر من مزدلفة وهو مقدار رمية الحجر بالقلاغ (وسر كما تكون) أي على هيأتك التي أنت عليها من كونك راكبا أو راجلا حتى تصل (للعقبة) أي جرة العقبة وهي البناء الذي في العقبة فاذا وصلت فريامنها (فارم لهما) أي عندها بحيث يقع الحصى في فناء البناء الا انى للجبل ولا تزم على نفس البناء كما فعل العامة فلورمى الشخص البناء ووقفت حصة فيه ولم تنزل الى أسفل فاختلف في الاكتفاء بها ويجب عليك يا مسكين أن تثبت في حال رميك بحيث يقع جميع الحصا في محل الرمي فن لم تصل له حصة الى محل الرمي أو تجاوزت محل الرمي ولم يعدها حتى غربت عليه الشمس وجب عليه الدم واقصد شاهدت كثيرا يرمون من وراء الناس فيسقط الحصا على الناس دون الجرة بل رأيت بعض الناس يرمى راكبا على بعيره وهو متوجه الى مكة وبينه وبين الجرة نحو الخسين ذراعا والناس كاللدايرة على الجرة لوسطى فانظروا حتى وتعجب من ركوب جل على جل ان الله واناله راجعون (بحجار سبعة) متتابعة واجحدة بعدواحدة يكبر مع كل واحدة ندبا فلورمى السبعة دفعة واحدة قيل يكتفى منها واحدة ويأتى بست وقيل لا يكتفى منها بشئ ويرمى بسبعة متتابعة والرمي بالحصى لا يجرى الجرة يكون (من أسفل) من جهة الوادي لا من أعلى من جهة الجبل (وتساق) تلك الحجارة السبعة (من مزدلفة) استحيابا وأما بقية الحصا التي يرمى بها في بقية أيام الرمي فيلنقط من كل مكان وانما يطلب طهارته وان لا يكون من مياه قبل ورمى الجرة واجب كما تقدم ويسخل وقته من طلوع فجر يوم النحر ومن الفجر الى الغروب أداء والا فضل من طلوع الشمس الى الزوال ومن الغروب الى آخر أيام الرمي

قضاء وقدر الحصة التي تكفي في الرمي بلا كراهة (ك) حجة (القول) فيكره الكبير ولا يجزى الصغير كالحصاة ولا يجزى الطين والمعادن ويستحب الرمي بالطين وبرؤس بعض الاصابع (و) بعد الرمي (المحر هـ) سقته معك تطوعاً وكان واجبا عليك من عام سابق المحر هـ في أيام منى (ان بعرفة أوقفته) أنت أو نائبك فلا بد في جواز ذبحه أو نحره في منى من ثلاثة شروط كونه تطوعاً ولعلم ما مضى وأوقفته أنت أو نائبك بعرفة والنحر في أيام منى فإذا اختل شرط من الثلاثة فيكحل نحره (و) بعد الرمي والنحر ان كان عندك ما تنحره على الوصف المتقدم (احاق) رأسك أو قصره وجوباً كما تقدم ويتبين في حق المرأة التخصيص بان تأخذ من جميع شعراتها مقدار الاقل هو يستحب الحاقق قرب جرة العقبة (و) بعد الرمي والنحر ان كان ما ينحروا الحاقق (سر لبيت) من غير تراخ لنهم مقصودك فإذا وصالت البيت (فطف) طواف الافاضة وهو تمام الاركان ان قدمت السعي عقب طواف القدوم (وصل) ركعتي الطواف خلف المقام طوافاً وصلاة (مثل ذاك النعت) أي مثل الطواف السابق وهو طواف القدوم وذلك انك تستلم الحجر الاسود بيمينك أو يديك أو بعود مع التكبير استئذاناً في أول طوف وتندب بالبقية الاطواف وتجلس الركن الثاني استئذاناً في الطوف الاول وتندب بالبقية الاطواف وتطوف سبعة االبيت على يسارك خارجاً عن جميع الحجرو عن الشاذروان وتوالي بين الاطواف وتكون محصلاً للظهارتين واستمر العورة وتطوف داخل المسجد وتكون في حال طوافك ذا كرامتة فغرادعياً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم غير انك لا ترمل في الاطواف الاول نعم اذا فلتك طواف القدوم فإرمل في الثلاثة هنا استحباً نعم هناك عند الشروع في الطواف تنوي الطواف الواجب وهنا تنوي الطواف الركني وبعد تمام الطواف تصلي ركعتين وجوباً يندب صلاتهم ما خلف مقام إبراهيم ويندب القراءة فيه ما بالكافرن والاخلاض ثم ان قدمت السعي فالأمر ظاهر والافأت الملتزم وادع فيه واستلم الحجر الاسود لكونه سنة من سنن السعي واخرج المصنف واسع مثل الوصف المتقدم وبجماه تمت أركان الحج والترتيب الذي ذكره الناظم رحمه الله مطلوب شرعاً بان يقدم الرمي على ما بعده وبالرمي أو بخروج يوم الرمي ولولم يحصل رمي بالفعل حصل التحلل الأصغر فيحل للحرم ما كان ممنوعاً منه سوى الصيد وقربان النساء والعقد عليهن والطيب فيكره في حقه استعمال الطيب ويبقى على المنع في الصيد والنساء والترتيب بين الرمي والافاضة واجب كما تقدم وفيما عدا اهمام استحب الاقيا بين الرمي والحاقق في يوم النحر فإنه واجب فن حاقق قبل الرمي يوم النحر وجبت عليه فديقه بطواف الافاضة حصل التحلل الاكبر فيحل للحرم ما كان حلالاً

له قبل الاحرام (و) بعد طواف الافاضة واليهي (ارجع) ولو كان اليوم يوم الجمعة لان هاته الايام
أيام منى لا أيام مكة (فصل الظهر) قصيرا (في منى وبنت) ثلاث ايام لان لم تتجمل وليتين ان تجملت
والحيث بها تقدم حكمه فارجع اليه وتطلب منك المواظبة على أنواع العبادات مادمت مقبلا بمنى
خصوصا تلاوة القرآن (انزوال غده) أي يوم النحر وهو اليوم الثاني من أيام النحر وذلك
بان تستحضر احدي وعشرين حصاة وتسكون قبل الزوال على طهارة وهذا هو المراد بقوله
(ارم) انزوال غدا النحر قبل صلاة الظهر (لا تفت) الرمي في هذا الوقت الفاضل (ثلاث
جرات) أي ترمي بقضاء كل واحدة (ب سبع حصيات) كل حصاة قدر الفولة (لكل جرة) واذا
رميت الاولى وهي التي تلي مسجد منى فتقدم امامها واستقبل البيت وقف طويلا بقدر اسراع
قراءة سورة البقرة للتلهيل والدعاء والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ثم تأتي
للجمرة الوسطى وترميها بالحصيات مع التكبير كما تقدم ذكره ولا ثم تتقدم عنها جهة شمالك
لتبعد عن زحمة الناس وتستقبل القبلة وتقف طويلا وتفعل مثل ما فعلت في الاولى ثم تأتي جرة
العقبة وترميها من أسفل سبع حصيات تكبر مع كل حصاة ولا تنف للادعاء اضيق مكانها وهذا
الذي يريد به الناظم بقوله (وقف للبعوات) والصلاة على النبي والتلهيل والتسبيح وقوفا
(طويلا اثر) عقب رمي الجرتين (الاوليين) بقدر اسراع قراءة سورة البقرة والترتيب بين
الجرات في الرمي واجب وجوب الشرط فايدأ بالتي تلي مسجد منى وتاليها الوسطى التي في السوق
وتاليها جرة العقبة ولما قال (أخر) في الرمي وجوب باجرة (عقبة) وانكسر في بيان الترتيب
بين الاوليين على الشهرة وقد علمت به فيما تقدم فنبدأ بالعقبة ونختم بالتي تلي المسجد أعاد الوسطى
والعقبة ومن أخل بمعه احدي وعشرين حصاة لا غبرو بعد تمام الرمي وجدع عنده حصاة مثلا ولم
يدر هل هي من تمام حصيات الاولى أو الوسطى أو العقبة بنى وجوبه على ست في الاولى ورميها بالحصاة
ورمي الوسطى والعقبة ثانيان لان الرمي الاول لم يصادف محلا (وبكل رمي) حصاة (كبيرا) معها ندبا
(واقبل كذا لك ثاثة النحر) أي وافعل في ثاثة النحر مثل ما فعلت في ثاني النحر من انك
تستحضر احدي وعشرين حصاة وتكون على طهارة قبل الزوال وترمي انزوال قبل صلاة
الظهر ولا تفت عن نفسك الرمي في الوقت الفاضل (وزدان شئت) أن لا تتجمل يوما (رابعا)
واذا زدت كما هو الافضل فارم الحجارات الثلاث على الوصف المتقدم في الثاني والثالث وارحل
عقب الرمي وانزل بالحصب وصل به الظهر والعصر والمغرب والعشاء وتجمع بعدها قليلا ثم تدخل
مكة (و) اذا فعلت ما ذكرته لك فقبل (نعم ما قصد) وهو الجمع وبأني طواف الوداع ويستحب

لك الاكثار من الطواف مادمت مقياً بمكة ويندب الاكثار من شرب زمزم والوضوء منها
 وما لازمة الصلاة مع الجماعة الاولى والنظر الى البيت الحرام عبادة ولا يقاس غيرها عليها لعدم
 الجامع بينهما كما ان الطواف بالبيت عبادة ولا يقاس غيرها عليها بحيث يصح الطواف به بجامع
 الاحترام في كل شيء ولما تكلم الناظم على ما يطلب فعله ركنا كان أو واجباً أو سنة أو مندوباً شرع الآن
 في الكلام على ما يطلب التباعد عنه بالاحرام فقال (ومنع الاحرام) أى نية الحج أو العمرة
 (صيد البرى) مطلقاً كقول اللحم أم لا مألوفاً أو مباحاً في الحل أو في الحرم ومنع الاحرام أيضاً
 التعرض للحيوان البرى بأى نوع من التعرض ولو بأن يدل عليه الفير وجزءاً أو بيضه ولبنه
 وكبيره وصغيره وجميعه ورديته في المنع سواء ومنع الحرم المبكى التعرض للحيوان مطلقاً أى
 لا فرق بين محرم وحلال ومن كان في ملكه حيوان يرى كغزال أو حرم زال عنه ملكه ووجب
 عليه ارساله اذا كان مصاحباً له في السفر وأما من أحرم من بيته فلا يزال ملكه على ما عنده من
 الحيوان البرى وما صاده المحرم أو الحلال لأجل الحرم مية وكذا ما صيد في الحرم فان قتل المحرم
 شيئاً مما يحرم اصطياده أو عرضه للتلف ولم يتحقق سلامته لزمه الجزاء ولو فعل ذلك لجوع أو
 لجهل أو نسيان ويجوز للمحرم ذبح الانعام والأوز والبهائم لانه ليس بصيد ويجوز قتل المؤذى
 من الحيوانات والمعنى ما تقدم أشار الشيخ بقوله (في قتله) أو تعرضه للتلف ولو باعانة عليه
 (الجزاء) بالمثل أو المقارب للمثل أو مقارب من الانعام وبالقمية في غير ذلك وفي البيض عشر
 دبة أو لأمه ولا جزاء في حلب الصيد مع كونه ممنوعاً عنه ولا بد في حمة الجزاء من حكم عدلين عارفين
 بأحكام الصيد فمن قتل صيداً ولزمه الجزاء وكان عارفاً بقدر الجزاء فلا يجوز ولا يكتفى استرجاعه
 بدون حكم العدلين عليه بذلك هكذا السنة يا ابن أخى فللشارع أحكام كثيرة تعبدنا بها يتعذر
 عن العقل ادراكها فيجب التسليم والامتنال بدون تطاع لادراك حكمة ذلك ومن حاول ذلك
 عجز ولا بدأ ابتدع أو ضل ضلالاً لا مزم يد عليه اللهم احفظنا من الزيغ والزلزال ثم استثنى من مجموع
 المنع والجزاء قوله (لا) منع ولا جزاء في مثل ما كان (كالقار) مما يقرض الثياب ونحوها (وعقرب
 مع الحداد) و (كلب عقور) سبع وغر وما في حكمهما والكلب الانسى حكمه بعد الاحرام
 حكمه قبله (وحية) بجميع أنواعها (مع الغراب اذ تجوز) أى اذا بلغت هاتاه المذكورة
 حد الجور والاذابة أو ما صغرها فيكره قتله ولا جزاء مطلقاً أو معنى اذ تجوز شأنها الجور فلا
 فرق بين الكبير والصغير ويحرم على المحرم والحلال قطع ما ينبت بنفسه ولو استنبت من جميع
 النباتات في الحرم الا الأذخر والسناوياً لحق بهما ولا جزاء في ذلك ولم يبين الشيخ رحمه الله تعالى

شيئا من الجزاء وحاصل ذلك اختصارا فالجزاء في قتل القيل بدنة خراسانية وفي النعام بدنة
 عربية وفي بقر الوحش وحاره بقرة وفي الضبع والثعلب شاة حكماء ويمام صيد بالحرم فان
 عجز عن الشاة في يمام الحرم وحامه صام عشرة أيام ولا يكفي الاطعام فيهما لكونهما مستثنين
 من قاعدة الباب ثم في الاشياء التي لا مثيل لها من الانعام ولا مقار به تقوم بالطعام وكذلك المثل
 يقوم بالطعام ويخير في القسم الاول بين الاطعام والصيام عن كل مديوموا يكمل الكسر فاذا قيل
 قيمة هذا الصيد خمسة امداد ونصف فاما أن يعطيها لكل مسكين مد ويعطى نصف المد للمسكين
 غير الخمسة واما أن يصوم ستة أيام وفي القسم الاخير يخير بين اخراج المثل والاطعام والصيام عن
 كل مديوموا القيمة تعتبر في مكان القتل ان كان له قيمة والاعتبرت في أقرب مكان له فيه قيمة
 وانظر كتابنا على المناسك النورية فان فيها جلة مفيدة (ومنع) الاحرام ايس (المحيط بالعضو
 ولو) كانت الاطاحة (ب) سبب (نسخ او عقد تخاتم) لرجل وفي لبس المرأة الخاتم في الاحرام
 خلاف (حكوا) قرروا لاحاطته بالاصبع والمحيط فرد من افراد المحيط (و) منع الاحرام (الستر
 للوجه أو الرأس بما يعد) في العادة (ساترا) فيحرم على الرجل باحرامه أن يلبس ما يحيط بيده
 بسبب نسج كدرع حديد أو خيطة كقميص أو رباط أو حزام أو صياغة تخاتم ويحرم تغطية
 محل احرامه وهو الرأس والوجه بما يعد في العادة ساترا ولو بطين لا مالا يعد ساترا في العادة كوضع
 يده على وجهه انتفاعا فلا منع في ذلك واستثنوا من المحيط الحزام الذي يجعل فيه نفقة بشرط أن
 يكون تحت الازار واستثنى من عموم المنع المتقدم الشامل بعنوانه الرجل والمرأة بقوله (ولكن)
 لا تمنع المرأة باحرامها من كل ما تقدم و (انما تمنع الاثني) من (لبس قفاز) شيء يجعل على
 هيئة الكف والا صابع تدخل فيه الكف لا تحفظ وهو معروف (كذا) تمنع من (ستر لوجه)
 لان احرام المرأة في وجهها وكفيها فتلبس كل ما كانت تلبسه قبل الاحرام من أنواع المحيطات
 الا ما قيل في الخاتم ومحل منع ستروجهما اذا لم تخش الفتنة بها والا فلها الستر ولذا قال الشيخ
 (لا لستر) عن اعيان الرجال (أخفا) ألغى للاطلاق أي لا أخذ الساتر للوجه للستر فلا منع
 (ومنع) الاحرام استعمال (الطيب) المؤنث وهو ما له جرم يعلق بالبدن والثوب كالسك والعنبر
 ومعنى استعماله العاقبة بالبدن أو بالثوب فلو عبت رائحته بدون استعماله فلا فدية بأن جلس في
 حائوط عطار مثلا لم يكره المكث فيه فن استعمال طيبا مؤثرا أو مسحه وعلق به أو لم يعلق وجبت
 عليه الفدية وان ألغته عليه الرجأ وألقاه عليه أحد فان أزاله سريرا فلا فدية عليه وان تراخى
 افتدى وجوبا والحاصل ان صور الطيب ثمانية أو بعة في مؤثته وأربعة في مذكروه وهو مظهر

لونه وخفي ريحه كالورد والقرنفل فكثته مكان فيه طيب مؤث مكره واستصحابه في رحله مكره ايضا واستعماله حرام وفيه الفدية وشبه بدون مس قيل حرام وقيل مكره والمكث مكان فيه رباحين كالورد والياسمين بحيث لا يشمه واستصحابه معه مباحان ومسه مع شمه مكره ومسه من غير شم قيل مكره كالذي قبله (و) منع الاحرام (دهنا) أى استعمال الدهن بطيب أو غيره في سائر الجسد ثم ان كان الدهن مطيبا حرم استعماله لعله ولغيره في سائر البدن أو بعضه وان كان غير مطيب فيحرم استعماله لغيره في سائر البدن أو بعضه وفيه الفدية زيادة على المنع وان استعمال غير المطيب لعله فان كان في باطن الكف أو القدم فلا منع ولا فدية وان كان في غيرهما فلا منع ايضا وفي الفدية خلاف (و) منع الاحرام أيضا رفع (ضرر) رقل بقتله والقائه في الارض ويجوز له ابدال ثيابه وله غسل ثيابه من نجاسة بغير صابون فان تحقق عدم القمل غسلها بالماء وغيره (و) منع الاحرام (القاسخ) من على البدن ومنع الاحرام أيضا قلم (ظفر) ومن انكسر ظفره فله قلم ما انكسر ولا شيء عليه ومنع الاحرام أيضا ازالة (شعر) والشعر المزال لنحو وضوء وركوب دابة لا شيء عليه وان كثر (ويقتدى بالفعل بعض ما ذكر من المحيط هنا) وأما ما قبل المحيط ففي فعله الهدى وقد تقدم فمن لبس محيطا واتفق بلبسه لزمته الفدية ومن استعمال الطيب المؤث أو مسه افتدى ومن دهن رأسه أو شبات من جسده افتدى على التفصيل السابق ومن قتل قطة أو ألقاها إلى اثنتي عشرة قطة عليه حفنة وهي ملء اليد الواحدة فان زاد على ذلك افتدى وحكم الشعر كالقمل ومن أزال الوسخ عن يده لزمته الفدية وان قلم ظفر الامانة الاذى عليه فدية وان فعله عبثا لم يقصد بقله شيئا عليه حفنة والرجل والمرأة في هذه المنوعات سواء بخلاف المحيط كما تقدم والفدية واجبة فيما ذكر ان فعلت بلا عذر بل (ان عذر) فاعلمها فالفرق بين العذر وغيره عدم الاتعمق في الاول والاتعمق في الثاني وتقدم معنى الفدية فالرجع اليه (و) منع الاحرام (النسب) أى العقد عليهن والتمتع بهن بأي وجه كان (وأفسد) الحج (الجماع) أى مغيب الحشفة ولولم ينزل والانزال المترتب عن مقدمات الجماع ولو بنظر مستدام مفسد للحج أيضا حصل الجماع والانزال عمدا أو سهوا عن كونه محرما أو جهلا بكون الجماع وما في حكمه بنفسه الحج قبل يوم النحر بلا تفصيل أو حصل ما ذكر في يوم النحر قبل رمي جرة العقبة وطواف الافاضة ووجب عليه انعامه فاسدا ووجب عليه قضاءه ولو كان أصله نطوا ووجب عليه هدى كما تقدم وان وقع الجماع بعد يوم النحر أو فيه وبعد رمي الجرة أو بعد طواف الافاضة صح حجه ولزمه دم كما يلزمه بسبب هدى ناشئ عن مقدمات الجماع على تفصيل ما تقدم والى بعض ما ذكرته أشار

بقوله (الى الافاضة يبقى الامتناع) وأشار بقوله (كالصيد) الى ان منع التعرض للصيد يستمر الى الافاضة كالجائع (ثم باقى ما قدمنا) ألقه للاطلاق أى ثم باقى ما قدمنا منه المحرم مما تقدم ذكره (ب) رمى (الجرة الاولى) فى يوم النحر يعنى أو بفوات وقت رميها كما تقدم (يحل) فعله وهو التحلل الاصغر والذى يحصل بالاضافة التحلل الاكبر كما تقدم اذا سمعت ما تقدم ذكره (فاسمعا) أى فاسمعن معاً تفهم وتدبر لى يرسخ فى ذهنك فهو الحكم الشرعى ولما تقدم منع تغطية رأسه ووجهه نبه على جواز أشياء خشية توهم منعها بقوله (وجاز الاستظلال؛) ظل الشيء (المرتفع) كظل حائط وسقف بيت الا فى يوم غرة فلا يجوز الاستظلال ولو كان اليوم شديداً الحر لانه لا يبلغ حر يوم القيامة والنهى للكراهة (لا) يجوز الاستظلال بظل ما ليس بثابت كشوب على عصا ولا (فى) ظل ما يجعل على (الحمال) على (شقذ) وشبهه بماليس بسمرو ولا مربوط فان كان ما عليها من الثياب والاعطية مسمر أو مربوطاً أو مخيطاً فلا بأس بالاستظلال فيه لانه أولى من الاستظلال بالخباء وبيت الشعر وقوله (فع) فعل أمر من وعى أى فع وحفظ ما قلته لك فانه الحكم ولما فرغ من الكلام على ما يتعلق بالحج شرع فى الكلام على العمرة فقال (وسنة العمرة) فى العمر مرة اذا علمت حكمها (فافعلها) وأركانها وواجباتها وسننها ومنذ بانها ومكرها وتمها وموانعها واجترأتموها ووقيتها المكثية بالنسبة للافاضة (كما حج) أى كالحج فإزادة فاعمال العمرة كاعمال الحج طلباً ومنعاً وجواز الافعال التى تفعل من وقت الخروج من مكة يوم الثامن الى الرجوع اليها يوم رابع النحر وأثابته بالنسبة لمن استكمل فاتها خاصة بالحج فأركانها ثلاثة لا غير الاحرام والطواف والسعى وتختلف العمرة مع الحج فى وصف الطواف الاول فطوافها ركن وطوافه واجب يسمى بطواف القدوم كما تقدم وان كنت من أهل مكة أو مجاوراً بها أو قدمت اليها بالحج وأردت الاعمار فيجب عليك الخروج للحل لتحرم منها لانه لا يصح احرام حج أو عمرة الا بالجمع بين الحل والحرم فمن أحرم من مكة وطاف وسعى ولم يخرج للحل فسدفع له ولا اعتبار به فالخروج للحل واجب بالاحرام بها وانما الخلاف فى أى بقعة الاحرام منها أفضل فقول الجعراثة وقيل التنعيم المسمى بمساجد عائشة وقيل هماسيان فى الاحرام منها واختار الناطم القول الثانى وأشار اليه بقوله (وفى التنعيم ندبا أحراماً) أى أحرام بالعمرة من التنعيم ندبا (و) اذا أحرم بالعمرة من المواقيت بأن كنت آفاقياً أو من التنعيم ونحوه وظفت وسعيت فبادر الى التحلل منها بالحق أو بالتقصير (أثم سمعك) وقوله (احلقن وقصرا) أى أو قصرن تنازعا الظرف المتقدم وان فعلت الحلق أو التقصير اثر تمام

أركانها (تحل منها) إذا تمت حجتك أو عمرتك أو أتممتها فكثرت (الطواف) بالبيت لأنها عبادة مفقودة في غير هذا المحل وقوله (كثرا) أى كثرت يفسر العامل في الطواف ولازم ذلك (ما دمت) مقيا (في مكة) والزام الأدب (وارع) أحفظ (الحرمة) أى الاحترام (جانب البيت) أى البيت وتذكر أنها ليست مولاك وإن البلد بلدك فانظر كيف تفعل في بيت سيدك ومولاك وفي بلدك الحرام (وزدى الخدمة) لمولاك بأى نوع من أنواع الطاعات الشرعية وإنما حض الناظم على زيادة الخدمة لآب الحسنة في حرم مكة بمائة ألف حسنة في غيرها (ولازم) الصلاة في الجماعة الأولى وفي (الصف) الأول (فإن) أردت السفر (عزمتا) ألفه للإطلاق (على الخروج) من مكة فاجعل آخر عهدك بالبيت الطواف بها (طف كما علمنا) فلا فرق أصلا إلا في الاسم والحكم فهذا يسمى طواف الوداع وحكمه التنب مع الاستطاعة عليه ويكون متصلا بالخروج ولا يضر الفصل البسبر ومن انفصل عن مكة ولو أقام أياما لا يطالب بأداءه بخلاف من طاف نحيي مثلا ولم يخرج إلا بعد الزوال فإنه يطالب به لطول الفصل وإذا طاف الإنسان أو سلم على الرسول صلى الله عليه وسلم لا يخرج القهقري لأن ذلك من وصف الأعاجم كانوا يعظمون بذلك ملوكهم واستمر في ذريتهم حتى أنهم يفعلونه مع كل من يعظمونه حيا كان أو ميتا وسرى ذلك الوصف التميم في عوام العرب أعني بعض من ينتسب للعلم منهم ولما كان سفر الطاعات متفاوت مراتبه فأفضله على الإطلاق سفر الحج لاداء الفرض ولبه في الفضل السفر لزيارته صلى الله عليه وسلم فالاول فرض لكونه وسيلة فرض والثاني سنة لكونه وسيلة سنة مؤكدة مطلوبة من كل مسلم قادر على ذلك نبه الناظم على ذلك بقوله (و) بعد عزمك على الخروج من مكة فخرج من كدى ولتكن عز بمتك وقصدك زيارته صلى الله عليه وسلم لا غير (سرا) زيارة (قبر المصطفى) المختار محمد صلى الله عليه وسلم ولزيارة مسجده الشريف وسيرك يكون (بأدب) أى مصاحب للأدب الشرعية (و) يكون مصاحبا لـ (نية) شرعية وهي اداء هذه السنة المؤكدة وطلب الشفاعة منه صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من أفعال البروان طلبت من الله سبحانه وتعالى مخلصا في طلبك ما أردت من خيرى الدنيا والآخرة في تلك الاعتبار الشريفة (تجب لكل مطلب) وأدب زيارته عليه الصلاة والسلام كثيرة في حال الذهاب اليه وعند الوصول للحضرة العظيمة وقل في زمانه وقبله بكثير من راعيها ولا بأس بذلك كرسى منها أهل الله سبحانه وتعالى يوفق للعمل بها أنه على ذلك قدبر وبالأجابة جدير قال سادتنا رضى الله تعالى عنهم إذا توجهوا إلى تلك الحضرة النبوية فلا يكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم وليطلب من الله

تعالى أن ينفعه بزيارته وأن يتقبلها منه ولينزل إذا قرب من المدينة وليغتسل إن أمكنه ذلك
وليلبس أحسن ثيابه وليتطيب وليجسد التوبة يغسل بطنه من القاذورات كالخسد والكبر
وليبادر بالدخول للمسجد قبل كل شيء إلا أن يخاف ضياع متاعه فيواره في مكان وإذا أراد
الدخول فليدخل من باب جبريل كما استحسنة بعضهم وليفعل الآداب المطلوبة عند دخول
المسجد وليصل تحية المسجد إن كان الوقت وقت نافلة ثم يأتي الموقوف أمام الحضرة الشريفة
مصاحبا للسكينة والوقار متدلا وجلا مستحضرا لجلالة مقام الرسول عنده وما أسيناله
من الشفاعة والمقام المحمود ويكون اتيانه من جهة الرجلين الشرقتين فإذا وقف أمام وجهه
يقال له (سلم عليه) معتقدا حياته صلى الله عليه وسلم وأنه يسمع سلامك ويرد عليك فلتسكن
غاض الطرف خافض الصوت ساكن الجوارح وصفة السلام التي رويت عن مالك السلام عليك
أيتها النبي ورحمة الله وبركاته وبعضهم زاد على ذلك وكان سيد المقتفين أسنة النبي صلى الله عليه
وسلم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يسلم بقوله السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا
بكر السلام عليك يا أباثم الطالوب ثم عمن الواقف في هذا المقام العظيم أن لا يتسبح بالشباك
ولا يستلمه بفيه وأن لا يلتصق به بأي عضو من أعضائه لأن ذلك اغسال بالسنة النبوية وتشبه
بالنصرانية والمجوسية (ثم زد) عن عيينك نحو ذراع (١) لسلام على (الصدوق) أبي بكر
رضي الله عنه وقل له السلام عليك يا أبا بكر رضي الله عنك وغير ذلك إن شئت (ثم) زد جهة
عينك نحو ذراع أيضا (إلى) مواجهة أمير المؤمنين (عمر) لتسلم عليه فتقول السلام عليك
يا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وغير ذلك إن شئت ثم تذهب للسلام على السيدة الزهراء فاطمة
البتول فتسلم عليها بناء على أنها هناك إن فعلت ما تقدم من الآداب والسلام على النبي وخليفته
(ثالث) أعطيت من الله (التوفيق) حيث لم تتدع في حضرته بأن تلصق بطنك بالشباك أو
تسجبه أو تسجد له أو تزور الملائكة على دعوى الجاهلين أو تزور البقيع أو سيد ناجزة وأن
بالمسجد الشريف جاك الله من ذلك الفعل السخيف ثم بعد ذلك يارك يطالب أن لا ترجع لبلدك
قبل أن تخرج للسلام والترضى والترحم على أهل البقيع وعلى سيد ناجزة والشهداء الذين قتلوا
معه في سبيل الله وتخرج أيضا للصلاة في مسجد قبل أن تخرج من مسجده في غير أوقات قضاء حوائجك
(واعلم) علم يقين (بأن ذا المقام) مقام النبي صلى الله عليه وسلم (يستجاب فيه الدعاء) إذا
علمت ذلك (فلا تمل) وتضجر (من طلاب) من الطلب من الله تعالى فيها فيه صلاح دينك
ودنياك (وسل شفاعة) منه صلى الله عليه وسلم بأن تقول له يا رسول الله صلى الله عليك

وسلم اشفع لي عند ربك في أن يفك أمرى من شهوائى وفى أن يعطينى براءة من النفاق وبراءة من النار (و) فى أن يجعل اخلائهم من أقوالى (ختمنا حسنا) وهو لاله الا الله محمد رسول الله ثم أيها الزائر لهذا الجناب العظيم لانتس والديك ومشائخك وأقاربك والمسلمين من الدعاء (و) بعد قضاء ما ركبك (عجل الاوبة) الرجوع الى الوطن (اذ) لانتك (ثلث المئى) الاعظم الذى لا يضاهيه شىء ولا يقاس به غيره قطعاً (و) اذار جعت من سفرك هذا أو غيره من الاسفار فالجسم عام ووصلت بلدك فلا تطرق أهلك ليلا الا اذا كان عندهم علم بقدومك فلا بأس واذا لم يكن عندهم علم (ادخل) عليهم (نمحي) بعد دخولك لمسجد بلدك والصلاة فيه لثقتهم حتى يبيت الرب على بيتك (و) قبل رجوعك من سفرك (اصحب) معك (هدية) بقدر حالك ينشأ عنها (السرو رالى الاقارب ومن بك بدور) من الاحباب وقد تم سرورك بنيل غرضك ورجوعك سالما وسرورهم بك ومهديتك وهى نعمة عظيمة من الله عليك فقابلها بالشكر والثناء ولا تقابلها بكفران النعم بأن تجعل عند قدومك آلات اللهو والطرب وما يصحب ذلك مما لا ينبغي أن يذكر فى الكتب فجزاء الاحسان الاحسان لا المحاربة والعصيان اللهم وفقنا واخواننا المسلمين للعمل بشريعة سيد الانبياء والمرسلين ولما تم الكلام على القواعد الخمس وكان غير المعصوم لا يخاف عن المفوات من ترك واجب أو ارتكاب منهي عنه وكلاهما ذنب يحدث فى القلب قسوة وظلمة وتزداد القسوة والظلمة وطمس البصيرة بالاستمرار على ترك المطلوب وارتكاب المحظور الى أن يصل الى حالة تنفره من المطلوب منه شرعا وتزين له المنوع ثم نرتقى تلك الحالة به الى أن يرى أن المطلوب منه والمنهى عنه ليس متحكما عليه وجوابه اذا ذكر فى ذلك ان الله غنى عنا وعن أفعالنا واذا ازداد الانطباع يسخر من السامعين وأفعالهم واذا وصل الى هنا يطبع الله تعالى على قلبه وسمعه وبصره فلا يفقه بعد ولا يسمع ولا يبصر ما يرتد وعكسه وهو العمل بمقتضى الامر والتجافى عن المنهى عنه لا يزال المتصف بالامتثال للأوامر والاجتناب للنواهي يترقى الى الكمال شيئا فشيئا حتى يقاض عليه ما ليس له فيه كسب ويعطى من الله تعالى علوما لو زاد عمر نوح عليه السلام ما كفى بل لو حاطها بالاستطاع لانها لا تدون فى كتاب حتى يمكن تعلمها وانما هي مواهب الهية وموارد رحمانية فمن ذاق منها شيئا صقامن الرعونات البشرية وفتحت له خزائن العلوم بالله او مات وتفاوت فى ذلك الرجال على قدر صبغة الله فيهم فهذه العلوم لا سبيل الى تعلمها من معلم وانما هي منحة من الله تعالى يزدبها لمن واطب على اعتناق العمل بالشرعية وداوم على اعتقاد أهل الحق فمن لم يمتد عقيدة أهل الحق ولم يعمل بظاهر الشريعة

فليس من المسلمين فضلاء عن كونه من الصالحين ولما كان العلم الآتي بيانه متوقفاً وجوده على
 العلمين المتقدمين علم العقائد وعلم الفقه قدمهما الناظم رحمة الله تعالى عليه شرع في الكلام على
 ما به يتدارك الخلل الواقع من ترك واجب وأرتكاب محرم فقال (كتاب مبادئ التصوف)
 التصوف بمعنى الفن المرسوم علم يعرف به كيفية تصفية الباطن من عيوب النفس وصفاتها القاطعة
 عن معرفة الله كالخس والحق والرياء وحجب الاغنياء والاستهانة بالفقراء والمساكين والتقرب
 الى الحكام والتعاطي عن العلماء وغير ذلك مما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى بمعنى العمل هو التخلي
 عن الرذائل مما تقدم وما يأتي في التخلي بالفضائل الكمالية شرعاً المشار اليها في الحديث تخلقوا
 بأخلاق الله أي بما وافق في العنوان والاسم كالكرم والحلم والعفو والبذل بدون قصد جلب
 نفع والصوفي هو من اتصف بالتصوف بمعنى التخلي والتخلي وليس مأخوذاً من لبس الصوف
 والالسان المغاربة كلهم صوفية لان لبسهم دائماً وبدا الصوف وهو باطل بالمشاهدة وليس
 مأخوذاً من المصطفة وهو السقيفة التي كان يأوي اليها فقراء الصحابة رضي الله تعالى عنهم الذين
 لا مأوى لهم ولا أهل ولا ولد ولا حرفة لهم يحترفون بها لان مقتضى هذا القول ان ذلك مطلوب
 في الدين الاسلامي وان أهل الصفة اختاروا ذلك المأوى اختياراً مع قدرتهم على غيره وليس
 بصحيح بل الجأهم الفقراء لذلك لعدم اتساع الفتوحات ولعدم وجود ما يحترفون فيه ولذا
 أخرجهم أمير المؤمنين العالم بأصول الدين من يجرى الحق على لسانه من وافق رأيه القرآن في
 عدة مواضع من اذا سلك جفاسلك الشيطان جفا أخرجهما منه سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله
 تعالى عنه لما انتشرت الفتوحات وأمرهم بالسعي والكسب فسعوا وكسبوا وصار منهم الاغنياء
 كسيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ولو كان هذا الانقطاع مطاوعاً من الدين لبادر اليه الصحابة
 أجمعون ولما أخرج سيدنا عمر أصحاب الصفة منها انظر تمام الكلام في الاعتصام بالسنة للإمام
 الشاطبي رحمه الله تعالى فيبين لك ان الصوفي هو من تخلى وتباعده عن الرذائل النفسانية وتخلي
 بالصفات الكمالية فهذا قسطاس وميزان معك فزن به نفسك والناس ولا تمل لغير هذا فتكون
 تبعيداً للوسواس الخناس بعيداً من رب الناس (و) كتاب بيان (هوادي) أي الامور
 التي بالعمل بمقتضاها يحصل (التعرف) بالله تعالى لان من علم هذه الامور التي سيدكرها الناظم
 وعمل بمقتضاها حصل له علم يقال لصاحبه عارف بالله المشار اليه في خبر من عمل بعلم ورثه الله علم
 ما لم يعلم فمن هذا الاثر أخذوا الفرق بين الشريعة والطريقة والحقيقة فالشريعة هي الاحكام
 التي شرعها الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم والطريقة هي العمل بالشريعة والحقيقة

ثمرة الطريقة من فهم حقائق الاشياء والاطلاع على بعض المغيبات التي لا كسب للشخص فيها فتولمه من عمل اشارة الى الطريقة وقوله بما علم اشارة الى الشريعة وقوله ورثه العلم ما لم يعلم اشارة الى الحقيقة وتوخذ الامور الثلاثة والله أعلم من قوله تعالى واتقوا الله يعلمكم الله لان التقوى المأمور بها متضمنة للشريعة والحقيقة كما يأتي في بيان التقوى في كلام الناظم والعلم الموعود به في ويعلمكم هو الذي لا طريق له ولا سبيل الى الامن الله تعالى فالامور الثلاثة متلازمة شرعا أى لا تنافي بينها والكمال التام لمن أعطى الثلاثة ويليهِ في الكمال من أدرك الاثنين الاولين أعنى الشريعة والطريقة ويليهِ في الكمال بمعنى أنه بوصف به في الظاهر من أدرك الاول أعنى العلم بالشريعة ولا تفرد الطريقة بتفسيرها السابق عن الشريعة أصلا ولا تفرد الحقيقة بكونها ثمرة الطريقة عن الطريقة التي لا تفرد عن الشريعة فالشريعة أصل والطريقة فرع والحقيقة ثمرة الفرع فإذا انعدم الأصل انعدم الفرع والثمرة وإذا انعدم الفرع انعدمت الثمرة ولا يلزم من انعدام الفرع انعدام الأصل فمن ادعى الطريقة ولاشريعة عنده كذب ومن ادعى الحقيقة ولاطريقة عنده بالمعنى السابق كذب أيضا ومن ادعى الحقيقة وهو متصنف بالطريقة حسن ظنك به صدقه لان من أجزاء الطريقة التبايع عن الكذب وقد فرضنا انه متصف بالطريقة فظهر لك بما تقدم مكررافيه الكلام لاجل الافهام ان الطريقة عند السادة الصوفية هي العمل بشريعة خبير البرية وظهر أيضا انها عمل يعلم أو تقول انها علم وعمل وقد تحصل الثمرة وهي الحقيقة وقد لا تحصل لان تلك هبات من الله بمنحها من يشاء ويختص برحمته من يشاء وسلك هذا السبيل الصحابة والتابعون الامن شد ثم تفرقت ونشعبت الشعوب وظهرت البدع ودعا كل ذي بدعة الى بدعته وكادا امر أن يتلاشى فقيض الله رجالا للدين فذبوا عنه بالسائين فمنهم من جمع الحديث وسموا بالمحدثين ومنهم من تصدى لجمع الاحكام وأخذها من أدلتها وسموا بالقهاء ومنهم من تصدى لجمع العقائد السنية والتب عنها برد الشبه الواردة عليها وسموا بالمتكلمين ومنهم من تصدى لجمع الرفائى كحاسبة النفس في الاخذ والترك المشار اليه بخبر حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وعلم الاخلاق وسموا بالصوفية وكل على خير رضى الله تعالى عنهم فكل فريق منهم قام بواجب عليه فأدله فنطلب من الله تعالى أن يجازيهم عنا وعن المسلمين خيرا فالشريعة واحدة والطريقة واحدة والحقيقة كذلك فلا تعدد في الماهيات الثلاث وإنما التعدد جاء باعتبار أخذ الآخذين من الشريعة وعمل العاملين بالطريقة فكل من عمل عملا مستند في عمله الى فرع من فروع الشريعة المعمول بها فهو على حق بقطع النظر عن كونه

ماليكاً أو شافعيًا أو حنبلًا أو قادريًا ومن وجدناه متلبسًا بشيءٍ من الأصل له في الشريرة ولم يكن عليه سلف الأمة فيجب علينا أن نعتقد أنه مبتدع وأنه كذاب ولو أنسب إلى أشهر مشاهير السادة الصوفية لأن حاله الذي هو عليه يكذب مقاله الذي يدعيه وتأتي أن شاء الله جملةً صالحةً نافعةً بإذن الله لمن اتصف وأذن عن عند قول الناظم يصحب شيخًا عارف المسالك وبعد ترجمته ذكر ما يجب على كل مسلم ارتكب ذنبًا أو ذنبًا فقال (وتوبة) يأتي تفسيرها بدأبها لأنها أول مراتب السالك حيث الله سبحانه وتعالى عباده عليها على طريق العموم بقوله وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون فدل ذلك على عظم قدرها وقال بعضهم لأن يصحح الله لك مقام التوبة خير لك من أن يطلعك على علم الغيب ويفقدك أياها وتكون التوبة (من كل ذنب) صغيراً كان أو كبيراً وقيل الصغائر لا تحتاج للتوبة لأنها تكفر باجتناب الكبائر وقوله (يجترم) معناه بذنب ولما كان ربما يتوهم طلب التوبة على التراخي أخبر بانها (تجب فوراً) بل انزاع على كل من تلبس بمخالفة كفر كانت أو معصية غيرة الكفر كان المرتكب لها حراً أو عبداً ذكرًا كان أو أنثى وإلى ذلك أشار بقوله (مطلقاً) وأشار إلى نفسه بالتوبة بقوله (وهي) أي التوبة أي معظم أركانها (الندم) على ما صدر منه (بشرط الإقلاع) أن كان مناسباً بالذنب كالسكس فان توبته من المكس لا تعتبر إلا بترك تعاطيه (و) شرط (نفي الإصرار) على معاودة الذنب (وليتلاف عكنا) حال كونه (ذا استغفار) أي توبة أي ويشترط تلافٍ ما يمكن تلافيه من الذنوب بأن يرد المظالم لأربابها ونحو ذلك وقيل إن التوبة من غير المظالم لا تتوقف على رد المظالم واختلاف فيمن أذنب وتاب ثم رجع للذنب ثانياً أنقضى توبته الأولى أم لا الرجح لا تنتقض واختلاف أيضاً في محبة التوبة من بعض الذنوب الرجح الصحة ويجب عليه التوبة في الباقي والراجح أيضاً أن التوبة لا تتوقف على رد المظالم والمظالم ذنب مستقل تجب التوبة منه بردها لأربابها ولما ورد الأمر بتقوى الله تعالى وورد الثناء على المتقين في القرآن فسر الناظم التقوى عرفاً فقال (وحاصل التقوى) أي التعريف بالمبين لعنايته شرعاً (اجتناب) لما نهى الله عنه (وامتنال) لما أمر الله تعالى به تجنب المعاصي في ظاهره وتمثل الأوامر (باطن) بأن تنوى ما يحتاج إلى نية كالصلاة وتنوى نفع العباد إن قدرت وتحب لأخيك ما تحب لنفسك (بذا) أي بالاجتناب في الظاهر والباطن (تنال) وتتحقق (لغات الأقسام حقاً) لا شك فيه (أربعة) بضرب اثنين في اثنين (وهي) أي التقوى بتقسيمها

السابق (للسالك) أى المريد الطالب معرفة به (سبل) طرق جمع سبيل بمعنى طريق جمع للتعظيم (المنفعة) أى الآخرة أى ان التقوى بالمعنى السابق توصل السالك الى معرفة به وتباعد الى حضرة قربه فبهرج في تجارته ويسعد في دينه وأخراه بالتخلي عن الرذائل النفسانية والتخلي بالفضائل السكانية وهما حقيقة السلوك وكلاهما مسبوq بالتخلي الالهى المسمى فى اصطلاحهم بالوارد على القلب ونحو ذلك الوارد بالورد أى ما يرتبه المرء على نفسه من الوظائف الشرعية من صلاة وأذكر ثم نحو الوارد بالوارد نقل عن مطرف بن الشخير انه قال صلاح قلبى بصلاح عملى وصلاح عملى بصلاح قلبى وقد جمع بعضهم للتقوى ثلاث عشرة خصلة لاولى المدح والثناء قال الله تعالى وان تصبروا وتتقوا فإنا نؤتيكم من الغنى ما ترضون والثانية الحفظ والوقاية قال تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا والثالثة التأييد والنصر قال تعالى ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون الرابعة والخامسة النجاة من الشدائد والرزق الحلال قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب السادسة والسابعة اصلاح العمل وغفران الذنوب قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم الثامنة محبة الله تعالى قال الله تعالى ان الله يحب المتقين التاسعة الاكرام والاعزاز قال الله تعالى ان أكرم عند الله أتقا لم العائشة التيسير فى الامور قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا الخادية عشرة البشارة بكل خير فى الدنيا والآخرة قال تعالى الذين آمنوا وكانوا يتقون لهم البشرى فى الحياة الدنيا وفى الآخرة الثانية عشرة النجاة من النار قال الله تعالى ثم ننجي الذين اتقوا (٨) وكانوا يتقون الثالثة عشرة الخلود فى الجنة قال تعالى أعدت للمتقين فظهر لك ان سعادة الدارين منطوية فى التقوى فطوبى لمن وفقه الله لذلك ويكفى التقوى شرفا قوله تعالى ولقد وصينا الذين أتوا الكتاب من قبلكم واياكم أن اتقوا الله ومن المقرر ان الاحكام قسمان أوامر ونواهي والنواهي أشد على النفس لان تركها تعذيبا لها بفارقة مانأس به فلذا التجدد من يتباعد عن النهيات المتخلصين الصديقين وأما الاوامر فيفعلها كثير من الناس وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال خلق الله للنار سبعة أبواب وخلق لابن آدم سبعة جوارح ففى أطاع الله بمحاربة من تلك الجوارح السبعة غلق عنه بابا من تلك الابواب ومتى عصي الله بمحاربة من تلك الجوارح السبعة استوجب السخول من باب من تلك الابواب والجوارح السبعة هى السمع والبصر واللسان واليدين والرجلان والبطن والفرج واللسان سلطة على بقية الجوارح لورود

انها تاشده الله كل صباح الاستقامة تقول له ان استقامت استقمنا وان لمعوججت اعوججنا
والسلطان على الكل لقوله عليه الصلاة والسلام ألا وان في الجسد مضغة اذا صلحت
صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب ولما قدم تفسير التقوى وكان فيه
اجلا شرع الآن في بيان ما أجله فقال (يغض عينه عن المحارم) لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا
من أبصارهم الآية فيحرم النظر للاجتنبات بقصد الالتئاذ وللميمان غير أصحاب اللحى بشهوة
أيضا ويحرم الاختلاء بالمرءان القطن أجمعوا على حرمة النظر الى غير الملتصحي لقصد الالتئاذ
بالنظر اليه وامتناع حاسة البصر بحاسنه وقال العلامة النورى الشافعى يحرم النظر بشهوة
وبغيرها وفي المواق لا يلزم غير الملتصحي التنقب وينهى عن الزينة لانها تشبه بالنساء وتعمد الفساد
وقال الخرشي في شأن الخلوة بالامرء ان مع المرأة شيطان ومع الامرء شيطانين وأما الاختلاء
بالاجنبيات فلا خلاف فيه بين العلماء فلا يجوز بوجه ولا بحال لانهم حبايل الشيطان وفي
البخارى من حديث سلمان مازك بعدى فتنة أضر على الرجال من النساء ولا يجوز النظر لما
يكبره ما لكان أن ينظر فيه كالكتاب والامتنعة ولا يجوز النظر الى ما حرم الشارع تعاطيه كالآلات
الطهور ويحرم التطلع على عورات الناس (يكف سمعه عن المأثم) المأثم جمع مأثم بمعنى ذنب
أى لا يصنى الى ما فى سماعة ذنب (كغيبية) هي ذكر كأكاك بما يكره ولو كان فيه محضوره وفى حال
غيابه كان ما اغتبه به فى ذاته وفى لباسه وفى حرفته وفى بنيه وأبائه وان لم يكن ماقفته فيه فهو
البهت وهو أشد من الغيبة ونحوها بالكتاب والسنة والاجماع والمتكلم والسامع فى الانتم سواء
واستثنى من ذلك العلماء أمورا انظرها (نعيمة) وهي نقل الكلام بين اثنين على وجه الفساد
وورد لا يدخل الجنة قتات أى تمام فيجب عليك أن لا تسمع كلام من نيم اليك ويحب عليك أن
تكلبه الا بعد أن تثبت ويطلب منك أن تنه عن ذلك وأن تبغضه فى الله لان الله يبغض النمام
ويطلب أن لا تتجسس على ما نقل اليك لانه من التجسس المنهى عنه وأن لا تعاتب المتقول عنه
ولا تخبر أحدا بقوله لانه نعيمة وقالوا ان من نيم اليك نيم عليك والغيبة والنعيمة مما حمت بهما البلوى
بل لا يطيب مجلس من المجالس خلا من أحدهما ان الله وانا اليه راجعون (زور) وهي الشهادة
بغير علم ولو وافقت فى الواقع قاله الابى أى لا تسمع قول من شهد بما لم يعلم وهو حرام بالاجماع
ويكفى فى قبحه ان الله سبحانه قرن شهادته فى القرآن بالشرك فقال سبحانه اجتنبوا الرجس
من الاوثان واجتنبوا قول الزور وفى الحديث الشريف من شهد زورا علق من لسانه يوم القيامة
وهى من السكائر فى الصحيحين عن أبى بكره رضى الله عنه ألا نبشك بأكبر السكائر ثلاثا

الاثراك بالله وعقوق الوالدين الا وشهادة الزور أو قول الزور قال أبو بكر وكان متكئا جالس
 فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت اه قال العلامة القرطبي في توجيه كونها من الكبائر لانه
 يتوصل بها الى اتلاف النفس والمال ونحوه من الحلال وعكسه وليس بعد الشرك يعني وقتل
 النفس أعظم منها ويكف سمعه عن استماع (كذب) الكذب هو الاخبار عن الشيء بغير
 ما هو عليه وهو محرم باجماع قال الله تعالى ثم نبهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين وقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا اؤتمن خان وقال
 عليه السلام واياكم والكذب فانه يهدي الى الفجور والفساد ويهدي الى النار رواها البخاري
 وفي شرح الوغسية أعظم الكذب الكذب عليه صلى الله عليه وسلم بمنام وغيره لقوله عليه
 الصلاة والسلام من كذب على متعمدا فليقبوا مقعده من النار اه ثم يليه الكذب بتضييع حق
 المسلمين واذا اتهم كالكذب في غن سلعة لئلا خد فوق معتادها ثم الكذب على النمام بأن يقول
 رأيت في منامي كذا وكذا وهو لم ير شيئا لقوله عليه الصلاة والسلام من نحل بماله برة كلف أن
 يعقد يوم القيامة بين شعيرتين وليس بعاقب والمنجي عند الله تعالى أن لا يخبر الا عن علم وكلام
 الاجنبية لاشي وفي سماعه اذا خلعا عن غرض فاسد لجواز مبايعته قال العلامة ميارة والملاهي
 الملحية عاطفها على ما يجب كف السمع عنه قال عشيبة العلامة ابن جندون التقييد بالملحية تبع
 فيه صاحب الرسالة وفيه نظر الى قوله كافي التوضيح فاعترضه الشيخ المهدي مفتي قاس صاحب
 التاكيف العديدة في حاشيته على هذا الكتاب بقوله وقول المحشي أما الملاهي الملحية وهي العود
 وجميع ذوات الاوتار غرام في الاعرام وغيرها كافي باب الشهادات من التوضيح نقلا عن
 المازري ونحوه لابن عرفة الى قوله ولم أر من صرح بالخلاف في ذلك من المالكية الا من عبر
 بالكراهة في كراء المعازف ومن عبر في العود والاب بالكراهة كابن الموزا وابن عبد الحكم
 وقد يردون بالكراهة التحريم كافي التوضيح اه غير صحيح بل استماع العود ونحوه من ذوات
 الاوتار في العرس ونحوه مكروه فقط لاحرام وهو من الشهرة بمكان الى آخر ما كتب وتورك
 على المحشي في عدة مواضع يظهر فيها انه مصيب وفي أثناء ما كتبه استأنس بكلام ابن اب
 الذي لا يساه على اطلاقه ذواب واطلق عنان قلعه وتساهل فيقال له القول ما قاله المحشي
 وقولك عن الصحة عاطل يشهد لصحة قول المحشي قول العلامة المطالع بلا نزاع أبو العباس
 القرطبي وأما المزامير والاوتار والكموبة فلا يختلف في تحريم سماعها ولم أسمع عن أحد
 ممن يعتبر قوله من السلف وأئمة الخلف انه يبيح ذلك وكيف لا يحرم شعار أهل الخمر والفسوق

ومهيج الشهوات والفساد والمجون وما كان كذلك لم يشك أحد في تحريمه وتفسيق فاعله وتأثيره اه فانظر يا من أراد التثبت في أمر دينه والعمل بسنة نبيه صلى الله عليه وسلم كتاب العلامة ابن حجر الهيتمي المسمى بكف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع تعرض فيه لرسالة أبي المواهب الشاذلي ونقضها عروة عروة وانظر أيضا رسالة العلامة البلاقي المالكي المسماة بالسيف الباقى لمن قال بحل سماع الآلة والاغاني وألسم القاتل للفتى المتساهل ولولا خوف الاطالة لنقضت كلامه قوله قوله وكف (لسانه) عن الغيبة والنميمة وشهادة الزور والكذب (أخرى بترك ما جلب) أى كف اللسان عن ترك ما جلبناه وذ كرناه لك من الغيبة وما بعدها أخرى وأولى في الوجوب لان المتكلم بالباطل يضر نفسه والسامع منه والسامع يضر نفسه فقط (يحفظ بطنه من) أكل (الحرام) كالغصوب والمسروق ومال اليتيم والربا وما يأخذه من التكنن وخط الرمل وكسب المداخين والمكس (ترك) تناول (ما شبه باهتمام) أى ترك ما لم يقم دليل على حليته ولا على منعه أو ما اختلف العلماء في حله ومنعه تاركاً لذلك بعزم ونية صادقة (يحفظ فرجه) حفظاً منيعاً بحيث لا يضعه في دبر أصلاً ولا في قبل الا في قبل زوجه أو سرية ملكها صحيح وما يملك الآن من الاناث وألذ كور فهو على غير الوجه الشرعى لعدم وجود سبب الملك انظر ابن فرحون في تبصرته فعلى المتدين أن لا يملك أنثى ولا ذكراً (ويتقى) يخاف ويراقب (الشهيد) أى الشاهد العالم بكل ما يريد (في البطش) باليد (والسمى) بالرجل (لمنوع ير يد) فعله أى يجب على المكاتب أن يراقب المظلم عليه الذى لا يخفى عليه من أموره شئ عند ارادة البطش باليد أو السعى لما يمنع الله تعالى عليه كان يديه لتناول شئ ولا يحمل له تناولاً أو يسعى برجله شئ ولا يحمل له السعى اليه كالسعى لحضور محال اللهو (ويوقف) وجوباً القدوم على (الامور) التى يريد فعلها (حتى يعلمها) الالف للاطلاق باجتهاد ان كان أهلاً لذلك أو براجعة كتب الفقهاء ان كان أهلاً لفهم كلامهم وعنده المام معرفة ما يصح العمل به وما لا يجوز العمل به أو بسؤال أهل الدين من العلماء واذ اعلم (ما) أى الحكم الذى (الله فيهن) أى الامور (به) أى الحكم (قد حكما) وبين على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فليقدم على فعله ان وجد فى الامر أو الامور الاذن ولترك القدوم على فعله ان وجد النهى عن فعلها وكلام الناظم يشير الى ما أجمع عليه العلماء وان لم يصح حديثاً وهو لا يحمل لاحد أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه فمن أراد البيع أو التجارة أو المقارضة وجب عليه تعلم أحكامها ولو اجالا قبل الشروع فى شئ منها وما أشكل عليه بعد الشروع لا يتناوله حتى يعلم حكم الله فيه وليس بلازم ان يعلم جميع أحكام البيع

أو الأجارة ونحوهما يحتاج المكلف إلى تناوله وإنما لا لزوم معرفة الأحكام ولو بوجه اجبالي كما
تقدم ويسأل عما بهم عليه حكمه بعد الشروع إن لم يكن أهلاً لاستفادة الحكم بنفسه وقد كان
سيدنا عمر يضرب بالذرة من وجده يبيع ولا يعلم حكم البيع وكان على ذلك النسق مالك فكان
يأمر أمير المدينة بأن يعرض عليه الباعة وتعرض عليه بالفعل فمن وجده عالماً بالحكام ما يتناوله
أبقاه ومن وجده جاهلاً منعه ويقول اذهب وتعلم لئلا نؤكلنا الرأب فانظر وقتنا الآن وابك على أهله
(يظهر) المريد بيت الاسرار وخزينة الانوار ومحل الحكمة ومرکز المعارف وهو (القلب
من) كل وصف يتنافى بحلول الاسرار والانوار والحكمة والمعارف في مرقها والوصاف التي تنافي
ما تقدم كثيرة أهمها بعضهم إلى الماتنين وذكر الناظم منها ثلاثة أهل (الرياء) يامشتق من الرؤية
برأته خصال الخير ومرجعهم إلى سرت الأولى تتعلق بالبدن كإظهار النحول والصفرة ليظن
به السهر والصوم وإظهار شعته رأسه ليظهر أنه لشدة استغراقه في الدين لم يلتفت لنفسه الثانية
الهيبة كإطراق الرأس في المشي وإبقاء أثر السجود على الجبهة وتغميض العينين ليظن أنه في
الوجود والمكاشفة والتفكير في مصنوعات الله جل شأنه الثالثة الثياب كلبس الصوف والثوب
الخشن وترك الثوب مخرقاً وسخاً ليظن أنه مستغرق في الفراغ الرابعة القول كإيذاء أهل
الوعظ والتذكير بحسن الالفاظ وتسجييعها والنطق بالحكمة والاخبار بكلام السلف مع ترفيق
الصوت وإظهار الحزن مع الخلو عن الصدق والإخلاص في الباطن ليظن به ذلك ومثل ذلك
المبادرة لتصحيح حديث أو تسقيمه ليظن به كثرة الاطلاع الخامسة العمل كتنطويل القيام
في الصلاة وتطويل الركوع والسجود وقلة الالتفات بفعل ذلك أمام الناس السادسة تكثيره
التلازمة والاصحاب والمشايع ليظن به أنه لقي شيواً كثيرة والرياء وهو عدم اخلاص العمل لله
تعالى حرام بالكتاب والسنة والاجماع لقوله تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون
الذين هم يراؤن وقوله تعالى وما أمرؤ الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين فالاخلاص ضد الرياء
فلا يجتمعان البتة ولقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح يقول الله تعالى أنا أغني الأغنياء عن
الشرك من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه اهـ وعلامة الرياء الكسل وتقليل
العمل وحيداً والنشاط وتكثير العمل بين الناس والزيادة في العمل إذا لقي ثناء من الناس ونقصانه
إذا لم يجد ذلك وانظر بقية ما يتعلق بهذا الداء العضال في كتب أبي حامد الغزالي ونحوه (و) يظهر
القلب من (حسد) لآخيه المسلم الحسد هو غيظ وإل نعمة أخيك المؤمن من سواء أردت انتقامها
اليك أم لا وهو حرام بالكتاب والسنة والاجماع لقوله تعالى أم يحسدون الناس على ما آتاهم

الله من فضله ولقوله صلى الله عليه وسلم الحسدياً كل الحسنات كإناء كل النار الحطب رواه أبو داود وابن ماجه قال بعض الأفاضل وفي الحسد آفتان دينية ودنيوية أما الدينية فلأن الحاسد مفسد خط لقضاء الله تعالى كاره نعمته التي قسمها بين عباده وعدله الذي أقامه في ملكه بخفي حكمته وذلك تخطيطاً له وعين الصواب وإساءة على رب الارباب ولهذا المعنى أشار من قال

ألا قل لمن ظل لي حاسداً * أتدري على من أسأت الأدب
أسأت على الله في حكمه * لأنك لم ترض لي ما وهب
لجأزالك عني بان زادني * وسد عليك وجوه الطلب

وأما الدنيوية فلأن الحاسد منهم ما نجدت النعمة على المحسود ازداد غمه وحزنه وربما كان في ذلك حتف أنفه وأصل الحسد بالنسبة للآل خوف الفقر الذي هو من سوء الظن بالله وطول الأمل في حسد الناس على شراء الرخيص والبيع بالغالي وعلى مشاركتهم له في حرفته وأمانتي مثل نعمة أخيك فهذه ضيقة وإن عبر عنها بلفظ الحسد في الحديث مجاز أقال صلى الله عليه وسلم لا حسد إلا في اثنين رجل آتاه الله ما لا يسلمه علىهلكته في الحق ورجل آتاه الله علماً فهو يعمل به ويعلمه الناس اه وتعي زوال نعمة أهل المعاصي من حيث أنهم يستعينون بها على المعاصي لا أنهم فيه لا من حيث أنها نعمة ويطهر المرء قلبه رضاه به من (عجب) وهو استعظام يحصل للشخص بسبب عمل أو عصبية وما أشبه ذلك والركون إلى ذلك بدون نسبة ذلك إلى الله تعالى وهو محرم كتاباً وسنة واجماعاً قال الله تعالى ويوم نحين إذا عجبتمكم كثيراً لكم الآية ذكر الله تعالى ذلك في معرض الإنكار عليهم وقال صلى الله عليه وسلم ثلاث مهلكات شح مطاع وهو متبع والعجب المرء بنفسه قال بعض الأفاضل وله آفات مع الله ومع عباده فآفاته مع الله هو أن للعجب بنفسه ينسى ذنوبه ولا يرى عيوبه وما يتذكر منها يستصغره ويظن أنها تغفر له وأنه عند الله بمكان فلا يجتهد في تلافياها من مكر الله وعدا به ويستعظم العباد إذا صدرت منه وعن على الله بفعله يرى أن له عند الله حقاً بسببها ولذا قال في الحكم رب معصية أو رثك ذلك لا وافتقاراً خير من طاعة أو رثك عزاً واستكباراً وآفاته مع العباد هو أنه يتوهم منه الكبر ومن الكبر الآفات الكثيرة وسبب العجب جهل المرء بمقدار نفسه ولوعه بقدرة ما قيمتها الحقيقية ذلك والعاقلة يرى أن ما وصل إليه من نعمة العلم والمال والجاه من الله تعالى لا يملك هو منه شيئاً خفيئاً لا وجه للعجب وانظر تمام دوائه في كتب الأحاديث وكتب السادة الصوفية (و) يظهر المرء يد يد الأسرار من (كل داء) معنوي وضرره أعظم من الداء الحسي كالجدام فضرر الأول يعود على

الذين وضرر الثاني على البدن وذلك كالسكبر والكبر والعظمة محبو بان للنفس من قل من يسلم
من بلائهما الا من أدركته غناية المولى سبحانه وتعالى والمتصف بواحد منهما متعرض لمقته
تعالى ففي الصحيح العظمة ردائي والكبر ياء ازارى من نازعنى في واحد منهما قصمته ولا أبلى ولا
شك ان العاقل اذا تدبر في أطواره لا يجد محلا للسكبر على أحد مساواة غيره فيها فأوله نقطة
وغيره كذلك وآخره جيفة وغيره كذلك وما بينهما حامل للعدرة وغيره كذلك وقد وعد الله
تعالى المتكبرين بالصرف عما فيه نجاتهم وبالطبع على قلوبهم فلا تبي بعد خبرا أبدا قال الله
تعالى ساصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الارض بغير الحق وقال تعالى يطبع الله على كل قلب
متكبر جبار اه وكيف يرى نفسه أفضل من غيره وهو لا يرى خاتمة أجله ولقد أحسن من قال
ولا ترين في الارض دونك مؤمنا * ولا كافرا حتى تغيب في القبر

ويظهر المرء قلبه من الغل والحقد وهما اخفاء العدو في القلب حتى يجد فرصة ويظهر قلبه من
البنى والغضب لغير الله تعالى فالبنى الاستطالة على الناس والتعدي وخرمتهما معلومة قال الله تعالى
يا أيها الناس انما بشئكم على أنفسكم وعن ابن عباس رضي الله عنهما لو بنى جبل على جبل لذلك
البنى ولله درمن قال

يا صاحب البنى ان البنى مصرعة * فاربع خبير فعال المرء أعدله

فلو بنى جبل يوما على جبل * لاندك منه أعاليه وأسفله

وأما الغضب لله فممدوح شرعا وقد كان صلى الله عليه وسلم لا ينتقم لنفسه ما لم تنتهك حرمة الله
فاذا انتهك شيء منها كان أشد الناس غضبا لله ويظهر قلبه من الغش تخلط اللابن بالماء والخناء
بورق الصدر والجيد بالردى وفي الحديث الشريف من غشنا فليس منا ويظهر قلبه من السمعة
وهو أن يخبر بأفعاله أو يقول لمسمع به الناس وفي الحديث من سمع سمع الله به يوم القيامة ويظهر
قلبه من البخل كانت العرب تستعبد في الجاهلية فأرذل وأوصاف الرجال البخل وسببه خوف
الفقر ويتولد عنه الحسد والشح على النفس والاهل والغضب والتعدي ويظهر قلبه من
الاعراض عن الخلق استكبارا أي بحيث يرى أنه أكبر من أن يجرى عليه مثل ما يجري على
غيره ويظهر قلبه من الخوض فيما لا يعني لانه يقسى القلب وينسى ذكر الرب وقد نهى صلى الله
عليه وسلم عن قيل وقال فان كان مما لا يجوز كغيبته فأنهى للتعزيم والا فالكرهية ويظهر
قلبه من الطمع وخوف الفقر وسببهما الغفلة عن الله تعالى لانه لا أحد غير الله تعالى يملك ضرا
ولا نفعا أو يستطيع جلب منفعة أو دفع ضرر الا أن يجرى الله تعالى على يده شيئا قال الله

تعالى ان الله هو الرزاق وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وفي الحديث الصحيح اذا وقعت النقطه في الرحم نادى الملك أي رب اذكر أو أتى أشقى أو سعيد فالرزق وما الاجل فيكتب في بطن أمه وفي الحديث الشريف ليس الغنى عن كثرة العرض انما الغنى غنى النفس اه
ويظهر قلبه من سخط المقدور وهو الذي لا يوافق هوى النفس والواجب على كل مكلف الرضا بالمقدور من خبر أو شر وفي الحديث من سعادة ابن آدم رضاه بما قضى الله له ومن شقاوة ابن آدم سخطه بما قضى الله عليه ويظهر قلبه من البطر وهو الطغيان عند النعمة ويظهر المر يد قلبه من تعظيم الاغنياء لغناهم لانه تعظيم للدنيا التي حقر الله تعالى وفي الخبر من تواضع لغنى ذهب شطر دينه فان تواضع لغناهم ذهب دينه قال ابن عمر هذا للغنى الشاكر فما بالك لغيره ويظهر قلبه من الاستهزاء بالفقراء لفقرهم لانه ورد فيهم انهم أكثر أهل الجنة ويظهر قلبه من الفخر وعو المدح بالخصال كالافتخار بمنه الفخر بالنسب والتكبر به وهو جمل عظيم ولقد اقبل
المن غرت بأبواء ذوى شرف * لقد صدقت ولكن بشما ما ولدوا

ويظهر المر يد قلبه من الخيلاء وهو من الكبر ففي الحديث الشريف من تعاضف في نفسه واختال في مشيه تلى الله وهو عليه غضبان وفيه أيضا لا ينظر الله لمن جازاه خيلاء وفيه أيضا آفة العلم الخيلاء قال الامام الغزالي ما أعز على بساط الارض عالما يستحق أن يقال انه عالم ثم لا يحركه العلم وخيلاؤه فان وجد فهو صديق زمانه فلا ينشئ أن يفارق بل يكون النظر اليه عبادة فضلا عن الاستفادة من أنفاسه وأحواله ويظهر قلبه من التنافس في الدنيا والمباهاة وأما التنافس في أعمال الآخرة فخطوب ويظهر قلبه من المداينة والمصانعة والنفاق وهو قول ما يرضى المقول له دون أن يعتقده الغائل أو يكون كذلك في الواقع ويظهر قلبه من حب المدح بما لم يفعل له لو ورد ذم ذلك في القرآن ويظهر قلبه من الاشتغال بعيوب الناس عن عيوب نفسه لانه من النية والمطلوب أن يشغل بعيوبه عن عيوب الناس ففي الحديث طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس وفي الحديث من تتبع عورة أخيه تتبع الله عورته ومن قول مالك رضي الله عنه أدر كننا ساءا لعيوب لهم نكلموا في عيوب الناس خدعت لهم عيوب ويظهر قلبه من نسيان النعمة أي الغفلة عن شكرها ومن لم يشكرها فقد تعرض لزلزالها ويظهر قلبه من الحياة أي الانفة والتعصب لغير الحق ويظهر قلبه من الرغبة والرغبة لغير الله تعالى لان ذلك من ضعف الايمان اذ لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع وفي القرآن العظيم وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وان يردك بخير فلا راد لفضله قال العلامة ميارة وكلها ساءا اجاعا أي كل ما تقدم له ذكره من

العيوب وقد ذكرت غالب ما ذكره ثم بعد الاتفاق على حرمتها ووجوب تطهير القلب منها اختلفوا هل يجب معرفة حدودها وأسبابها وعلاجها ويكون ذلك فرض عين وبذلك قال الامام أبو حامد الغزالي ولا يجب ذلك بل اذ اذرق الانسان قلبا سليما من هذه الامراض المحرمة كفاه ولا يلزمه تعلم دوائها به قال غيره قال بعض الافاضل ومافاله الغزالي هو المختار لان هذه الرذائل جبلية وقد لا يتفطن لخصوصها فوجب البحث عن علاجها وقد قال الامام أبو الحسن الشاذلي من لم يتغلغل في علمنا هذه امات مصر اعلى الكائنات وهو لا يشعر اه وبرشد ذلك حشمتهم على محبة الشيخ السالك كباقي للنظام (و) بعد ذكر بعض امراض القلوب اراد ان ينبهك عن مذنباتك بقوله (اعلم) وثيقن (بان اصل ذى الآفات) أى الامراض الباطنية (حب الرياسة) بنيل جاهها وهو المدح وانتشار الهيبة والتعظيم ونيل مالها والتمتع بلذاتها وشهواتها أى حب الدنيا وما فيها (وطرح الآتى) لان من أحب الدنيا وشفق بحبها بحيث لا يتوجه لغيرها فقد طرح الآتى وهو الآخر ولم يعمل عملها وأما من أحب الدنيا حبلا لا يمنع من أداء حقوق الآخرة مما أوجب الله عليه وترك ما نهى عنه فلا ذم في ذلك أصلا وورد في ذم القسم الاول باعتبار ما تضمنه من التوابع قوله تعالى كلا بل نجبون العاجلة وتذرون الآخرة وقوله بل تؤثرون الحياة الدنيا والآخرة خير وأبقى واستدل النظام على قوله السابق بما اختلف في كونه حديثا أو حكمة من حكم غيره صلى الله عليه وسلم وهو حب الدنيا رأس كل خطيئة وعبر عن الدنيا بالعاجلة في قوله (رأس الخطايا) أى معظمها أو كبرها (هو حب العاجلة) وبعد بيانه الخطايا وبيان رأسها وأنت محتاج الى ازاحتها عن نفسك أرشدك الى السبب الوحيد في دفعها عنك وغيرها واسبغ واسطة وسبب ظاهر بقوله (ليس الدوا) من هذه الخطايا والامراض الباطنية (الافى الاضطراب) والالتجاء له سبحانه وتعالى وبيان ذلك انك تجزم جزوا لا يطرق ساحة وهم بأنك لا تتخلص من هذه الامراض ونحوها الا بالله سبحانه وتعالى ثم تلجئ الى الالتجاء الحق في كائنات من انكسرت به المركب بقى على لوحه من الواهب على ظهر البحر فاذا صدقت في الالتجاء اليه وهو أعلم به أنفذك انقاذ الفريق المشرف على الهلاك ولما جرت عادة الله سبحانه في انقاذ المرضى على أيدي الحكماء بالادوية التى ألهمهم اياها هو سبحانه وتعالى خلق الدواء وخلق لكل داء دواء الا الموت اذا دنا الاجل وهذا فى الامراض الظاهرة تظاهر لانزاع فيه وأما فى الامراض الباطنية التى لا تعالج بدواء مجروح من عقاقير مثلا وذلك كالسكر والجذب فظاهر أيضا عند أربابه فلا بد للربيض بهذه الادواء من حكيم أخذ عن حكيم وهكذا الى المنبع الاصلى باقى نفسه اليه مسلما أمره اليه بحيث

لا يخالفه في أمر ولا نهى لأن أمر الحكيم الذي نعينه أو نهيه لا يخرج عن أمر ونهي الشارع فغايتته
 أنه اطلع على ما لم تطلع عليه فيأمر بك أو ينهى عنه كما سمعت ومن كان بهذا الوصف من أنه تحقق بالحكمة
 التي يداوي بها أمراض المرضى عزيز الآن وقبل الآن بكثير ومدعيه تكذيبه المشاهدة واخبار
 الموثوق بكلامهم كما يسرد عليك فلكون الأمراض المتقدمة لا ينجع فيها حكيم العيون
 والاضراس مثلاً نهك على حكيمها فقال (يصحب) من أراد خلاص مهجته بما يوقفه عن
 الوصول إلى مرضه أو به ونيل هباته (شيخنا عارف المسالك) الموصلة إلى الله تعالى لكونه سلكها
 صحبة عارف بها وهكذا إلى النبي صلى الله عليه وسلم (بقية) لكي بقية ويخلصه (ق) ساوك
 (طريقه) من (المهلك) الجاذبة له والممانعة له عن الوصول إلى المقام الرفع والاصل في هذا
 الاتباع قوله تعالى واتبع سبيلاً من أناب إلى قال الجامع بين الحقيقة والشرعية الإمام سيدي
 أحمد زروق الأناة لا تكون إلا بعلم واضح وعمل صحيح وحال ثابت لا ينقضه كتاب ولا سنة ولنذكر
 ما ذكر في أوصاف الشيخ الذي يتفجع بصحبته ويطلب متابعته ونأتي بعد أوصافه بأوصاف من
 يجب البعد عنه وتؤخر الكلام على ما عليه من ينسبون للطريقة في زماننا هذا وأنت أيها الناظر
 إن كنت ذاهبهم مصيب تميز بنفسك السليم من السقيم والسامين من الفساق والحق من الباطل
 ولا تتخذ مع بعد وضوح الحجة للذئاب المختفين في الشيايب وانصح نفسك ولا تغشها وكن على حذر
 منهم * أوصاف الشيخ الذي يطلب اتباعه هي أن يكون عارفاً كاملاً بسلك طريق الحق
 ووصل إلى حضرة فتنور وصار ذا بصيرة وهمة عالية سامية لا تعلق له بغير الله ولا اعتماد له على
 ما سواه مصون السمع عن الالتفات إلى الخلق مرفوع الهمة عن تأملهم اكتفاء بالحق متحققاً
 بالحقيقة في جميع الأحوال متوسماً بالشرعية في الأقوال والأفعال لا يلهج إلا بذكر ربهم مع مصاحبة
 السنة لأفعاله والعناية بالآداب لحواله والأذن في تربية الخلق من شيخ كامل ذي بصيرة نافذة
 قال بعض الأفاضل وأعلم أنه لا يصلح للارشاد إلا من كان على علم يهدي به العباد فإذا مرض مرشد
 بسبب شبهة في علم التوحيد أو أده أو تحير في مسألة من مسائل الفقه أو فتاه مع فتاهة تورثه الغنى عن
 الناس وخوف يحجزه عن المعاصي والأدناس ولازمة للعمل بالكتاب والسنة فمن اجتمعت فيه
 هذه الزايات كتبت به على المرشد المنة ومن هذا القليل قول من قال وأحسن في المقال
 إذا لم يكن في الشيخ خمس فوائد * والا فجال يقود إلى الجهل
 بصير بأحكام الشريعة عارف * ويبحث في علم الحقيقة عن أصل
 يبادر للوراد بالبشر: والقرى * ويخضع للسكينة في القول والفعل

فهذا هو الشيخ المعظم قدسه * جدير تمييز الحرام من الحلال
وقال سيدي على الخواص لا يكون الرجل غندنا من أهل الطريق حتى يكون عالما بشريعة
الطهرة بمجملها ومفصلها فاسخها ومنسوخها خاصها وعامها ومن جهل حكما واحدا منها سقط عن
درجة الرجال قاله سيدي عبد الوهاب الشعراني ياسيدي ان غاب مسلكي هذا الزمان على هذا
ساقطون عن درجة الرجال فقال نعم ان هؤلاء يرسدون الناس الى بعض أمور دينهم وأما المسالك
فهو من لواقر في جميع الوجود لكفى الناس كلهم من العلم في سائر ما يطلبونه اه وقال الامام
الجنيد لا يستحق الرجل أن يكون شيخا حتى يأخذ حظا من كل علم شرعي وأن يتورع عن جميع
الحرام وأن يزهدي الله نيا وأن لا يشرع في مداواة غيره الا بعد فراغه من مداواة نفسه ثم قال وياك
ومتابعة من لم يكن على هذه الاوصاف فانه من جنود الشيطان واعتبرا قول الله وأحوالها وزنها
بميزان الشرية والطريقة فان رأيت شيئا مخالفا لما فرده فان كان صاحب حال صحيح ورددته فما
عليك من رده بحكم الشرع ولا تتخذة شيخا ومري شدا وفيما ذكر كفاية ومن نتائج محبة الشيخ
السالك ما يحصل لمريده من انه (يذكره الله) أي يكون سببا قويا في ذكر المر يدربه (اذا
رآه) أي رأى الشيخ لما عليه من المهابة التي ألبسه الله اياها ويشهد لذكره النظم ما أخرجه
الحاكم عن أنس رضي الله عنه أفضلكم الدين اذا رآوا ذكر الله تعالى لرؤيتهم (و) من محبة
محبة هذا الشيخ السالك أيضا أنه (بوصول العبد الى مولاه) بسبب ما به من عيوب نفسه
ونقصه بالهرب من غير الله الى الله تعالى فلا يرى لنفسه ولا لخلق نفع ولا ضرا ولا يركن لخلق
في دفع أو جلب بل يرى جميع الانقلابات والتصرفات في الحركات والسكنات لله تعالى وهذا معنى
الوصول الى الله تعالى فائدة الشيخ مع المر يدهي اظهار العيوب القاطعة عن الله تعالى لمر يد
فبشخصها له وير بهدوءا ولا يتم هذا الامع مريده صادق أني مقاليد نفسه لشيخه وألزم نفسه
أن لا يكتم خاطرا من شيخه واما اذا كتتمه ولو خاطرا واحدا فلا يكتفح بشيخه البتة كأنصوا
عليه (بحاسب) من أباد الوصول الى ربه (النفس) أي نفسه (على الانقاس) بأن
يشخصها أمامه ويشحور معها اصباحا ويشرط عليها طاعة ربه ويعظها بأن يقول لها مالي بضاعة
للاخرة الا العمر فان في رأس المال ووقع اليأس من التجارة وطلب الربح وهذا اليوم
الجديد قدأهني الله فيه فياك اياك أن تضيعه فيما لا يرضى ربك ويراقبها بعد هذه الموصلة
سائر يومه خوف أن تخوص فيما لا يعني فانها جارية اذا تركت طغت واذا نخرت انخرت فاذا
أرى الى فراشه ليل لا تذكر ما صر منه يومه فان رأى خيرا جدد الله تعالى وان رأى خلافا ذلك تاب

واستغفر الله تعالى قال الامام أبو حامد الغزالي وكان العبد يكون له وقت أول النهار يشارط فيه نفسه على سبيل التوصية بالحق فكذلك ينبغي أن تكون له في آخر النهار ساعة يطالب فيها النفس ويحاسبها على جميع حركاتها وساكناتها كما يفعل التاجر مع الشراكاء في آخر كل سنة أو شهر أو جمعة أو يوم حرصا على الدنيا الفانية ليختبر رأس المال والربح فان وجد فضلا استوفاه وشكره وان وجد خسرا نأطال به بضائه وكلفه تداركه في المستقبل فكذلك رأس مال العبد في دينه القرائض وربحه النوافل والفضائل وخسارانه المعاصي وموسم هذه التجارة جملة النهار وعامله نفسه الامارة بالسوء فيحاسبها على القرائض فاذا أداها على وجهها شكر الله عليها ورغبها في مثلها وان فوتها من أصلها طأطأها بالقضاء وان أداها ناقصة كلفها الجبران بالنوافل وان ارتكبت معصية اشتغل بها فقامت عليها وماتت بها ولا يملكها الا ثلاثا نس بفعل المعاصي وعسر عليه فطامها (وزن) المريد (الخالط) أي ما يحطر بباله من فعل أو ترك (بالقسطاس) الميزان والمراد به هنا الشرع أي ويعرض المريد ما يريد فعله أو تركه على الاحكام الشرعية بنفسه أو بسؤال أهل المعرفة فان وجد فيه الاذن من الشارع فعله وان وجد النهي عنه ترك وهذا مساو لقوله

ويوقف الامور حتى يعلم * ما الله فيهن به قد حكما

وهذا البيت توطئة لقوله (ويحفظ) المريد (المفروض) بادائه على الوجه الذي أمر به الشارع والمفروض بالنسبة لتجارة الآخرة (رأس المال) فلا يتحرق في ربح يدور رأس مال (والنفل ربحه به يوالى) أي ويحافظ على النفل أي الزيادة على المفروض من كل مفروض فالزائد على فرض الصلاة صلاة نفل والزائد على الزكاة صدقة نفل وهكذا فينبغي ان وفقه الله تعالى أن ينقل من نوع كل مفروض لان النفل بالنسبة لتجارة الآخرة ربح في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرا عن المولى تبارك وتعالى ومات قرب الى عبدي بشيء أحب الي مما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا أحبيته كنت سمعته الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها وان سألني لأعطينه وان تعاذني لأعينه اهـ ومفهوم كلام الناظم في قوله يصبح شيخنا الخ ان غير السالك لا يصحب ولا تلقى اليه المقاليد وهو كذلك لما نصوا عليه هالك نصوهم قال ابن جردون يجب محاربة من لم يكن بالوصف الذي ذكره الشيخ وهجره ليس بان دانه للصاحب ومشاركتة له في سوء العواقب ومن هنا حذر الناصحون من السخول في الطريق في هذا الزمان والاسفناد فيه الى أحد

عن يظن انه من أهل الشأن لكثرة الغلط وفقد شيخ يلقى المرء اليه قياده و يقتفيه قال الامام أبو حامد الغزالي اعلم ان متصوفة أهل هذا الزمان الامن عصمه الله تعالى اغتروا بالزى والمنطق والهيئة من السماع والرقص والجلوس على السجادات مع اطراق الرأس وادخاله في الجيب كالتمسك وتنفس الصعداء وخفت الصوت في الحديث الى غير ذلك فظنوا بذلك انهم منهم فلم يتعبوا أنفسهم في المجاهدة والرياضة و مراقبة القلب وتطهير الباطن والظاهر من الآثام الخفية والجلية وكل ذلك من أوائل منازل المتصوفة ولو فرغوا من جميعها لما جاز لهم أن يعدوا أنفسهم من الصوفية كيف لم يحوموا حولها فلي بل يتكالبون على الحرام والشبهات وأموال السلاطين ويتنافسون في الفلس والرفيف والحببة ويتحاسدون على النقيب والقطمير وعزق بعضهم أعراض بعض وليسوا من الرجال بل هم أمحج من العجائز في المعارف فإذا كشف عنهم الغطاء فوا فضيحة على رؤس الاشهاد اه اذا كان هذا الوصف موجودا في زمان الغزالي فما بالك بزماننا ومن هذا القبيل أعنى من زيازي الصوفية ولم يسر بسيرهم ما أشار اليه الامام المقدسى في لامية مقدمه على من هو متحقق بمقامهم بقوله

ذهب الرجال وحال دون مجالهم * زمر من الاوباش والاعمال
 زعموا بانهم على آثارهم * ساروا ولكن سيرة البطل
 لبسوا اللؤلؤ مرقعاً ونشقوا * كنتشف الابطال والابدال
 قطعوا طريق السالكين وأظلموا * سبل الهدى بجهالة وضلال
 عمرؤا ظواهرهم بأثواب التقي * وحشوا بواطنهم من الادغال
 ان قلت قال الله قال رسوله * همزوك همز المنكر المتغالي
 ويقول قلبي قال لى عن خاطرى * عن سر سرى عن صفأ حوالى
 عن حضرتى عن فكرتى عن خالوتى * عن جلوتى عن شاهد عن حالى
 عن صفورفتى عن حقيقة حكمتى * عن ذات ذاتى عن صفات فعلى
 دعواه ان حقتها ألفيتها * ألقاب زور لفتت بمحال
 تركوا الشرائع والحقائق واقتدوا * بطرائق الجهال والفضال
 جعلوا المرآة في الخفايا الخطا * شطحا وصاوا صولة الادلال
 وترصدوا حل الحرام تخادعا * كنتخادع المتلصص المحتال
 فاحذرهم واحفظ مودة سادة * قاموا بذكر الله فى الآصال

القائتين الخبتين لربهم * الناطقين بأصدق الأقوال
 التاركين حظوظهم ونفوسهم * المؤثرين بخاص الاموال
 ماشانهم في شأنهم كذب ولا * ععمل لقصد رياء ولا جندال
 عمالوا بما علموا ووجدوا بالذي * وجدوا وما تخالوا بفضل نوال
 واذا بدا الليل سمعت أنيهم * وتحنينهم بتضرع وسؤال

أنظر تمام قصيدته فحزم بانه لا واحد اليوم على وصفهم (و) بعد ذكر ما تقدم أراد أن ينبه على
 الوصف الذي من انصف به يكون مريدا والافتك كون دعواه كاذبة وانتسابه لاهل الطريقة
 كذب وزور وبهتان فالمريد هو الذي (يكثر الذكر) لربه (بصفو له) أى خالص قلبه لارياء
 ولا سمعة ولا اطلب فان في الحديث لذكر الله عز وجل بالنداء والعشى أفضل من حطم السبوف
 في سبيل الله ومن اعطاه المال سحبا وقال صلى الله عليه وسلم أحب الاعمال الى الله أن تموت
 ولسانك رطب من ذكر الله وفي الحديث القدسي من شغلته ذكرى عن مسأتي أعطيته أفضل
 ما أعطى السائلين وروى أيضا ان الله عز وجل قال يا عبدى أذكرنى بعد الصبح ساعة وبعد
 العصر ساعة أكفك ما بينهما ويطلب أن يستحضر معنى ما ذكره بحسب الامكان ولا يترك
 الذكر اهدم الحضور كانه عليه الاثمة (والعون في جميع ذا) من محاسبة النفس وما بعدها
 يكون (بربه) لانه لا حول ولا قوة الا بالله الهلى العظام أى ومن وصف المريد انه يرى ذلك
 ومن وصف المريد انه (بجاهد النفس) بمقاتلتها في ردها عن هواها من ترك المأمورات وفعل
 المنهيات ورددها الى ما يطلب منها من فعل المأمورات واجتناب المنهيات ومن المعلوم ان الجهاد
 لا يكون الا للعدو الذي يريد ان يترك وقطع الطريق عنك وقد ثبت انها أعدى الاعداء قال صلى
 الله عليه وسلم أعدى عدو الانسان نفسه التى بين جنبيه وقد وقع الاجماع من العلماء والحكماء
 أن لا طريق للسعادة الا خروبه الامن نهى النفس عن الهوى وسوقها الى الطاعات قال الله
 تعالى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأرى قال بهض الافاضل
 وذلك لا يكون الا بانواع من الرياضات بينها الوافية في كتبهم ويجهل نفسه (رب العالمين)
 أى يستعملها في طاعة ربه لارياء أو اسمعة ولا اطمع في شىء أصلا ولو نواها وانما يستعملها
 استعمال المملوك اسيد فن عمل عملا يرجي منه حصول كرامة أو استجابة الدعوات فهذا لا يفلح
 أبدا لانه أثمرك في عمله حيث لم يرد به وجه الله وحده وهو سبحانه لا يقبل شركا (و) المريد
 الصادق هو الذي (يتحلى) ويتزين باطننا (بعقومات) أى صفات أهل (اليقين) بعد

التخلي عن صفات الفاسقين فالتخلي عن الصفات المدمومة والتخلي بالصفات المدوحة شرعا
 هما حقيقة السلوك كما في ابن عباد وغيره والمقامات جمع مقام وهو الوصف ولا يسمى مقاما عند
 القوم الا اذا رسخ وقيل رسوخه يسمى حالا وضربوا لذلك مثلا كصفرة الذهب والوجل فلا ولي
 ثابتة والثانية نزول بزوال الخوف واليقين عبارة عن استقرار العلم بالله في القلب من يقن الماء في
 الجبل اذا سكن فيه وينتوي الى ثلاثة انواع علم يقين وعين يقين وحق يقين ونظر والها بمن يقين
 بوجود البحر من غير رؤية ومن يقينه بمشاهدة على بعد من يقينه بانغماس فيه فمن رأى ليس
 كمن علم بغير رؤية ومن انغمس ليس كمن رأى على بعد وان اشترك الثلاثة في العلم به انظر استيفاء
 الكلام في كتب القوم وأبطل من مقامات اليقين قوله (خوف) وما بعده والمصنف رحمه الله
 تعالى لم يرتبها كما يرتبها صاحب قوت القلوب فالمقامات تسعة اولها التوبة ثم الزهد ثم الصبر ثم الشكر
 ثم الرجاء ثم الخوف ثم التوكل ثم الرضا ثم المحبة وفي التنوير لا يصح واحدا من هذه المقامات الا
 باسقاط التدبير أما الخوف كما في الاحياء فهو عبارة عن تألم القلب واحتراقه بسبب توقع مكروه
 في المستقبل اهـ وبوجه هذا من علم وهو معرفة العبد بتقصيره في حقوق ربه وحال وهو ما ينشأ
 عن ذلك من تألم القلب واحتراقه بما يتوقعه في المستقبل وعمل وهو المبالغة في اجتناب المعاصي
 والسيئات لانه يكره جميع الشهوات ويزعج القلب عن الركون الى الدنيا ويدعوه الى التجافي
 عن دار الغرور قال في الحكم لا يخرج الشهوة من القلب الا خوف مزعج أو شوق مفاق وقال
 أبو علي الدقاق رضي الله عنه صاحب الحزن يقطع من طريق الله عز وجل في شهر ما لا يقطعه من
 فقد حزنه في سنين قال الله تعالى هدى ورجة للذين هم لهم برهيون وقال تعالى فلا تخافوهم
 وخافون ان كنتم مؤمنين فأمر بالخوف وأوجبته وشرطه في الايمان وقال تعالى ولين خاف
 مقام ربه جنتان وقال تعالى سيدك من يخشى فجعل تعالى فضائل الاذكار مخصوصة بالخائفين
 وقال تعالى وأمان من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى (رجا) هو
 المقام الثاني على ترتيب النظم والرجاء هو الطمع فيما عند الله بشرط العمل في سبب الوصول اليه
 ولذا قال في الحكم الرجاء ما قارنه بعمل والا فآمنية قال الله تعالى والذين هاجروا واجاهدوا في سبيل
 الله أولئك يرجون رحمة الله ودم سبحانه وتعالى أقواما عولوا على محض نشوف الثواب والفتح
 ظننا منهم ان ذلك هو الرجاء المأمور به فسامهم خلفاوا خلف الردى عن الناس فقال تعالى خلف
 من بعدهم خلف ورتوا الكتاب يأخذون عرض هذا الادنى ويقولون سيغفر لنا ويتحصل
 الرجاء من علم وهو ما وعد الله العاملين في الجنة وحال وهو ما ينشأ عنه من ارتياح القلب لذلك

وانتظار وعمل وهو ما ينشأ عن هذه الحال من الاجتهاد في الطاعات وأفعال الخيرات لانها
 علامات وكل ميسر لما خلق لأجله قال بعض الفضلاء وان أردت أن تعرف مقامك عند الله فانظر
 فيما يقيمك ومن أحسن العمل الى الله أحسن الظن به والخوف في حال الصحة الذي لا يؤدي الى
 الاياس من رحمة الله هو المطلوب ليحصل على فعل الخير والرجاء في المرض هو المطلوب وهو حسن
 الظن بالله تعالى حديث الامام مسلم عن سيدنا جابر لا يموتن أحد منكم الا وهو يحسن الظن بالله
 ثالث المقامات (شكر) الشكر كما اسيدى أحمد زروق فرح القلب بالمنعم لأجل نعمته حتى
 يتعدى ذلك الى الجوارح فينطق بالثناء ونسخوا الاعضاء بالأعمال وترك المخالفة اه وهو
 ينشأ عن علم وهو العلم بان المنعم عليك مع ضعفك والاستغناء عنك وعدم استحقاقك هو الله
 والوسائط انما هم مسخرون من جهته بأنه تعالى عظم قدرك ونعم شأنك بأن أكرمك وجعلك
 عبد الحضرته وجعل ماسواك عبيدا مسخرة وحال وهو ما يحصل من هذا العلم من الفرح
 والسرور بالمنعم وامتلاء القلب بصحبته وعمل وهو القيام بموجب الفرح الحاصل من معرفة المنعم
 فتحصل من كلام زروق ان الشكر فعل الطاعات لا مجرد اجتناب المعصية خلاف قول الجنيد
 الشكر أن لا يعصى الله بنعمته والشكر عندهم ينقسم الى ثلاثة أقسام شكر بالقلب وهو
 اعتقاد ان النعم كلها من الله تعالى قال الله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وشكر باللسان وهو الثناء
 على الله ومنه التحدث بالمنعم وظهارها قال الله تعالى وأما بنعمتكم بك فخذت ومنه شكر الوسائط
 بالثناء عليهم والدعاء لهم من لم يشكر الناس لم يشكر الله أشكر الناس لله أشكرهم للناس وشكر
 بسائر الجوارح وهو أن يعمل بها العمل الصالح قال الله تعالى اعملوا آل داود شكرا وسأل رجل
 أباحزم فقال له ما شكر العينين فقال اذا رأيت بهما خيرا أعلنته واذا رأيت بهما شرا استرته قال فما
 شكر الاذنين قال اذا سمعت بهما خيرا وعيته واذا سمعت بهما شرا دفنته قال فما شكر اليدين قال
 لا تأخذ بهما ماليس لك ولا تمنع بهما حقها والله فيها قال فما شكر البطن قال أن يكون أسفله صبرا
 وأعله علما قال فما شكر الفرج قال قال الله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم
 أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين قال فما شكر الرجلين قال ان رأيت شيئا غيظته استعملتها
 عملها وان رأيت شيئا ممتكته كففتها عن عمله وأنت شاكر لله اه (و) رابع المقامات (صبر) على
 اداء طاعة أو على معصية أو على ترك شهوة معصية وأشقها على النفس الاخير وهو ثبات باعث
 الدين في مقابلة باعث الشهوة وهذه الثبات حال فخر المعرفة بعد اذ الشهوات ومضادتها لاسباب
 السعادة في الدنيا والآخرة واذا قر ذلك الثبات أممر ترك الافعال المشتبهات فالصبر ينشأ عن

علم وحال وعمل وهو جاع كل فضيلة وملاك كل فائدة جليلة ذكره الله في خمسة وتسعين موضعاً من القرآن وكل حسنة لها أجر من عشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصبر فإنه لا يحصى أجره قال الله تعالى انما يؤتى الصابرون أجرهم بغير حساب وقد ذكر الله تعالى للصابرين ثمانية أنواع من الكرامات ما تقدم والمحبة قال تعالى والله يحب الصابرين والغرفة قال تعالى يجوزون الغرفة بما صبروا والبشارق والصلاة والرحمة والهداية قال تعالى وبشر الصابرين الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا ان الله تعالى ان الله وانا اليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأنتك هم المهتدون والنصر قال الله تعالى ان الله مع الصابرين وفي الحديث الشرب للنصر مع الصبر والفرج مع الكرب والبسر مع العسر والصابر على المصيبة حبس النفس عند حادث المصيبة عن تعاطي أفعال وأقوال اختيارية بمضادة للحقيقة والشريعة بما وافقة للجبلة والطبيعة ولا يتأتى ذلك على الوجه المطلوب الا لمن قوى يقينه وضعفت صفات نفسه وأما من كان في نهاية ضعف اليقين وقوة صفات النفس فلا يقدر على ذلك ولا يداوم عليه بل يستقر على مقتضى طبعه بلا رادع ولا مانع حتى ربما يقارب الكفر والعياذ بالله تعالى وهو نسبة الله تعالى إلى الجور وتشقوت الناس بين هذين المعنيين نقول ان لا ينحصر كما يتفاوتون في اليقين فمن قوى يقينه جد المجد لما أصابه من النقم المابل ربما استعلا واستطاب وهذا من أعلى مقامات المحبة والرضا اهـ والصابر على الطاعة قال في الاحياء يحتاج اليه في أول العمل بتصحيح الاخلاص ودفع شوائب الرياء ومكائده الشيطان والنفس وغرورها في حالة العمل حتى يوقعه على شرطه مع حضور القلب ونفي الوسواس وبعد العمل بأن يصبر على كتمه وترك التظاهر به والنظر ليعاين من السمعة والمحبة فيستكمل ثوابه انظر الاحياء ان كنت أهلاً له خامس المقامات (توبة) هي الندم على ماضى من سبب الأفعال والاقوال والاعتقاد مع الاقلاع ونفي الاصرار على المصيبة وتقديم الكلام عليها فأرجع اليه سادس المقامات (زهد) الزهد كما في الحكم هو حسن الاعمال تتألف حسن الاحوال وحسن الاحوال من التحقيق في مقامات لا بدال فالعلم بحقارة الدنيا بالنسبة لما عند الله تعالى المشار اليه بقوله تعالى قل منافع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ومرة تقضيها وفنائها المشار اليه بقوله تعالى ما عندكم ينفذ اذا قرر في القلب وبأشرف سبب يداؤه ثم حالوا في الرغبة عن الدنيا وبرودها من القلب وهذه الحال ثم عملاد هو الاشتغال بما يرضى الله تعالى وتجنب ما لا يرضيه من أشغال الدنيا والخوض فيها والتعلق بها والزهد مراتب ثلاث ترك المنهيات وهو زهد العوام وترك فضول الحلال وهو زهد الخواص وترك ما يشغل القلب عن الله وهو زهد العارفين والزهد مطلقاً تتألف

سامية حققنا الله به سبع المقامات (توكل) على الله تعالى في جميع أموره الدينية والأخوية
 ومراية ثلاث كافي نفسه يراين جزى الاولى أن يعتمد على مولاه كما يعتمد الانسان على وكيله
 المؤمن عنده الذي لا يشك في قيامه بمصالحه والنصيحة له الثانية أن يكون العبد مع ربه كالطفل
 مع أمه فانه لا يعرف سواها ولا يلجأ الا اليها الثالثة أن يكون العبد مع ربه كاليت بين يدي
 الغاسل يقلبه كيف أراد لا يكون له حركة ولا تدبير قد أسلم اليه نفسه بالكلية فصاحب الدرجة الاولى
 عنده حظ من النظر لنفسه بخلاف صاحب الثانية وصاحب الثانية له حظ من الاختيار بخلاف
 صاحب الثالثة ثامن المقامات (رضا) بما قسم الله له وقدره عليه من خير أو شر الرضا اختلاف
 فيه هل هو من المقامات التي للانسان فيها كسب وهو نهاية التوكل وبه قال أهل خراسان أو هو
 من الاحوال التي نلت في القلب ليس للانسان فيها كسب وعليه العراقيون وجمع بعضهم بين
 الفرقتين فقال بداية الرضا مكتسبة للعبد وهي من المقامات ونهايته من جلة الاحوال وليست
 بمكتسبة قال بعض العارفين في معنى الرضا هو عدم الاعتراض على تقدير الله تعالى وقال أبو علي
 الدقاق رحمه الله تعالى ليس الرضا أن لا تحس بالبلاء انما الرضا أن لا تعترض على الحكم والقضاء
 وفي الاحياء الرضا هو طيب النفس لقضاء الله تعالى وينشأ عن علم وهو أن لا فاعل الا الله وان كل
 شيء بقدره ولا يقع في ملكه الا ما يريد وهذا العلم ثم حلالا وهو انشراح القلب وانفساحه بالتسليم
 والتفويض للولى في قضائه وله نتائج عظيمة حققنا الله به التاسع من المقامات (محبة) لله بامتنال
 أو امره واجتناب نواهيه ولرسول الله بالعمل بما جاء به صلى الله عليه وسلم وللاولياء والعلماء
 بتعظيمهم وبالأخذ عنهم واتباعهم فيما يوافق الشرع وعرف المحبة سيدي أجد زروق فقال هي
 أخذ جمال المحبوب بحبة القلب حتى يتعدى ذلك الى الجوارح فتكون في طوع المحبوب كما قيل
 أبت المحبة أن تستعمل محبا لغير محبوبة ولا تجدمساغا لسوى المحبوب ومضى وقع الالتفات نقص
 الحب على قدره اه قال ابن جزى في تفسيره محبة لله اذا كنت من القلب ظهرت آثارها على
 الجوارح والجدى في طاعته والنشاط في خدمته والحرص على مرضاته والتلذذ بمناجاته والرضا
 بقضائه والشوق الى لقائه والانس بذكره والاستيحاء من غيره والفرار من الناس والانفراد
 في الخلاوات وخروج الدنيامن القلب ومحبة كل ما يحب الله وكل من يحبه الله واشارته على كل
 ما سواه ولقد أحسن من قال

تعصى الاله وأنت تظهر حبه * هذا محال في القياس بديع
 لو كان حبك صادقا لإطعته * ان المحب لمن يحب مطيع

انظر استيعاب الكلام على هذه المقامات وعلى ان المحبة لله هي آتم المقامات في كتب الدين نور الله تعالى بصائرهم باتباعهم للشرعية المطهرة تستقدم ذلك ان شاء الله تعالى وعطف على قوله ويتحلى بمقامات اليقين بمحذوف العاطف قوله (يصدق) المريد (شاهده) اى المحيط به علما لا يخفى عليه سبحانه تعالى من حركاته وسكناته شيء (فى المعاملة) التى كلفه بها فباقي بها على الوجه الذى أمر به تعالى مخلصا لله لا لرياء ولا سمعة ولا لغرض ما قال الله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ألا لله الدين الخالص وفى الحديث الشريف انما الاعمال بالنيات وفى الحكم الاعمال صور قائمة وأرواحها وجود سر الاخلاص فيها ولا خلاص مراتب انظرها فى كتب التقوم (يرضى بما قدره الاله) من أمر محبوب وأقدره عليه من أمر غير ملائم للنفس وتقدم الكلام على الرضا وذكر نتيجة التخلي عن الرذائل ظاهرا وباطنا والتعلى بالفضائل ظاهرا وباطنا بقوله (يصير عند ذلك) الاشارة راجعة الى قوله وتوبه من كل ذنب يحترم الى هنا (عار فاه) ومن عرف ربه بالوصف الذى ينسب له فقد حاز الملك الابرع والعز الذى لا عز فوقه والرتبة التى لا أعلى منها مخلوق قال ابن آدم والله لو علم الملوكة ما نحن عليه جالودنا عليه بالسيف وقال مالك بن دينار رجع الله تعالى خراج الناس من الدنيا ولم يذوقوا طيب شيء فيها قيل له وما هو قال المعرفة والمعرفة بالله خصوصيات كثيرة اقتصر الناظم على اثنتين منها الاولى الحرية من رقية الاغيار والىها أشار بقوله (حر او غيره) تعالى (خلا من قلبه) واصحابها فى راحة أبدية وعز دائم لان العارف لما تحققت عبوديته لم يولد ولم يسترق قلبه شيء وسواه نحر من ررق الآثار وفنى عن سائر الاغيار وراى بعين العيان صدق قول من قال كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما عليه كان فصرف همته عن كل شيء وسوى الله تعالى فقام به مولا فيما يحتاج اليه لان من كان لله كان الله فلا يفوته شيء والثانية محبة الله لهم بمعنى رضاه عنهم واقباله عليهم وكشف الخجب عن قلوبهم حتى صار علمهم به تعالى ضروريا وصار التوحيد معنى فى نفوسهم لا يغفلون عنه ولا يأسون بغيره ولا يأتون الا اليه والىها أشار الناظم بقوله (حبه الاله) أى رضى عنه (واصطفاه) اختاره (لحضرة القدوس) قال الشيخ زروق وحضرة القدوس هى دائرة الولاية ومحل التقديس أى التنزيه المطلق حيث ينزه العبد ربه آتم التنزيه بأن يعظمه عن أن يغفل عنه أو ينساه أو يعصيه فيكون ذلك تنزيها للعبد بحفظه عن المعاصى والغفلات والشهوات وتلك الحضرة القدسية هى محل التحف العلية والكرامات الجلية السنية اهـ (و) معنى (اجتنابه) اختاره ويشهد لما قال الناظم الحديث القدسي ولا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فيكون تقربه

بالنوافل سببا لصفاء باطنه وارتفاع الحجاب عن قلبه وحصوله في درجة القرب من ربه وكل ذلك
 فضل الله ولطيف به فهو في معنى حبه له قال امام الصوفية الجنيد ما أخذنا التصوف عن القيسل
 والقال والمرأوا الجبال وانما أخذناه عن الجوع والسهو وملازمة الاعمال اه اذا تدبرت جميع
 ما تقدم من كلام السادة الصوفية تجدهم يحرضون على التمسك بمحبل الشريعة وينصحون
 اخوانهم بالجد والاجتهاد في التمسك بها وبأمر ونهم بالاخلاص في عباداتهم لله تعالى ويرون أن
 من خالفها لا يعدونه منهم واذا اتبعت كتب المتقدمين وجدتها نورا يضيء بحيث تجزم جزما
 لا يشوبه شك أن صاحب هذا الكلام ملحوظ بعين العناية الربانية تجدهم يلمحون بذلك
 الشريعة ولا يرون أن خالفها فضلا واسما عندهم وان ظهرت على يده خوارق للعادة قال العارف
 بالله تعالى أبو يزيد البسطامي لو نظرتم الى رجل أعطى من الكرامات حتى ترقى في الهواء فلا
 تتعروا به حتى تنظروا كيف تجددونه عند الامر والتهى وحفظ الحدود وأداء الشر بعهو ذلك لان
 الكرامة ما كانت عرونا لصاحبها على ما يقر به ملولاه ويقوى بيقينه ويمكنه من محبته ورضاه
 فاذا جرى الخارق للعادة على يد العبد ولم تشهده الشريعة بالاستقامة فهو معكور به مخدوع اه
 ومن كلام العارف بالله الشيخ سيدي عبد السلام الاسمر في وصيته الصغرى لخواصه وعليكم
 بتعلم العلم الواجب عليكم الذي يقر بكم من ر بكم مثل التوحيد والآداب الشرعية وما تصححون
 عبادتكم به من الطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحج وعلم الاحكام لمن احتاج اليه منكم ولا
 تفعلوا فعلا حتى تعلموا حكم الله فيه فان لم تعرفوا فاسألوا العلماء التابعين سنة النبي صلى الله عليه
 وسلم وهم العاملون بعلمهم واياكم أن تسألوا الجهال وتفتدوا بهم فتكفونوا مثلهم وعليكم بصحبة
 أهل العلم ومن اجتمعهم والمشي معهم وزيارتهم والصدقة عليهم واعتقاد الخبر فيهم فافهموا ثم قال
 أيضا رضي الله عنه محذرا لخواصه ممن لا يبيع الشرع واياكم والاستدراج واتباع نزغات الشيطان
 اللعين في اليقظة والمنام فانه يرى المؤمن بالاحلام الكاذبة والصادقة والتأثيرات وهي التي يقول
 لها العامة العربون ويعمل مكاشفات وقضاء حاجات وارتعاش في الاذكار وحضرات وعربونا
 في الناس وطيران في الهواء ومشي على الماء ومحببة الناس وغير ذلك فهذه كلها من علامات
 الاستدراج اذا وقعت من المروور وهو الذي يكون من كجاء على الدنيا انكساج السحاب على الجيفة
 تابعا لهوى نفسه مجاهر بالبدع المحرمة طائعا للناس لم يعبأ بفرض ولا سنة ولا أدب فمن كان هكذا
 وظهرت منه العلامات المذكورة فانه مستدرج لاحمال تلك العلامات المذكورة لا تكون ربانية
 الا اذا خرجت من رجل تابع للكتاب والسنة زاهد في الدنيا مستغرق أوقاته بالذكر والعبادة

بالشوق والوجد والمحبة قد مضى وقت قلبه وقلبه غائب عن الخلق متعلق بالحق سبحانه وتعالى فمن كان هكذا وصدرت منه تلك العلامات فانهار بانية فافهم موافق ما قاله الشيخان من أن ما يصدر على يدهم لم يمسك بالشرع استمدراج ومكر به لا يتأتى تحسين الظن بمثل هؤلاء وتلو ما قاله بعضهم الاعتقاد ولاية والاتقاد جنابة بل يجب الانكار عليهم وعلى الخاكهم وزجرهم بما يتقنون عنه ولا يسوغ لعالم عامل بعلمه أن يحسن لهم معصيتهم التي يتلبسون بها عند الحضرة على دعواهم من الطيران والقيطة والكوبة ونحوها مما حرمه الله على عباده ثم اعلم يا أخي أن السادة الصوفية قد حوّلوا طريقهم وهذبوها وحسنوها بالشرعية ثم مضى زمنهم وخلف من بعدهم خلف اكتسبوا الانتم والانتساب وتركوا العمل والمجاهدة لخالفه النفس وانكبوا على شهواتهم وما يوافق نفوسهم فاذا وجدوا قولاً من أحد لا يوافق ما هم عليه تبحر حواكم بكلمة من واجب قائلاً أن تخمد أقماسه وهي نحن من أهل الباطن وأنتم من أهل الظاهر وما الشرعية الا قشر للحقيقة وأمثال هذا كثير منهم اتخذوا طريق القوم سلماً لتبيل حظوظهم على اختلاف أنواعها تجمد الشيخ منهم لا يحسن اعتقاده في ربه فضلاً عن حسن عبادته ثم أضافوا الطريق القوم أشياء حرمها الشرع كالضرب بالشبابة والطار والقيطة والكوبة المسماة في عرفنا بالبربوكة ويتواجدون عند سماع هذه الحباث وشيوخهم جهلوا ذاتهم لا تراعى من أخذ عنهم ليخلصوا عليهم عوائد وهناك أشياء تصدر منهم يستقيم ذكرها وقد وقع الانكار منذ قرون على هؤلاء الساجدة المنتسبين للأكابركتبا وتوصلاً لكل أموال الناس بالباطل وقد قال في شأنهم العلامة الصوفي سيدي عبد الرحمن الاخضري الجزائري من أهل القرن العاشر

تجاوز القوم حدود الدين * واشتغلوا بطاعة اللعين
وأولعوا بالافك والتلبيس * وأعجبوا بشيخهم ابليس
يا صالح لا تعباً بهؤلاء * ذوى الخنا والزور والاهواء
قد نبذوا شريعة الرسول * فالقوم قد حادوا عن السبيل
لقد رأينا فرقة ان ذكروا * تسبدوا وربما قد كفروا
وصنعوا في الذكر صنعاً منكراً * حتماً جاهدتهم جهاداً كبيراً
خاؤا من اسم الله حرق الهاء * فأخذوا في أعظم الاسماء
لقد أتوا والله شيئاً ادا * نخر منه الشاحخت هذا
ومن شروط الذكر أن لا يسقطا * بعض حروف الاسم أو يفرطا

في البعض من مناسك الشريعة * عمدا فتلك بدعة شنيعة
 والرقص والصراخ والتصفيق * عمدا بذكر الله لا يليق
 وإنما المطلوب في الاذكار * الذكر بالخشوع والوقار
 وغير ذا حكمة نفسه * الا مع الغلبة القوية
 فواجب تزيه ذكر الله * على اللبيب التذكر الاواه
 عن كل مانفعه أهل البدع * ويقتدى بفعل أرباب الورع
 وقال بعض السادة المتبعة * في رجزهم جوبه المبتدعة
 ويذكرون الله بالتغيير * وينهقون نهقة الحبر
 يحرفون كلمة التوحيد * بالمد والنقصان والتزديد
 ولم يراعوا مخرج الحروف * وتركوا لذكرها المألوف
 عن النبي للمصطفى النهائي * وآله وصحبه الاعلام
 وينبجون النبح كالكلاب * طريقهم ليست على الصواب
 وليس فيهم من فتي مطيع * فلعنة الله على الجميع
 قد أحدثوا طريقة بدعية * وتركوا الطريقة الشرعية
 وأشرفوا على كهوف الكفر * وستروا بدعتهم بالفقر
 وعكسوا حقائق الامور * ونصبوا حبال الفجور
 واتخذوا مشائخا جهالا * لم يعرفوا الحرام والحلالا
 حاشا بساط القدس والكمال * تقدمه حوافر الجهال
 فلجأهون كالخبر الموكفة * والعارفون سادة مشرفة
 لم يقتدوا بسيد الانام * بل خرجوا عن دارة الاسلام
 وهاجت الطائفة الساجدة * السالكون للطريق الباطلة
 وكثرت أهل الدعاوى الكاذبة * وصارت البدعة فيهم غالبية
 فالقوم اذ زاغوا أزاع الله * قلوبهم فانساحوا وناهوا
 وجاء في الحديث عن خير الوري * لن يخرج الدجال أعني الاكبرا
 حتى تقوم قبله دجاجة * كل ياذ بطريق باطلة
 وقال بعض السادة الصوفية * مقالة جليلة صافية

إذا رأيت رجلا يظهر * أو فوق ماء البحر قد ينسبر
ولم يقف عند حدود الشرع * فانه مستدرج وبدع
وارفضه انه الفتى الدجال * ليس له التحقيق والكمال
وفر منه انه شيطان * مخادع مليس خوان
من لم يلج بالمتهج المحمدي * باء بسخط الله طول الامد
هيات أن يطعم في نيل الوفا * من حاد عن شرع النبي المصطفى
فانه هو السراج الانور * وباب حضرة الاله الاكبر
فكل من يرغب عن سنته * فليس عند الله من أمته
من حاد عن سنته فقد غوى * رقى غيايات الضلال قد هوى
والمصطفى خير وسيلة الى * الخنارب السموات العلا
صلى الله عليه ذو الجلال * ملاح برق في ذبجى الليالى

وقال في شأنهم الشيخ محمد العمروسي

تمسك بجمل الشرع واضرب بسيفه * رهوس المعاصي واتخذ منه جوشنا
و بادر الى انكار ما كان خارجا * عن الحق واحذر أن تكون مدهانا
ولا تجعل الذكر النفيس وسيلة * الى عرض الدنيا المعرض للفنا
ولا تجعل المقصود منه تكسبا * فتخط قدرا من علاك وتفتنا
ولا تتخذ الرياسة سلما * فتغضب مريوبا وربا مهمنا
وتأني ما تأني رياء وسد حمة * وتتخذ الشرك الخفي ندينا
وايست بارئاء الشعور ولاية * اذا كان منك القلب أسود عاطنا
وايست باظهار انتمالة خدعة * اذا كان فيك الغش والمكر كامنا
وغير مفيد لبس تاج وخوقة * اذا كان ابليس بحسبك ساكنا

الى أن قال

فيا فقراء الوقت مالى أراكو * أنتم أمورا لا تحل بشرعنا
فكم بدع أحدثتموها بجملكم * وصرتم عليها عاكفين كيومنا
جهلتم طريق القوم رقصار صيحة * ومنكر أصوات يهيجها الفنا
وملء باون من غنا لم يقد سوى * نجشكم يا قوم حول بيوتنا

وتحصيل أرزاق وضرب عوائد * على الناس تأبها عوائد ديننا
وحرقم التهليل عن وضعه القى * أنا به التنزيل من عند ربنا
وطرقفو فيه طرائق لم يكن * عليها رسول الله والقوم قبلنا
أكان رسول الله يحب مفشدا * ينادى بأعلى الصوت ليلا مدينا
فما زدتمو المرداف الاتمدا * وما زدتمو الشبان الانشيطنا
وما زدتمو الجهال الا جهالة * وبعد اعن الاخرى وقر بالي الهنا
فكن علما بالشرع واجمل به فن * أراد طريقا دون علم فقد جنى
ولا ينبغي للجاهلين تصدر * ولا نشر أعلام الشريعة بيننا
ألم يعلموا أن الطريق كناية * عن العمل الجارى على وفق شرعنا

وقال العالم العامل الصوفي في شأن من خرج عن أصل طريقة شيخه سيدي أحمد الصاوي الخلوي
عند شرح قول شيخه سيدي أحمد البردبر نفعنا الله بركاتهم في صلواته وانشر طريقتنا في سائر
البلاد (فائدة) وقال في آخرها ولما كان بحر الشريعة واسع جدا تعدد طرق العاملين بها وكما
توصل للحقيقة حيث استوفى المريد الشروط والآداب والا كان كحمار الرجي غايته مبدؤه الى أن
قال وأما المشبهون بلبس الخرق المنهكون في الشهوات وأنواع الجهالات ولا يعرفون من
طريقة شيخهم إلا اسمها وينكبون على الدنيا انكباب الاسد على الفريسة ويخترعون أمورا
لا محل في الشرع كالطبول والزمور والكاسات خصوصاً في مساجد الله ويكثرون من وقيد الزيت
والشموع ويزعمون انها طريقة الرحمن كلا والله بل طريقة الشيطان اه ويؤيد ما قاله الشيخ
من أن هاته الاشياء يحضرها الشيطان عند استعمالها ما قاله الولي الغوث سيدي عبدالسلام
الاسمر في وصيته الصغرى واياكم أن تفعلوا العرس بشئ من المحرمات مثل الغناء والزغارة
والصراخ والتصفيق والرقص والمزامير كالعود والرباب والشبابة والفحل والزكرة والطبل فهذه
كلها حرام في العرس وغيره ولا تنصتوا لصوتها فانه من الشيطان اعنه الله وتجمع جنوده كما
يجمع المؤذن جماعة المسلمين للصلاة فافهموا وقال يضارحه الله تعالى واياكم ومخالطة فقرامهنا
الزمان الذين لا يرجعون لاصل ولا قاعدة والغالب عليهم الجهالة ولا يقبلون سنننا ولا فرائض فان
مخالطتهم لم تورث العلة والفساد اه وبعدها كنه تجدهم طوائف مختلفة الالاف كل يرجع
ضلالته ويلزم غيره ولا يرضى أحد منهم على أحد يتحاسدون على القليل والكثير فيسقي بعضهم
بعضا ولقد أحسن العالم العلامة الشيخ سيدي أحمد الناصري في كتاب الاستقصا لاخبار دول

المغرب الاقصى وأثبت بكلامه لا تطابق ما قاله على حالة الفقراء في زماننا قال رحمه الله تعالى **ع** مهمة
 مهمة قد ظهر ببلاد المغرب وغيره ان تصعور متطاولة لاسباب في المائة العاشرة وما بعدها بعبدة
 فيبيحة وهي اجتماع طائفة من العامة على شيخ من الشيوخ الذين عاصروهم أو تقدموهم عن
 يشار لهم بالولاية والخصوصية ويخصونه بمزيد المحبة والتعظيم وتحسكون بخدمة والتقرب اليه
 قدر ارائه على غيره من الشيوخ بحيث يرسم في خيال جلهم ان كل المشايخ أو جلهم دونهم في
 المنزلة عند الله تعالى ويقولون نحن اتباع سيدي فلان وخدام الدار القلانية لا يجوزون ولا يزولون
 عن ذلك خلفا من سلفه وينادون باسمه ويستغيثون به ويفزعون في مهماتهم اليه معتقدين
 ان التقرب اليه نافع والانحراف عنه قدر ضرر ارفع النافع والضرر هو الله وحده واذا ذكر لهم
 شيخ آخر أودعوا اليه جاسوا جميعه حر الوحش من غير تبصر في أحواله هل يستحق ذلك
 التعظيم أم لا فصار الامر عصيا وصارت الامة بذلك طرائق قد اداف في كل بلد أقر به عدة طوائف
 وهذا لم يكن معروفافي سالف الامة الذين هم القلوب قلن بعدهم وغرض الشارع انما هو في الاجتماع
 وتمام الالفة واتحاد الوجهة وقد قال الله تعالى لأهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية
 وقد قدم قوم افرقوا بينهم وكانوا شيئا وانما الشأن في أهل الخصوصية والذين عند العاقل المختلط
 لدينه كسنان الشط يحجبهم الله في الله ويستشفع بهم الى الله ويسأله تعالى أن يكرمهم بما أكرمهم
 به من الخير والهدى والدين ولينجهم حب التشريع لاحب التشيع ويتأدب معهم ولا يقدم على
 مفاضتهم بالهوى والرحم بالغيب فان ذلك متوقف على الاطلاع على منزلتهم عند الله وذلك
 محجوب عنهم اذا نزلت به حاجة فليفرج في قضائها الى مولاه الذي خلقه ورزقه مستشفعا اليه
 بنبية الذي هداه للإيمان على يده ثم يخوض الامة الذين هم أبائنا في الدين فان المطالب من
 العبد أن يصرف وجهته وقصده في جميع أمورهِ ويتعلق فيها بالله بحيث لا يطلبها الا منه ولا يعتمد
 فيها الا عليه قاطعا للنظر عن كل من سواه اللهم الاعلى سبيل التوسل والاستشفاع كما قلنا هذا
 هو الوحيد الذي بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم واليه دعا وعليه قائل وسواه شرك ومنازدة
 لما جاء به ان هذا هو القصص الحق وما من اله الا الله الآية ثم استرسل هؤلاء في ضلالهم حتى صارت
 كل طائفة تجتمع في أوقات معاومة في مكان مخصوص أو غيره على بدعتهم التي يسمونها الحضرة
 فاشتتبت من طست وطائر وطبل ومزمار وغناء ورقص وخبط بالرجل وخش ورما أضافوا
 الى ذلك نارا وغيرها يشعلونها على سبيل الكرامة بزعهم ويستغرقون في ذلك الزمن
 الطويل حتى يمضي الوقت والوقت من أوقات الصلاة وداعي الفلاح ينادي على رءوسهم وهم

في حيرتهم يهون لا يرفعون بهراً ساو لا يرون بما هم فيه من الضلال بأسا يعتقدون ان ما هم
 فيه من أفضل القرب الى الله تعالى الله عن جهالتهم علوا كبيرا ولا تجذب في هذه الجماع الشيطانية
 غالباً الا من بلغ الغاية في الجفاء والجهل عن لا يحسن الفاتحة فضلا عن غير ما ترك الصلاة طول
 عمره او من في معناه فما احوج هؤلاء الى محتسب يغير عليهم ما هم فيه من المنكر العظيم واللبس
 المقيم وأعظم من هذا كله انهم يفعلون تلك الخسرة في المساجد فانهم يتخذون الزاوية باسم الشيخ
 ويجعلونها مسجدا للصلاة بالمحراب والمناز وغير ذلك ثم يعمرونها بهذه البدعة الشنيعة فيكروا بنا
 من عود ورواب ومن مازع على أخش الهيئات في محاريب الصلوات ومن بدعتهم الشنيعة محاسنهم
 أضرحة الشيوخ لبيت الله الحرام من جعل الكسوة لها وتحدد الحرم على مسافة معلومة بحيث
 يكون من دخل تلك البقعة من أهل الجرائم آمنا وسوق الذبايح اليها على هيئة الهدايا واتخاذ
 الموسم كل عام وهذا وأمثاله لم يشرع الا في حق الكعبة ثم نقع في ذلك الموسم ولا سيما مواسم
 البادية من المنابر والمفساد العظام واختلاط الرجال بالنساء باديات متبرجات شأن أهل الاباحه
 وشأن قوم نوح في جاهليتهم ماتصم عنه الآذان ولا منكر ولا مغير للدين بل ولا لحسب فان الله
 وانا اليه راجعون على غفلة الدين وغفلة أهله عنه وبالله وبالله المسلمين طوؤا الحمح الرعاع الذين
 سلبوا المروءة والحياء والغيرة والعقل والدين والانسانية بجة فليسوا في فطنة الشياطين ولا في
 سلامة صدور البهائم ولا في نخوة السباع فيغضبوا الدينهم وصر ورتهم ومن جهالتهم الفظيعة
 جمعهم بين اسم الله تعالى واسم الولي في مقامات التعظيم كالقسم والاستعظام وغيرهما فاذا أقسموا
 قالوا بحق الله وبحق سيدي فلان واذا عزموا على أحد قالوا دخلت عليك بالله وبسيدي فلان
 واذا عزموا على أحد من يعطينا على الله وعلى سيدي فلان فيعطون اسم العبد على اسم مولاه
 بالواو المقتضية للتشريك والتسوية في مقام قد حظر الشارع ان يتجاوزوا فيه اسم الله الى غيره
 وهذا هو صريح الشرك ومن اختراعهم تسميتهم لبدعتهم بالخسرة كما قلت أخذنا من اسم
 خسرة الله تعالى في اصطلاح الأئمة العارفين من الصوفية كأهل رسالة القشيري ومن في معناهم
 فأوهم هؤلاء بهذه النسبة انهم يكونون في حالة اشتغالهم تلك البدعة في خسرة الله تعالى ثم
 ينهون فيقسمون جنونهم وتخطيهم على تلك الطبول والمزامير بالحال أخذنا من الحال التي
 تعزى السالك الى الله تعالى في حال ترقيه في درجات المعرفة والوصول وهذا الامر الله من أقبح
 الضلالات وأشنع الجهالات الى غير هذا ما أغنى فيه العيان عن الخبر وعرفه الخالص العام
 في حالة الورد والصدور ولساننا تنكر على أولياء الله وأهل الخصوصية منهم أو على من يسلك سبيلهم

على الوجه المقرر في كتب الأئمة المقتدى بهم منهم وانما شرح حال هؤلاء الجاهلة الذين لم يأتوا
 الامر من بابيه ولا أخذوه عن أربابه وانما حالهم ما رأيت وما علمت وهذه فتنة مصدور صاحبها
 عند المصنف، هذور فسأل الله العظيم المولى الكريم أن يحرك همته من له القدرة والتصرف
 الى جسم هذه الضلالات وقطعها عسى أن يرجعنا ربنا ويحبر كسرنا ويكتب عدونا اذا نحن
 راجعون اليه وسنة نبينا ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم واذا أراد الله بقوم سوءا
 فلا مرد له وما لهم من دونه من وال اه كلامه جازاه الله على دينه والمسلمين خيرا ولنقتصر في هذا
 الموضوع على كلامه وان كان عندى وفي علمى ما هو أعظم وبعد ما تقدم للنظام من الكلام على
 ما قصده من بيان ما يحتاج اليه في الدين نبيه على اتصافه بقوله (ذا القدر) الذى ذكرته في
 حال كونه (نظما) منظوما (لائق) وبحيط ويستكمل ويأتى (بالقاية) المطاوعة من ذكر
 الواجب العيني كله بل انما ذكرت فيه البعض (و) ان لم تحط بالكل لكن (فى الذى ذكرته
 كفايه) لمن فهمه وعمل به وان احتاج الى غير ما فيه فليطلب غيره من المطولات ثم اخبر بعدد
 أياته بقوله (أياته أربعة عشر نصل مع ثلاثمائة) وما بعد هذا البيت زائد على العدد وقوله
 (عد الرسول) على قول والاحسن عدم حصرهم في عدد معين لقوله سبحانه وتعالى منهم من
 قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك (سميته) أى هذا النظم (بالرشد) الدال (العين)
 (على) فهم الحكم (الضرورى) أى العيني على كل مكلف وبين الضرورى بقوله (من علوم
 الدين) أعنى التوحيد والعبادات والاحسان فيها وتقدم ان مجموع الثلاثة يسمى ديننا ثم سأل
 من الله تعالى النفع بنظمه فقال (فأسأل النفع) أى الانتفاع (به) أى بهذا النظم نفعا
 مستمرا (على الدوام) وسؤال النفع به (من ربنا) لان غيره لا نفع لك لنفسه
 نفعا ولا ضررا ولما كان الواسطة في نيل المأمولات دنيارا أخرى هو سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه
 وسلم استجاءه في قبول دعائه به صلى الله عليه وسلم بقوله (بحجاسيد الانام) عندك يا الله وقوله
 (قد انتهى) تأكيده لقوله ذا القدر لانه دال على الانتهاء ولو لم يذكر هذا ولما كان الحمد لله والصلاة
 والسلام على رسول الله يطلب البدء بذلك والختم كذلك ختم النظم بنظمه بذلك فقال (والحمد
 لله العظيم) وفي ذلك اشارة الى قول اهل الجنة قال تعالى وأخودعواهم أن الحمد لله رب العالمين
 والعظيم الذى لا يناسبه أحد ولا يشابهه أحد في صفات كماله وجلاله (صلى وسلم على) محمد
 (الهدادى) لمن تبعه الى الصراط المستقيم (الكريم) شيئا خلقا لا يضاهيه بشر في ذلك
 قال الله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وأنى المصنف بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ابتداء

واتشاء رجاء قبول ما بينهما نسأل الله تعالى أن يحقق آماله وآمالنا فيما وضعناه على نظمته المبارك
 بجاءه من لولاه لم تخرج الهدى من العدم وفي أحمد المولى العظيم الرب الكريم الذي أطلق يدي
 لكتب ما كتبه وأشكره على توفيقه إياي لذلك وإن كنت أعلم يقيناً أني لست أهلاً لذلك
 ونصلي ونسلم على صفوة العباد على الإطلاق المنقذ لنا من ظلمة الشرك والنفاق سيدنا ومولانا
 محمد صاحب البراق وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم على الإطلاق ونطلب من الله أن يجعل
 هذا الشرح مقبولاً لديه وأن يرحم الهدى ومشائخنا وأحبائنا ومن أحسن
 إلينا ومن أسأنا عليه أنه عفو كريم غفور رحيم ووافق كمال نوره
 يوم الثلاثاء الموافق لتسعة وعشرين من ربيع الانور عام
 اثنين وثلاثين وثلاثمائة وألف من هجرة منيع
 الانوار صلى الله عليه وسلم ما أذهب
 الظلام ساطع الانوار

(ن)



تقريظ

وقد قرظه العلامة المحقق والفاضل المدقق وحيد عصره الشيخ عبد الغنى مخود
شيخ معهد ثغر الاسكندرية الخالى فقال .

الحمد لله الذى حفظ الشريعة القراء فى صدور العلماء ونحف الفقهاء وقفه فى
دينه من أراد به خيرا وأجزل له مشوبة وأجرا والصلاة والسلام على من أرقاه الله
درجات السكال وأبان بلسانه العربى أنواع الحرام والحلال سيدنا محمد الذى بلغ
الرسالة كما تحملها وفصلها للخلقة أى تفصيل وما أجملها وعلى آله المتمسكين
بأهدابه فى محاسن آدابه وعلى أصحابه المحافظين لشريعته من التمييز والتبديل
الناقلين لنا من أقواله وأفعاله ما لا يقبل التحريف والتحويل وعلى من تبهم من
المجهدين الذين تركوا سبيل الرشد وأضجوا للمقلدين ﴿أما بعد﴾ فإن الكتاب الجليل
والنظم البديع الجميل المسمى بالمرشد المعين على الضرورى من علوم الدين المحتوى
على علم التوحيد الذى يخرج به المكلف من ربة التقليد وعلم التصوف الموصل
للمريدن السالكين الى أعلى عليين وعلم الفقه على مذهب نجم السنة وامام الائمة
الامام مالك السالك بتابية الى الجنة أوضح المسالك تأليف العالم العلامة والخبر
الفهامة ابى محمد عبد الواحد بن عاشر رحمه الله وجعل الجنة متقلبه ومشواه لما كان
فريدا فى بابيه اماما فى محرابه يحتاج اليه كل امام ومأموم ويستضى بنبراسه فى
دجي المنطوق والمفهوم اعتنى بشرحه جهابذة عظماء وأساتذة نبلاء من دأبهم تدوين
ما عندهم من العلوم فى بطون الصحائف وتعميم المنفعة لعباد الله بنشر ما لديهم من

اللطائف تخليدا للنفع والأجر وتقربا الى الله سبحانه بهذا القدر وكان من بينهم
الامام الالمى والهمام اللوذعي المتوكل على مولاه الكافى يوسف الاشعرى المالكي
الخالق المعروف بالكافى فقد خدم هذا النظم الجليل الاثر بشرح لطيف مختصر
سماه النور المبين على المرشد المعين وقد سرحت النظر فى مواضع من هذا الشرح
المختصر فوجدته شرحا شافيا كافيا للبيندين وبمطالبهم وافيا سارا بتحقيقه
ذوى الالباب سالكا بقارئيه سبيل الصواب وضعه مؤلفه على أسلوب جميل
سهل التناول والتحصيل مقتصر فيه على حل اللفظ وبيان المعنى تاركا ما يطول
ذكره مما له تعلق بذلك المبنى أجزل الله له الثواب واخدم أفكاره الصواب
وباقه الطلاب ونفع به الطلاب وجعلنى وإياه ممن اثمر بالكتاب والسنة وانتهى
والى الخير والكمال انتهى
كتبه

عبد الغنى محمود المالكي
من علماء الجامع الأزهر



﴿ النور المبين على المرشد الممين للعلامة المحقق الشيخ محمد بن يوسف الكافي ﴾

صحيفة

- | | |
|---|----|
| خطبة الكتاب وسبب تأليفه | ٢ |
| مقدمة كتاب الاعتقاد وتقسيم الحكم العقلي | ٥ |
| كتاب أم القواعد وعد العقائد الواجبة له تعالى والمستحيلة والجائزة | ٨ |
| مطلب البراهين على ما يجب له تعالى وما يستحيل وما يجوز | ١٣ |
| الكلام على ما يجب للرسل عليهم الصلاة والسلام وما يستحيل وما يجوز ودليل كل | ٢٠ |
| بيان استلزام كلمتي الشهادة لجميع العقائد | ٢٤ |
| فضل في تفسير الاسلام والايمان والاسلام الكامل من غيره وعد قواعد الاسلام | ٢٦ |
| مطلب مقام الاحسان | ٣٠ |
| مقدمة من الاصول في تقسيم الحكم الشرعي الى خمسة اقسام وما يتعلق بذلك | ٣١ |
| كتاب الطهارة وبيان ما تحصل به الطهارة | ٣٢ |
| بيان فرائض الوضوء | ٣٣ |
| بيان سننه | ٣٥ |
| بيان فضائله | ٣٦ |
| بيان مكروهاته وحكم العاجز عن اتصال أعضاء الوضوء بعضها ببعض | ٣٧ |

- ٣٩ الكلام على تعداد فرائض الوضوء
- ٤٠ مطلب قضاء الحاجة وآدابها ووجوب الاستبراء
- ٤١ فصل في فرائض الغسل وسننه وفضائله
- ٤٤ مبحث الكلام على موجباته وعموماته
- ٤٦ فصل في التيمم وأحكامه وفرائضه وسننه ومندوباته ونواقضه
- ٤٩ كتاب الصلاة وبيان فرائضها
- ٥٣ مطلب شروط صحتها ووجوبها
- ٥٧ بيان سننها
- ٦٣ بيان مندوباتها
- ٦٧ بيان مكروهاتها
- ٦٨ فصل وخمس صلوات الخ وهو يحتوي على الصلاة على الميت وما يتعلق بها وعلى كفنه ودفنه وعلى صلاة الوتر والكسوف والخسوف والعیدین والاستسقاء والغفر
- وقضاء الفوائت والصلوات النافلة
- ٧٥ فصل في أحكام سجود السهو
- ٧٧ بيان مبطلات الصلاة
- ٨٥ فصل في أحكام الجمعة
- ٨٨ مطلب الكلام على صلاة الجماعة وما يتعلق بالإمامة من شروط ومكروهات
- ٩٥ كتاب الزكاة وبيان شروطها وما يجب فيه وأنصبتها والقدر الواجب في كل
- ٩٩ مطلب زكاة عروض التجارة والدين
- ١٠٠ مطلب بيان أنصبة الأنعام والقدر الواجب في كل
- ١٠٥ مطلب مصرف الزكاة

محيطة

- ١٠٦ فصل في أحكام زكاة الفطر
- ١٠٧ كتاب الصيام و بيان فرائضه وشروطه وموافقه ومكروهاته وما يستنبه من الاحكام
- ١١١ مطلب حكم ما يلزم فيه القضاء والكفارة و بيان أنواع الكفارة وحكم الافطار في النفل
- ١١٤ كتاب الحج وذكر أركانه وواجباته وسننه ومندوباته ومكروهاته ومنوعاته
- ١١٦ بيان واجباته التي تنجز بالسم
- ١١٩ مطلب صفة الحج التي تطلب من المبدأ الى المنتهى
- ١٢٩ مبحث بيان ممنوعات الاحرام وما يفسد منها الحج مما عداه وبيان ما يلزم على ذلك من فدية أو هدي
- ١٣٢ الكلام على سنة العمرة وما يتعلق بها من الاحرام وميقاته الزماني والمكاني وأركانها وواجباتها ومنوعاتها وما يلزم على ذلك وما ينبغي فعله بعدها وحكم زيارة قبره عليه الصلاة والسلام
- ١٣٦ كتاب التصوف وبيان ما يجب على السالك وقطعة من منظومة الشيخ الاخضرى في ذمه لتصوفة العصر

تمت

يقول راجي غفران المساوي
رئيس لجنة التصحيح بدار احياء الكتب العربية
محمد الزهري النمر اوى

نحمدك اللهم على بديع صنعك ومريع نفعك ونصلي ونسلم على
سيدنا محمد نبراس الوجود وشمس أفق الكرم والجود وعلى آله خير
آل وأصحابه ذوى الفضل والافضال ﴿ أما بعد ﴾ فقد تم بحمد
تعالى طبع كتاب النور المبين شرح منظومة ابن عاشر المسماة بالمرشد
المعين وهو كتاب حوى من الدرر أغلاها ومن الفرر أثمنها وأعلاها
كيف لا وهو لعلامة دهره وفريد أوانه وعصره العالم الفاضل البحر
الوافي الشيخ محمد بن يوسف المعروف بالكافي جزاه الله عن الأمة
كل خير وكفاه كل هم وضير

وكان تمام طبعه وحسن رونقه ووضعته بمطبعة دار احياء الكتب
العربية بمصر التي حازت من الشهرة ما يفوق الحصر في شهر جمادى
الاولى من شهر سنة ١٣٤١ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم
التحية

بيان ما في النور المبين من الخطأ والصواب

صواب	خطأ	صفحة	سطر
للضري	للضروى	٥	٦
للضري	للضروى	٦	٦
شروط	شرط	١٤	١٣
تأى	يتأى	١	١٩
السقى	السفن	١٧	٣٣
فأن بلغ ذلك تعين الخ	فأن بلغ لعة ذلك تعين الخ	١٢	٤١
المضفوران	المظفوران	٣	٤٢
مضفورا	مظفورا	٤	٤٢
ما يحتاجه	مالا يحتاجه	١٥	٤٦
وتدبره	وتدبر	١	٥٦
(أو) برؤية	أو برؤية	١٩	٥٦
لرجل	رجل	٨	٥٨
من تقدم	مما تقدم	١١	٥٩
ولو قصر	ولو قصد	١٩	٦٢
مندوبها	مندوبه	٧	٦٣
(و) توسط	(و) توسط	١١	٦٦
أثنا	أثناء	٦	٦٨
(و) نكره	ونكره	٢٠	٩١
القوري	النورى	١٩	٩٤
قرآنا	قرآنا	٢٣	٩٥
وبسيلة	وبسيلة	٧	٩٦

صواب	خطأ	صحيفة سطر
والكرم	والكرومات	٧ ٩٨
بان كان	وان كان	٨ ٩٨
بان صار	فان صار	٩ ٩٨
المدير	المدين	١٣ ٩٩
المدير	المدين	١٤ ٠٠
المدير	المدين	١٧ ٠٠
المدير	المدين	١٩ ٠٠
المدير	المدين	٢٣ ٠٠
المدير	المدين	٢٤ ٠٠
ويقسط	ويستط	١٦ ١٠٣
كتسع	كتسمة	١٩ ١٠٧
قيلا	قليلا	١٣ ١٠٨
(قد ورد)	قد (ورد)	١٢ ١٠٩
وغالب	غالب	١٩ ١١٠
للضرورة	للضرورة	٧ ١١٣
اداءها	لادائها	١١ ١١٤
الميقات أو اذا أردت الخ	الميقات فأجابة بما هو في خبر الشرط أي اذا	١١ ١١٧
يحرم بحرم	يحرم يحرم	١٤ ١١٧
وميقات	وميقات	١٥ ١١٧
الا في اباحة	لا في اباحة	٢٢ ١٢٣
بسمي	يسمي	١ ١٢٤
بالوقوف	بالوقف	٧ ١٦٢
الحجرات	الحجارات	٢٤ ١٢٨

صواب	خطأ	صفحة	سطر
ذلك ولا بد عجز	ذلك عجز ولا بد	١٢٩	١٩
البر	البرى	١٢٩	٢٦
بالافاضة	بالاضافة	١٣٢	٤
والتزم	والتزام	١٣٣	٣
(الجانب)	(جانب)	...	٠
اذا فكر	اذا ذكر	١٣٥	١٧
يزيدها	يزديها	...	٢٥
عليه ثم شرع	عليه شرع	١٣٦	٣
اقوا الثالثة الخ	اقوا (١) وكانوا يتقون الخ	١٣٧	١٧
وامتناع	وامتناع	١٤٠	٧
البولاقى	البلاقى	١٤٢	٤
(الرياء) الرياء	(الريا) الريا	١٤٣	٨
عن شاهدي	عن شاهد	١٥١	٣٠
أكل الحرام	حل الحرام	...	٢٥
واذا بدا ليل	واذا بدا الليل	١٥٢	٥
وبدعى	وبدع	١٦١	٢
صلى عليه الله	صلى الله عليه	...	١١
التبالة	التبالة	...	٢٠
لم يحط	لم تحط	١٦٥	١٠
مشائنا	مشائنا	١٦٦	٦
بتابعيه	بتابعية	١٦٧	١٤
حضرة الشيخ محمد بن يوسف الخ	يوسف الخ	١٦٨	٢

اسمہ من کتبہ مطبعۃ فی الشرف

شرکہ

دارالاحیاء الکتب العربیۃ

تأسست سنة ١٢٧٦ هـ - ١٨٦٠ م

یوجد فیہا من جمیع المطبوعات

== مطبعتها ==

معدة لطبع ما یطلب منها

أعماها

میسر البابی محسبی مشرکہ

بمصر

بشارع خان جعفر بجوار سیدنا الحسین



مكتبة ومطبعة

دار احياء الكتب العربية

الانجلى

عيسى الببى الحلبي

وشركاه

بجوار سيدنا الحسين

بمصر

تلفون ١٥٦

قوسة القوية ٣٦

Bibliotheca Alexandrina



0427635